

# الأقلية السودي

واقصا ديانتة



دراسة مقبلة  
من قفر وضفر  
البنك الدولى للزناو والتعمير  
بمعوة من الحكومة السودي

قمر دراجهر وأعمده للنشر : سنى الفتانى





الإتِّلیم السَّوری  
واقصَّادِیَّته

نشر هذا الكتاب بالاشتراك  
مع  
مؤسسة فرانكفيلد للطباعة والنشر  
القاهرة - نيويورك

اهداءات ٢٠٠١  
السيدة / سيني اللقاني  
الإسكندرية



# الاقتصاد السورى واقصا دياته

دراسة مقتبسة من تقرير وضعه البنك الدولى للإنشاء والتعمير  
بدعوة من الحكومة السورية

قدم له وراجعاه وأعداه للنشر

سنى اللبىانى

الناشر

مكتبة النهضة المصرية







هذه الترجمة مرخص بها وقد قامت مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بشراء حق الترجمة من صاحب هذا الحق .

This is an authorized translation of the ECONOMIC DEVELOPMENT OF SYRIA, A Report of a Mission Organized by the International Bank for Reconstruction and Development (at the Request of the Government of Syria). Copyright 1955, the Johns Hopkins Press. Published for The International Bank for Reconstruction and Development by The Johns Hopkins Press, Baltimore, Maryland.







# محتويات الكتاب

صفحة	
ك - ل	أيضاح وتمهيد . . . . .
١	سنى اللقانى - العبقريّة التي فقدناها . . . . .
٤	المقدمة . . . . .
	<b>الاقليم</b>
٧٩	مساحته وطبيعته . . . . .
٨٤	عدد سكانه وتقسيمه الادارى . . . . .
٨٤	موارده الطبيعيّة واحتمال العثور على البترول . . . . .
٨٧	تقدمه الاقتصادي . . . . .
	<b>الزراعة</b>
٩٠	تمهيد . . . . .
٩١	التقسيم الزراعى للسكان الزراعيين . . . . .
٩٢	الاقاليم الزراعيّة وحاصلاتها . . . . .
٩٩	انواع التربة . . . . .
١٠٠	اهم المحصولات الزراعيّة . . . . .
١٠٥	تنوع المحصولات . . . . .
١٠٦	الثروة الحيوانية . . . . .
١٠٨	الغابات . . . . .
١٠٨	التوطين . . . . .
١١٤	ملاحظات عامة . . . . .
١١٩	التسليف الزراعى . . . . .
	<b>فى المؤسسات الزراعيّة</b>
١٢٤	بنك سورية الزراعى . . . . .
١٣١	الجمعيات التعاونية . . . . .
	<b>الرى ومشروعاته</b>
١٣٤	نظرة عامة . . . . .
١٣٥	مشروع الغاب . . . . .
١٣٦	المنافع الاقتصادية لمشروع الغاب . . . . .
١٣٧	مشروع وادى الفرات وخزان يوسف باشا . . . . .
١٣٨	مشروع حلبية . . . . .

صفحة

١٣٨	مشروع وادى الخابور . . . . .
١٤٠	مشروع وادى العاصي . . . . .
١٤٠	مشروع وادى البردى . . . . .
١٤١	مشروع وادى اليرموك . . . . .
١٤١	مشروع وادى النهر الكبير . . . . .
	<b>الصناعة</b>
١٤٢	نظرة عامة . . . . .
١٤٦	حماية الصناعة . . . . .
١٤٨	قيام الاسواق . . . . .
١٤٨	خطط صناعية أخرى . . . . .
١٥٠	الصناعات الرئيسية ( جدول ) . . . . .
١٥١	حليج القطن . . . . .
١٥١	الغزل والنسيج . . . . .
١٥٣	الملابس الداخلية والجوارب . . . . .
١٥٣	صبغة النسيج وتجهيزه . . . . .
١٥٤	الزيوت النباتية . . . . .
١٥٥	الصابون . . . . .
١٥٥	تكرير السكر . . . . .
١٥٦	الخضر والفواكه . . . . .
١٥٦	الاسمنت . . . . .
١٥٧	الزجاج . . . . .
١٥٧	دبغ الجلود واعدادها . . . . .
١٥٨	صناعة الاحذية . . . . .
١٥٨	الكبريت . . . . .
١٥٨	الدخان ( التبغ ) . . . . .
١٥٩	طحن الحبوب . . . . .
	<b>القوى الكهربائية</b>
١٦٢	القوة الكهربائية فى الصناعة . . . . .
١٦٢	الاسمنت . . . . .
١٦٣	المنسوجات . . . . .
١٦٣	الحليج . . . . .
١٦٣	السكر . . . . .
١٦٣	الزجاج . . . . .
١٦٤	التبريد . . . . .
١٦٤	التبريد . . . . .



صفحة	
١٦٤	معاصر الزيوت . . . . .
١٦٥	الطحن . . . . .
١٦٥	الخاتمة . . . . .
١٦٦	سياسة الحكومة تجاه الصناعة . . . . .
١٦٨	تشجيع الصناعة . . . . .
	<b>التجارة الخارجية</b>
١٧١	نقص البيانات الاحصائية . . . . .
١٧٣	التجارة الخارجية للاتحاد الجمركي . . . . .
١٧٥	تفصيل التجارة السورية منذ سنة ١٩٥١ . . . . .
١٨١	الدول الاطراف في تجارة سورية الخارجية . . . . .
١٩٣	اهم السلع المتبادلة . . . . .
١٩٥	منافذ التجارة الخارجية . . . . .
١٩٥	تجارة الترانسيت . . . . .
١٩٧	سياسة التصدير والاستيراد . . . . .
١٩٧	التراخيص . . . . .
١٩٨	الاتفاقات الثنائية . . . . .
٢٠٣	الاتفاقات الجماعية . . . . .
	<b>النقد والائتمان</b>
٢٠٥	نظرة عامة . . . . .
٢٠٩	حجم الاستثمارات . . . . .
٢١٠	انشاء بنك للاستثمار . . . . .
٢١٥	الصرف الاجنبي . . . . .
٢١٧	النظام الحالي لمراقبة النقد . . . . .
	اسعار الصرف . . . . .
٢١٨	التنظيمات التي تؤثر في الصرف الاجنبي . . . . .
٢١٩	الايرادات والمدفوعات غير المرئية والاموال الاجنبية . . . . .
٢١٩	الحكم على نظام الصرف الاجنبي . . . . .
	<b>المالية العامة</b>
٢٢٢	ايرادات الحكومة المركزية ومصرفاتها . . . . .
٢٢٧	دين الحكومة لبنك سورية ولبنان ( جدول ) . . . . .
٢٢٨	نظام الايرادات . . . . .
٢٢٩	نظام الايرادات الحالي . . . . .
٢٣٠	ضرائب الدخل . . . . .

صفحة	
٢٣٢	الضريبة على الاراضى غير الزراعية المخصصة للاغراض العقارية
٢٣٣	الضرائب على المهن الصناعية والتجارية . . . . .
٢٣٣	الضرائب والرسوم المباشرة الاخرى . . . . .
٢٣٤	رسوم التسجيل . . . . .
٢٣٤	الضرائب الزراعية . . . . .
٢٣٥	رسوم الانتاج . . . . .
٢٣٦	رسوم الاستيراد . . . . .
٢٣٦	رسوم التصدير . . . . .
٢٣٧	الايرادات الاخرى . . . . .
٢٣٧	الحكم على النظام الضريبي والقروض . . . . .
٢٤٠	ضرائب الدخل . . . . .
٢٤١	ايرادات البلديات . . . . .
٢٤٢	الميزانية والحاسبة . . . . .
	<b>النقل والمواصلات</b>
٢٤٧	نظرة عامة . . . . .
٢٤٨	النقل بالطرق . . . . .
٢٤٩	طرق النقل الرئيسية . . . . .
٢٥٠	طريق اللاذقية - حلب - الجزيرة اولى الطرق بالاصلاح
٢٥٥	مشروعات اخرى خاصة بالطرق . . . . .
٢٥٦	السكك الحديدية ومشروعاتها . . . . .
٢٦١	حركة نقل البضائع والركاب . . . . .
٢٦٢	مشروعات السكك الحديدية . . . . .
٢٦٣	المفاضلة بين السكك الحديدية والطرق البرية . . . . .
٢٦٤	اعتبارات هامة . . . . .
٢٦٨	مقارنة بين تكاليف النقل بالسكك الحديدية والسيارات . . . . .
٢٧٢	الموانى . . . . .
٢٧٥	الطيران المدنى . . . . .
٢٧٦	المواصلات السلكية واللاسلكية . . . . .
٢٧٩	التعليم . . . . .



## إيضاح وتمهيد

المعلومات التي احتواها هذا الكتاب مقتبسة كلها من تقرير البنك الدولي وهو مجلد يقع في أكثر من خمسمائة صفحة من القطع المتوسط في بعضه درس وبحث وتحليل ومشورة ورأى وضعت كلها لتسير على هديها حكومة بأجهزتها المتشعبة لا مجال فيه للهو وفي بعضه طرافة ومنتعة للقارئ الذي تكفيه المامه بأوضاع الاقليم فلم يكن بد من أن أجتزىء من التقرير ما يطيب للقارئ ان يتلوه غير مجهد أو معرض وقد حاولت ذلك مخلصا فان رأى القارئ ان محاولتى لم يحالفها التوفيق كله أو انها تمخضت عن سفر يضيق ببعض ما تضمنه فليذكر أولا ان الاقتصاديات عسير على مبسطها مهما بلغ به الحرص ان ينزلها من السلسلة منزلة القصص أو الفكاهة وليذكر ثانيا أن متصفح الاقتصاديات باحث جاد رغم أنه يتلمس الطرافة حتى في الأرقام ، فان اصر القارئ بعد هذا كله على أن ما اخترته للنشر من أبواب الكتاب لا تزال به بيانات لا قبل له بها فليغفلها مطمئنا الى أنه ظافر بطلبته في أمكنة أخرى من الكتاب .

وقد وضعت مؤسسة فرانكلين تحت تصرفى نخبة من المترجمين أسدى اليهم شكرى وهم السادة الاساتذة : سليم عبد القادر ومنير موسى وفتحى راغب وعبد العزيز فهمى ، وقد عهدت الى كل فرد منهم بشطر من الكتاب نقله الى العربية في غير تصرف وكانت مهمتى بعد ان تصفحت أصل التقرير بادىء ذى بدء واخترت منه ما اخترت أن أضع المختار - بعد مراجعته - في أمكنة معينة من الكتاب . وقد تطلب ذلك تقديمًا وتأخيرًا وتنويعًا وتعديلاً

فى التقسيم والتبويب مضافا ذلك الى أن التقرير فى أصله صدر فى شقين تناول كل منهما طرفا من كل موضوع وقد تناول اختيارى جزءا مما احتواه أول الشقين وجزءا مما ورد فى الشق الآخر فاقتضت مهمة ضم ما اختير من أول الشقين الى ما اختير من ثانيهما فى الموضوع الواحد أن أصل بينهما حتى يجرى الكلام مرسلا فى غير ابتسار ولم يتعد التصرف فى النقل أكثر من هذا القدر .

ويطيب لى هنا أن أحمد للأستاذ محمود كامل الخولى معاونته اياى فى التصنيف والمراجعة . فلقد اضطلع بالعملتين فى نشاط وكفاية . وقد أشرف على التنظيم الادارى بتكليف من السيد مستشار المؤسسة العام الآلةة تريز مرقس وأشعر أننى مدين لها - فى هذا المقام - بشكر عطر فلقد دبرت فأحسن التدير .

سنى اللقانى



## سنى اللقانى

### العبقرية التى فقدناها

بقلم حسن مهمل العروسى

المحلى

هذه خواطر وذكريات سريعة تتصل بهذا الكتاب وبكاتبه .. فما ان أعلنت الوحدة بين مصر وسورية حتى خيل الى أن مجرد الفرح والاعتباط بالمعجزة التى تمت لا يكفى ولا يغنى ، وقد خلقنى الله رجلا يكره السلبية فى أية صورة من صورها عملا أو فكرا ، وشعرت أن على كل مواطن أن يترجم شعوره الى عمل ينفع الناس ويبنى حجرا جديدا فى هذا الصرح الشامخ .. وان الميدان الذى ينبغى لمثلئ أن يسهم فيه هو افساح المجال ليزداد أهل الاقليم الجنوبى معرفة بالاقليم الشمالى وفهما له .. وتذكرت تقريرا قيما وضعه البنك الدولى لدراسة اقتصاديات سورية عندئذ بناء على طلبها فأردت أن يخرج للناس دراسة رصينة مبسطة توازرها وتساندها الحقائق والارقام دون أن تطغى عليها فيصرف جفافها المواطن العادى عن متابعتها .. وأردت لهذه الدراسة أن تتم وتنشر فى أقرب فرصة ممكنة حتى تكون باكورة صالحة للمزيد من الدراسة والبحث .. وفاتحت الاستاذ سنى اللقانى فى الموضوع فتحمس له ورأى فيه فرصة مواتية للقيام بأشرف خدمة وطنية فى خير مجال يحسنه .. وأبدى استعداداه كاملا للتعاون معى ، ولكننى فاجأته بأنه اذا أريد لهذا العمل أن يؤدي خدمة صحيحة فينبغى له أن يصدر فورا وفيما لا يتجاوز أشهرا ثلاثة ، وخير البر عاجله .. وتردد فى بادىء الأمر ، فان الكتاب فى أصله

الانجليزى يقع فى حوالى ٤٠٠ صفحة ، وترجمة مثل هذا الكتاب ، وفى مثل هذا الحجم ، ومراجعتة ، ثم تحليله والتعليق عليه عمل ضخم يستغرق الاعداد له السنين لا الايام .. وبدا عليه التردد ، ولا غرو ، فقد كنت أطلب ما لا يستطيع .. ولكنى بددت هذا التردد من نفسه بما أثرتة فيها من ايمان بأهمية هذه الخدمة من الناحية العامة ، وأن هذا العمل كان بطبيعته تكليفا على من يستطيعه . وقبل هذه المسئولية الباهظة الرجل الذى أنسانى بفرط حيويته أنه قد شارف السبعين . وسار ، وسرنا معه بخطى جبارة فى هذا السباق العجيب بين الزمن وبين الجهد البشرى العاجز ، ورحت أراقب،تارة عن بعد وتارة عن كثر ، ظاهرة انسانية فذة هى انتصار الارادة عندما يسمو الهدف وتمتزج الطاقتان الروحية والمادية فى بلوغ غاية يتغياها الانسان مؤمنا بنفعها للناس ومطابقتها لمثله وميوله الخاصة .

كان سنى اللقانى يقرأ ، ويترجم ، ويراجع ، ويجمع المواد الخارجية المتصلة بمقدمته فى وقت واحد ، وفى عمل متواصل يستغرق الساعات الطوال من يومه ، وكان مع ذلك سعيدا متهللا . وكان يرجو أن ينتهى من عمله ليبدأ فى دراسة مماثلة عن اقتصاديات اليمن . تقمصته روح الرسالة وشعور الرواد الأوائل ، وكأنه كان يتمنى أن ينهى حياته باسهام ايجابى فى وضع الأساس المتين لصرح الجمهورية العربية المتحدة الاقتصادية .

وجاءنى يوم ١٥ من ابريل ومعه النص الكامل للكتاب مترجما مراجعا ومعه كذلك جزء كبير من مقدمته ، وكانت مقدمة تحليلية رائعة جمعت بين الحقائق والدراسات التى تضمنها التقرير الأصى وبين الخبرة الواسعة بشئون الاقتصاد العربى ، وهى خبرة كانت عصارة خدمة طويلة ممتازة فى شتى نواحي النشاط الاقتصادى فى مصر قرابة نصف قرن .

وكتبت الكلمة التى يراها القارىء على غلاف هذا الكتاب ، ودفعت بالمخطوط الى المطبعة فى انتظار وصول باقى المقدمة .



وفي صباح يوم ٢٤ من ابريل دق جرس التليفون فاعيا اليها سنى اللقانى .  
وكانت صدمة ، وكان وجوم . وتذكرت أنه لم يمه المقدمة ، وان الكتاب  
بالمطبعة ، وان مقدمة يكتبها سنى اللقانى بعد هذا المجهود الكبير تعز بطبيعتها  
على الاستكمال ، ففكرت لأول وهلة أن أتركها حيث انتهت بانتهااء حياته  
فتظل « كالسيفونية الناقصة » عملا فنيا جليلا له بداية وليس له نهاية .  
واستفسرت فدهشت اذ علمت انه أنهى المقدمة فى آخر يوم من أيام حياته  
ودفع بها الى الآلة الكاتبة وأوصى بأن ترسل الى . وغادر مكتبه ، فهل كان  
يدري انه لن يعود اليه ؟  
لقد أنهى الرسالة ، وصدق عهده ، وانجز حراً ما وعد .

# مقدمة

للأستاذ سني اللقاني

## ١ - منشأ التقرير

طلبت الحكومة السورية من بنك الانشاء والتعمير الدولي أن يوفد إليها هيئة من الخبراء تبحث حالة البلاد وامكانياتها الاقتصادية وتعد تقريراً تضمنه توصيات تتمكن الحكومة على هديها من وضع برنامج شامل طويل المدى للتنمية وزيادة الانتاج يحقق للاهلين ارتفاعاً في مستوى معيشتهم . وطلبت الحكومة السورية من الخبراء ألا يغفلوا في تقريرهم الاشارة الى ما يحسن بالحكومة أن تنفقه كل عام في المشروعات العامة مع ذكر ما ينبغي أن يكون نصيب كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي من ذلك الاتفاق وان يفاضلوا بين مختلف القطاعات ثم بين مختلف مشروعات القطاع الواحد وان يعدوا بياناً تتخذ فيه المفاضلة شكل أولوية شاملة تقسم فيها المشروعات الى سابق ومسبق وفاضل ومفضل . وهذه الناحية من التوصيات تنصرف الى نواحي التعمير مما تتطلب اتفاق المال أو مما لا تتحقق فيها الأغراض الا باتفاق المال . لكن هناك ناحية أخرى لا يكون اتفاق المال فيها أصلاً بل قد لا تتطلب اتفاقاً قط وهي رسم سياسة اقتصادية أو ضريبية أو ادارية أو وضع أسس الاجراءات التي تمهد لنجاح برامج التنمية . وقد طلبت الحكومة السورية من الخبراء أن يضموا توصيات من هذا النوع الى توصياتهم العمرانية الانشائية . فبعث البنك عشرة من الخبراء كان ثلاثة منهم من موظفي بنك التعمير وواحد للانتاج الزراعي انتخبته الهيئة الدولية

للتغذية ، كما ضمت الهيئة خيرا اقتصاديا من صندوق النقد الدولي وآخرين اختارهم بنك التعمير من خارج نطاقه أو من السوق إن راقك هذا التعبير ، هم خير الصناعة ، وخير الاسكان والتخطيط ، وخير القوى المائية، وخير المواضلات وخير الاقتصاد الزراعي وكانوا من جنسيات مختلفة فمنهم الهولندي والسويسري واليوناني والأمريكي والانجليزي والفرنسوي .

وقد وصل أعضاء البعثة الى سورية في شهر فبراير سنة ١٩٥٤ وظلوا بها الى أواخر ابريل وقد جابوا خلال حلهم الاقليم السوري كله ، مشوا في مناكبه ، لم يتركوا ركناً من أركانه ، مستعينين في بحوثهم بما وسع الحكومة أن تزودهم به من معلومات . وكانوا كلما لمسوا في تلك المعلومات تقصا أو شائبة عاودوا بحثها ورجعوا الى مصادرها فسدوا بذلك ثغرات وصححوا أرقاماً وعالجوا أوضاعاً ما كانت لتعالج لولا تناولهم اياها ببحث وضع الأمور في نصابها ومع ذلك فقد استعصى عليهم تقصي بعض الأنباء، اما لنقص في وسائل التقصي والاحصاء واما لتبدل طراً على الأوضاع كما حصل عند مقارنة أرقام عهدين عهد الاتحاد الجمركي مع لبنان والعهد الذي تلاه وقد ركن أعضاء البعثة في هذه الاحوال الى الحدس والتخمين أو التقدير ولم يكن لهم من سبيل آخر .

## ٢ - تعريف البعثة بمهمتها

وأرادت البعثة قبل أن تضطلع بالعمل الذي وكل اليها أن تشرح موقفها من النقاط التي احتوتها رسالة الحكومة السورية الى بنك التعمير أي ان البعثة أصرت على أن توضح للملا كيف فهمت مهمتها أو كيف فسرت التكليف الذي صدر لها من الحكومة السورية ، لأن معالجتها للأمور انما تسير وفق ذلك الفهم.

## ٣ - الحرية النسبية للاقتصاد السوري

فقد لاحظت البعثة أن الاقتصاد السوري مثبت على دعائم من الاقتصاد



الحر ، أى ان المشروعات الخاصة هى المسيطرة على الأوضاع وان تلك المشروعات كانت مزدهرة تتسع باطراد . وكان أعضاء البعثة يؤمنون بسلامة ذلك الطراز من الاقتصاد حتى لقد جاء فى عرض تقرير البعثة ان سورية لما أن طلبت مزيدا من الرقى فى محيط الاقتصاد الدولى كان عليها فى سياستها الصناعية ان تولى وجهها شطر الجهود الحر بدلا من اخضاع الصناعة لرقابة مركزية لان الحرية فى هذا المعترك هو سبيلها الى الظفر بسلع حسنة رخيصة الثمن . واستطردت البعثة تقول انها لا تعنى بالحرية التى توصى بها ان تعدل الحكومة السورية عن بعض أنواع الحماية التى فرضتها ولا تعنى بتوصيتها ان تلغى الحكومة السورية وسائل التشجيع التى سنتها للنهوض بالصناعة المحلية ولا تعنى ان الحكومة السورية يجب أن تركز الى المنافسة الحرة السافرة . لا تعنى أمرا من هذه الامور لانها تعلم ان الاقطار المتقدمة - فكيف بالمتخلفة - تتبع سياسة تشجيع الصناعات الناشئة تذليلا لما يعترض تلك الصناعات من الصعوبات المؤقتة ، ولأنه لا يعقل وهى تعلم ذلك ان توصى سورية بسياسة هى أكثر حاجة الى اتباعها من البلاد العريقة فى الصناعة . لكن البعثة رأت بالرغم من علمها هذا وبالرغم من تسليمها بأساليب التشجيع أن تصنيع البلاد لا ينبغى أن يكون غاية او هدفا وانما هو وسيلة ، ثم ان للتصنيع ثمنا يدفعه سكان البلاد لا ينبغى أن يسقطه أولو الأمر من الحساب . فكان طبيعيا وقد تشبع رجال البعثة بمبدأ الحرية ولو الى حد محدود أن تجيء توصياتهم متمشية مع المبدأ الذى احتضنوه فقالوا ان نظاما يقوم على الاقتصاد الحر تقع فيه تبعه التثوير والانتاج على الأفراد لا يمكن أن يكون مقصورا على برنامج تخطيطى للحكومة . نعم ان التوصيات التى هم بسبيل تقديمها تشمل فيما تشمله برنامجا لأعمال تنفذها الحكومة بوصفها حكومة لكن الاقتصاد الحر يسع مجهود الافراد فى حين انه لا مكان فيه لارادة تملى على الافراد فيما يكون من نصيبهم من الاعمال الانتاجية . ومن الواضح

أيضاً أن جهود الحكومة في النواحي الاقتصادية يجب أن تنصرف الى تشجيع انتاج الافراد وان حجم الانتاج في القطاع الخاص يؤثر في موارد الحكومة فيمهد لما هي بسبيل تنفيذه في قطاعها فالعلاقة اذن وثيقة بين جهود الافراد وبرنامج الحكومة .

#### ٤ - برنامج البعثة ليست نهائية

والذي أستخلصه مما تقدم أن البعثة فهمت مهمتها على الصورة الصحيحة لان الحكومة السورية لم تطلب الا ان تضع البعثة برنامجا فيه تعبير وانشاء وان ترسم سياسة تسير على هديها في اقتصادياتها وادارتها ، وقد تضمن تقرير البعثة الامرين . لكن جديدا احتواه رأى البعثة في صدد ما مهدت به لتقريرها لا مفر من ابرازه ، ولهذا الجديد شقان : أولهما ان البعثة أهابت بالحكومة ان تترث فلا تستسلم لداعى التصنيع بحسبانه غاية أو هدفا وان تترن في سياستها الصناعية بحيث تبقى على القطاع الخاص حريته في ظل توجيه معقول وثائيهما انها أشارت الى أن تقديم البرامج مقسمة الى راجح ومرجوح وفاضل ومفضول فيه تجن على واجبات الحكومة من جهة وفيه استحالة مادية من جهة أخرى . أما التجنى فمرده الى أن مهام الحكومة تشمل ما لا قبل لحكومة في العالم بامهاله ولو الى أجل فمن واجبات الحكومة السهر على الامن والدفاع ومن واجباتها اجراء العدل والتعليم وغير ذلك مما لا يمكن أن يكون محل مفاضلة ، واما الاستحالة المادية فلأن منفعة المشروعات رهن بظروف الزمان والمكان وقد يبدأ بمشروع لأن الأدلة الظاهرة تشير الى مزايا له ترجح ماغيره ثم ينقلب الوضع أو يطرأ ما يجعل المشروع مفضولا بغيره أو تتبدل الاوضاع فتجعل الجمع بين المشروعين مستطاعا فتزول الحكمة من جعل أحدهما مفضولا للثاني . لهذا قالت البعثة في تقريرها انه لم يكن من مهمتها ان تضع مشروعات معينة لا في الزراعة ولا في الصناعة ولا في النقل ، وان تكن قد أوردت طائفة

من المشروعات قالت ان الدلائل الحالية تشير بسلامتها وقد تفضى الدراسات اللاحقة الى تعديل فيها وفي الجملة ان البعثة اقتصرت على الخطوط العريضة التي رأت انها تصلح أساسا للنمو الاقتصادي .

#### ٥ - تقرير البعثة من شقين

وقد عاد أفراد البعثة بعد تجوالهم في سورية الى مقر البنك الدولي وهناك تذكروا في شئون التقرير وتوفروا على صياغته ثم ضمنوه مؤلفا جعلوه في متناول القراء وقد جعلوا تقريرهم من شقين : شق احتوى وصف الأوضاع القائمة وشق شمل الرأي والمشورة وقد ضمت المقتبسات التي بين يدي القارئ بعض ما تضمنه كل من الشقين .

فأما الجزء الذي تضمن وصف الحالة القائمة فكان جامعا شاملا به من البيانات الاقتصادية عن الاقليم السوري مالم يدانه فيه مصنف من قبل ومالا أحسب أن مؤلفا جاء بمثلا منذ وضع التقرير في سنة ١٩٥٥ .

وأما الجزء الذي تضمن الرأي والمشورة فلأنه تعدى الوقائع المادية الى ما يدخل في باب الوزن والقدر والجدل لا يمكن أن يحظى بالقبول الاجماعي المرتقب للجزء الآخر اذ ما من رأى يبدي الا كان سجالا بين مبدية والمنصت له . وكاتب هذه المقدمة في عداد من أنصتوا فلم يرقهم بعض ما جاء على لسان الخبراء في عرض النقد لكن لايسع القارئ الا أن يحمد للخبراء أمانتهم وصراحتهم في القول فلم يسمحوا للمجاملة ان تحد من حريتهم في ابراز مواطن الضعف حيث لمسنوها أو تخيلوها فكانوا عند ظن ذوى الفطن بهم لانه انما جىء بهم للاصلاح وطالب الاصلاح مسلم سلفا بأن بشؤونه عوجا يريد له تقويما . ثم ان الخبراء أجهدوا أنفسهم في تقصى البيانات فلم يكتفوا بما كان معدا منها بل استزادوا الحكومة السورية بيانا فاستجابت لهم .

ولقد تفاءلت بأمرين حريين أن يثلجا صدر كل قارئ أولهما أنه ما من سواة



كشف عنها التقرير الا كان لها علاج ميسور أو عورة أبرزها الخبراء الا ظهر بالبحث ان ازالتها لاتستعصى على جهود المصلحين وثانيهما أن الخبراء وقد تحلوا بالصدق والصراحة وصفوا الكيان الاقتصادي السوري وصفا يبعث الأمل في النفوس اذ ساقوا الرأي صريحا فأعلنوا ايمانهم الراسخ في مستقبل مزدهر ويطيب لكاتب هذه المقدمة أن يشاطرهم هذا الرأي غير مدفوع فيه بغير دافع الحق والعقيدة .

توصيات الخبراء يتصل بعضها بالاقتصاد والمالية وبعضها بفنون الري والزراعة . وليس لكاتب هذه المقدمة من الدراية بشئون الزراعة وما يتصل بها مايمكن معه من اصدار حكم على متانة التقرير في هذه الناحية لكن الوصف الذي احتواه التقرير كليل بطمأنة القارئ وان لم يكن فنيا الى أن لسورية مستقبلا زراعيًا مزدهرا لأذلك سواء أنظرت الى اتساع الرقعة أم الى توافر المياه الجوفية في الصحراء أم الى توافر المراعى أم الى كثرة الأنهار أم الى تعدد المحصولات من حنطة الى كروم الى زيتون الى قطن وأعناب وبنجر الى آخر ما تضمنته المحصولات المتنوعة التي تنبت في ذلك الاقليم اطمأنت وكفاك اطمئنانك مؤونة التعمق الفنى . وما يقال في صدد الزراعة يقال في الري . على أن سورية ستجد في خبراء مصر ما يشفى غليلها في اصلاح الري فلقد خبروه أحقابا وحذقوا فنه .

أما الناحية الاقتصادية فقد عالجها التقرير بمزيج من المحكم والمتشابه . انطوى التقرير فيما انطوى عليه ، على مفاضلة بين الطرق والسكك الحديدية هي في نظري من أحسن مايقع عليه قارئ في هذا المقام لكن التقرير انطوى أيضا على نقد للضرائب ان مر به القارئ مر الكرام لم يضره ذلك . وتناول التقرير ناحية الصناعة بتعليق هو في رأيي متين سليم لكنه تعليق قد تكون فيه مجافاة للرأي السائد في هذه الأيام لأن التقرير يشير باطلاق قسط من الحرية الاقتصادية لا يستقيم مع القيود التي لامر من فرضها في نظام أساسه التخطيط

الشامل وما يستتبعه التخطيط من نظام تقدي لا ينهض بغير سند من الرقابة .

#### ٦ - عدم تكافؤ الدخول الزراعية ونقص الانفاق وضعف اسانيد الملكية

أضرب لك أمثلة من النقاط التي أبرزها التقرير على أنها مواطن ضعف :  
لاحظ الخبراء مثلاً أن الدخول الزراعية لا تكافؤ فيها وانها موزعة توزيعاً سيئاً  
فمن الزراع من كان فاحش الغنى ومنهم من هو في حكم المعدمين ويقال في  
هذا أولاً ان سورية لا هي أول قطر ولا هي بأخر قطر جاء فيه توزيع الثروات  
على هذه الصورة بل سوء توزيع الدخول سيئة عالمية . ويقال ثانياً ان امام  
المصلحين حلولاً كثيرة تكفل خفض الفوارق .

وكشف الخبراء عن نقص في كمية الأمطار فهي لا تكفل قيام زراعة دورية  
منظمة . لكن التقرير كشف أيضاً عن أمرين هامين أولهما أن مشروعات الري  
كفيلة بزيادة الرقعة وثانيهما أن الزراعة في سورية تشمل المراعى وهي كما  
تعلم من البسطة والاتساع بحيث لا بد أن يصيب بعضها قدراً من ماء المطر  
مهما شح .

يقوم الى هذا كله عاملان على جانب من الأهمية لا ينكر - من شأنهما أن  
يهونا من مصيبة الجفاف في سورية أولهما أن بسورية أعراباً متنقلين يطلبون  
الكلاً حيث يكون ، في حين أن البلاد التي يتألف كل مزارعيها من المقيمين  
المستقرين اذا حل بقريتهم جفاف لم يستطيعوا حياله أمراً . والرحيل الى مكان  
الرزق والمشى في مناكب الأرض طلباً له ضرب من ضروب قهر الطبيعة ووسيلة  
من وسائل اخضاعها لارادة الانسان في حين أن الإقامة والاستقرار معنهما  
خنوع وخضوع واستسلام لارادة الطبيعة .

يذكرني هذا بما حصل يوم عم التعطل بعض نواح من انجلترا وسميت تلك  
النواح بالنواحى المأزومة فلقد قامت قيامة المصلحين اذ ذاك مطالبين أن تنتفل  
الصناعات الى حيث يقيم الأهلون ان لم يتيسر أن ينتقل الأهلون الى حيث

تقوم الصناعات . وقد نعت سورية بفضل البدو بأن انتقل الأهلىن الى حيث يوجد مصدر الكسب والعيش أمر ميسور فهم فى هذا المضمار تتمتع بميزة كبيرة .

فما من شك أن الكلا ثروة لا يستهان بها وان سورية تستغل تلك الثروة على أحسن الوجوه وأن ثروتها الحيوانية الكبيرة تستند فيها الى المراعى حتى لقد اشار التقرير الى أن سورية تخصصت فى استغلال الثروة الحيوانية الى حد أنها تستورد الخراف للتسمين حتى اذا ماسمنتها صدرتها من جديد . وثروة كهذه لا بد ان يحتفظ بها وأن يحرص على بقائها فان لم يتيسر الابقاء عليها وانماؤها الا بتنقل المشتغلين بها فمن الخطأ فى رأى أن يطاح بسنة الرحيل لغير ما سبب الا الافتتان بكلمة الاستقرار ، فلا كان الاستقرار الذى يورث الفقر ، وعاش الرحيل فى طلب الرزق .

وبالجملة أن سورية لديها بعض ما يعوضها عن نقص المطر وقد عمدت أيضا الى اقامة شون ومخازن لخزن العلف فى بقاع متناثرة من الصحراء حتى اذا حل جفاف هون العلف المخزون من أثره وعوض عنه .

وكشف التقرير عن ضعف أسانيد الملكية ويقال فى هذه الظاهرة أولا ان لها نظائر عندنا ويقال فيها ثانيا ان للسوريين عذرا هو أنهم ورثوا هذا العيب عن الحكم العثمانى اذ كان العشمايون اذا وهبوا أحد أتباعهم اقطاعا لم يشترطوا انه مملوك لغير الموهوب له فاذا تملكه هذا بالجبروت تمخض الوضع عن ملك مسجل باسم غير واضح اليد . أما عندنا فالملكية فى المناطق الصحراوية مزعزعة الى يومنا هذا ، وأذكر أننى أوفدت منذ سنتين فى نفر من موظفى مصلحة الحدود الى الصحراء الغربية لبحث ما اذا كان التعبير فى تلك المناطق مستطاعا وما هى وسائله وكان أول ما فاجأنا انعدام السند فى الملكيات واقتنعنا اذ ذاك وأقنعنا أهل السلطان بأن ارساء الملكية على أسس راسخة أول شرط لايرجى بدونه اصلاح ولا تعبير . ولا شك أن القارىء يذكر أيضا



ان الملكية حتى في الأراضي الآهلة لم تكن على أتم ما ينبغي أن تكون حتى أنشئت مصلحة الشهر العقاري والعهد بها قريباً. وقد أخذت سورية بأسباب التوثيق والشهر ومهدت لهما برنامج لمسح الاقليم من الجو وقالت البعثة في هذا الصدد ان التصوير الجوي يساعد كثيراً في كل تخطيط ينصرف تقعه الى الزراعة وذكرت ان متورية لم تعتمد الى المسح الجوي الا لأغراض طبوغرافية اقتضتها بعض مشروعات الري وانها غمدت اليه أيضاً يوم اردات التعجيل بمسح أرض الجزيرة في سنة ١٩٥٢، قالت الهيئة في تقريرها انه لو أمكن تنفيذ مسح جوى يشمل بقاع القطر باستثناء الصحراء لعاد ذلك بأبلغ الفوائد لكن الهيئة تحفظت في الوقت نفسه فقالت ان الاعتبار المالية تحول دون تحقيق تلك الغاية دفعة واحدة ونصحت بأن يجتزأ من المسح الشامل بمسح جزئي يضم مساحة قدرها ٢٢٥٠ كيلومترا مربعا باللاذقية وحلب ومساحة قدرها سبعة آلاف كيلو متر مربع شرقي طريق حلب - حماه - حنص - دمشق وهي منطقة مختلف الى الآن على صلاحيتها للزراعة ومساحة قدرها ٤٦٠٠ كيلو متر مربع شمالي الرقة تمتد الى الحدود التركية ومساحة قدرها ٦٠٠٠ كيلو متر مربع بوادي نهر الفرات ومساحة قدرها ٩٧٠ كيلو متر مربع تقع في وادي نهر الخابور ومساحة قدرها ٣٤٠٠ كيلو متر مربع تقع على الضفة الشرقية لنهرى الفرات والخابور . ومجموع تلك المساحات ستة ملايين من الأفدنة أى انها تعادل الجزء المنزرع من القطر المصرى كله فاذا ذكرت ان هذه المساحة على سعتها ليست الا جزءا مما يعتزم مسحه واذا عرفت ان مساحة الأرض المنزرعة في سورية هي ١٤ مليون فدان أو أكثر عرفت مدى اتساع الآفاق الزراعية التي تواجه المصلح في الاقليم الفتى . على انى أحب في هذا المقام أن أجازف بكلمة أحذر فيها من التمادى في التفاؤل اذ يجب ألا يغرب عن البال أولا ان بعض المناطق المعتزم مسجها مكون من غابات فقيرة بالشجر وليست أرضا زراعية وثانيا ان مسح تلك المناطق قد يسفر عن

عدم صلاحية بعضها للغرض المرجو ثالثا ان صلاحيتها للزراعة ليس معناه انها تروى بماء الأنهار اذ معظمها يعتمد على الأمطار والأمطار ليست بالغزارة الكافية في كل مكان ورابعا ان الاعتماد على ماء الري محدود بظرف جغرافي ذلك ان النهرين السوريين العظيمين ينحدر أحدهما من تركيا التي تتحكم في منبعه والثاني مشاع بين سورية والعراق . على ان هذا لا يمنعنا من الاشادة بإمكانات سورية الزراعية ويكفيك أن تعلم ان الأرض التي تروى من الأنهار تزيد على مليون فدان وان مليوناً أخرى مستطاع ضمها الى تلك المساحة فور الانتهاء من مشروعات الري وانه ان تم اتفاق مع العراق أمكن زيادة المساحة من جديد . فاذا لم يقدر للمساحة التي تروى نهريا أن تزيد على ثلاثة ملايين من الأفدنة كان عليك أن تذكر انها تعدل نصف المنزرع بمصر في حين ان سكان سورية أقرب الى سدس عدد سكان مصر منهم الى الخمس . وكان عليك أن تذكر أيضا انه الى جانب الملايين الثلاثة انبسطت أرض سوف ، تبلغ عشرين مليوناً من الأفدنة لا هي قفر ولا هي جذب فيها كلاً وفيها رزق ومتاع ان قدر ثمن القدان فيها بعشر ما تساويه أرض الري لخلصت من الحسبة الى أن القيمة الرأسمالية للأراضي القابلة للزراعة في سورية قد تعدل ، ما يقابلها في القطر المصري .

#### ٧ - الهجرة والتعطّل المقنع في مصر

ويجرنا الكلام عن مساحة الأرض الى الكلام عن الهجرة فسورية تنقصها اليد العاملة ومصر فيها من السكان فائض عاطل وهي ظاهرة اصطلاح على تسميتها بالبطالة المقنعة أو التعطل المقنع لأنه تعطل لا تبرزه الأرقام آيته تكاثر الأهلين في الريف واقامة كثير منهم عالة على ذويهم واستعدادهم لمزاولة أعمال اذا طلبوها لم يجدوها فان هاجر المصريون الى الاقليم السوري اكتمل لكل اقليم ما هو اليه في حاجة لكن الكلام عن التعطل وعن الهجرة كليهما يطول .

فأما التعطل في البلاد المنعوتة بالتخلف وفي مصر خاصة فقد تناوله بالبحث طائفة من الكتاب طاشت سهام أغلبهم في وصف الداء والدواء جميعا .

فقد وصل الكتاب في مصر بين جمود الرقعة الزراعية وبين الزيادة المطردة في عدد السكان وصلا يلقي في الروح ان الناس لا مورد لهم الا الملايين الستة من الأفدنة التي جاد الدهر على مصر بوجودتها ولم يجد ببسطتها مع ان الناس في طلب الرزق يلجئون من الموالج ظاهرها وخفيها ويمارسون من المهن ما يكون الطلب متوجها اليه وما الزراعة الا مهنة تقوم الى جانبها مهن لا حصر لها وليس معنى ان بلادنا زراعية ان سكان البلاد قد أوصدت دونهم أبواب المهن الأخرى أو ان جهودهم وقف على تلك المهنة دون ما عداها فليس العيب ان البلد زراعي لكن العيب ان الأهليين لم يتهيأوا لغير مهنة الزراعة فان تهيأوا لغيرها بالتدريب والمرانة والعرفان انقلبوا من متعطلين الى منتجين تتجه الى منتجاتهم طلبات العالم وانعدم كل أثر لضيق الرقعة بهم أو برزقهم .

فكر الناس في علاج التعطل بزيادة الرقعة الزراعية وبالهجرة فأما زيادة الرقعة فهو عمل مجيد في ذاته لأنه يزيد الانتاج لكنه في صدد التعطل لا يعدو أن يكون من قبيل المسكنات لأنه ان قضى على التعطل كله أو بعضه فانما يقضى عليه الى حين وأما الهجرة فهي أيضا وسيلة يصحح بها سوء توزيع السكان فهي من هذه الناحية اجراء مستحب ، لكن الهجرة وحدها ليست علاجاً دائماً للتعطل .

أما العلاج الصحيح فهو تهيئة الأيدي المتعطلة لمزاولة الأعمال التي لا يحول دون مزاولتهم اياها الا جهلهم بأساليبها فان تم لها التدريب والمرانة انطلقت فانضمت الى صفوف العاملين وان كنت في ريب من هذا قول وجهك لحظة باحثا شطر سويسرا وهي بلد لم يجد عليها الدهر بذرة من الموارد الطبيعية اللهم الا مناظرها وموقعها وهما وحدهما لا يكفلان لها ثراء ولا رزقا ولكنها في مقدمة بلاد الأرض رقيا وازدهارا بفضل صناعتها وما تقدمت بها الصناعة



الا بفضل أبنائها فقد أوتوا من العلم قدرا لم تؤت مثله ، ونعموا من الصبغة بقسط موفور لو نعمنا بمثله وتزودنا من العلم بقدر ما تزودوا ما حال دون بلوغنا ما بلغوه حائل . لكن كتابنا اذ وصفوا التصنيع علاجا لتعطلنا انحرفوا فأطلقوا اللفظ اطلاقا وألقوا القول على عواهنه فحسبوا ان الصناعات تخلق خلقا وانها غاية لا وسيلة .

هذا ما كان من أمر كتابنا في مصر . أما كتاب الفرنجة فمنهم طائفة تخطبت فأسندت التعطل الى طبيعة الجو ونسوا ان المدينيات الخوالى لم تنشأ وترعرع الا في هذا الجو . ومنهم طائفة أرجعته الى لون البشرة وهم نفر أعمتهم العنصرية .

أما الذين يرون الوسيلة المثلى في تحديد النسل فهم في ضلال مرده الى عاملين أولهما علمى والثانى علمى . فأما العامل العلمى فهو أولا أن تحديد النسل له وسائل لا يحذفها الا كل من توافر له من الدراية قدر لا يدركه رجل الشعب وثانيا ان تحديد النسل لا يؤتى ثماره الا بعد أحقاب من الزمن البعيد وثالثا ان التعليم الذى يورث التصنيع يكفل فى الوقت نفسه الاقلال من الذرية . اما العامل العلمى الذى اليه مرد الضلال فهو أن الذى يشير بتحديد النسل يضر فى قرارة نفسه وقد لا يشعر بما يضره ان الزراعة هى الملاذ الأوحى الذى لا ملاذ الا هو لأنه اذا آمن بأن التصنيع اذا ازدهر كان كفيلا باستيعاب الأيدي المتعطلة لما أشار بالحد من تلك الأيدي لا تنفاء الضرورة الى الحد منها .

فالعلم والتدريب المهنى اذن هما رأس الدواء فى علاج التعطل لكنه علاج يطول ولا يمنعنا الأخذ بأسبابه من الالتجاء الى وسائل نعجل بها ازالة الغصة ولنا فى ذلك سبيلان أسلفت شرحهما هما زيادة الرقعة والهجرة وقد ذكرت ان زيادة الرقعة اجراء يجمع الى انه علاج مؤقت للتعطل انه عمل مستحب فى ذاته وان الهجرة مستحبة أيضا لأنها تصحيح سوء التوزيع فى السكان بين

بقعتين لكن الكلام عن الهجرة كثيرا ما يلقي جزافا في غير تحفظ وفي ذلك من الخطر ما فيه وأول ما يجب أن يسترعى نظر الباحث في هذا الصدد ان الفلاح المصرى لم يألف الاعتماد على ماء المطر في رى أرضه وانه أيضا ليس من رعاة الماشية فالمهنتان في مصر مقصورتان على أعراب البادية ومنهم الرحل فان قدر للفلاح المصرى أن يكون من المهاجرين الى الشطر السورى من الجمهورية المتحدة تعين أن نعد لاستقراره مزارع على النمط المألوف في الأرض التى تروى بمياه الترع والأنهار وهذا الطراز من المزارع قلة في سورية لكن من بواعث الأمل ان محافظة الفرات هى أقل المناطق السورية كثافة في السكان وانها أيضا من المناطق التى يعتزم أن تقوم فيها مشروعات جديدة للرى ان أت ثمارها فقد يتسع فيها المكان لهجرة عدد من المصريين لا أستطيع التكهن به لكن المقول ان سورية ترحب بمليون مهاجر . والأمر الثانى ان الهجرة ليست من الأمور التى اذا قضيتها قلت لها كن فتكون ، وليست من الأمور التى تتحقق بجرة قلم وليست من الأمور التى تتحقق بالتشريع وحده بل هى من الأمور التى تحتاج الى قدر كبير من الدعاية المدروسة . ولا ننسى ان أقلام الكنديين والاستراليين جفت وبحث أصواتهم عشرات السنين فى سبيل استدراج المهاجرين الى ديارهم بالرغم مما احتوته من خصب وأمن وثراء وانا فى مصر عجزنا عن حمل حفنة من فلاحينا على الرحيل من قراهم المكتظة باللحوم البشرية الى ديار خير منها أعدت للهجرة هى ريف خصب الجنباب ، وقيل فى تحليل ذلك ان المصرى بطبعه يكره الهجرة وهو كلام ان صح بعضه بطل بعضه فالرغبة عن الهجرة لازمة آدمية وليست وقفا على المصريين والمهاجر فى الغالب رجل يئس من العيش أو أو صدت دونه سبله ومنهم بعض المغامرين الذين يتغنون سعة فى الرزق لكنهم قلة ، وهجرة المصرى معضلة لا تستعصى على الحل ان أعدت لها العدة . ونظرة الى الريف المصرى تريك ان الفلاح لا يعتمد فى الدفاع عن النفس والمال على سلطات الأمن وحدها بل أكثر.

اعتماده على حسن الجوار وما يسمونه بالعزوة . وهو يشعر في قرارة نفسه - وهو في هذا الشعور محق - انه ان طلب أمنا أو أراد أن يدفع عن نفسه شرا من ساط على حده أو شقى يقتلع زرعه أو مجرم يسم ماشيته فجعل اعتماده في ذلك كله على عزوته وعشيرته فان طلب منه أن يهجر دياره فكر مشى وثلاث ورباع قبل أن تغريه المغريات وهو يفكر أول ما يفكر فيمن يحميه في غربته ووحشته حيث لا عزوة له تدفع عنه حسد الحاسدين أو نقمة المعتدين أو كيد الكائدين فلا تكفى أن تمنيه بالمال وان جرى مدرارا بل لا بد أن يطمئن أولا الى توافر الأمن وقد ألف لأمنه أوضاعا بعينها ويجهل الأوضاع التي هو مسير اليها فهو في حكم المغامر القادم على مجهول .

وكشف التقرير عن فحش ثمن الماء الذي يقتضيه أصحاب الطلبات الرافعة وهذا أمر متدارك لأنك اذا عرفت ان الرى من الشؤون المتواضع على ان تضطلع بها الحكومات عرفت ان علاج هذه السوءة من أهون الأمور .

#### ٨ - المرابون واستغراق المزارعين في الدين :

وكشف التقرير عن تفشى المرايين ولعلنا في مصر من أعرف الناس بتلك الطائفة التي ذاق منها الريف المصرى الأمرين فلقد أتى علينا حين انتشر فيه بيننا المرابون كالجراد لكننا تجردنا منهم كما سوف يتجرد منهم الشطر السورى من جمهوريتنا المتحدة . ففى شطرهم ما فى شطرنا من ادوات يتقون بها هذا اللون من البغى ، فكما ان عندنا بنك زراعيًا وجمعيات تعاونية كذلك لديهم بنك زراعي وجمعيات تعاونية ذكرها التقرير بالخير وان اشار فى صدرها بازالة مايكتنف تأسيسها من التعقيد الادارى والحسابى . وكشف التقرير عن استغراق بعض الأراضى الزراعية بالدين ويذكر القارىء ان هذه الظاهرة أصابت مصر منذ سنين وان بنك الائتمان العقارى لم ينشأ الا لكشف تلك الآزفة وانه كان موفقا فى جهوده اذ أزال الغصة عن المزارعين ، وخلق بنا فى هذا المقام أن نبرز الفرق

بين المعنى الاقتصادي الذي دفع المشرع المصري الى التيسير على أصحاب الأقطان بمصر ورفع ما أنقض ظهورهم وبين المعنى الذي أراده الخبراء من مساعدة أصحاب الأرض في سورية على تسوية ديونهم . فأما الشارع المصري فقد دفعه الى الرغبة في تمكين المزارع المصري من تسوية ديونه ان الديون كانت كلها لدائنين أجانب فخشى أن تنتقل الثروة الزراعية المصرية الى أيدٍ أجنبية فتحرم البلاد من أثمن تراثها . أما خبراء سورية فحجبتهم ان التوسع الزراعي في سورية لا يستطيعه السوريون ما قام الدين على رؤوس الملاك كالسيف المسلط والفرق بين الرغبةين يفسره الفرق في أوضاع الاقليمين ذلك بأن الرقعة الزراعية في مصر ضيقة لا ترتقب لها زيادة في القريب . في حين أن المنطقة القابلة للزراعة في سورية فضفاضة تتقبل المزيد في سر .

#### ٩ - نقص الائتمان العقاري ليس عيباً :

ونعت البعثة غيبة مؤسسات القروض العقارية في سورية وفي هذا أفوال كثيرة أيضاً لأن القروض العقارية فيها فوائد وفيها مضار وقد يرجح الضرر النفع اذا أهملت سبل الوقاية . وتحرير ذلك ان الأقراض في الأصل نوع من أنواع التعاون بين مالك مال ينبغي تشييره وطالب مال يستطيع تشييره أما صاحب المال فان ظفر برهن يصون قرضه فلا يعنيه من الأمر الا أن يرد اليه ماله أما كيف ينفق هذا المال وفيه ينفق وهل كان الاتفاق مجدياً فهذه أمور لا تشغل باله لكنها أمور يجب أن يدخلها أولو الأمر في حسابهم لأن القروض تؤتي ثمارها للمجموع ان أحسن اتفاقها ، وتكون تقمة على ذلك المجموع ان أسوأ اتفاقها . اما ان احسن اتفاق المال كان ذلك تعاونا بين الفريقين على القصد والائتمان وان أسوأ اتفاق المال فقد اعتصم المقرض بغير حبل الله وتعاون على العدوان . ويذكر القاري ما اشترعناه في مصر منذ عهد بعيد يوم حظر القانون الحجز على من لا يملك الا خمسة أفدنة فأقل حماية له من الاسراف في استدانة



لا تجلب له الا البؤس وقد خبرنا فيما خبرناه من تصرفات صغار الزراع انه قد يسلف لأحدهم العون عينا كان يمدهم بنك التسليف بسماد يدفع ثمنه بالأجل فيسارع في بيعه تقدا مؤثرا ذلك على استعمال السماد في حقله فتتحرف الصفة من عون محمود الى قرض مردول بل لقد علمتنا الأحداث ان أغنياءنا ليسوا أقل حاجة من فقرائنا الى الحماية فهم كغيرهم معرضون للاندفاع والتهور وقد يدفعهم حب الظهور الى اتفاق فوق طاقتهم وليس العهد بعيد باستغراق مزارعينا في الدين يوم أنشئ بنك الائتمان العقارى لنجدتهم لكنها كانت نجدة من قبيل المسكنات تمهلهم الى حين وقد تمهلهم من بعد ذلك فيستغرقون في الدين من جديد .

#### ١٠ - مقارنة بين الائتمان العقارى والائتمان التجارى

ان مقارنة يجريها القارىء بين وضع الائتمان التجارى وبين الائتمان العقارى تراه ان الاشراف على اتفاق الأموال المقترضة مكفول في الأولى منعدم في الثانية ، فالتاجر لا يقترض الا لأشهر معدودة والتجارفة من المحترفين صناعتهم تشير المال واتفاقه فيما ينفع . ان انحرف بعضهم عن الجادة أو أخطأ الحساب فجمهورتهم على صراط مستقيم ثم انه ما من قرض يقتضيه تاجر الا بعد اختبار يجريه البنك في تفاصيل القرض وقلما يكتفى المقرض بيسر المقرض بل يبحث معه الحكمة من القرض وسلامة أغراضه وكثيرا ما يتدارس الفريقان المسائل كما لو كان الأمر شركة بينهما فالائتمان التجارى حسن في جملته يؤتى أكله بغير حاجة الى اشراف يتولاه فريق ثالث اللهم الا أن يكون اشرافا يراد به صون الائتمان في ذاته تجنباً للأزمات أو التضخم وهذا معترك آخر .

أما الائتمان العقارى فلا يحدوه الاشراف من أى جانب من جوانبه . وليست الرغبة في الاشراف بدعة وقد أسلفت أمثلة منه لكنى مورد هنا طائفة

من ألوانه الخفية التي لا يحس بها المواطن فنظام المعاشات نوع من الاشراف أو التوجيه واعداد المستوصفات في المؤسسات الصناعية توجيه أيضا ذلك ان في اقتضاء صاحب المرتب مرتبه مزيدا بمعاش يتلقاه عند التقاعد الزاما لصاحب المرتب بادخار شطر مما يكسب راعى الملزم فيه مصلحة قد يهدرها في غيبة الالتزام صاحب المرتب عن جهل أو تفريط وان أعدت مؤسسة مستوصفا أو خدمة طبية لمستخدميها فهي لا تتصدق عليهم بها لأن الوضع حتى في الأحوال التي لا يستبعد فيها من العامل قدر معلوم ظاهر يتخمس عن اقتطاع شطر مستور من مرتبه لأغراض التطبيب ففي الأمر الزام مقنع لأن الجزء المقطع موجه شطر ناحية بعينها قد لا يتجه اليها العامل لو أطلقت له الحرية في اختيار أوجه الاتفاق وهكذا .

ثم ان انعدام المؤسسات العقارية في سورية لابد أن يكون مرجعه الى انتفاء الحاجة الى تلك المؤسسات فان الحاجة تفتق الحيلة والطلب هو الذي يخلق العروض خاصة في اقليم قرر الخبراء أن القطاع الخاص به كان الى اليوم طليقا مما يعرقل سيره بل لقد قرروا ان الاستثمار الحر كان هو المسيطر على الاقتصاديات السورية وليس بمستساغ أن يقال ان بلدا ساد فيه الاقتصاد الطليق وازدهرت فيه المصارف التجارية تستعصى عليه اقامة المؤسسات العقارية ان انصرف الى انشاء تلك المؤسسات طلب جدى . فان قيل ان الطلب لم يتجه الى اقامة مؤسسات القروض العقارية في سورية لأن الأوضاع الاقتصادية بها غير مؤهلة له كأن يكون ضعف أسانيد الملكية قد حال دون اقامة الائتمان العقاري أو كأن تكون الحيلولة دون اقامة ذلك الطراز من الائتمان ناشئة عن قلة الثروات العقارية أو عن نقص الاستقرار السياسى أو غير ذلك مما يقال سواء أكان صحيحا كله أم صحيحا بعضه أجيب بأن ذلك كله لا ينهض دليلا على فساد ما قدمت من ان انتفاء المؤسسات العقارية في الاقليم لابد أن يكون مرجعه الى انعدام الطلب عليه.

فان صلحت الأوضاع للمؤسسات العقارية ونشأت الرغبة في انشائها فالواجب أن يقترن قيام تلك المؤسسات بأشراف من طراز سأشرحه .

#### ١١ - التعاون الصحيح كفيل بسد الثغرة بالنسبة لصغار الملاك

فأما العقارات الصغيرة التي ينشئها صغار الملاك فالخير أن يتم تمويلها بوساطة الجمعيات التعاونية على نحو ما يحصل في البلاد الغربية حيث تقوم جمعيات يقال لها جمعيات البناء بهذه الأغراض وأما الزراعية فالجمعيات التعاونية الزراعية ملاذها أيضا .

#### ١٢ - محاسن التعاون وخطاره

وعلى ذكر الجمعيات التعاونية وقد خصها التقرير بالاطراء يحسن بالقارىء، كما يتذوق محاسنها ومساوئها أن يتدبر ما يكنه معنى التعاون لأنه تعبير يمر به الناس مرور عابر الطريق مع ان العالم عماده التعاون والمعاملات بين الخلائق لا تعدو أن تكون تعاونا شاملا جارفا وان يكن صامتا لم يأت نتيجة تخطيط ، فنظرة الى الكون من زاويته الاقتصادية تريك انه لايسير عبثا ولا يمشى باطلا وانه يبدولغير المتدبر انه تخبط مع انه آية في الاحكام . انظر الى القهوة التى ان أردت أن تحتسيها لم يكلفك ذلك الا أن تضغط على زر فيأتيك بها الغلام مشتاقة تسعى الى مشتاق تجد ان تتبععت مراحلها منذ قطفت ثمارها في البرازيل انها من قبيل الاعجاز بل انظر الى الزر الذى تضغط عليه تجد ان كهرباءه تجرى فى سلوك نحاسية مناجمها فى أقصى الأرض شحنت فى سفن انجليزية بحارتها من الهند حتى اذا ما بلغت العالم الجديد صهرت ثم سويت مارة بمراحل متعددة معقدة ثم تناولتها يد الوسيط أو التاجر فاستخدم فى سبيل ايصالها اليك وسائل ليست أقلها شأننا مجهود المصارف وهكذا . هذا هو التعاون الأكبر أو التعاون التلقائى فاذا اتجه تفكيرك فى

صدد التعاون الذى تنشئه بوساطة الجمعيات فاذا ذكر انه تعاون مهما سما لا يرقى في أثاره الى أدنى مراتب التعاون العالمى . ونظرية التخصص أو تقسيم العمل ليست الا لونا من ألوان التعاون أو وسيلة من وسائل التعبير عنه والتخصص ليس وفقا على التجارة الخارجية بل كل تعامل وان اقتصر على شخصين ينطوى على تعاون فان جاءك نبأ التعاون الوضعى الذى تكفله الجمعيات كان حريا بك أن تتعرف منزلته من التعاون الأكبر ذلك بأن التعاون الذى تضطلع به الجمعيات لا يكون فعلا ذا أثر الا اذا اتخذ شكل ايغال في التعاون التلقائى فيندفع الناس بفضلهم الى مرحلة دونها المرحلة التى أوصلهم اليها التعاون الأصيل فاذا لم تحقق الجمعيات التعاونية هذا الغرض اتفنى المسوغ لاقامتها . ولتقريب الأمر من الأذهان أدعو القارئ الى مقارنة بين موقف منتج القطن وبين موقف منتج اللبن في مصر فأما القطن فله سوق عالمية تصل أنبأؤها الى خفى المناطق من أقاصى الريف وداخلية القرى وله أسواق محلية في متناول أصغر المنتجين وله سوق حاضرة وسوق آجلة تتيح للمتعاملين أن يسكنوا الى سعر يرتضونه وتؤمنهم من خوف الاضطراب . ثم ان تمويل المحصول كانت تكفله حتى قبل قيام مؤسسات التسليف الزراعى مصادر مالية بينها تنافس عات جبار . والجملة أن ما أسميته التعاون الأكبر أو التعاون التلقائى كفل للقطن أوضاعا لا تكاد تترك مجالا لتدخل جمعيات تعاونية أى لا تكاد تتيح لتلك الجمعيات فرصة تأخذ فيها بيد التعاون التلقائى أو تشد بها أزره أو تنقل المتعاملين مرحلة لم يوصلهم اليها التعاون الأصيل فالجمعية التعاونية يتعذر عليها في محيط القطن أن تجد ثغرة تسدها أو رتقا ترقعه لأن التعاون الأصيل من تلقاء نفسه شمل ذلك المحيط في حين ان ظروف انتاج اللبن تتسع لتعاون جماعى من مثل الذى تسعى الى تحقيقه الجمعيات التعاونية فاللبن مادة يدركها الفساد وليست لها سوق ثابتة منظمة ونقل اللبن للمنتج المنفرد متعذر ومحفوف بمخاطر منها تطرق الفساد اليه فاذا تضافرت جهود



المنتجين على تذليل تلك الصعاب وتحقيق لهم غرضهم كان تضافرهم هذا هو التعاون الذى تؤلف من أجله الجمعيات .

هناك مثل آخر لما يكفله التعاون المدبر أو التعاون الموجه وهو تعبير أردت أن أميز به بين التعاون التلقائى الصامت الذى يتم بغير تدبير عن طريق المعاملات التجارية وبين التعاون الذى يقام خصيصا لبلوغ هدف لا تحققه المعاملات التجارية على نفس الصورة - أقول هناك مثل آخر هو الاقتراض للأغراض ذات الانتاج فصاحب الفدان وصاحب الفدانين والخمسة والعشرة لا تتيح له المصارف ما هو فى حاجة اليه من مال يتبلغ به أو يدفع به عن نفسه غصة تعوق انتاجه . أما وسيلة كشف الآزفة فهى الجمعيات التعاونية لأنها تقرب الشقة وتصل بينه وبين مصادر المال فتسد بذلك ثغرة لا يستطيع التعاون الأكبر التلقائى أن يسدها ذلك بأن القروى وان كان فى عالم المصارف نكرة فهو فى محيطه وفى قريته وبين أقرانه وذويه رجل له أهلية الرجال ، له من المنزلة مالا قبل له بعشر معشارها فى المحيط المدنى وقد فصلت الظروف بين المحيطين وجعلت بينهما سدا فاذا تكونت من مجموعة من القرويين جمعية تعاونية انهار ذلك السد وانقلب كل فرد من أفرادها من نكرة لاثوبه لها الى انسان يقام له وزن وانفتحت أمام الجماعة من أبواب الاقتراض بحكم وثيق صلتهم بمن أصبحت مفاتيح المال فى أيديهم من أهل القرية ما كان موصودا منها يوم كانت تلك المفاتيح دون متناولهم وأهل القرية وان كان كل فرد من أفرادها وحده مستضعفا يصبحون بعد تكتلهم بنيانا متراسا اذا طرقت مصادر المال فى الحضر استجابت لهم .

### ١٣ - الاقتراض أبرز مثل على رسالة التعاون :

والجمعيات اذن بمثابة الجسر الذى يصل بين ضفتين بينهما هوة لا قرار لها او بمثابة الطريق المعبد الذى يقرب شقة بعد ما بين طرفيها ولعل

الجمعيات التعاونية التي تتولى الاقراض أبلغ مثل للتعاون على وجهه الصحيح على شريطة أن تنفق المبالغ المقرضة فيما ينفع ولا يضر وفيما يزيد الانتاج ولا ينقصه وهذا شرط يقع عبء تحقيقه على كاهل الجمعيات نفسها اذ وظيفتها ليست مقصورة على امداد الأفراد بالمال بل واجبها أن تطمئن الى سلامة الغرض الذي طلب المال من أجله وواجبها بعد ذلك أن تطمئن الى أن المال أنفق فعلا في ذلك الغرض فان لم تقم بهذين الواجبين وانعدم الاشراف الذي لا بد منه انقلب دور الجمعيات من مؤسسات تعمل للتشجيع والانماء الى جهاز يجعل في متناول الناس ما لا قد يسيئون استعماله . لهذا كان أخوف ما يخاف من انتشار الجمعيات التعاونية أن يغفل الاشراف الذي يجب أن تضطلع به ولهذا أيضا كان أول واجبات الهيئة الحكومية المهيمنة على التعاون في أى بلد أن تولى هذه الناحية أكبر قسط من العناية .

فاذا انتشرت الجمعيات التعاونية على الوجه السليم انتفت الحاجة الى الائتمان العقارى في كل ما يتعلق بصغار الملاك من مزارعين وغيرهم ولا يكون اذ ذاك بأس من اقامة مؤسسات الائتمان العقارى مقصورا نشاطها على كبار المقترضين . بل الذى نعرفه ان الناحية التجارية المجردة أو رغبة الربح تدفع تلك المؤسسات الى قصر صفقاتها على ما تجاوز منها مبلغا مسمى فهي تتجنب الصفقات الصغيرة عامدة تفاديا للخسارة التي تأتي في أذيال القروض الصغيرة بقى أن تعرف ان السبب في ان الصفقات الكبيرة تجيء مبرأة من المساوىء الاجتماعية التي كثيرا ما تقترن بصغرى الصفقات هو أن أصحاب المال الموفور أبعد عن الشطط من ذوى المال القليل وأكثر منهم دراية بوسائل تشييره وثانيا انه اذا طاش سهم بعضهم فهم فئة قليلة واذا لحقهم الأذى لم ينل منهم ما يناله ممن انكمشت مدخراتهم وقلت بضاعتهم من المال .

وعابت البعثة على الأوضاع أن يكون البنك المركزى لسورية بنكا تجاريا منزله من بقية البنوك منزلة المنافس ويقتضينا ذلك جولة في النظم السورية.

## ١٤ - تاريخ النظام النقدي والمصرفي في سورية

فان نظام النقدي والمصرفي في سورية متأثر بعوامل تتصل بسابق اتحاده الجمركي ببلبنان من ناحية وبما بقي من أثر للنظم التي غرس اصواها الفرنسيون من ناحية أخرى وسأشرح هنا أولاً المراحل التي مر بها النقد السوري منذ حلت جيوش الحلفاء محل الجيوش العثمانية في سورية فقد أدخل أولاً النقد المصري واتخذ وحدة للتعامل لكن سرعان ما قسمت سورية الى مناطق اختصت فرنسا بشطر منها فألغت النقد المصري في قطاعها وأحلت محله الفرنك ثم ألغت شركة باسم البنك السوري لم تكن في واقع الأمر الا وليدة للبنك العثماني وقد منحت تلك الشركة حق اصدار العملة السورية. أما المنطقة الشرقية التي أقيم عليها «فيصل» ملكا فقد انشئت بها عملة جديدة اسمها الدينار لكنها أبقت على الجنيه المصري فسمحت بالتعامل به الى جانب العملة التي انشأتها وأضفت عليه قيمة ثابتة منسوبة الى الدينار لكن حكم فيصل لم يطل فلما انتقلت ولاية الحكم على المنطقة الفيصلية الى فرنسا في سنة ١٩٢٠ سحبت العملة المصرية وأبدلت بها أوراق البنك السوري وفي سنة ١٩٢٤ عقد اتفاق بين ممثلي سورية ولبنان وجبل الدروز من ناحية وممثلي البنك السوري من جهة أخرى عدل بموجبها اسم البنك السوري فسمى بنك سورية ولبنان وجدد امتيازاه لاصدار أوراق نقد مقيمة بالفرنك الفرنسي مؤسسه عليه وتألفت من الكتلتين السورية واللبنانية وحدة جمركية فكان الموقف في سورية بالنسبة للفرنك شبيهاً بالموقف في مصر بالنسبة للاسترليني وكانت الجيوش الفرنسية تغترف من النقد المحلي مقابل سندات على الخزانة الفرنسية ما تنفق منه على مشترياتها في ذلك الاقليم وترتب على هذا الاجراء في سورية ما ترتب على نظيره في مصر من تضخم وتكدس في الارصدة الاجنبية .

وفي سنة ١٩٣٩ عملت اتفاقية حدد بموجبها امتياز ذلك البنك لمدة خمسة

وعشرين عاما تبتدىء من سنة ١٩٤٠ ورفعت الغطاء الذهبى الى العشر على أن تزيد تدريجيا الى أن يبلغ ثلاثين فى المائة فى سنة ١٩٦٣ .

فلما أعلنت الحرب العالمية الثانية بدلت بهذه الاجراءات اجراءات أخرى محصلها أن تكون التغطية بالفرنك الفرنسى ثم انضمت سورية الى الكتلة الاسترلينية مع بقاء الفرنك الفرنسى معيارا لنقدها وهو وضع لا يستقيم الا اذا كانت قيمة الفرنك منسوبة الى الاسترليني ثابتة وفى سنة ١٩٤٤ عقدت فرنسا مع الحكومة البريطانية اتفاقا تقرر فيه جعل قيمة الفرنك ٢٠٠/١ من الجنيه الاسترليني فاشتبكت الحكومة السورية فى مفاوضات مع الحكومة الفرنسية اسفرت عن فصل الليرة السورية عن الفرنك الفرنسى من ناحية تقييمه بتلك العملة ونسبت الليرة السورية الى الجنيه الاسترليني بواقع ٨٨٣ قرشا سوريا للجنيه لكن غطاء النقد السورى ظل مكونا من الفرنكات الفرنسية وتصحيحا لهذا الوضع ظفرت الحكومة السورية بتعهد من جانب فرنسا يكفل ثبات قيمة الفرنكات الفرنسية المكونة للغطاء بمعنى أن فرنسا تعهدت بأن تكمل كل نقص يطرأ على القيمة المصرفية لفرنكات التغطية بأن تزيد فى حالة هبوط الفرنك بالنسبة للاسترليني عدد الفرنكات فى الغطاء بما يجعل قيمتها مساوية لما كانت عليه قبل انخفاض سعرها كما احتفظت سورية لنفسها بحق شراء الجنيهات الاسترلينية .

وفى سنة ١٩٤٥ هبطت قيمة الفرنك فصدقت فرنسا وعددها وزادت فرنكات التغطية تنفيذا للاتفاق ثم عاد الفرنك فهبط من جديد فضاقت فرنسا بالاتفاق وعمدت الى التنصل من تبعاته فأعلنت الحكومة السورية أولا بأنها قررت الغاء حقها فى شراء الاسترليني ثم اعلنتها بأن التعهد الفرنسى بتثبيت فرنكات الغطاء لم يقصد به الا أن ينفذ مرة واحدة فأجريت مفاوضات بدأت فى سنة ١٩٤٧ بين سورية ولبنان من جانب وبينها وبين فرنسا من جانب آخر وانهت فى سنة ١٩٤٨ باذعان لبنان للانذار الفرنسى بقبول المشروع الذى



أملت الحكومة الفرنسية أما سورية فقد رفضته فما كان من الحكومة الفرنسية إلا أن انتقمت من سورية بأن أزالته عن الليرة السورية قيمتها الإبرائية في لبنان وأمهلته حاملي النقد السوري مهلة ثمانى ساعات لإبدال تقديم نقد لبنانيا وبلغ ما ابدل من هذا النقد أربعة وأربعين مليوناً من الليرات ظلت دينا على سورية للبنان حتى سددته وفق قانون سن في سنة ١٩٥٢ أسمه قانون التصفية .

كان انهاء الاتحاد الجمركى بين سورية ولبنان اجراء مرتقبا أملت ظروف الأقليمين فلبنان بلد يواجه البحر يعتمد فى ثروته على التبادل ما استطاع اليه سبيلا وهو أيضا بلد اشتهر أهله بحذق الأعمال المصرفية وهى خدمات تعود أكثر ما تعود بالنفع على من يؤديها ما انطلقت أيديهم بالأخذ والعطاء فى جو من حرية الصرف والمبادلة فى حين ان سورية بلد زراعى اتسعت رقعته تحفز للتصنيع وأخذ بأسنابه مجاريا فى ذلك سياسة احتضنتها طائفة من البلاد تقضى فيما تقضى بفرض الحماية والقيود ومراقبة النقد .

وكان من أثر الدور الذى لعبه بنك لبنان وسورية فى مالية سورية ونقدها ودينها ان اضطلع بما تضطلع به البنوك المركزية فقد كان البنك هو الدائن الوحيد للحكومة من ناحية دينها الداخلى . وقد اتفرد دون بقية البنوك بتمويل المحصولات الزراعية وامهال المقترضين مددا لم تألفها البنوك التجارية وقد أسلفت ان البعثة عابت هذا الوضع لأن البنك وهو بنك تجارى صرف لا يتعفف عن منافسة البنوك الأخرى بل هو منها بمنزلة الغريم ولا يصلح فى رأيها لهذا السبب أن يتبوأ مكان المركزية وهذا رأى عليه خلاف ، وأذكر أن اقتصاديا القى محاضرة فى هذا الصدد بقاعة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى جهر فيها بأن البلاد الناشئة لا ينبغى ان تقتصر فيها مهام البنوك المركزية على ما تقتصر عليه مهامها فى البلاد العريقة واذكر أيضا اننا فى مصر يوم جعلنا من البنك الأهلى بنكاً مركزياً اجازت له الحكومة حرية التعامل فى

الصفقات التجارية على أن يختار منها الكبريات فاذا عرفت الى هذا ان سورية ١٥ بنكا منها المصرى والانجليزى والفرنسى والأردنى وأن المنافسة بينها عاتية خلصت الى ان رأى الذى أدلى به الاقتصادى الذى أشرت اليه له من واقع الأمور سند لأنى لا أخال أن الاقتصاديات السورية فى العهد الذى كتب فيه التقرير وما سبقه تسمح بقيام بنك يقصر جهوده على الشؤون المركزية بل لست أخال أن بنكا بهذا الوصف يستطيع العمل بغير خسارة ولو أجز له التعامل فى كبريات الصفقات دون صغرياتها لأنه ما من صفقة يعمد اليها الا استطاع مثلها بنك آخر وكلها من البنوك الكبيرة . مضافا ذلك كله الى عامل هام ولعله أهم العوامل طرأ ، وذلك أن البنك المركزى وأولى تبعاته التحكم فى الائتمان لا يستطيع ذلك التحكم الا اذا كان اليه دون سواء مرجع البنوك الأخرى فى الاقتراض لأن الاقتراض وسيلة البنك المركزى الى تسيير البنوك وفق السياسة التى يرتضيها كلما أراد توسعا أو انكماشاً . ولم يكن هذا مكفولا قبل الآن لان البنوك لم تكن الا غروعا لاصولها وكانت تلك الأصول عمدتها تمدّها بالمال وما كانت بحاجة الى أن تدّين للبنك المركزى بولاية مهما أوتى من سلطان يستمدّه من قانون البلاد . وكان هذا بعينه هو وضع البنك الأهلى بمصر وهو الذى نشأ بنكا للحكومة لا تعامل غيره ولا تستدين الا له وكان محشورا لاصدار البنكنوت ومع ذلك كله لم يكن بنكا مركزيا بالمعنى الكامل لا عن تفريط ولكن عن عجز مرده الى ان ولايته على بقية البنوك لم تقم الا منذ انقطع عن تلك البنوك معينها من خارج البلاد فأصبح هو ملاذها ومرجعها على أن انشاء بنك مركزى فى سورية أمر قد حسم بعد كتابة التقرير .

#### ١٥ - سورية واستثمار الاموال الأجنبية

وعلقت البعثة على موقف الاقتصاد السورى وشرحت ظروفه مظهره سلامته

وأهليته لاستثمار الأموال الأجنبية فقالت ان الاقتصاد السوري له طابع يشجع على تشيير الأموال الأجنبية في سورية فمواطن التشيير موفرة والارباح مرتفعة ويسود سورية استقرار آيته نبات سعر الليرة السورية منذ زمن واتثناء القيود على صرف النقد الأجنبي واستطردت تقول أن المشروعات الفردية شائعة تسيطر على الموقف وبالبلاد طائفة يعتد بها من رجال الأعمال ذوي الخبرة والسمعة المالية الحسنة ومع ذلك فان الاستثمار الطويل الأجل لم يتحقق على النطاق المرجو بل ان غالبية المال المستثمر هو من النوع القصير الأجل ونسبت ذلك الى ضعف الاستقرار السياسي ونعت على الحكومة السورية اصدارها للتشريعات الحادة من استثمار الأموال الأجنبية فان كان رجال البعثة يأملون تشيير الأجانب أموالهم بطريق مباشر على النحو الذي ألفه الناس في غابر الزمان فقد كانوا أكثر تفاؤلا مما ينبغي فلقد أوصدت الأبواب دون ذلك الطراز من التشيير لافي سورية وحدها ولا في مصر وحدها بل لقد أوصدت دونه الأبواب في سائر بقاع المعمورة أو كادت وأصبح الاعتماد في التشيير على ما تقترضه الحكومات أو ما تدخل فيه الحكومات طرفا وهو طراز جديد لم يمض من الزمن وقت كاف يمكن الباحث من الحكم على نجاحه ولكن ليس من الأسباب الظاهرة ما يشير الى أن النجاح لن يصاحبه ثم انه لم يعد أمامنا الا هذا اللون من تشيير المال .

#### ١٦ - انعدام مجال تشيير الاموال الأجنبية في غالبية بلاد المعمورة

ظاهر من هذا أن الرأي الذي أدلت به البعثة انما أدلت به في ضوء الأوضاع التي كانت تسود العالم قبل الفترة التي وضع فيها التقرير ويقينى أن البعثة لو أنها وضعت تقريرها في سنة ١٩٥٨ لما وصلت في تفاؤلها فيما يتصل بتشيير الأموال الأجنبية الى الحد الذي وصلت اليه في تقريرها فالموقف قد تغير من ناحية أن التشريعات الحادة للتشيير في سورية لم تعد هي التي تؤثر في مدى ما كان

يستطاع تسميره بالأموال الأجنبية في ربوع الأقليم لأن الظروف تبدلت منذ ذلك الحين فلم يعد المكان - حتى في غيبة التشريعات السورية - صالحا للتشهير الأجنبى أو مشجعا عليه بالقدر الذى كان صالحا له قبل سنة ١٩٥٢ ولنا ان نستخلص من حكم البعثة أنه ان قدر للأقليم بعد اندماجه بمصر ان يزيد استقرارا وثباتا كما هو المرجو كان ذلك مدعاة لأطمئنان كل عربى الى مستقبل الجمهورية الموحدة بوجه عام والأقليم السورى منها بوجه خاص لأن تقرير البعثة صريح فى أن ذلك الأقليم مستكمل لجميع عوامل الاستقرار فيما عدا عاملا واحدا من شأن الاندماج ان يصححه وواضح من حكم البعثة على الاقتصاد السورى أن سورية وفقت فى تثبيت الليرة الى درجة دونها ما وفقت اليه مصر فى تثبيت الجنيه بالرغم من ان حدود الأقليم السورى وقد ترامت أطرافه تجعل منع التهريب صعبا وبالرغم من أن سورية لم تقيد الاستيراد بالقدر الذى قيد به الاستيراد فى مصر . على ان اندماج الأقليمين لن يؤتى ثماره كاملة الا اذا توحد اقتصادهما وهو مالا سبيل اليه الا بتوحيد نقدهما بعد فترة من الزمن يتم فيها الانتقال من مرحلة الى مرحلة فى تدرج واتزان وسأشرح هذا الانتقال لكنى ممهّد له بجولة خاطفة حول المراحل التى مرت بتشهير الأموال الأجنبية على نطاق عالمى .

#### ١٧ - جهاز التشهير الدولى قديما

كان تشهير المال بين الدول قبل سنة ١٩١٤ فى متناول كل من هب ودب وكانت الأموال تنتقل بين بقاع المعمورة فى يسر دونه اليسر الذى يجىء بك من دارك الى محل عملك . والفترة التى ساد فيها معيار الذهب للنقد العالمى بغير استثناء بلد تقريبا كان من مستلزماتها كلما هبطت كفة ميزان المدفوعات فى بلد وخيف ان يترتب على ذلك الهبوط انحسار فى مقادير الذهب زاد البنك المركزى سعر الفائدة على القروض فتتدفق الأموال على ذلك البلد من كل



حذب استجابة لتلك الزيادة وكان المال الذي ينحدر على هذه الصورة يسمى بالمال الساخن لأن أصحابه يرسلونه فور اعلان الزيادة في فائدة القروض اذ كان ارساله لا يحتاج الى مقدمات او تمهيد ولأنهم كانوا يرسلونه تقدا وعدا الى المصارف ولأنهم كانوا يستعيدونه بنفس اليسر فور انتهاء الدافع الى ارساله أى يوم يعود سعر الفائدة الى ما كان عليه . الى هذا الحد بلغت السهولة في نقل الأموال السائلة في ذلك العهد . أما الأموال الجامدة التي كان يبعث بها للتشهير الدائم فكانت هي أيضا تنتقل بما يشبه تلك السهولة وكانت تتخذ أشكالا متعددة منها النوع المألوف وهو انشاء شركات مساهمة ومنها اقامة المؤسسات الفردية .

وقد تبدل ذلك كله منذ قيام الحرب العالمية الثانية اذ انهار نقد البلاد جميعها تقريبا ولم تعد قابلة للتحويل وقيمت كلها بقيم رسمية اعلى من قيمتها السوقية وانتشرت مراقبات النقد واصبح الاستيراد رهنا بترخيص سابق في كثير من الأمم وتدخلت الحكومات في التجارة وارتفعت التعريفات الجمركية بل لقد شملت سياسة بعض البلاد النقدية نصوصا تقضى بحظر استيراد طائفة من السلع حظرا تاما والبلاد التي لا تحظر الاستيراد حظرا شاملا تلجأ الى الحظر أحيانا حماية لسعر نقدها خارج بلادها وأقامت أمم كثيرة برامج للتخطيط القومى تحرص على تحقيق ما ترجوه منها على حساب سعر الصرف أى أنها تهمل الحرص على ثبات سعرها عامة عامدة لأنها فاضلت بين ما ترجوه من ذلك الثبات وما ترجوه من تحقيق أغراض قومية لها عن طريق التخطيط . وهى أغراض لا تتحقق الا على حساب اهدار سعر الصرف ففضلت اغراض التخطيط .

وهذه الظاهرة هامة لأن مغزاها لا يقف عند شرح أسباب انهيار أسعار النقد في الآونة الحاضرة بل يتعداه الى ما ينبىء بأن نية الدول التي اتبعت التخطيط ليست منصرفة الى جعل النقد قابلا للتحويل وبأن الآمال لم تنعقد

بعد على ضرورة السعى الى اعادة الأوضاع الى سابق عهدها ولو الى حد محدود .

لهذه الأوضاع مغزى آخر اذ هو يشعرك بما سوف يعود على الأقلبيين المندمجين من فوائد بسبب ما يستتبعه اندماجهما من ازالة القيود المفروضة والموائق القائمة .

#### ١٨ - الجهاز الجديد لتثمين الأموال

فانتقال الأموال بين الأمم والتثمين الدولي على النطاق الذى كان مألوفاً أصبح الآن فى ذمة التاريخ فى الغالبية الغالبة من أمم الأرض وأصبح التثمين أهلياً جله ولا يكون له الطابع الدولى الا اذا تولته احدى المؤسسات الدولية أو الا اذا تولاه الأهليون عن طريق قرض تقترضه حكومتهم ولم يبق من أمم الأرض من هو أهل للاقراض الا الأمريكيون وهم أن أقرضوا قصرُوا قروضهم على دولة أو دولتين لا أكثر . فليس فيما سنته سورية من قوانين تحد من تثمين الأموال الأجنبية ما كان من شأنه أن يغير الموقف . ولا يحسبن القارىء أننى ممن لا يجذبون الدولية فى تثمين المال فلست أحسب أن اقتصاديا فى العالم يستطيع ان يقف من التثمين الدولى موقفا سلبيا فهذه وسيلة من وسائل التعاون والناس بخير ما تعاونوا ، بل كثيرا ما أعلنت رأيا قد يسيء تأويله بعض من لم يؤثروا من الكتاب علما . مؤدى ذلك الرأى أن المرافق العامة من أخلق مواطن التثمين الأجنبى على شريطة الا يكون للسياسة فى تثمينها دخل . والمواطنون فى خشيتهم استغلال المال الأجنبى للمرافق العامة معذورون لأن الأجانب كثيرا ما جعلوا من تثمين مالهم فى المرافق مطية لأغراض استعمارية مرذولة وليس عهدنا بقناة السويس بعيدا لكن ماضينا لو أمنا المحذور السياسى ، ان قيل ان الحكومة قد تكون لها اهداف اجتماعية تتصل بمرفق من المرافق من مثل أن يكون ماء الشرب

رخيصا أو ان تكون الاضاعة رخيصة أجيب بان أمثال هذه الأغراض مستطاع النظر بها ولو استغلت المرافق بغير تأمين لأن الأتاوة الحكومية عامل من العوامل التى تتكيف فى ظلها أسعار الماء والاضاعة وما إليها .

ومهما يكن من أمر فهذه ملاحظة على هامش العجالة لم ادل بها الا لأبين أنني لا أتلمس المعاذير لما استنتته الحكومة السورية يوم سنت التشريعات الحادة من تسمير الأموال الأجنبية أو المانعة منها وانما اردت ان أقرر أن هذه التشريعات لم تكن لتقدم أو تؤخر فالأوضاع العالمية لم تترك لهذا اللون من التسمير مجالا .

#### ١٩ - التوصية بإنشاء بنك للتمهير

وقد أشار الخبراء بإنشاء بنك للتمهير بأوضاع ذكروها هى قريبة الشبه من حيث الفكرة بما تم فى اقليمنا المصرى من انشاء المؤسسة الاقتصادية والبنك الصناعى .

#### ٢٠ - ما ينبغى ان تكون عليه سياسة ذلك البنك

والذى يجب أن يراعى فى أمثال تلك المؤسسات هو ما كان متبعا فى المانيا قبل الحرب العالمية الأولى فقد كانت البنوك التجارية فى ذلك العهد على خلاف ما كان متبعا فى انكلترا تتولى الصناعات بعنايتها فى حين أن البنوك التجارية فى انكلترا كانت بمعزل عن المشروعات الصناعية ضنا بمحافظها المالية أن تثقل بما يحول دون سيولة أصولها . فكان المتبع فى انكلترا اذا أرادت جماعة أن تنشئ مؤسسة صناعية أن يتجهوا بمشروعهم الى جمهور المستثمرين مباشرة فيروجوا لمشروعهم وقيموا له الدعاية اجتذابا للمكتتبين . أما فى المانيا فكانت البنوك مجهزة لدراسة المشروعات من نواحيها المتعددة من فنية واقتصادية فان اقتنعت بسلامة مشروع ما احتضنته وروجت له ذلك .

اقبل المكتتبون على شراء الأسهم كان لهم من دواعي الأطمئنان مالا يتاح للمكتتبين الانكليز لعلمهم أن هيئة محترمة تولت دراسة المشروع وانها لم تطرحه للاكتتاب العام الا بعد اقتناعها بسلامة أوضاعه . لكن البنوك الألمانية كانت تسارع في التخلص من أسهم الشركات التي كانت تحتضنها ليتوافر لها مال تروج به لغيرها من الشركات وحتى لا تتكاثر على محفظتها المالية اسهم من نوع لا يصلح أن تدخر فيه أموال مصارف الايداع .

قد يخيل للقارئ أن الجهاز الذي أعدته البنوك الألمانية لا يختلف عن الأجهزة الشائعة فيما عداها من البلدان لأنه ما من مشروع يعرض للاكتتاب العام في أى بلد الا تولته هيئة تتعهد بتغطية الاكتتاب فيه والحقيقة أن الجهاز الألماني يختلف عن ذلك الاختلاف كله ذلك بأن الهيئة التي تتعهد بتغطية الاكتتاب ما هي الا رسول أصحاب المشروع تنقل الى المكتتبين ما يوحى به اليها من أصحاب المشروع ولو كان كفرا فتعهدا بتغطية الاكتتاب لا يحمل في طياته لا ضمانا ماليا ولا ضمانا أدبيا ومتعهد التغطية لا يزعم أنه درس المشروع أو فحصه وهو لا يتحمل تبعته ولا يحتضنه بل موقفه سلبي ليس غير في حين أن احتضان البنوك الألمانية لما كانت تحتضنه من المشروعات كان معناه أنها تولته بالبحث والدرس واطمأنت اليه .

على أن الأوضاع في انجلترا اليوم أصبحت شبيهة بما كان متبعاً في ألمانيا لولا أن الذى يتولى دراسة المشروعات مؤسسات متخصصة لهذه الأغراض لا البنوك التجارية وان كانت تلك المؤسسات انما انشئت برؤوس أموال البنوك التجارية أى أن البنوك الانجليزية أصبحت تتولى ما كانت تزاوله البنوك الألمانية ولكن بطريق غير مباشر .

## ٢١ - ثبات النقد السورى

ان من أسباب اليسر الذى اقترن بالسياسة النقدية في سورية ومكنها من



جعل النقد السوري أكثر قابلية للتحويل من النقد المصرى أن ذلك الأقليم حتى بعد انسلاخه من الاتحاد مع لبنان وركونه الى الحماية والرقابة ظل يعتمد فى نموه على القطاع الخاص وفى كثير من الحرية وقد تطورت صناعة الاقليم دون كبير مساعدة من قبل الدولة باستثناء ما حدث فى السنوات الأخيرة ، بل وفى الزراعة لم تقم الحكومة فيما بدا لرجال البعثة الا بدور ثانوى فى توسيع الرقعة المنزرعة، بل والرى مع أنه يدخل فى صميم الأعمال الحكومية كان جل الاعتماد فيه على المضخات التى يقيمها الأفراد على ضفاف الأنهار بدليل أن الأراضى التى روتها مشروعات الحكومة لم تتجاوز ٤٨٠٠٠ هكتار فى حين أن المساحة التى رويت بمضخات الأفراد بلغت ٢٥٠ ألفا من الهكتارات وفى ميدان النقل بز مجهود الأفراد المجهود الحكومى بفضل سيارات الشحن الخاصة .

### ٢٣ - تعريف التخطيط القومى

هذا ماكان من أمر سورية أما مصر فقد قام فيها تخطيط قومى وليس للتخطيط تعريف موحد مسند وتفاوت وسائله واهون تلك الوسائل مالا يتم فيها التدخل الحكومى بطريق مباشر وهى تشمل الضرائب والاشراف على كم النقد والاعتمادات المصرفية والائتمان والتأثير فى جهاز الأسواق بالمكوس الجمركية والاعانات ورسوم الانتاج وما الى ذلك وقد لا يخلو بلد من بلاد العالم من هذا الطراز من التخطيط .

أما التخطيط بمنعاه الواسع فهو اخضاع طوائف بعينها من الناس والمؤسسات والطبقات للرقابة واتخاذ تلك الرقابة وسيلة للتوجيه الاقتصادى من مثل تعيين حدود قصوى أو دنيا للأثمان وتخصيص الأدوات والعمال بأغراض بعينها وتعليق التشير على ترخيص واقامة نظام البطاقات للمستهلكين ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد واضطلاع الحكومات بالانتاج وبشئون

التجارة . فالتخطيط ينطوي على لون من توجيه المدخرات وجهة قد لا ينصرف اليها المستهلك من تلقاء نفسه . لأن الأولوية التي تضيفها الدولة على بعض المشروعات لا تراعى فيها حكم المستهلك بوصفه المتصرف الذي لا معقب لارادته بل هي تفاضل بين المشروعات ناظرة الى ما يكفل في حكمها نفع المجموع ولو على حساب الفرد ثم ان الانصراف الى التنمية هو ككل ادخار فيه اشارة للمستقبل على الحاضر لكن الفرق بين التنمية التي يتطلبها التخطيط وبين التنمية التي هي هدف الفرد هو أن الفرد يقف في ادخاره عند الحد الذي تتلاقى وتتعاذل فيه فائدة الحرمان من النفع العاجل بلذة الاستمتاع بالنفع الآجل ويقف فيه أيضا عند حدود مقدرة الشرائية . أما التخطيط فهو يستعجل الادخار ويسعى اليه حثيثا غير آبه للحرمان ان اقتضى الأمر حرمانا وهذا الاستعجال يدفع المخططين الى بسط اليد بالاتفاق الى ما يجاوز المقدرة ومن مستلزمات سياسة التخطيط انها تبدى انواعا من السلع على انواع أخرى ، وهي ان فضلت أنواعا من السلع أسلفت الى مستورديها العون عن طريق ايثارهم بمزايا منها منحهم النقد الأجنبي بسعر دون السعر الذي تمنح به ذلك النقد لغيرهم وقد تمنحهم اياه بالسعر الرسمي وهو ادنى من قيمته . ويترتب على ذلك حدوث ضغط على ما في حيازة البلد من النقد الأجنبي يؤثر في سعره في سوق الصرف تأثيرا لا معدى فيه عن سند يسنده من نحو رقابة أو حظر وما الى ذلك مما لم تتجه اليه سورية على النطاق الذي اتجهت به مصر . ولست اخال القارئ هنا الا متسائلا عن سياسة المستقبل أهى متجهة نحو التحرر النسبي الذي اتسمت به السياسة السورية أم هى سائرة نحو التوجيه الصارم أم الى سياسة اتخذت بين ذلك سبيلا تجمع بين الحرية والتوجيه . أما خبراء البعثة فبالرغم من اشاداتهم بالاقتصاد السوري وما اتسم به من حرية نسبية قد آثارهم ما حسبه انحيازا من الحكومة السورية لسياسة الحظر والقيود الاقتصادية فهابوا بأولى الأمر في سورية أن يعيدوا النظر في

سياستهم منبهين الى أن رفع المستوى لا يتحقق الا بالتبادل والى ان اقضاء المنافسة الأجنبية اقضاء تاما يضعف الهمم ويضعف رغبة الحرص على الاستزادة من الكفاية في الانتاج وخفض تكاليفه . ثم أهابوا بأولى الأمر أن يولوا وجوههم شطر اقتصاد أكثر حرية .

وهنا تقف هنيهة لنتعرف أولا ما ترمى اليه البعثة من عبارة الاقتصاد الحر . ولنتعرف ثانيا ما اقترفته سورية مما حمل البعثة على اتهامها بالانحياز الى سياسة فيها مجافاة لذلك الطراز من الاقتصاد .

لم تكن البعثة من الاقتصاد الحر ما عناه الكلاسيكيون او ما نسب به الناس الى الكلاسيكيين من النداء بترك الأمور تجري في اعتها بل لقد فسرت البعثة غرضها في النبذة التي مهدت بها لتقريرها وكان تفسيرها جليا واضحا مؤداه أنها لا تمنع في قيام التعريف ولا تمنع في تشجيع الصناعة بمختلف أساليب التشجيع ولا تمنع في الاعفاء الضريبي بل لقد اوصت في حدود الاعفاء بطريقة هي خير من طريقة الاعفاء المباشر سيجيء شرحها في حينه . ورحبت بالتسليف الرخيص فليس فيما تنشده البعثة وتنادى به من حرية ما يتعارض مع تخطيط أو تصنيع بل لقد جهرت البعثة بأنه قد آن للحكومة أن تقوم بدور اقتصادي أكبر أثرا لأن المشروعات الخاصة لا تكفل اطراد التوسع المرجو وانما الخلاف على تعريف التصنيع ومدى الحظر الذي اذا زاد عن الحد انقلب الى الضد .

### ٢٣ - التصنيع السليم وغير السليم

بديهي أن الصناعة وسيلة لا غاية إذ لا يعقل أن يكون غرض التصنيع منصبا على قيام الأبنية الضخمة تغلى فيها المراحل وينبعث منها الدخان كثيفا - لا يمكن أن يكون غرض التصنيع قيام مصانع كلما انتجت سلعة تكبدت البلاد من وراء انتاجها خسارة مادية تلحق الأذى بالمستهلكين وجلهم فقراء

وانما هدف العاقل ان انشأ مصنعا ان تجنى البلاد من وراء مصنعه ربحاً فالربح المادى هو المحك الأوحد لصلاحية ما ينشأ من المصانع - اللهم الا أن يكون المصنع من مستلزمات الدفاع - بالتصنيع على غير الأسس الصحيحة المستندة الى محك الربح المادى مجلبة للفقر .

هب انك انشأت مصنعا لا يدر ربحا وانك سوغت اجراءك هذا بان فى الريف تعطلا مقنعا وانك بانشائك للمصنع ستسبب بنصيب فى القضاء على ذلك التعطل . اقول هب انك فعلت هذا ثم انظر معى الى قائمة الحساب تجد فى ناحية الأصول انك حقيقة أوجدت عملا لبعض المتعطلين وانك الى هذا أغدقت ربحا على بعض أصحاب المال لكنك تجد أيضا انك ما جنيت الذى جنيته الا على حساب الجمهور فقد اقتطعت ربحك من كسبهم واستغللت فى تحقيقه كدهم وجمهرتهم فقراء . ومن عجب أن أرباح المنشآت التى تقام على هذه الصورة تضاف الى الدخل القومى مع أنها مقتطعة من ذلك الدخل . ان الناس ينظرون فى تحس الى الاجراءات التعسفية التى تتخذ لانعاش الصناعة من مثل حظر استيراد بعض السلع حظرا باتا فيلهم ظاهرا الاجراء عن لبه مرد ذلك الى جهلهم بنظام التخصص الذى ينطوى عليه التعامل بين الأمم وما يسديه ذلك النظام من نفع وما يحرم منه الناس ان حيل بينهم وبينه فاذا فرضت ضريبة جارفة أو حيل دون ورود سلعة من السلع لم ينظر الناس الى هذا الاجراء فى ضوء ما يفوته عليهم من وسائل التيسير بسبب عرقلته للتعاون بل نظروا اليه على أنه اجراء محدود النطاق ينسحب أثره فيما يتصورون على مصدر السلعة الأجنبى ولما كان الحظر انما اقيم لحماية مواطن يستطيع فى ظله ان ينتج ما لم يكن يستطيعه فى غيبة الحظر فان هذا التصور ينسبهم ان الحظر وان حوى صناعة بعينها فانما يحميها على حساب صناعات أخرى وأن الحظر لمثقل كاهل جمهور المستهلكين وهم مواطنون . قضت أوضاع الأمم وقد تفرقوا شعوبا وقبائل أن تلتقى السياسة بالاقتصاد فى



مواطن كثيرة فاذا فرضت الضرائب أو المكوس الجمركية أو أقيمت التعريفات الحامية أو سك النقد أو وضع نظام للصرف الى آخر ما يتخذ من الاجراءات التى تمس الناس فى ذواتهم وأموالهم لم يكن بد من قصر تلك الاجراءات فى كل بلد على من احتوتهم حدوده لأن سيادة الشعوب لا تتخطى تلك الحدود ولما كان الاستقلال السياسى غرضاً مجعماً على سلامته فقد رتب بعض الناس على هذه القضية منضمة الى ما أسلفناه من ان السياسة والاقتصاد يلتقيان نتيجة ذات خطر وخطورة فزعموا أن الاستقلال الاقتصادى هو ايضا مرغوب فيه والحقيقة أنه ان كان الذى يعنيه الناس من الاستقلال الاقتصادى لآى بلد من البلاد ان ذلك البلد لا يسير مكرها فى ركاب بلد آخر أولا يخضع لسياسة توجه جهوده نحو مصلحة بلد آخر مغفلا مصلحته على نحو ما يقوم بين المستعمر والمستعمر ، ان كان هذا هو ما يعنيه الناس من الاستقلال الاقتصادى فقد صح ما رددوه من محاكاة الاستقلال الاقتصادى للاستقلال السياسى فى مزاياه أما ان كان الذى يعنونه من الاستقلال الاقتصادى هو انكماش كل بلد داخل حدوده وانطواؤه على نفسه وأعراضه عن الاستعانة بغيره فيما يحسنه غيره كلما دعا الداعى الى تعاون ينمى الثروة ويقرب الشقة ويقضى على الفرقة ، ان كان هذا هو الذى يعنيه الناس بالاستقلال الاقتصادى فقد كبرت والله كلمة تصدر عنهم .

#### ٢٤ - امكنة الاكتفاء الذاتى

ومع ذلك فان طائفة من الناس لا تزال تنادى بالاكتفاء الذاتى هدفا قوميا مع ان الاكتفاء الذاتى ان طلب لذاته كان بمثابة اتجار فان للاكتفاء الذاتى امكنة متعينة لا ينبغى ان يتخطاها فهو غرض أصيل اذا استلزمته مقتضيات الدفاع وهو غرض أصيل أيضا أن خيف أن تحول حرب دون الحصول على مادة من المواد المطروقة فقد حصل

أن المانيا قبل الحرب العالمية الأولى كانت تنتج بترولاً صناعياً حالة توافر البترول الطبيعي وكان يكلفها إنتاج البترول الصناعي أكثر بكثير مما يكلفها استيراد البترول الطبيعي لكنها كانت تستعد لحرب طاحنة تعرف سلفاً أنها ستحول دون حصولها على البترول الطبيعي فكان لزاماً عليها أن تحتاط ليوم لا ريب فيه ولا جناح أن يجرى الاكتفاء عرضاً في أذبال إنتاج نشأ سليماً فغمر البلاد بسلعة كفتنا مؤونة استيرادها . أما ان يعتمد الوصول الى اكتفاء ذاتي فمعناه بذل الجهد في سبيل الظفر بمسبوق على حساب سابق وهام على حساب ما هو أهم منه .

ان الذي عنته البعثة اذن من الأخذ بأسباب الاقتصاد الحر لا يحول دون اجتماع الأقليمين على كلمة سواء ان ضاقت بالتصنيع السقيم المقحم فهي تسع التخطيط والتعريف والتشجيع وترحب بالتصنيع السليم وتبحث على اشتراك الحكومة بقدر موفور وان أمام التصنيع السليم لآفاقاً متسعة كما أن دور الحكومة أصبح جامعاً فهو يشمل الارشاد والتوجيه مضافاً الى مقدراتها المستمدة من تملكها لكثير من مرافق البلاد مضافاً الى نفوذ بز نفوذ الأفراد تستطيع أن تستخدمه في تعرف مواطن التثمين ومكان الربح على صورة قد تكون أكثر اذراة للمنفعة وأسبق اليها من وسيلة الركون الى القطاع الخاص مجرداً ولا تنس أن استخدام رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعات عن طريق اقتراض الحكومات لتلك الأموال احراء ان قدر له نجاح عاد على البلاد بأضعاف ما كان يعود عليها من الربح ان ثمر الأجانب أموالهم مباشرة لأن التثمين المباشر يجنى منه المثمرون الربح كاملاً في حين أن التثمين بالوساطة تستأثر البلاد فيه بالربح لا ينقص منه الا الفائدة التي تدفع على القرض وهي أقل من ربح الصناعة لكن هذا الظرف يقتضينا أمرين أولهما أننا وقد حللنا الى حد كبير محل الأفراد والأجانب منهم خاصة قد اتسبح أمامنا مجال التثمين بما لا نحتاج معه الى تصيد الصناعات تصيد المتلفه

الذى يريد ان يسبق الحوادث بأى ثمن ، وثانيها أن الموقف بات يتطلب منا حذرا وتحوطا لم يقتضيهما الموقف يوم كان التثيير رهنا برغبة الأفراد أى يوم كان الأفراد وحدهم هم الذين يحملون وزر ما يصيبهم من خسارة .

## ٢٥ - انحياز سورية الى الاقتصاد الموجه منذ سنة ١٩٥١

أما ما بدا لخبراء البعثة من انحياز سورية الى سياسة اقتصادية فيها مجافاة لما ينبغى أن يؤسس عليه الاقتصاد الحر فهو ما رددوه في تقريرهم من أن سورية اتجهت منذ عام ١٩٥١ على صورة مطردة الى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المنتجات التى يمكن صنعها محليا مضحية بذلك بوسائل التنمية عن طريق التبادل والتعاون الدولى مع أن هذا الاتجاه الضيق لا يفتح امام سورية الا آفاقا محدودة ضئيلة لا تكفل لمستوى المعيشة ارتفاعا بل لا تكفل النهوض بمستوى الصناعة السورية ثم ان السوق السورية الداخلية صغيرة وكان من أثر الرقابة والتحديد ان اصبحت الصناعة السورية معتمدة على الرقابة الداخلية التى تحمل فى طياتها خطر خضوع الحكومات لضغط فئات من الناس .

## ٢٦ - اشتراط الاذن بانشاء المصانع خطا

على هذا النحو كان اتجاه الحكومة السورية فى نظر الخبراء بل نحن نعلم ان الأمر أبلغ من هذا فلقد سبقت سورية مصر فى سن قانون لم يأخذ اقليمنا بأسباب سن نظير له الا مؤخرا هو قانون تقضى نصوصه كلما همت هيئة أو فرد بانشاء مصنع أن يحصل على اذن بذلك سلفا ، وقيل فى تعليل ذلك أن البلاد قد يكون فيها ما يكفيها من الصناعة التى تعتمزم الهيئة اقامتها فيكون من مصلحة الناس أن يصدوا عن طلب المزيد منها وهذا تعليل مردود لأنه ان قيل ان الأفراد معرضون للخطأ فى تخطيطهم لأنفسهم وانه ليس

بمستغرب وهذا حالهم ان ينصرف بعضهم الى صناعة يكمن الخير في تجنبها  
أجيب بان الأفراد على الجملة اقدر على التثبت من درجة الكفاية من وزارة  
لا تملك الا ارقاما أو قل ان الركون الى افراد القطاع الخاص في تعرف  
درجة الكفاية اسلم من الركون الى الجهات الرسمية ، ذلك بأن الأفراد يستلهمون  
رغبة المستهلك وليس للكفاية من تعريف اقتصادي الا أن المستهلكين قد  
تزودوا من سلعة بعينها بما زهدهم في طلب المزيد منها فان ظلوا على  
حالهم من الاقبال عليها نهض ذلك دليلا على ان البلاد لم تبلغ  
درجة الاكتفاء من تلك السلعة مهما ارتفع مقدار المصنوع منها فالمنتج او  
العارض اذ يسعى جاهدا الى الاستجابة لرغبة المستهلك مغامرا في ذلك السبيل  
بماله يملك أداة لا تعدلها ولو من بعيد الاداة الرسمية في تعرف درجة  
الحاجة الى ما هو بسبيل انتاجه ثم ان مغامرة المنتج بماله يجعلهم ايسر من  
مظنة الشطط لأن الحذر من شيمهم وان طاش سهمهم مرة طاش سهم الرسميين  
مرارا وان قيل في تحييد اشتراط الاذن أنه ينأى بالبلاد بين الحين والحين  
عن الاندفاع نحو صناعة لا مسوغ لاقامتها اجيب بان اشتراط الاذن قد يحرم  
البلاد من صناعات هي بالقيام اولى .

وغير خاف ان الذي يشرع في انشاء مصنع شأنه غير شأن من يريد ابتياع  
سلعة من السوق حيث يلتقى ظرف الرغبة في الشراء بظرف تنفيذ تلك الرغبة  
اذ للانشاء اجراءات طويلة معقدة وكثيرا ما تكون فادحة الثمن فعلى المنشئ  
ان يدرس مشروعه مستعينا في دراسته بالخبراء ثم عليه ان يفاوض معاونه  
ويبحث عن شركائه وعليه ان يبحث وسائل جمع المال وتنظيم المؤسسة التي  
يعتزم اقامتها واختيار بزتها فان عرف سلفا انه حتى بعد اتمام هذه الاجراءات  
المضنية يظل مشروعه في يد القدر فهو على الغالب معرض عن التفكير في  
المشروع .



## ٢٧ - سورية ستحتضن التخطيط

يبين من هذا أن سورية سارية في ركب القيود ولست اذكر ذلك في عرض التجريح او النقد اذ من القيود ما هو مستحب والتخطيط القومى عندنا يتطلب الوانا من القيود هى وسيلته الى التنمية والتصنيع الذى لم اشترط فيه الا ان يجىء سليما

## ٢٨ - تنسيق اقتصاديات الاقليمين

ولقد بدأت عمليات التنسيق بين اقتصاد الاقليمين وهى عمليات تتفاوت الفترة التى تتطلبها كل عملية منها حسب طبيعة تلك العملية فمنها ما قد يتم فور الاندماج ، ومنها ما يتطلب شهورا ومنها ما يتطلب سنين. وقد نزلت بعض الملكيات الزراعية الكبيرة فتوهم الناس ان هذا الاجراء تطبيق لاصلاح زراعى حددت به الملكيات والحقيقة أن الاجراء لم يكن بعضه الا تنفيذا لقانون قديم قائم بالأقليم السورى يقضى بتجريد من لا يفلح ارضه على وجه مرض وبعضه تنفيذا لقانون آخر لم يكن ينفذ بالصرامة المطلوبة وهو يقضى بطرد من اغتصب ارضا تحت ستار وضع اليد اما الاصلاح الزراعى فلم يشرع فى سنه واذيع فى الأوساط المصرية ان النية منصرفة الى العدول عن سن نظير للقانون المصرى بسبب اتساع الرقعة الزراعية فى الأقليم السورى اتساعا يقضى باتساع الملكيات لكن الخبراء عالجوا ذلك الموضوع وبعد ان أشاروا الى قانون سنته الحكومة السورية فى سنة ١٩٥٠ حددت به الملكية الزراعية بحدود قصوى تختلف باختلاف المناطق التى تقع فيها الملكية - وبعد ان افترضوا ان توطين صغار المزارعين ان نفعنا فانما ينفذ فى ضوء ذلك القانون علقوا على مبدأ تحديد الملكية بانه اجراء ان نفعنا على نطاق واسع عن طريق نزع الملكية تطلب من بذل مال التعويض مالا تتسع

له موارد الخزانة مضافا ذلك الى ان التمليك يستلزم أخذ العدة لتزويد الملاك بالبذور والآلات والماشية والأنعام ثم قالوا ان المناطق التى تكون فيها اليد العاملة شحيحة كما هو الحال فى منطقة الجزيرة مثلا لا يكون تخديد الملكية فيها امرا مستحبا بل قد يؤدى الى نقص فى الانتاج وقد اشاروا فى النهاية بسن قانون يقضى بمنع من كان يملك الف هكتار من الأرض فأكثر من حيازة أرض جديدة ومعنى هذا أن الملكيات ستظل على حالها من الاتساع مدة من الزمن وأنها لن تهبط الى الحد المرسوم الا على مر الأيام .

وتوالت الاجتماعات بين رجال الأقليمين واسفرت عن اتخاذ خطوات كان غرضها العناية بشئون الزراعة والزراع منها قانون يحدد موقف المالك من المستأجر وهو من الاجراءات التى أشارت باتخاذها البعثة وقانون بتحديد الدورات الزراعية وقانون بتجديد الآبار والمضخات وقانون بتشجيع الصناعات الريفية وقانون يقضى بالتوسع فى ادارات التجارب والارشاد الزراعى وهذا ايضا مما أوصت به البعثة الدولية وقانون بإنشاء مكاتب الاشراف على أشجار الموالح والثروة الحيوانية والحبوب والقطن وقانون يقضى بالاشراف على أملاك الدولة وتنظيم تلك الأملاك ومسح الأرض وقانون بتعديل الغرف الزراعية يقضى بتوسيع اختصاصها لتتمكن من تمويل المشروعات وقانون بتنظيم البنك الزراعى وقانون بتعديل قانون الجمعيات التعاونية والاشراف على القروض المالية .

## ٢٩ - متى يتم توحيد النقد فى الاقليمين

والجملة ان التنسيق سائر على قدم وساق نحو هدف يلتقى عنده كل من الاقتصاديين بالآخر ولعل التقاء تقدى الاقليمين سيكون آخر المراحل ذلك بأن نظم النقد فى أيامنا معقدة وثيقة الصلة بنواحى الاقتصاد جميعا من تصدير واستيراد ورقابة وما الى ذلك فتوحيد النقد لابد لتحقيقه

في هذه الظروف من تدرج وقد وقعت في هذا الصدد على مذكرة من وضع  
وزارة المالية بالأقليم المصرى اقتبس منها ما يأتى :

« تعتبر اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال  
بين دول الجامعة العربية والتعديلات التى أدخلت عليها أساسا هاما للوحدة  
النقدية بين دول الجامعة ويمكن التوسع فى المزايا التى منحتها هذه الاتفاقية  
فيما يختص بالمعاملات بين مصر وسوريا بما يكفل زيادة الرباط الاقتصادى بين  
البلدين وبما يحقق معاملة مفضلة بينهما وفيما يختص بالتوحيد النقدى كهدف  
ترمى اليه البلدان فان هناك احتمالين لتحقيق هذا الغرض وهما حرية التحويل  
بين عملتى البلدين أو ايجاد عملة موحدة .

أما عن الاحتمال الأول فمعناه الغاء الرقابة على النقد فى البلدين وحرية  
تحويل النقد عند الطلب وهو اجراء لا يمكن تحقيقه الا اذا سبقته ظروف  
أخرى أهمها حرية تبادل السلع والخدمات بين البلدين بل وحرية الهجرة  
وتوحيد النظم الضريبية ووضع الميزانية العامة وغير ذلك من المقاييس النقدية  
والا فان النشاط الاقتصادى فى أحد البلدين قد يتأثر بالمنافسة من البلد الآخر  
ذلك لأنه اذا لم تنسق السياسات النقدية فى البلدين وترتب على ذلك تفاوت  
فى مدى صعوبة العملتين فان التحويلات ستتجه نحو البلد الذى تكون عملته  
أكثر صعوبة من غيرها ويؤدى هذا بطبيعة الحال الى ظهور آثار انكماشية  
فى البلد ذى العملة السهلة تقابلها آثار تضخمية فى البلد الآخر . وقد يعرقل  
هذا الأمر السياسة المالية والنقدية وسياسة التخطيط التى تتبعها كل من  
البلدين بما يتفق وظروفه الاقتصادية .

أما عن الاحتمال الثانى وهو ايجاد عملة موحدة فمعناه اندماج العملتين  
فى نظام نقدى واحد يدبره مركز واحد وهذا شرط لا بد منه لأنه لا يمكن  
توحيد العملة بدون توافره ، اذ أن مع وجود سلطتين للاصدار وانتهاج كل منهما  
سياسة خاصة فى الائتمان والنقد تصبح العملة الموحدة مسألة صورية ذلك أن

توحيد العملة يتطلب تنازل كل من الدولتين عن سياستها النقدية والمصرفية لهيئة مركزية تتولى ادارة العملة للبلدين وهو أمر صعب التحقيق فان أرادت إحدى الدولتين مثلاً أن تمول مشروعاتها عن طريق استحداث عجز في ميزانيتها أو أرادت أن تنفق بعض ما في غطائها النقدي من عملات أجنبية فانها تجد معارضة من البلد الآخر هذا فضلاً عن اختلاف الاحتياطات النقدية في البلدين وتكوينها .

كل هذا يؤدي بنا الى الاعتقاد بأن توحيد العملة لا يمكن أن يتحقق إلا كمرحلة أخيرة بعد أن تتوحد البلدان سياسياً واقتصادياً . ومن الأجدى أن يتركز الاهتمام بالأخذ بالمظهر الأول للتوحيد وهو حرية التحويل بعد أن تنسق السياسات النقدية والمالية على النحو السابق ذكره . ولاشك أنه في فترة الانتقال لابد وأن تفرض بعض القيود على التحويلات الرأسمالية وانتقال رؤوس الأموال عموماً بين البلدين بحيث تخفف هذه القيود تباعاً كلما تقاربت السياسة النقدية والمالية المتبعة في البلدين » .

### ٣٠ - المنافسة بين الصناعات المتشابهة في الاقليمين

وقد يعجب القارئ لقيام المنافسة بين صناعات شطرى الجمهورية أو بالأوضح قد يعجب لضرورة اتقاء تلك المنافسة والعمل على حماية ما يقوم منها في أحد الشطرين من أثر ما يقوم منها في الشطر الآخر ومن حق القارئ أن يتساءل عن الحكمة في اغفال الحماية في الصناعات المتشابهة في الأقليم الواحد وفرضها اذا قامت صناعات متشابهة في الأقليمين بعد اذ اندمجا . فأصبحا شطرين لبلد متحد فالصناعات المتشابهة تقوم في المحلة وفي أخميم مثلاً ومع ذلك لا يدور بخلد انسان ان يخشى طغيان احدهما على الأخرى فلماذا يخشى هذا الطغيان اذا شئت الصدف ان تقوم صناعة من نوع واحد في دمشق والقاهرة مع ان موقف البلدين من بعضهما البعض أصبح يحاكي



منزلة القاهرة من اخميم والجواب ان الاوضاع الاقتصادية لا بد في تبديلها من تدرج . والفرق بين بلدين يقعان في نفس الأقليم وبلدين يقعان في اقليمين أن الصناعة في كل من الأقليمين نشأت في ظروف استظلت بها صناعات الأقليم واستقرت عليها وركنت اليها مستقلة عن ظروف الأقليم الآخر . فتهيأت للصناعات في كل اقليم من الفرص ما تهيأ منها للصناعات الشبيهة بها فالمنافسة بينها مشروعة مستحبة . لكن الظروف الاقتصادية الوضعية في كل من الأقليمين تختلف عن ظروف الأقليم الآخر فان وصل بينهما في غير تدرج تعرضت اقتصاديات كل منهما فجأة لتبديل لم يتوقعه . والتدرج في الاقتصاديات مستطاب حتى اذا بدل السمين بالفت والحسن بالسئ لأن الناس اذا الفوا اجراء ركنوا اليه ووطدوا أنفسهم على انه اجراء دائم لا على انه اجراء يزول وفق هوى الشارع وفي المفاجأة بتعديل الأوضاع اضعاء صفة الزوال على وضع سكن الناس الى دوامه وهو يورث بلبلة وتصدعا لا بد من تجنبهما . على أنه لا بد أن يتم الاندماج على أكمله يوما والمسألة مسألة زمن ليس غير .

### ٣١ - شوائب الميزانية والحسابات في سورية

وكشف التقرير عن مثالب خطيرة في الميزانية والحسابات وطريقة اعدادها في سورية فذكر انه ليس في سورية ميزانية شاملة موحدة وان الباحث لا يجد معلومات كاملة عن الايراد والمنصرف والأرصدة النقدية وشكا من الاجراءات المعقدة ومن المغالاة في تركيز السلطة فالميزانية السورية كانت تنقسم الى الميزانية العادية للدولة والميزانية الملحقه وميزانيات الادارات المستقلة لكن العمليات المالية كانت تشمل سلفا تؤخذ من الخزانة رأسا وسلفا يقدمها قسم الاصدار بنك سورية ولبنان بضمان الحكومة كما ان هناك ميزانية استثنائية للدفاع انشئت سنة ١٩٤٩ ولم تجمع هذه العمليات في بيان موحد

شامل أو في مجموعة شاملة بل ظلت مبعثرة هنا وهناك .

أما ميزانيات الإدارات الملحققة وهي ميزانية الجامعة والمجمع العربى ومصلحة الآثار ودار الإذاعة وإدارة البريد والتلغراف والتليفون وإدارة احتكار الدخان والتبناك ومصلحة الجمارك فالظاهر أنه ما كان يفرد لمصروفاتها من مال الدولة لم يكن يرصد دائما بالميزانية العامة أو أنه لم يرصد بها على وتيرة واحدة أو بالدقة المطلوبة كما أن إيرادات تلك الإدارات لم تكن ترصد ببيان الإيرادات بالميزانية العامة على الوجه المرغوب فقد حصل أن إدارة البريد مثلا حصلت على سلفة من الخزانة ولم يرد لهذه العملية ذكر فى الميزانية ولا تم لها قيد وحصل أن الإدارة سددت شطرا من تلك السلفة الى الهيئة المركزية فلم يرد بالميزانية العامة ذكر للمبالغ التى سددت ويحصل أن فائض إيرادات الجمارك لا يورد الى الخزانة العامة الا اذا طالبت بذلك الجهات الرئيسية مع أن المفروض أن إيرادات الحكومة من مختلف فروعها تتركز فى حساب واحد . وعزا التقرير هذا الوضع الغريب بالنسبة الى الجمارك الى ما ورثته الجمارك السورية عن عهد الاتحاد الجمركى مع لبنان اذ احتفظت بعد صيرورتها إدارة سورية صرفا بالاستقلال المالى الذى كان لها يوم كان لذلك الاستقلال مسوغ من ظروف الاتحاد .

هذه سوءات لا يسع المرء أن يحط من شأنها ولا أن يهون من وقعها وأثرها لكننى ازعم أولا أنها سوءات شكلية من الطراز الذى يصحح بجرة قلم وليست من المثالب المتأصلة المستعصية ولا هى من العيوب التى مردها الى ظروف الأقليم أو طبيعته وأزعم ثانيا أن بعض ما أورده التقرير فى هذا الصدد على أنه نقص ليس فيه نقص اذا قسناه الى الأوضاع المصرية ومعروف أن الميزانية المصرية لا تشوب أوضاعها شائبة فهى مستندة الى أحدث الأسس فقد ذكر التقرير فيما ذكره من المثالب المزعومة أن الميزانية السورية ان ارتقت عجزا ضمنت إيراداتها قدرا تسحبه من احتياطي الدولة سداً لذلك العجز

وان توقعت وفرا اضافته الى الاحتياطي وهو اجراء لا اعرف خيرا منه بل لا أعرف منه بديلا وهو كما أسلفت الاجراء الذي يتبعه الأقليم المصرى في ميزانياته اللهم الا ان يكون وصف الاجراء السورى قد استعصى على فهمى . وذكر التقرير فى عداد مواطن النقص ان الادارات المستقلة تحتفظ بوفوراتها وتقيد عجزها بحسابها الرأسمالى وهذه الادارات هى ادارة مشروع الغاب وميناء اللاذقية والبنك الزراعى ومكتب الجبوب ومجلس النقد والتسليف ومكتب الصرف ومؤسسات الكهرباء ومشروع مياه حلب وسكة حديد الشمال والخط الحجازى والبلديات .

فأما ما يتصل بالبلديات فانتقاد التقرير مستغرب لأنى أحسب أن استقلال البلديات بمالها أمر مفروغ منه .

أما بقية الادارات التى أوردها التقرير فصحيح فى رأى أن استقلالها بمواردها الى الحد الذى تحتفظ فيه بالوفورات اجراء لا مسوغ له ويستند بطلان الاجراء الى أنه يحول دون استخدام مالك المال لماله على الوجه الذى تقتضيه ظروفه . فهذه الادارات كلها ملك للدولة والى الدولة مرجعها فاذا تركزت أموالها فى يد مالكيها استطاعت الدولة أن تتصرف فيها على الصورة التى تدر على البلاد أكبر غلة أما بقاء الأموال موزعة مبعثرة على الوجه الذى يترتب على احتفاظ كل ادارة بارصدها فمعناه انه اذا نشأت حاجة الى اتفاق فى شأن من الشؤون العامة حيل بين مالك المال وبين اتفائه فى ذلك الشأن مهما ألححت الحاجة فان نشأت حاجة الى مشروع للرى مثلا واقتضى الأمر استخدام الفائض من الخط الحجازى او مياه حلب لمشروع الرى هذا حال الوضع دون ذلك وأبت الأوضاع الا ان يبقى فائض سكة الحجاز بادارته وفائض مياه حلب بادارة تلك المياه ففى الاجراء حد وقيد وتوجيه معيب الى ما لا ينبغى أن يوجه اليه لاتفاق وتعطيل متعمد من المهم لما هو أهم منه .

هذا كله صحيح لكنى استميت القارىء فى أن أعيد الى ذاكرته امرا قضاه

قطب من أقطابنا في مصر منذ سنوات قلائل فقد ادخل ذلك القطب على إدارة السكك الحديدية المصرية عين النظام الذي انتقد الخبراء قيامه في سورية فقد كانت السكك الحديدية في مصر بريئة من ذلك النظام وكانت ميزانيتها مندمجة في ميزانية الدولة تؤول وفوراتها الى الميزانية العامة على الوجه الذي ينبغي أن تؤول اليه فقام قطبنا مؤذنا في الناس بإبدال هذا النظام السليم نظاما معوجا فهرع اليه القوم افواجا من كل فج يناصرونه وقد استحدث صاحبنا هذا النظام بعد أن طنطن له ودق الطبول وبعد أن أعلن على رؤوس الأشهاد انه اصلاح لا يעדله اصلاح فقامت ميزانية السكك الحديد المصرية ردحا من الزمن على أساس احتفاظها بوفوراتها تحبسها عن شئون الدولة الأخرى مهما لحت الحاجة الى استخدامها في تلك الشئون . ولقد عادت الأمور الى ما كانت عليه فالغى ذلك النظام لكننا لم نعدم من لا يزال ينادى باعادته ولقد حضرت بالسكة الحديد عهدا كانت ترصد به الاحتياطات في خانة الأصول وهو اجراء ان لم يضحك الشكلى فهو يضحك أهل الحساب ويدهشك أن تلك المصلحة الى يومنا هذا يجمع مدير حساباتها بين ادارته للحسابات والقوامة عليها وهو جمع بين الضدين . ويذكر المخضرمون منا ان حسابات بلدية الإسكندرية كان بهاميزانيتان ميزانية عادية وميزانية غيرعادية. وذكر التقرير أن الميزانية تغفل التمييز بين النفقات الجارية وبين النفقات الرأسمالية والذي أعرفه أن الحسابات الحكومية تختلف اختلافا بينا عن حسابات الأفراد والشركات وأن أوضاعها لاتتسع لذكر النفقات الرأسمالية على أنها كذلك بأكثر من ايرادها تحت باب خاص تسميه ميزانية الاقليم المصرى « باب الأعمال الجديدة » ويشمل هذا الباب مصروفات من النوع الذى يستثمر فى شق الترع والمصارف واقامة المباني والخزانات فان تم الاتفاق على أمثال تلك الأعمال وكلها أعمال رأسمالية انتهى أمرها وكان شأنها شأن أتفه أوجه الاتفاق على الشئون الجارية .



وانتقد الخبراء أن الحكومة كلما ضمنت قرضا من القروض التي يقدمها قسم الاصدار الى مؤسسة من المؤسسات أغفلت رصد ذلك الضمان ولا شك أن الاغفال يصور حسابات الحكومة بغير صورتها الحقيقية لأن الضمان التزام اذا خلت منه البيانات كان نقصا لكنى أعلم أيضا أن الحسابات الحكومية لا مكان فيها لرصد مثل هذه الالتزامات بأكثر من ذكرها على هامش البيان فلا مكان لها في صلب الأرقام .

ولا يشفع للشذوذ الذى لاحظته الخبراء فى الميزانية السورية ان يكون له نظائر فى بلاد اخرى واشهد لم اردد تلك النظائر فى عرض الشفاعة لكنى أحسبني بينت أولا أن الشذوذ فى متناول الاصلاح العاجل وأن ألوانا كثيرة منه بولغ فى خطورتها وأن طائفة أخرى لا وجود لها الا فى مخيلة من ساقها .

### ٣٢- الضرائب

ثم شرح التقرير نظام الضرائب السورى فى اسهاب يقتضيه الظرف لكنه وجه الى بعض أوضاعه نقدا ليس من بين نقاطه نقطة واحدة لا يستطيع المرء أن يردّها على قائلها ولا غرو فنظريات الضرائب أعقد من ذنب الضب وتطالعنا كل يوم نظريات تنسخ ما سبقها بل لقد تحدثت نظريات جديدة قضايا كان مجمعا الى اليوم على أنها تجرى مجرى البديهيّات . مثال ذلك الضريبة التصاعديّة على الدخل وهى تستند الى الحقيقة الملموسة التى مؤداها أن المرء كلما تزود من المال بقدر قلت منفعة ذلك القدر له بالقياس الى منفعة الأجزاء التى تزود بها قبل ذلك وتقرر تبعا لذلك أن ذا اليسار لا يتأثر اذا حرم من شطر من ماله بالقدر الذى يتأثر به الفقير اذا اقتطع منه قدر مماثل لذلك القدر فاذا كان دخلك مائة جنيه فى الشهر ودخل جارك عشرين جنيها لم يجز لا فى شرعة الانصاف ولا فى شرعة الاقتصاد أن يقتطع من جارك بقدر ما يقتطع منك لنفقات الدولة ذلك اذا تساوت احتياجاتكما لأن جارك يصل

في مراحل اتفاهه الى الجنيه العشرين وهو لا يزال يصارع في طلب حاجاته الملحة في حين أنك لا تدرك آخر جنيه في اتفاقك الجنيهات المائة الا وقد تركت وراءك طائفة من تلك الحوائج مسددة مستوفاة وبدأت تتفنن في اقتناء ما هو أقل منها قدرا فاذا حرمتما من قدرين متساويين من المال أصاب الحرمان صاحبنا في حاجياته الملحة ولم يصبك أنت الا فيما هو كمالى ومن هنا نظر الناس الى مبدأ التصاعدية في الضرائب على أنها من البديهيّات لكن تدبر تجد أن التصاعدية تحد من الانتاج لأن الرجل اذا بلغ من الثراء مبلغا تصل معه الضريبة على دخله الى ٧٥٪ مثلا كان معنى ذلك أنه اذا ثمر فلسا واحدا بعد ذلك لم يصبه من الربح الا نزر مما يرتقبه المثمر فهو لذلك ممتنع قطعاً عن التثمين .

وقد سلم تقرير الخبراء بهذه النقطة فقال انه مما يعترض عليه في مبدأ الضرائب التصاعدية انها تحد من الرغبة في الاستثمار لأن غالبية المدخرات مصدرها أصحاب الدخل المرتفعة والمتوسطة وهذا أمر يعتد به في بلد يفتقر الى رؤوس الأموال واستطرد التقرير الى محاسن الضرائب التصاعدية فقال ان انخفاض نسبة الضريبة على الأغنياء قد يدفعهم الى اكتناز الذهب والاتفاق على الكماليات والذي لم يذكره التقرير هو أن دخول الناس تكيف في ضوء الضرائب بما قد يعوض ذا الدخل المتواضع عن بعض ما يصيبه من جراء ضريبة تفرض نسبيا فلا تظله بالاعفاء الذي يظل أمثاله من ذوى الدخل المتواضعة في بلد يقوم فيه نظام الضرائب على اساس تصاعدى وبعبارة أخرى أن الدخل تتشكل تحت وقع الضرائب وأثرها بحيث قد يستوى دخل من يدفع الضريبة من ذوى الدخل المتواضعة في بلد تفرض فيه الضرائب نسبيا فلا يشملها الاعفاء ودخل من يعفى من الضريبة في بلد يحكيه لكن تستند فيه الضرائب الى النظام التصاعدى ويشمل نظامه اعفاء أمثاله — كل ذلك على شريطة أن تكون فئات الضريبة ونظمها مستقرة وليست عرضة

للمفاجآت والتقلبات .

وان أنعمت النظر في هذه النقطة ما وجدت فيها جديدا بل هى تطبيق جديد لأصل قديم . فكتب الاقتصاد وخاصة قديمها تقول ان وقع الضريبة ينتقل من دافعها الظاهر الى شخص خفى يستتر وراء المشتريات وتزعم أن المستهلك هو الذى يقع عليه عبء المكوس الجمركية وان كان المستورد هو الذى يدفعها بادىء ذى بدء .

وهذه قضية وان يكن ايرادها على هذه الصورة فيه تعميم وابتساراحتوت قدرا من الحقيقة يكفينى دليلا على صدق ما أسلفته من أن الأجور تتشكل فى ظل الضريبة بما لا يجوز معه أن يقطع بأن اعفاء الأجور المتواضعة فى نظام ضريبى تصاعدى هو خير لأصحاب تلك الأجور من فرض ضريبة عليهم وفق نظام ضريبى نسبى لأنك اذا مثلت الأجور بالسلع من حيث أن لها سوقا تخضع فيه لعروض وطلبات كان لك من باب القياس المنطقى أن تخلص الى أن الضريبة التى تفرض على اجر العامل يتعدى أثرها شخصه الى من عداه وقد يتعدى شخصه الى صاحب العمل .

فواقع الأمر أن الأجور التى يقتضيها أى شخص منا تحددها أوضاع البيئة من اقتصادية واجتماعية بما فى ذلك الضرائب المفروضة ولا يعقل أن ما أقتضيه أنا أو ما تقتضيه أنت من أجر أو ايجار أو نحوهما يظل على ماهو عليه كائنة ما كانت الضرائب التى تجبى منا فاذا عم نظام الضرائب النسبية وترتب على التعميم أن تقتضى من ذى أجر متواضع ضريبة كان يعفى منها لو أن النظام تصاعدى ، فليس معنى هذا ان صاحب ذلك الأجر اسوأ حالا فى ظل النظام الذى لا اعفاء فيه منه فى ظل نظام تصاعدى ينعم فيه بالاعفاء لأن أجره تكيف فى ظل النظام النسبى على صورة غير الصورة التى كان يكيف أو يتحدد بها فى ظل النظام التصاعدى بل قد يكون أحسن حالا فى غيبة الاعفاء منه فى قيامه . فالمسألة ليست من البساطة بالدرجة التى يتخيلها

من لا يأخذ الا بظاهر الأمور وقد وقفت في قراءاتي على ما يشير الى ميل بعض الأوساط العلمية الى العودة الى مبدأ النسبية وهو انحياز كان السلف ينظر اليه شذرا على أنه لون من الرجعية .

واتتقد التقرير أن التصاعدية في جباية الضرائب تطبق في سورية على شرائحها النوعية وأن هذه الضرائب لا تكملها في النهاية ضريبة تصاعدية أخرى على الدخل العام إذ يترتب على هذا اذا قارنت شخصين تساوى مجموعا دخلهما لكن اختلفت مصادر دخل كل منهما أن ترجح الضريبة التي يدفعها أحد الرجلين الضريبة التي يدفعها زميله المساوي له في الدخل . وعندى أن العلاج الصحيح ألا يعتد بالضرائب النوعية الا على أنها تمهيد لضريبة الدخل العام بمعنى أن تفرض نسبة على كل مصدر من مصادر الدخل فاذا تجمعت بخزانة الدولة اموال مما فرضته على هذه الصورة اعتبرت تلك الحصيلة مدفوعات من الممولين على حساب ماسوف يفرض عليهم دفعه من ضريبة على الدخل العام منسوبة الى مجموع ذلك الدخل . والفرق بين هذه الطريقة وبين الطريقة التي ألفناها يظهرها مثل بسيط : هب أن رجلا دفع عشرة جنيهاً عن كسب العمل وعشرين جنيهاً عن مزاولة مهنة وخمسة عشر جنيهاً عن ربح تجارى ومجموع ذلك ٥٠ جنيهاً وان دخله الف جنيهاً فأما الطريقة المألوفة فهي تستبعد الـ ٥٠ جنيهاً أولاً ثم تفرض على الممول ضريبة اضافية على مابقى بعد ذلك الاستبعاد وتسمى تلك الاضافة ضريبة الدخل العام في حين أن الطريقة التي أشرت اليها تقضى بأن تنسب الضريبة الى مجموع الدخل قبل الاستبعاد فان كانت في حالة المثل الذى سقناه ٥٠٪ حق على الرجل دفع خمسة جنيهاً تضاف الى مدفوعاته السابقة وفضل هذه الطريقة أنها تيسر الاعفاء في الأحوال التي تشمل فيها الأنظمة اعفاء .

ومما يريك أن أنظمة الضرائب كثيراً ما تنطوى على ما يشبه الألغاز أن الاكتفاء بالضرائب النوعية وجعلها تصاعدية واغفال اكمالها بضريبة اضافية



على الدخل العام له الى جانب الأثر الذى ذكره التقرير أثر آخر هو أنه كلما ثقل كاهل الممول بوقع التصاعدية فى نوع من الأنواع دفعه ذلك الى تشيير ماله فى غير النوع الذى شعر فيه بالعبء فان كان يملك عقارا وسندات مثلا وكان مايملكه من عقار أكثر قيمة مما يملكه من سندات وأراد أن يشمر مالا ادخره فان الوضع يحمله على الاستزادة من السندات دون العقار لأن فى الاستزادة من ذلك النوع تخفيفا لمقدار الضريبة . فالوضع ينطوى على توجيه يحكى مايلجأ اليه فى الاصلاح الزراعى وأقصد بالاصلاح الحد من الملكية قطعا لدابر الاقطاع فان الوصول الى ذلك الحد له وسائل ثلاث أولاها نزع ملكية مايكون زائدا عن القدر المرسوم وتعويض من نزعت ملكيتهم وهى الوسيلة التى اتبعت فى الاقليم المصرى وثانيها ما أشارالخبراء بأن يتبع فى الاقليم السورى وهو أن تحدد مساحة قصوى لايجوز أن يتعدها من لم يكن يملك ماهو دونها ولا أن يتعدها من هبطت حيازته للأرض الى ماهو دون تلك النهاية القصوى وثالثة الوسائل أن تفرض ضريبة تصاعدية على دخل الأرض وهذا بعينه هو مايترب على ادخال التصاعدية فى الضرائب النوعية مع اغفال اكمالها بضريبة على مجموع الدخل .

وكانت مصر الى عهد ليس ببعيد لاتفرض فيها الضرائب الا على ملاك العقار فانبرى لنقد هذا الموضوع افذاذنا وكانوا على حق فى اعتراضهم من حيث المبدأ لكن نظرة الى الاسباب التى استندوا اليها فى اعتراضهم تريك أن سهامهم طاشت ذلك بأنهم زعموا أن مالك الارض وقد فرضت على ملكيته للأرض ضريبة اذا قورن بحامل السند وقد أعفى منها مظلوم لأنه عومل على غير الصورة التى عومل بها زميله وتعرض لفرض لم يلتزم به أخ له مع أنه لم يقترف من الذنوب الا أنه اختار لتشيير ماله عقارا ولم يختار أوراقا مالية ولم يمتز عنه زميله الا أنه اختار لتشيير ماله أوراقا ولم يخترعقارا

ولا ينبغي ان يكون اختيار العقار مدعاة للقسوة ولا أن يكون اثار الأوراق مجلبة للرأفة أو الاعفاء ففي هذا الاجراء اذن تفرقة في المعاملة لاتجيزها شرعة الانصاف .

هذا كلام يبدو للمنصت متزنا معقولا لاتشوبه شائبة من مغالطة أو سفسطة ولهذا جاز على الباحثين مع أن نظرة الى التدليل من زاوية غير الزاوية التي عولج بها تريك أن التمييز في المعاملة لم يقع الا يوم سن التشريع الذي قضى بفرض الضريبة العقارية وفوجيء به الملاك أما بعد ذلك فقد تساوت الأمور بالنسبة لمن يثمرون أموالهم في هذا أو في ذاك ، وتحرير الخبر أن مالك الأرض انما اشتراها وهو عالم بالضريبة التي يلتزم بها مالك العقار حاسبا لحسابها في الثمن الذي يدفعه بمعنى أن المشتري يستبعد من ثمن الشراء قدرا يصير نسبة دخله من ثمن الأرض بعد دفع الضريبة مساويا لنسبة دخل حامل السند من ثمن السند المعفى من الضريبة — بفرض تساوى الغلة المرتقبة من التثمين في الحالتين — وان صح هذا وهو صحيح انهارت شكوى مالك الأرض وانتفى مكان التفرقة المزعومة . أما موضع الضعف في النظام الذي يتضمن اعفاء في ناحية من نواحي التثمين دون بقية النواحي فهو أنه ينطوى على توجيه غير مقصود في هذه الحالة بالذات نحو التثمين في الأوراق وحث غير مقصود على الاعراض عن التثمين في العقار لأن توجيه المال الى التثمين في العقار توقفه الضريبة عند حد لا يقف عنده التثمين لو جعل طليقا من قيد الضريبة والاعفاء من الضريبة في حالة التثمين في السندات يحمل من يثمر ماله فيها على التماذي في التثمين الى حد دونه الحد الذي يقف عنده المثمر لو أن التثمين في الأوراق اقترن بضريبة تحكى الضريبة على العقار . فالمحذور اذن اجتماعي لا فردي وكان خليقا بأفذاذنا أن يعرضوا له من تلك الناحية لكنهم عاجوه على انه يلحق غبنا بالأفراد ممن تملكوا الأرض بالشراء فطاشت سهامهم كما أسلفت .

وكثيرا ما نسمع أن خير المكوس ما فرض على الكماليات وهذا هراء لا سند له لا من العلم ولا من المنطق وتفسير ذلك أولا أن الضريبة ان فرضت على الضروريات وأعنى بها السلع التى يتشبت بها المستهلك أو يستبد به حب الظفر بها كالتبغ مثلا فان أثرها ينسحب على ما يسمى اصطلاحا بالكماليات لأن تشبت المستهلك بسلعة بالرغم من ارتفاع سعرها بسبب الضريبة يدفعه مضطرا الى الاقلال مما عداها وأثر الحرمان أبلغ من أثر ارتفاع السعر وثانيا لأن تقسيم السلع الى ضرورى وكمالى باطلاق اللفظ لا يستقيم مع واقع الأمور اذ قيام الضرورة وغيبتها متعلقان بظرفى الزمان والمكان فان كان أحدهم فى قفر وخير بين قطرة ماء وبين مال قارون اختار الماء قطعاً لأن الماء فى ذلك الظرف يصبح حاجة تبلغ درجة الحرص على سدها درجة الحرص على الحياة فى حين أن الحضرى وقد توافر لديه الماء لا جناح عليه ان هو ألقى به فى عرض الطريق تلطيفا للجو ولو صح أن الأشياء تنقسم الى ضرورى وكمالى لما جاز لامرء أن يقتنى الا الخبز والماء لأنه ان اقتنى ماعداهما فهو اما مسرف باعترافه اذ أثر على الهام ما زعم أنه أقل منه قدرا ، واما مسلم بأن بالتقسيم شططا والمرء اذ ينفق ماله يبدأ بالاتفاق على ما يعده فى ظروف شرائه له أكثر الأشياء ضرورة وكلما تزود منه بقدر قلت ضرورة الاستزادة من ذلك الشئ حتى يبلغ الزهد فيه مرحلة يحلو له عندها أن ينتقل من الاتفاق على تلك السلعة الى الاتفاق على سلعة أخرى لا يزال يستزيد منها حتى يبلغ به الزهد فيها ما بلغه فى سابقتها فينتقل منها الى أخرى وهكذا فاذا ابتاع المرء هنداما ما وحذاء ورباط رقبة كان معنى ذلك أن آخر قرش دفعه فى ثمن الهندام جلب له منفعة تساوى المنفعة التى جلبها آخر قرش دفعه فى ثمن الحذاء تساوى آخر قرش دفعه من ثمن رباط الرقبة وكان معنى هذا أيضا أن المنفعة التى يدرها آخر قرش تدفعه المرأة من ثمن الخبز تساوى المنفعة التى يدرها آخر قرش تدفعه من ثمن الطيب أو أحمر الشفاه وهى السلعة التى يوحى ظاهرها بأنها أرفع

مايقتنى وانها لظاهرة غريبة أن يلتقى الخبز وأحمر الشفاه فتتبادل منفعتيهما عند مرحلة من مراحل الاتفاق مع أن الخبز مضرب الأمثال في الضروريات والطيب مضرب الأمثال في كل ماهو تافه من الكماليات ولو أن أحدا من الناس واجهك في غير تمهيد بأن الخبز والطيب كثيرا ما يلتقيان عند نقطة تتبادل فيها منفعتيهما لرميته بالخبيل .

وتأسيسا على هذه النظرية افتى اقتصادى له شهرة عالمية اسمه كالدور في كتاب ظهر له حديثا بأن أعدل الضرائب ما فرض على المشتريات لأن المشتري يكيف مشترياته في ظل الضريبة على صورة يستدر بها أكبر غلة مستطاعة من مشترياته وهذه الفتوى هى على تقيض ماجرى به قلم الخبراء فقد نعتوا هذا الطراز من الضرائب بأنه ضريبة تنازلية سيئة الوقع يريدون بذلك ان لها من الأثر ماهو على تقيض أثر الضرائب التصاعدية وساقوا للدلالة على صدقهم كل مطروق يقال في فضل التصاعدية على النسبية مما اسلفت شرحه . وهم في ذلك على رأى الجمهور من الاقتصاديين لكن يدهشك ان يجمع الناس بين تحبيذ الحماية الجمركية وبين توجيه الطعن الى ما يحكيها أثرا ذلك بأن الحماية الجمركية ارتفعت أم انخفضت ضريبة تنازلية سافرة .

أنتقل من هذا الى نقطة أثارها الخبراء وأثيرت في اقليمنا من قبل تظهر أن مافات على الشارع السورى فات أيضا على الشارع المصرى فقد حصل قبل عهد الثورة المصرية أن قررت حكومة مصر أن تحفر آبارا ارتوازية في مديرتين من مديريات الوجه القبلى ليدعم بها الرى الذى كان يقوم فيهما وفق نظام الحياض فاجتمعنا في ندوة بجمعية الاقتصاد رأسها الدكتور عبد الحميد بدوى حضرها طائفة من رجال وزارة الأشغال يتقدمهم وزيرهم في ذلك العهد وكان مدار البحث على من تقع تكاليف مشروع الرى بالآبار فبدأ السؤال غريبا مع أنه سؤال لاغرابة فيه . وكان وجه الغرابة الذى تخيله الحكوميون أن المشروع وهو كسائر مشروعات الرى التى تضطلع بها الحكومة كمألوف عاداتها لامحل



فيه لسؤال كهذا وأن تحمل الحكومة دون المنتفعين بنفقاته أمر مسلم به مفروغ منه فانبرى غير الحكوميين منا لدحض هذا الرأي وإبراز نواحي الخطأ فيه قلنا ان الخدمات التي تؤدي لأشخاص بذواتهم شأنها في كل بلد يقر الملكية الفردية شأن مايباع ويشترى فعلى المنتفع بتلك الخدمات ان يؤدي أجورها فان ظهر منتفع بمنفعة وأعفى من دفع أجورها فقد وهبه معفيه هبة اقتطعها من رزق غيره وكل فلس تنفقه الحكومة مصدره ضريبة يسهم فيها الناس بمختلف طبقاتهم فاذا ادت الحكومة خدمة لنفر من الناس خاصة ولم تقتض عنها مقابلها الحق كان تعففا على حساب الأهلين كافة . وذكرنا مايتفرع على هذه القضية من ان الحكومة يجب أن تراعى في بيع أرضها للأفراد ألا تتم صفقات البيع الا بعد ان تكون قد استكملت مرافقها بحيث لا يرتفع ثمنها بعد البيع الا بمجهود مالكيها او بفعل القدر فان اغفل هذا الاعتبار كنا كمن اغدق العطايا جزافا على حساب الجمهور وقلنا ان أعمال الري والصرف وشق الطرق والمصارف وإيجاد المرافق كل أولئك أعمال اذا أجريت فانما تجرى على حساب دافعي الضرائب جميعهم لكنها تعود بالنفع على طائفة بعينها فاذا بيعت أرض لم تسو مرافقها ثم سويت بعد البيع وجد صاحب الأرض نفسه بعد عشية وضحاها وقد تضاعف ثراؤه أضعافا من حيث لا يحتسب وضرر ذلك بليغ لأنه أولا يحرم الحكومة من مال تجريه على أعمال أخرى وثانيا أنه يوسع الهوة بين دخول الناس ويمكن لهذه السوأة تمكيننا .

### ٣٣ - استعادة الحكومة لتكاليف الإصلاح .

وهذا الذي قلناه في سنة ١٩٥٠ أو قبله أيده الخبراء في سنة ١٩٥٤ فقد ورد في تقريرهم أنه من الواجب أن تستعيد الحكومة من المنتفعين بوسائل الري واستصلاح الأرض ما اتفقته في هذا السبيل . قالوا انهم لا يوصون بهذا الاجراء لمجرد أنه اجراء عادل بل لأسباب أخرى منها أنه يمكن الحكومة

من المضى في مشروعات مماثلة أخرى بفضل المال الذي تستعيده من المنتفعين. الا أن هذا الرأي استعصى فهمه على الشارع السوري كما استعصى على الشارع المصري من قبل. ولكن كيف تفسر ان تستعلق على فهم النابيين في الاقليم قضية تبدو جلية واضحة. بل لعل وصف القضية بالجللاء والوضوح لا يكفي، ذلك بأنها قضية سلم رجال الاقليم بها في ظروف أخرى ففي سورية مثلا تستخدم المضخات في ري الغالبية الغالبة من الارض الزراعية. وهي مضخات يملكها أفراد استغلوا مالهم في هذا الغرض. وقامت بمصر في وقت من الأوقات شركات للري لم يقم اعتراض أو شبه اعتراض على ما كانت تقتضيه من أجر على ري الأرض - في حين أن الحكومة اذا قامت بأمثال هذا العمل تبدل نظر الناس الى الأمور واستغربوا اليوم ما كان يجري منهم بالأمس مجرى المألوف الذي لا غرابة فيه.

وعندى أن لذلك القول سببين أولهما أن الترع وهي مجار تبلغ أطوالها مئات الكيلو مترات مارة بربوع بعضها أهل وبعضها قفر تتبع في أقصى الاقليم وتصب في أقصاه - هذه الترع وما يحكيها من مشروعات الري والصرف تنطوي على شيوع في الانتفاع يختلط فيه الحابل بالنابل ولا ينصرف الذهن فيه أول ما ينصرف لا الى تعيين المنتفع ولا الى تحديد درجة الانتفاع ثم ان هذه المشروعات يوم بدىء بها كان هم المصلحين الأول اصلاح القطر ورفع شأن أهله جملة فان رفع أحدهم عقيرته في ذلك العهد بمراعاة العدل أو بالحرص على ألا تثرى طائفة على الأخرى لم يؤبه له لأنها مسائل كانت تدخل في ذلك الأوان في باب طلب الكمال ولم يكن الأوان أو انه ثم استرسل أهل السلطان في سياستهم هذه حتى أصبحت سنة وتبدل السنة عسير أبدا.

اما السبب الآخر فهو أن نشاط الحكومات قبل أن تتسنع رقعة التوجيه أو قبيل أن يستتب الأمر لما يسمونه بالاقتصاد الموجه كان مقصورا على مايجب في سبيله ضرائب عامة لا تقابلها خدمات يعينها فاستبدت بالناس عقيدة مؤداها

أن كل نشاط تتولاه الحكومة لا يشترط أن يكون له مقابل حتى ولو كان النشاط من نوع لاجئاح على فرد أو مؤسسة تجارية أن تجنى منه الربح. الموفور يخيّل الى أن هؤلاء الناس على تقيض ما يوحى به العلم والمنطق جميعا أن العبرة انما هي بشخص من يوجه النشاط أو يتولاه لا بطبيعة النشاط ذاته فان تألفت مؤسسة طابعها الكسب وغرضها جمع المال توزعه على مساهميها كان مشروعاً وطبيعياً في نظر الناس ان تسعى المؤسسة ماوسعها السعى الى اقتضاء المقابل . اما اذا كانت الحكومة هي التي تتولى النشاط فقد يتألب عليها الناس يحولون دون ظفرها بحققها المشروع مع أن الغرض هو هو .

أما الرأي الصحيح فهو أن العبرة فيما ينبغي وما لا ينبغي ان يقتضى من أجله جعل انما هو نوع المرفق وطابعه لا مالكة فان كان العمل من الأعمال التي يتطلب طابعها أن يستمتع الناس بأقل من مقابلها كان ذلك من حقهم كائناً من كان مالك المرفق. وان كان المرفق ذا طابع يستوجب اقتضاء المقابل كاملاً لم يضره أن تكون الحكومة مالكة له .

وتتبع بعض الحكومات مبدأ اعفاء بعض الصناعات الجديدة من ضريبة الدخل اعفاء مؤقتاً من قبيل الاعانة رجاء تشجيع تلك الصناعات وانهاضها ومن الحكومات التي اتبعت هذه السنة حكومتا الاقليمين وقد أيد الخبراء مبدأ التشجيع لكنهم انتقدوا أن تتخذ الاعانة شكل الاعفاء من الضريبة وكان انتقادهم آية في السداد قالوا ان الاعفاء يتيح وفراً ملحوظاً للمؤسسات التي تحقق أرباحاً مرتفعة ولا فائدة منه للشركات التي لاتجنى الربح ثم ان الشركات الكبرى تفيد من الاعفاء أكثر مما تفيد منه الشركات الصغرى وأبرز الخبراء ناحية عملية تجعل تنفيذ هذا المبدأ من أعقد الأمور ذلك أنك اذا أعفيت صناعة جديدة من الضريبة فأما أن اعفاءك يمتد الى اعمال التوسيع في تلك الصناعة. وأما انه لا يمتد اليها ، فان لم يشمل الاعفاء أعمال التوسيع شابه قصور معيب من آثاره تشييط الهمم دون التوسع الذي هو بيت القصيد من الاعفاء وان

امتد الى أعمال التوسيع واجهتك معضلة كبرى اذا توسعت مؤسسة قديمة لايشمل الاعفاء الا ما أضيف اليها من منشآت مستحدثة اذ عليك في هذه الحالة ان تفرق بين الربح الناتج من الشطر القديم، وهو الذى لا يشمله الاعفاء، وبين الربح الناتج من الشطر المستحدث وهذه عملية لا قبل لأمر الحاسبين بها. وقد أشار الخبراء بأن يبدل بالاعفاء من ضريبة الدخل ترخيص باستهلاك المنشآت على مدى أقصر من الفترة التى تستهلك فيها تلك المنشآت . ذلك بأن استعجال الاستهلاك يمكن صاحب المؤسسة من تضخيم نفقاته فى الظاهر فيهبط صافى الربح فى الظاهر الى حد تهبط معه الضريبة المستحقة فعلا فيجىء الاعفاء من هذا الباب .

### ٣٤- النقل فى سورية يجتاز فترة انتقال

ويسر الاقليم السورى بفترة انتقال فيما يتصل بوسائل النقل سواء للركاب أم البضائع . وقد مرت مصر بمثل هذه الفترة يوم اشتدت المنافسة بين السكك الحديدية والسيارات لكن الموقف فى سورية أكثر تعقيدا لأن الاقليم يقع فى مفترق طرق دولية ولا بد أن تتأثر سياسة النقل به بسياسة جيرانه أولا ولأن بعض خطوطه يجتاز قطاعات من البلاد المجاورة فى السفرة الواحدة التى تبدأ كما تنتهى فى نقطة بالاقليم السورى وقد عالج الخبراء مسألة النقل فى اسهاب كلى وكان مذكروه فى باب المفاضلة بين مختلف وسائل النقل من أروع مايكتب فى هذا الموضوع ولا تعيب لى عليه الا ما أورده فاير فى كتاب له عن التجارة الخارجية فى عرض الحديث عن البلاد الآخذة بسبيل التقدم بعد فترة تخلف استدبرتها قال ان هذا الطراز من البلاد يتمتع فى فترات الانتقال بميزة لا تتمتع بها البلاد العريقة التى تأصلت فيها معالم المدنية ذلك بأن البلاد الجديدة لا يعوق أخذها بالأساليب الحديثة عائق فى حين أن البلاد التى استتبت فيها وسيلة من الوسائل القديمة التى كانت علما على التقدم فيما مضى تجد نفسها مربوطة



الى عجلة ذلك القديم برباط يحد من حريتها اذا ما أرادت الأخذ بالأساليب المستحدثة . خذ مثلا لذلك بلدا عريقا عمته سكك حديدية ثم اتضح أن النقل بالسيارات يفضلها وسيلة للنقل وبلدا بكرا ليس به من الخطوط الحديدية الا القليل تجد أن البلد العريق اذا أراد ابدال السيارات بالسكك الحديدية اقتضاه الأمر بذل مال في سبيل الاستغناء عن تلك السكك في حين أن البلد البكر لم يحل دون استعماله السيارات حائل من نفقة تذهب هباء أو بذل يذهب سدى . فاذا ما استقر الرأي في سورية على تخير أنسب وسائل النقل لظروفها سارت فيه قدما في حرية وانطلاق دونهما ما يستطيعه بلد استقرت فيه وسيلة من وسائل النقل استثمرت فيها من الأموال مالا قبل لذلك البلد باطراحه وببذنه دفعة واحدة لما يكون في ذلك من تضحية تنقض ظهره .

هذه واحدة أما الميزة الأخرى فهو أن تحسين وسائل النقل في بلد عربي تكون آثاره محدودة فإن أنشئ طريق فهو لا يعدو وسيلة تقرب الشقة بين نقطتين يغلب انهما كاتتا متصلتين من قبل وان امتد خط حديدي جديد فهو دعم مجرد لوضع كان حسنا من قبل والجملة أن البلاد القديمة التي نهمت بوسائل النقل ان استزادت من تلك الوسائل فالغالب أنها تستكمل نقصا أو تسد ثغرة ليست بذات بال في حين أن اقليما كسورية لا يكون فيه شق الطرق ومد الخطوط استكمالا بل انشاء وتعميرا جوهرين يمتد أثرهما فيشمل قطاعات الاقتصاد جميعها ، ومن أمثلة ذلك ان المحصولات الزراعية في سورية فيما عدا القطن يستهلك أكثر من نصفها في المزرعة ولا يصل منها الى الأسواق الا ما هو دون النصف ومرد ذلك الى أمرين أحدهما أن الضريبة لا تفرض في سورية على العقار الزراعي ولا على دخل ذلك العقار بل تفرض على المحصول عند بيعه فان استهلك ولم يبع لم تجب الضريبة . والثاني أن نقص وسائل النقل يحول دون التسويق فان تحسنت تلك الوسائل استتبع تحسينها توسعا في التسويق مضافا ذلك الى ما يترتب على سهولة

المواصلات من تجمع عناصر الانتاج ما بين عناصر آدمية وغير آدمية حيث تكون الحاجة الى تجمعها . فالمرتب لسورية في ظرفها الحاضر أن يطرد نموها بخطى تتسم بصفتين السرعة والفخامة وهما صفتان يلزمان كل بلد بكر لأول عهده بالتنمية الاقتصادية لأن ظروفها تستجيب في سحاء فور دعوة الداعي .

### ٣٥ - مدى الوحدة سياسيا واقتصاديا

لم يعرض تقرير البعثة للوحدة لأن الخبراء انتهوا من وضعه قبل نشأة الجمهورية المتحدة لكن لا يسع المتتبع للحوادث بعد أن يتصفح تقريراً ضافياً كالذى وضعه البنك الدولي الا أن يتجه الى الوحدة ليحكم على امكانياتها في ضوء ما احتواه التقرير .

ولعل خير ما أبدأ به هذا الشطر من المقدمة وصف الاتحاد الذى تم بين القطرين . فالاتحادات سواء في النواحي السياسية والنواحي الاقتصادية تتفاوت في مداها .

فأما من الناحية السياسية فلعل أضعف أنواع الاتحادات وأكثرها انحلالاً الاتحاد الذى يقوم بين طوائف الكومنولث فقد احتوت الكومنولث الهند مثلاً وهي جمهورية مستقلة لا تدين بولاية ما لملكة بريطانيا وجمعت بين الهند والباكستان مع أنها على طرفي تقيض في المآرب والمشارب وبينهما حزازات خيف في وقت من الأوقات أن تنتهى بحرب بينهما وتجمع بين قوم بشرتهم ملونة وبين جنوب افريقية التى محور سياستها الداخلية الايغال في حرمان أصحاب تلك البشرة من حقوق الانسان وضمت مستعمرات تمتعت باستقلال غير منقوص مضافاً ذلك كله الى انعدام كل صلة دستورية تضم هذا الجمهور المشتت وهو جمهور أقل ارتباطاً فيما بين أعضائه بعضهم ببعض من أعضاء الجامعة العربية بما لا يتحمل القياس .

ومن الاتحادات ما كان فدرالياً وحتى هذا اللون من الاتحاد تتباين درجة

سلات أعضائه ؛ فمنه ما احتفظت فيه الهيئة المركزية بكل سلطة لم تستثن  
بنص فهو وضع تتمتع فيه الولايات بما يضاف عليها من سلطات يجيء بها نص  
حاضر بحيث ان أغفلت النصوص منح سلطة لولاية من الولايات كانت هذه  
السلطة تلقائيا من نصيب الهيئة المركزية ومنها ما تكون الأوضاع على العكس  
بمعنى أن يكون الأصل في السلطان للولايات ولا يبقى للهيئة المركزية من  
السلطان الا ما استثنى بنص صريح .

وأمتن الاتحادات وأوثقها عرى ما ينطوى على اندماج يصير أطراف  
الاتحاد طرفا واحدا لا يتجزأ وحصل هذا في الوحدة الايطالية وعلى غرارها  
تمت الوحدة بين سورية ومصر وهى وحدة تزيل الفوارق حتى لا يكون بين  
دمشق والقاهرة الا بقدر ما يكون بين دمشق وحلب أو بقدر ما يكون بين  
القاهرة والاسكندرية .

والاتحادات تتباين كذلك في النواحي الاقتصادية فمنها نظم التفضيل  
الجمركى ونظم الوحدة الجمركية ونظم توحيد القطاعات الاقتصادية ونظم  
الوحدة الاقتصادية الشاملة ويعرف العالم من نظم الوحدة الجمركية نوعين  
رئيسيين : مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وغنى عن البيان أن نظم  
التفضيل الجمركى أبسط هذه الصور جميعا وأن الوحدة الاقتصادية  
الشاملة أقصاها ذلك أنه على حين لا يتعدى الامر في الحالة الأولى اعفاء  
بعض السلع من الرسوم الجمركية وتخفيض الرسوم على البعض الآخر  
تتمثل الوحدة الاقتصادية الشاملة في اندماج تام للنظم الاقتصادية للدول  
صاحبة الشأن . أما مناطق التجارة الحرة فاتفق تتلاشى بمقتضاه الحواجز  
الجمركية بين الدول الأطراف وان احتفظت كل منها بسياسة جمركية مستقلة  
فيما يتعلق بالعالم الخارجى . وينحصر وجه الخلاف بينها وبين الاتحادات  
الجمركية فيما ينطوى عليه الاتحاد الجمركى لا من زوال الحواجز الجمركية  
بين أطرافه فحسب ولكن من العمل بسياسة جمركية واحدة بالنسبة للعالم

الخارجى أيضا . وأخيرا تهدف نظم توحيد القطاعات الاقتصادية الى تحقيق الاندماج الاقتصادى عن طريق توحيد السوق قطاعا بعد قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى بالدول صاحبة الشأن كما هو الحال فى السوق الأوروبية المشتركة للفحم والحديد مثلا .

### ٣٦ - الوحدة من الناحية القومية والسياسية

والوحدة لها جوانب قومية كما أن لها من ناحية آثارها ونتائجها جوانب سياسية وجوانب اقتصادية .

أما من الناحية القومية فالوحدة لا ينبغى أن تكون رهنا بمنفعة ترتجى فإذا سأل سائل ينظر الى الوضع الجديد من الناحية القومية المجردة عن النتائج المترتبة على اندماج القطرين ببعضهما البعض كان من حق المسئول أن يتحقق من السائل ان كان يريد بسؤاله استئناسا بريئا أو استنارة وعلمنا مجردين فان كان ذلك غرضه فمرحبا به أما ان كان غرضه من المقابلة بين الوضع السابق على الوحدة يوم لم تجمع بين الاقليمين الا صلة القربى وبين الوضع الذى صير القطرين قطرا لا يتجزأ أن يحكم على الوحدة فى ضوء ما تسفر عنه المقابلة من نفع أو ضرر كان من حق المسئول أن يرد على السائل سؤاله ذلك بأن الاندماج انما هو اتجاه تدعو اليه البداهة : بلدان عريان اتحدا فى كل شىء اتحدت أهدافهما ومشاربهما وتجانست مشاكلهما حالت الأحداث ردحا دون جمع شملهما فلما أزيح الكابوس لم يعد بد من التقائهما فى صعيد واحد فمن خطل رأى أن يعلق الاتحاد على فائدة تجنى فالقومية العربية كتلة متكثلة اذا تقصها التراص فى ناحية تداعت لها بقية النواحي وتسابقت الى سد الثغرة فى لهف واندفاع توحى بهما طبيعة الأشياء .

على أن الوحدة كانت حدث الأحداث فى الشرق العربى . لقد كان مثل الوحدة كمثل مارد انطلق وكان لانطلاق المارد صدى تناقلته الاذاعات بأكثر



من سبعين لغة في لهجة كشفت عما لهذا الحدث الجليل من آثار دولية مترامية .

وتنقسم الاصداء التي أطلقتها الوحدة في الأوساط العالمية الى اقسام ثلاثة فاما في الأوساط العربية فقد تمثل فيها الصدى غبطة ملأت النفوس واستبشارا لا يستغرب من قوم آمنوا بما كان لهم من شأو وشأن وذكروا أن الوحدة انما هي خطوة في سبيل عودة ذلك الشأن الى ذويه . وأما الأوساط الأعجمية فقد أجمعت على اكبار تلك الوثبة . قال راديو مدريد ان الوحدة السورية المصرية تتضاءل بجانبها الاتفاقات التي عقدت في أنقرة وأن الوحدة كانت أهم حدث في الشرق الأوسط منذ العدوان الثلاثي على مصر وقالت جريدة هيرالد تريبون الأمريكية ان الوحدة بين مصر وسورية كانت باكورة الجهود نحو الوحدة العربية الشاملة وهي أول اندماج توج بالنجاح منذ تخلصت البلاد من السيادة التركية وقالت اذاعة اليابان ان اندماج مصر وسورية يعد من أهم التطورات أثرا في الشرقي الأوسط والأدنى . وأما القسم الثالث فهم الاعجام الذين أضافوا الى اكبارهم الخطوة الموقفة انهم ارتقبوا لها مزيدا من النجاح فقد قال المذيع الأمريكى في عرض نقله لما جاء في جريدة التريبون التي سبقت فنقلت بعض ما أورده من التعليق على الوحدة ان الدلائل تشير الى أنها بدء تحقيق الوحدة العربية التي تتطلع اليها كل الشعوب العربية في الشرق الأوسط وأعلن المذيع الانجليزى نقلا عن جريدة الابرزفر البريطانية انه ان استطاعت الدولة الجديدة أن تعزز وحدتها فانه مما لا شك فيه أنها ستجذب اليها معظم الدول العربية الأخرى .

نعم لقد كانت الفكرة العربية دائما نارا تتأجج قد يحجب الرماد لظناها ولا يمنع اندلاعها اذا قامت الساعة وهذه حقيقة أبرزها في مقال دامغ عالم لبناني شاب اسمه شارل عيساوى تخرج من جامعة أكسفورد وبدأ حياته موظفا بوزارة المالية المصرية وانتهى به المطاف بعد فترة أمضاها في جامعة

الأمم الى جامعة كولمبيا حيث يشغل الآن كرسيًا . هو مقال بعث به من أمريكا ونشرته له مجلة المسائل الدولية التي تصدر في لندن بعدد يناير من سنة ١٩٥٥ أشار الكاتب في مقاله الى أن اللغة العربية وهى اللغة التى نقلت الى الغرب مدينة الاغريق والفرس وعلومهم قوة تجمع الشمل وتكفل بين الناطقين بها ألفة وارتباطا لم يفصمهما الا عوامل بعضها جغرافى وبعضها تاريخى وبعضها اجتماعى وبعضها سياسى .

فاما العوامل الجغرافية فهى بعد الشقة بين مختلف شعوب العروبة بل بين مختلف نواحي الشعب الواحد فنظرة الى خريطة الرقعة الممتدة بين المحيط الأطلسى والخليج الفارسى تريك ما بين الطرفين من فياف وقفار لا يقل طولها عن سبعة آلاف كيلو متر لا تخضع فى بعدها لغير الطائرات الحديثة أما الانعام وهى كل ما كان يملكه أهل العروبة من وسائل المواصلات فلم تكن من الوسائل التى تمكنهم من وصل أطراف مناطقهم بعضها ببعض لا من الناحية الاجتماعية ولا من الناحية الاقتصادية . وقد شبه الأستاذ عيساوى أقطار العروبة وقد فصلتها عن بعضها البعض قفار وصحارى بجزر فى البحر فصل بينها الماء ولم تكن لها سفن تصل بين أجزائها أضف الى ذلك أن المواصلات الحديدية والطرق يوم أنشئت كان انشاؤها على يد أجانب من المستعمرين كانت وجهتهم استغلال موارد تلك البلاد بما يتفق مع تجارة المستعمر وصناعاته وضاعف من أثر المسافات أن المحصولات تحبس عن الأسواق فكان زارعوها يستعملونها فى أمكنة انتاجها فانتفى التعامل فكان ذلك مدعاة لفقرهم وكان أيضا مدعاة لتشتتهم . أضف الى ذلك أن الاعتماد على الأمطار حال دون الاستقرار .

ولهذه الأسباب مجتمعة برزت الفواصل بين أهل الحضر وأهل الريف وبرزت الفواصل بين المستقرين وبين الرحل وبرزت الفواصل بين الجماعات المتناثرة بحكم بعد الشقة وتناثر المناطق المسكونة أو المزروعة فلما تحسنت

المواصلات بعد أن وضعت الحرب العظمى الأولى أوزارها وأشرأت الأعناق الى جمع الشمل ولم الشتات واستبشر قوم العروبة بعهد جديد يطويهم تحت صعيد واحد تدخل المستعمرون فأنشبوأ أظفارهم في جسدها فقسموها دويلات ومستعمرات اقتطع الانكليز والفرنسيون والأسبان والطيان ما حلا لهم أن يقطعوا لأنفسهم من القارة الافريقية العربية كما اقتطع الانكليز والفرنسيون مناطق من آسيا الغربية وأخضعوها لسلطانهم وأجروا فيها تقدمهم فتت لهم به فصل اقتصاديات البلاد العربية عن بعضها البعض وظل هذا الفصل قائما حتى بعد أن نعمت بعض البلاد العربية باستقلالها .

واستطرد الأستاذ عيساوى يقول ما مؤداه أن العروبة آيلة الى تجمع وتراص من جديد وساق على هذه النبوءة أدلة متعددة منها وحدة اللغة والعادات فأما أثر اللغة بحسبانه عاملا للوحدة دافعا اليها فانه لم يزد بانتشار العرفان ومحو الأمية الا قوة وصفاء . وانتشار الكتب والجرائد العربية من شأنه أن يزيد الألفة بين الناطقين بها ثم ان سهولة المواصلات تزيد في أحكام الروابط وتعجل بها وسيكون للسينما والراديو شأن في ذلك كله . نعم لقد كان من أثر انتشار العلوم في بعض البقاع العربية بخطى أوسع من انتشارها في بعضها الآخر أثر انفصالي نوعا فمصر ولبنان مثلا وقد حبتهما الظروف بقدر من معالم المدنية الحديثة أوفر مما قدر لغيرهما من الأقطار العربية خالجهما في فترة من الفترات شعور بأنهما بمعزل عن بنى عمومتهما لكن الحال تبدل مذ كشف عن البترول الذي سيمكن دولتى السعودية والعراق من السير قدما نحو بلوغ مراتب البلاد المتقدمة . قال ولا نسقط من حسابنا أنه كلما ضربت البلاد العربية بسهم في سبيل الرقى المادى عرفت قدرة مواردها المتنوعة ومزايا التكامل الذى يؤتية انضمامها لبعضها البعض على صورة من صور الانضمام مثال ذلك أن العروبة في طرفها الشرقى ظفرت بالوقود ورؤوس الأموال في حين أن سورية والعراق والسودان نعمت باتساع الرقعة الزراعية

ومصر زخرت بالكفايات من الزراعة والصناع ولبنان غنية بمن حذقوا الأعمال في الميدان الحر .

وقال الأستاذ فؤاد الشائب مدير عام الدعاية والأنباء في سورية في حديث له مع مجلة الاذاعة المصرية « أن سورية اختارت الوحدة مع مصر لأنها في جميع مراحل جهادها للتحرر من الاحتلال والاغتصاب والانتداب الأجنبي قرنت قضيتها الوطنية بقضية تحرير العرب جميعهم وكانت أبداً تجاهد في سبيل قضية قومية عامة على اعتبار أن جبهة الاستعمار الموحدة ضد العروبة يجب أن تقابلها جبهة قومية واحدة ضد الاستعمار . فالشعور بضرورة الوحدة العربية شعور وجداني متأصل في أعماق الانسان السوري .

والسوريون طلاب وحدة عربية منذ أوائل هذا القرن وسياسيوهم ومناضلوهم منذ عام ١٩٠٨ حتى اليوم رواد حركة قومية جامعة لقوا في سبيلها الأذى والاضطهاد والتعذيب والتنكيل . وقد عكس الأدب السوري والصحافة السورية هذه الوجدانية القومية العريقة فظهر ذلك واضحاً على صفحات الصحف وفي بطون الكتب والخواوين عبر أجيال وأجيال تشققت بالثقافة القومية الحرة الينايع .

وكان من الطبيعي وقد نهضت مصر العزيزة بثورتها الى مقدمة الرك العربي الصاعد أن تلتقي بسورية على صعيد واحد من الشعور المشترك ونعتقد أنه لقاء عفوى كلقاء الصباح والشمس مع أذان الفجر .

ان مصر قوة للعرب لأنها مصدر عظيم من مصادر الثروة الروحية والمادية وهنا أردد قولي من خطاب ألقته في افتتاح مؤتمر أدباء العرب بالقاهرة أن الرئيس جمال عبدالناصر قد فجر الذرة في الطاقة العربية ودفع بقضية العرب مائة عام الى الأمام .

ثم ان سورية تختار الوحدة مع مصر يقينا منها أن استقلال كل جزء من الأجزاء العربية منفودا سيبقى عرضة للاخطار والمكائد ما لم تتوحد دعائمه



على أساس قومي لا تستطيع حملات الاستعمار أن تزعمه فالوحدة هي درع الاستقلال ولا يمكن أن تنفذ حريتنا من مطامع الطامعين الا برص الصف العربي صفا واحدا .

ثم ان سورية العربية تشعر بأن للعرب رسالة انسانية تؤديها في هذا العالم ولا بد أن يكون العرب قبضة واحدة تحمل هذا المشعل .  
وأخيرا فان الأحزاب السورية كلها نادى بالوحدة مع مصر وتسابقت الى نقل هذا الشعور من نطاق الاتحاد الى نطاق الوحدة .

### ٣٧ - مجالات الوحدة من الناحية الاقتصادية

أما من الناحية الاقتصادية فاني أمهد لشرح الفوائد المترتبة على توحيد الاقليمين بذكر نظرية التخصص وهي النظرية التي تقول انه اذا صدر بلد الى البلاد الأخرى سلعا هو بحكم ظروفه مجتمعة أقدر على انتاجها من البلاد التي تصدر اليها تلك السلع واستورد كل بلد من سلع البلاد الأخرى ما كانت تلك البلاد أقدر على انتاجها من البلد المستورد ظفر كل فريق بمزايا تقسيم العمل . وأقف هنا هنيئة لأنبه القارئ الى أن ترديد تلك النظرية ولو جاء مجردا يثير جدلا عنيفا واعتراضا من جانب من يزعمون أنها تستند الى وهم ويحسبون انها تنافي التصنيع ومن اتجهوا بكليتهم الى ارساء اقتصادياتهم على دعامة من الحماية العنيفة . أنبه الى هذا لكنى أتحاشى المساجلة لأن المقام لا يصلح لها أولا ولأن الحاجة لا تدعو اليها ثانيا . ذلك بأن نظرية التخصص التي بنى عليها بعض الاقتصاديين نظرية التجارة الدولية أى تبادل السلع عبر الحدود الجمركية ليست وفقا على ذلك اللون من التجارة بل تشمل التعامل بمختلف أنواعه فالتعامل في داخلية البلد الواحد يخضع للتخصص بالقدر الذي تخضع له التجارة الدولية وما من مبادلة وان لم تتعد فردين الا انطوت على تخصص من الجانبين ولكن الخلاف على خضوع المعاملات لنظرية

التخصص مقصور على المعاملات الدولية أما المبادلات الداخلية فقد ظلت بمنجاة من طعن المعارضين فاذا اقترحت عليهم في غيبة الاندماج ازالة الحواجز الجمركية بين مصر والشام مثلا نادوا بالويل والثبور . وان أنت أزلت تلك الحواجز أو مهدت لازالتها بحكم الوحدة هللوا واستبشروا أما وقد اجتمعنا على كلمة سواء أن نؤمن بوحدة من آياتها زوال الحواجز طرا فلم تعد بي حاجة الى مقارعة حجة اتفت صلاحية المكان لها .

تناولت طائفة من جرائدنا هذه الناحية فأرجعتها الى ما أسمته مبدأ التكامل تريد بذلك أن كلا من الاقليمين يكمل ما يزميله من نقص في منتجاته فسورية تنتج الحنطة بمقادير تفيض عن حاجتها ومصر لا تنتجها بالقدر الكافي فاذا تلقت مصر حنطة من الشق السوري سدت نقصا بها وقابلته بسد نقص في الاقليم السوري والأصل أن ربوع العالم كلها مكملة لبعضها البعض اذا شح عامل من عوامل الانتاج في احداها تلمسه في الربوع الأخرى وقد يكون هذا النقص في المال وقد يكون في المواد وقد يكون في اليد العاملة لكن التكملة على الوجه المرغوب لا تتحقق الا في عالم طليق مبرء من القيود فلو كان العالم كذلك لكان التكامل بين ربوعه مكفولا من تلقاء نفسه أما والعالم بعيد البعد كله عن الطلاقة فان التكامل لا يتحقق بين قطرين في أيامنا الا بمثل الوحدة التي دمجت القطرين فأعادت اليهما ما يتلمسه الناس من منافع التكامل والتخصص .

لكن جميع الذين أرجعوا منافع الوحدة الى التخصص أو التكامل كانوا يضمنون للتخصص مدلولاً يؤدي معناه الكامل في ظل وحدة استكملت فيها خطوات التنسيق التي تطيح بالفوارق والحواجز القائمة بين الاقليمين فكتاباتهم عن التخصص تتخذ من كل اقليم من الاقليمين وحدة مستقلة وتنظر الى كل منها نظرة من لا يرى فيه الا منطقة قائمة بذاتها لها في حدودها السياسية السابقة على الاندماج من الأوضاع الاقتصادية ما ليس للاقليم الآخر في جملته

وبحدوده السياسية السابقة على الاندماج أيضا فيقولون سورية فيها فائض من الحنطة وليس بمصر قمح يكفيها ثم يقولون ان قطن سورية قصير التيلة يمكن صناع النسيج في مصر من أن يبدلوا بقطن مصر الغالي قطننا أرخص منه الى آخر ما جاء على لسان الكتاب من أقوال تدل على أنهم أشربوا معنى التخصص بمدلوله الدولي الذي لا يؤمن بقيام التخصص الا فيما تحصل فيه المبادلة عبر حدود جمركية سياسية وزينت لهم ظروف الاقليمين في فترة الانتقال ان المدلول الذي أضمره صحيح ذلك لأن التنسيق بين اقتصاديات الاقليمين لا يزال رهنا باجراءات لا تتم قبل فترة من الزمن ولأنه الى أن تتم تلك الاجراءات فسيبقى الاقليمان في حكم البلدين اللذين بقفان من مبدأ التخصص ما يقفه من ذلك المبدأ بلدان لا وحدة بينهما فاذا ضرب الكتاب الأمثال عن التخصص وانطباقه على الاقليمين صدقت أمثالهم على الاقليمين ما ظلا على حالهما من استقلال اقتصاد كل منهما عن اقتصاد أخيه أما بعد أن ينساب كل منهما في الآخر فسيكون للتخصص معنى أوسع مما ضربت في شأنه الأمثال . وكان ينبغي في تبيان منافع التخصص ان نختار أمثلة مما ستؤول اليه الأوضاع بعد الاندماج الكامل .

ثم ان حاجة مصر الى القمح ونظرتها الى ما ترجوه من ابدال قطنها قطننا من سورية هما غرضان في متناول مصر في غيبة الوحدة بنفس اليسر الذي تظهر فيه بهما عن طريق الوحدة .

ولست أحسب أن الوحدة تزيد قدرا بأن يقال أنها سبيلنا الى الحصول على ما كنا مستطيعي الظفر به لو لم تجيء .

والحقيقة أن التخصص مستطاع في غيبة الحدود الجمركية على صورة أروع من التي يستطاع بها في قيام تلك الحدود والتخصص يقوم بين فردين وبين هيئتين وبين فريقين وهو يقوم بفضل تبادل الخدمات وبفضل تبادل الآدميين بقدر ما يقوم على تبادل السلع فيكفي أن تزيد رقعة البلد وأن تزول

باتساعها الحواجز ليتضاعف التكامل أو التخصص في جميع الميادين فالذي ستحققه الوحدة في الناحية الاقتصادية يجمعه قولك أنها ستتمكن من توجيه عناصر الانتاج الى حيث تدعو الحاجة الى توجيهها في رقعة يكفل اتساعها تعاوناً أكبر من ذي قبل ولا أعنى بالتوجيه النوع المدير المتعمد منه وهو الذي يجيء في أذيال التخطيط بل أعنى به النوع التلقائي الذي يستجيب لداعى الاقتصاد الحر في القطاع الخاص .

وقد سئل وزير الاقتصاد والتجارة في الاقليم المصرى عن مزايا الوحدة الاقتصادية فقال انها كثيرة منها اتساع السوق لأن السوقين المصرية والسورية ستكونان سوقاً واحدة وهذا من شأنه أن يزيد النشاط الصناعى ويفسر ذلك أن ضيق السوق المحلية في أى بلد يأخذ بأسباب التصنيع يحد من نشاطه الصناعى لأن السوق اذا صغرت ضاقت دون استيعاب مصنوعات البلد في حين انها اذا اتسعت مكنت للتصنيع لأنها اذ ذاك تستوعب مصنوعات السوقان المصرية والسورية اذا ما انضمتا الى بعضهما البعض فكونتا سوقاً واحدة كاتناخليقتين بعد الضم . أن تستوعبا مجتمعتين مندمجتين ما لا تستوعبه سوق كل من الاقليمين على انفراد . على أن هذه أمنية يحدها شرطان أولهما ازالة الحواجز الجمركية بين الاقليمين وهو رهن بمضى فترة الانتقال وثانيهما ألا يقابل سعة السوق زيادة في المعروض نتيجة لوجود صناعات متشابهة اذ بديهي أن السوق المصرية منضمة الى السوق السورية بالرغم من صيرورتها سوقاً واحدة . اوسع من اى منهما على انفراد لن يستوعب من مجموع ما ينتجه الاقليمان من سلعة بعينها ينتجها الاقليمان الا بالقدر الذى كان ينتجه الاقليمان منفردين من قبل .

زاد بعض الاقتصاديين على ذلك ميزتين احدهما التكتل في النطاق الاقتصادى الدولى عانياً بذلك أن شروط المبادلة بين الدولة وبين العالم الخارجى تكون أكثر مراعاة لمصلحة الدولة كلما قويت الدولة اقتصادياً



وزادت أهميتها وأن الدولة الجديدة التي هي بحكم الوحدة أقوى وأمتن من أى من الدولتين قبل اندماجهما ستتمتع بسبب ما أضفته عليها الوحدة من قوة وأهمية بشروط للمبادلة أصلح لها من ذى قبل .

والثانية أن الوحدة ستحصن اقتصاد الاقليمين الموحدتين ضد طائفة من الانعكاسات الضارة وخص من الانعكاسات التي يخشاها ما سوف يترتب على السوق الأوروبية المشتركة وهي السوق الذي اتفق بين فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج على ان تكون نواة لوحدة اقتصادية لتلك البلاد تنتهى الى الغاء الرسوم الجمركية بينها والى تحقيق حرية كاملة للمبادلات فيما بينهما والى تحقيق حرية كاملة فى انتقال رؤوس الأموال . قال الدكتور لبيب شقير الذى أنقل عنه هذه النقطة ان الاتفاقية بين تلك البلاد ألزمت الموقعين عليها أن يزدوا استيرادهم مما تنتجه بلادهم من طوائف من سلع يزد سعرها على السعر العالمى وان هذه السوق ستؤدى عند قيامها الى تعريض اقتصاديات الدولة العربية وخاصة اقتصاديات الاقليم السورى الى خطر كبير يدرؤه بعض الشئ قوة استيعاب سوق الاقليم المصرى لمنتجات الاقليم السورى وخاصة القطن والقمح .

وقد عرض بعض الاقتصاديين لطائفة من المسائل المتفرعة على المسألة الأصلية فقالوا ان التنمية الاقتصادية فى أيامنا قد أصبحت رهنا بالتخطيط. ولهذا فان سلطات التخطيط قادرة على اجراء التنمية وفق مبدأ التخصص عن طريق الحصول على أوفر قدر ممكن من الانتاج فى الاقليمين وتصنيع الاقليمين على أساس تخصص موزع بينهما .

ويبدو لى أن هذا رأى تضمنه القول بأن زيادة الرقعة يتيح للبلاد قدرا أكبر من التعاون المنتج لأن التنمية الاقتصادية فى أية بقعة من البقاع إنما تستهدف استدرار أكبر غلة فى الظروف التي تعمل فيها ومن تلك الظروف حدود الاقليم الذى تجرى فيه التنمية فان تقلص الاقليم انكمشت تبعاً لذلك.

آثار التنمية وان اتسعت ربوعه ترامت جهود التنمية وآثارها تبعا لاتساع الاقليم فالتنمية تحددها فيما تحدها مساحة الاقليم ويتيح الاقليم المتسع لطالب التنمية مالا يتيح له الاقليم الضيق وبديهي أن تتم التنمية في الدولة المتحدة على صورة غير الصورة التي تتم بها في الاقليمين منفردين ومبدأ التخصص في الانتاج اذا طبق على رقعة تشمل الاقليمين في كنف وحدة يتخذ بزة غير التي يتخذها ان هو طبق على رقعة لا تشمل الا أحد الاقليمين دون الآخر .

ومن الملاحظ في تاريخ الأمم أنه كلما أسفرت حرب أو أسفر انقلاب عن تقسيم اقليم متسع الى دويلات صغيرة حلت بالعالم أزمات اقتصادية بسبب تقلص عناصر التعاون بين الشعوب أو بسبب ما يستتبعه التقسيم من قطع أوصال التخصص . حصل بعد الحرب العالمية الأولى أن روسيا عزلت عن بقية العالم فاقطع تيار التبادل التجارى بينها وبين بقية البلاد ثم قسمت الامبراطورية النمساوية الى دويلات بينها ألوان من النزاع العنصرى أدى الى انطواء كل منها على نفسها داخل حدود جمركية سخيصة قطعت بها أواصر التبادل بينها وبين جيرانها وانكمشت (فيينا) العملاقة حتى أصبحت فى حكم القرية التي لا منفذ لها ، وانفصلت اللورين عن بقية المانيا، وانتزعت بولندا ودول البلطيق من روسيا كما انتزعت سيليزيا من ألمانيا وحيل بين المجر وبين البلاد التي كانت تستورد القمح من المجر وكانت هذه العوامل كلها وهى تتلخص فى شل الجهود التعاونى أو شل مبدأ التخصص، من العوامل التي أحدثت كارثة سنة ١٩٢٩ الكبرى وهى الأزمة التي حلت بالعالم فنالت منه ما لم تنل منه من قبل ولا من بعد .

وان تدبرت روسيا والولايات المتحدة لوجدت ان من اسباب عظمتها الاقتصادية اتساع رقعتيهما ولعل الولايات المتحدة هى البلد الذى انقرض فيما مضى دون بلاد العالم بالظاهرة التي تتحصل فى أن تجارتها الخارجية

لا تمثل شطرا متواضعا من اقتصادياته وما ذلك الا لأن اتساع رقعتها مكنها من تطبيق التخصص داخل حدودها المترامية على صورة لا يستطيعها بلد آخر وقد لحقت بها في هذه الظاهرة روسيا اذ أصبحت تستطيع هي أيضا تطبيق التخصص على نطاق واسع بفضل ترامي أطرافها واتساع رقعتها .

### ٣٨ - السياحة

ولعل السياحة في سورية هي المضمار الذي خفى عن الناس ما تكفله له الوحدة من انتعاش شامل . فالأقاليم السياحية التي لا يؤمها السائح الا للمتعة والترفيه كسويسرا مثلا هي أقاليم يتعين على أهلها ان أرادوا اجتذاب السائحين اليها أن يلاحقوهم بأساليب الدعاية في غير هوادة لأن السائح الذي ينشد الترفيه ان اقتنع يوما بأن بلدا يفضل آخر في نواحي الترفيه فانه شاد رحاله الى حيث وسائل الترفيه موفرة وللدعاية أثر كبير في توجيه السائح نحو هذا البلد أو ذاك وفي ترغيبه في بلد بعينه وحمله على ايثاره على بلد آخر . هذا ما كان غرض السائح مقصورا على أن يرفه عن نفسه وما لم يحتو البلد السياحي من المرغبات الا وسائل الترفيه . أما شرقنا العربي فله غير هذا الشأن ذلك بأن الترفيه في ربوعنا له طلاوة ليست لمواطن الترفيه في الغرب وبأنه جمع الى وسائل الترفيه مرغبات أضفاها عليه التاريخ بأثاره الخالدة فمن ناحية الترفيه يصادف السائح في ربوعنا معالم لم يرها وحضارة لم يألفها أما من ناحية الآثار فالدولة العربية عامرة بها في الاقليمين فبينما الاقليم المصري زاخر بأمجاد الفراعنة اذ بالاقليم السوري قد احتوى كنوزا من آثار الرومان والمسيحية الأولى وهي آثار محببة الى نفوس السائحين وأصبح اجتذابهم اليها مكفولا أبد الآبدن .

وان قيل وما فضل الوحدة فيما كفله الأوضاع في غيبتها فالجواب أر تيار السياحة نحو سورية كان يحدوه بعد الشقة فكان السائح اذا وصل الى

مصر كثيرا ما يكتفى بمعاملها دون بقية معالم الشرق العربى . أما الآن وقد اندمج القطران وتحسنت المواصلات ونسقت ثم جعلت تفقاتها فى متناول الجميع فمن غير المحتمل ان جاء سائح أن يكتفى بما كان يكتفى به قبل الآن بل الغالب الأغلب أنه يرجع على الاقليم الشمالى لأن الاقليمين حتى من الوجهة السياحية أصبحا كلا لا يقبل التجزئة .

### ٣٩ - تجانس المشكلات فى الاقليمين والخاتمة

ومن غريب ما يلاحظ فى شأن الوحدة أن الاقليمين قد تجانست مشاكلهما فى الماضى والحاضر حتى فى التفصيل بل وفى تفصيل التفصيل . فقد صار كل منهما استعمارا ثم صرعه وكلاهما اقليم زراعى متحضر للتصنيع ويواجه الاقليم السورى الآن من المضلات ما مر به الاقليم المصرى فى وقت من تاريخه الحديث . من ذلك مسائل الرى والتسليف الزراعى ومكافحة الربا واستدانة القرويين وانتشار التعاون والاستقرار المصرفى والائتمان بأنواعه وتدعيم وسائل النقل حتى الأنهار فيها تشابه من حيث اشتراك كل من الاقليمين مع جيران له فى الأنهار التى يعتمد عليها فنهر النيل فى مصر ينحدر من الجنوب حيث السودان ونهر الفرات تشترك فيه كل من سورية وتركيا والعراق فإن أضفت الى هذا التجانس المتشعب ما هو معروف من التجانس فى اللغة والعادات والمشارب والغايات لم يسعك الا أن تستبشر لوحدة نسجها التاريخ من طبيعة الأشياء هى وحدة ان حققت اليوم فضلا فستحقق فى الغد القريب أفضالا ، وان حققت غرضا فهى بسبيل تحقيق اغراض وسعت الشرق العربى كله بل قل انها وثبة سوف تذهب بالأوتاد .



## الإقليم

### مساحته وطبيعته

تبلغ مساحة سورية ١٨١٣٣٧ كيلو مترا مربعا أو ما يعادل ثلاثة أرباع مساحة المملكة المتحدة . ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة دون ثلث المساحة العامة للبلاد ومع ذلك فإن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة يرجح نصيب مثله في بلدان الشرق الأدنى والأوسط . إذ أن نصيب الفرد في سورية هكتار (١) من الأراضي المنزرعة، أى ما يزيد بحوالى عشرة فى المائة عما عليه الحال فى تركيا وإيران وما يوازى الضعف بالنسبة لليونان والعراق، وأكثر من ثمانية أو تسعة أضعاف ما عليه الحال فى مصر .

ولا تزال هناك أراض واسعة كثيرة يمكن استغلالها فى سورية بيد أن قلة المياه تحد من استغلالها . وسلاسل الجبال التى تحدّها من الشمال والغرب تحول دون وصول الرياح الممطرة إليها . فسورية باستثناء المنطقة الساحلية من إقليم اللاذقية محرومة من رياح البحر المتوسط المحملة بالأمطار وذلك بسبب وجود جبل النصيرية «جبال العلويين» فى اللاذقية ، وإلى الجنوب بعد ثغرة طرابلس - حمص تعترض هذه الرياح سلسلتا جبال لبنان الشرقية والغربية اللتان تتفرع منهما سلسلة جبال حرمون . وهكذا يتبين أن المنطقة التى يمكن أن تقوم فيها الزراعة على مياه الأمطار تكاد تنحصر فى الحزام الضيق الذى يمتد على شكل الهلال من حوران فى الجنوب إلى شمالى حلب ثم تنعرج شرقا على امتداد الحدود التركية . ومن حسن حظ سورية أن النقص فى سقوط الأمطار تعوض عنه المياه التى تنحدر من الجبال إلى الأنهار التى تجرى

---

(١) الهكتار : عشرة آلاف متر ، الدونم : ألف متر مربع ، والفدان : ٤٢٠٠ متر مربع .

في ربوعها وأهمها نهر الفرات الذي ينبع في تركيا ثم ينساب في اتجاه جنوبي شرقي عبر سورية متخذاً طريقه الى العراق . والفرات بالاشتراك مع أهم روافده نهر الخابور - الذي ينبع أيضاً في تركيا - يمدان سورية بحوالي ٩٠ في المائة من مجموع المتدفق من مياه الأنهار السورية سنوياً . أما أكبر أنهار الغرب فهو نهر العاصي الذي تغذيه بالمياه مجموعة الينابيع الموجودة في سلسلة جبال لبنان والجلال المواجهة لها ثم ينساب شمالاً خلال منطقة المستنقعات المعروفة باسم الغاب الى تركيا . وفي الجنوب يجري نهر بردى الذي ينبع من جبال لبنان الشرقية . وهو يحيى بمائه واحة الغوطة الخصبة التي تحيط بدمشق . وفي أقصى الجنوب يجري نهر اليرموك على طول الحدود الأردنية حتى يصب في نهر الأردن . وعلى الرغم من أن جريان هذه الأنهار موسمي الى حد بعيد فان مستقبل تنمية الزراعة في سورية يعتمد على استغلال مياه هذه الأنهار والارتفاع بها بطريقة مجدية .

وتقع الى أقصى الجنوب المنطقتان المتجاورتان حوران وجبل الدروز . وسهول حوران الخصبة - وهي منطقة أخذت خصوبتها في التناقص - عرفت منذ زمن بعيد بأنها شونة للغلل . والمحصول الرئيسي هناك هو القمح بيد أن الشعير والذرة الصيفية البيضاء والذرة الشامية والبقول من محاصيلها الهامة أيضاً . وإلى الشرق يقوم جبل الدروز على هيئة قبة من البازلت حيث يعيش الدروز - ذلك الشعب الأبي الذي يستخلص أفراد الحياة من أركان التربة الخصبة في جبالهم . وهنا تظهر كثافة السكان بشكل بارز . وتنتشر الملكيات الزراعية الصغيرة في كل من حوران وجبل الدروز ذلك لأن الري هناك يستخدم في نطاق ضيق كما أن سقوط الأمطار على مدار السنة يقل في المتوسط عن ١٢ بوصة ولا يكاد يفى بالزراعة البعلية . وكثيراً ما تؤدي التقلبات الحادة في سقوط الأمطار الى تعريض الزراعة للخطر . ومن المشاكل الرئيسية التي تواجه هذه المنطقة ضالة موارد المياه الجوفية لسد حاجة الشرب .

وتقع في الشمال الغربي من حوران هضبة الجولان العالية المتدرجة التي تمتد الى سلسلة جبال حرمون . ولا تصلح هذه المنطقة الصخرية الا للمراعى ولبساتين الفواكه في حدود معينة . والى الشمال يمتد حزام ضيق من الأرض الزراعية يؤدي الى دمشق حيث تسود أحوال وظروف شبه صحراوية وحيث لا تكفى المياه عموما الا للزراعة البعلية . ولكن دمشق بفضل مياه بردى تقوم فيها واحة خصبة تعرف باسم الغوطة وهي منطقة تكثر فيها بساتين الفاكهة والكروم والزيتون والجوز . ومن المحصولات الهامة كذلك الخضر والقنب وبنجر السكر - الذي أدخلت زراعته أخيرا - كما تنتشر هناك صناعة الألبان على نطاق واسع . ودمشق - التي ترتبط بميناء بيروت اللبناني القريب بوساطة طريق معبد وبخط حديدي ضيق - هي إحدى نقطتين هامتين تتركز فيهما الصناعة في سورية . أما النقطة الثانية فهي حلب . والى جانب صناعة النسيج التي هي الصناعة الرئيسية في العاصمة السورية تقوم مصانع انتاج الأسمنت والزجاج والزيوت النباتية والصابون والجلود والأحذية والأغذية المحفوظة .

وفي الشمال الشرقي من دمشق حتى سهول حمص يلاحظ أن الأراضي قاحلة جرداء في أغلب أجزائها وتقوم فيها بعض الواحات . أما في المنطقة الواقعة بين حمص وحلب فيمتد سهل واسع يعد هو والجزيرة أعظم المناطق الزراعية في سورية على الإطلاق . فمياه الأمطار فيه كافية الى حد كبير اذ يتراوح معدلها السنوي بين ٦٠٠ ملليمتر ( ٢٣ر٦ بوصة ) في حمص وبين ما ينقص قليلا عن ٤٠٠ ملليمتر ( ١٥ر٧ بوصة ) في كل من حماه وحلب . وتضم هذه المنطقة أكبر مشروع كامل للرى أقامته الحكومة ويشمل شبكة ري حمص التي تستخلص مياهها من بحيرة حمص كما تروى مساحات واسعة بمياه الآبار وبوساطة طلبات الأنهار وبالسواقي . والى الشمال الغربي من حماة تقع منطقة المستنقعات الكبيرة المعروفة باسم الغاب التي تصب فيها مياه نهر العاصي

وقد أخذت الحكومة في استصلاحها منذ عهد قريب .

وقد أصبحت المنطقة التي تضم حمص وحماه وحلب مركزا لزراعة القطن وبجر السكر وهي تنتج ما يقرب من ثلث محصول البلاد من القمح وحوالي نصف محصولها من الشعير . ويوجد في غربي حلب البساتين والكروم الشاسعة التي تنتج الزيتون والفاكهة والجوز . والملكيات الزراعية في هذه المنطقة كبيرة بصفة عامة وتقوم الفلاحة فيها على أساس المزارعة . وقد أحرز استخدام الآلات الميكانيكية في الزراعة في المنطقة المحيطة بحلب بعض التقدم وقد ازدهرت في حلب - التي تعتبر سوق الغلال الرئيسي ومركزا تجاريا هاما في سورية - صناعات أهمها حلج القطن ونسجه واستخراج الزيوت النباتية وصناعة الصابون والأسمت . أما حمص فقد أحرزت من ناحيتها بعض الأهمية الاقتصادية إذ أقيم فيها مصنع جديد للسكر ومصنع حديث لصباغة المنسوجات وعدد من المطاحن فضلا عن عدد كبير من مصانع النسيج الصغيرة . وإلى الغرب من حمص وحماه تقع محافظة اللاذقية في مواجهة البحر الأبيض المتوسط . وهي تحظى بأوفر نصيب من مياه الأمطار؛ إذ يصل مقدار ما يسقط منها إلى ١٠٠٠ ملميمتر في السنة . أما سهلها فتتبت فيه زراعات متنوعة كالدخان والقطن والبقول والبطيخ والزيتون وبعض الموالح وكذلك الحبوب الشتوية . واللاذقية هي المدينة الرئيسية في هذه المحافظة وهي ثغر يتسم بصورة سريعة ويستخدم كمنفذ لتصريف الانتاج الزراعي الكبير في مناطق سورية الشمالية . وسهول اللاذقية الساحلية وجبالها هي أكثر المناطق ازدهاما بالسكان .

ويقع إلى الشرق من حلب اقليمان زراعيان ينفرد كل منهما بميزات خاصة وأحدهما عبارة عن حزام زراعي تغذيه مياه الأمطار ويمتد على طول الحدود التركية ويشمل أساسا محافظة الجزيرة . أما الاقليم الآخر فهو وادي الفرات . وينساب نهر الفرات في اتجاه الجنوب الشرقي خلال منطقة كانت جرداء



فأصبحت بفضل مئات الطلبات التي ترفع اليها مياه الفرات صالحة لزراعة الحبوب شتاء والقطن وبعض المحصولات الأخرى صيفا . وتقوم الزراعة في هذه المنطقة على أساس المزارعة . ودير الزور أكبر مدينة في وادي الفرات وقد أصبحت منطقة الجزيرة التي تقع في الشمال الشرقي من سورية المستودع الرئيسي للغلال في الوقت الحاضر ، وقد كانت في وقت من الأوقات موطناً للبندو الرحل الغزاة بيد أن الأمن قد استتب في تلك المنطقة وأخذ الناس في استثمارها زراعياً في الأعوام العشرين الماضية . وقد بدأت الزراعة فيها إبان الحرب العالمية الثانية وأخذت تتسع بخطى سريعة حتى أصبحت الجزيرة تنتج الآن ما يقرب من نصف محصول البلاد من القمح فضلاً عن كميات موفورة من الشعير . وتسود هناك الزراعة البعلية في المساحات الممتدة من الحسكة عاصمة المحافظة - حيث الأمطار تكاد تكفي حاجة الزراعة - الى الشمال حتى الحدود التركية حيث الأمطار غزيرة وحيث يقوم مركز الاقليم التجاري في القامشلي الآهلة بالسكان . ومنع هذا فهناك بعض الزراعات التي تعتمد على الري في وديان نهري الخابور وجنجنج . والمحصولان الرئيسيان هما القطن والرز . وفي هذا الاقليم الذي يقل فيه عدد السكان تقوم الزراعة البعلية في ملكيات كبيرة - تصل مساحتها في بعض الحالات الى أكثر من ١٠٠ ألف هكتار - وتستخدم فيها أساطيل من الجرارات الزراعية والدراسات الآلية . ومسألة النقل أهم مشكلة تواجه هذه المنطقة اذ أنه يعتمد على السكك الحديدية التي تعبر الحدود التركية ذهاباً وإياباً . وعلى طرق برية يستحيل استخدامها في بعض أجزاء السنة .

وفي الجزء الجنوبي والجنوبي الغربي من الفرات على امتداد حماه وحمص ودمشق تقع منطقة واسعة على شكل المثلث تقريبا هي الصحراء السورية . وهذه الصحراء قاحلة يابسة لا تصلح للزراعة بالرغم من وجود بعض الواحات المتناثرة في أرجائها . وتنبت بها بعض الأعشاب خلال فترة وجيزة عقب سقوط

الأمطار الشحيحة وفي هذه الأثناء ترعى فيها قطعان الأغنام والماعز التي يقوم بتربيتها رجال القبائل الذين يعنون كذلك بتربية الابل . يضاف الى ذلك أن قلة موارد المياه وشدة برودة الجو كثيرا ما تفتك بهذه القطعان .

#### عدد سكانه وتقسيمه الإدارى

كان عدد سكان سورية حتى نهاية عام ١٩٥٣ حسب الاحصاءات الرسمية حوالى ٣ر٦٥ ملايين بما فى ذلك ١٥٠ ألفا من البدو الرحل أو من فى حكمهم . ومع أن احصاءات السكان ليست على درجة كبيرة من الدقة فمن المرجح أن عدد السكان يتزايد سنويا بمعدل تراوح بين اثنين وثلاثة فى المائة خلال السنوات العشر الأخيرة . وأغلب السكان من الزراعيين ويعيش حوالى ٦٠ فى المائة منهم فى القرى وفى المدن التى يقل تعدادها عن عشرة آلاف نسمة . أما بالنسبة لدمشق العاصمة وحلب مركز تجارة الاقليم السورى وهما أكبر مدينتين فى سورية فان عدد السكان فى كل منهما يقرب من أربعمائة ألف وتبلغ نسبة المسلمين أو أتباع المذاهب الاسلامية حوالى ٨٦ فى المائة من مجموع السكان . أما معظم الباقيين فهم يعتنقون المسيحية وينتمون الى طوائفها المختلفة . وتنقسم سورية اداريا الى تسع محافظات هى الجزيرة والفرات وحمص وحلب وحماء واللاذقية ودمشق وحران وجبل الدروز يتولى شئون كل منها محافظ أو حاكم ، وتنقسم كل محافظة الى أقضية على رأس كل منها قائمقام . كما ينقسم كل قضاء الى نواح يتولى أمور كل منها مدير .

#### موارده الطبيعية

لاشك فى أن الأرض والمياه هما الموردان الطبيعيان الأساسيان لسورية . ولا تشير الدلائل الى وجود المعادن على نطاق واسع فى باطن الأرض . وقد وجد بعض أنواع فقيرة من اللجنائيت فى حين لم يعثر للفحم على أثر . وقد

تقامت إحدى الشركات التابعة لشركة بترول العراق بأعمال الحفر والتنقيب عن البترول على نطاق واسع بموجب امتياز منح لها في عام ١٩٣٨ بيد أنها تخلت عن هذا الامتياز في أغسطس عام ١٩٥١ بعد أن أنفقت نحو ستة ملايين من الجنيهات الاسترلينية في أعمال استطلاعية . وبالرغم من وجود اعتقاد راسخ في سورية بأنه سيتم في يوم من الأيام اكتشاف مواد بترولية وافرة فإن هذا الاعتقاد لا يقوم عليه دليل .

وقد قدمت بين الحين والحين اقتراحات بأن تقوم الحكومة بإنشاء معمل لتكرير البترول . فإن واردات سورية من المنتجات البترولية في الوقت الحاضر يأتي جزء منها من معمل تكرير البترول في طرابلس بلبنان ويأتي الجزء الآخر من مصادر أخرى بعيدة عن سورية . وقد بلغ مجموع ما استهلكته من هذه المنتجات في عام ١٩٥٣ ما يقرب من ٤٥٠.٠٠٠ طن . وبناء على الترتيب المتفق عليه بين الحكومة وشركات التوزيع تقدر الأسعار في سورية على أساس مستوى الأسعار السائدة في طرابلس مضافا إليها تكاليف النقل . ومن الطبيعي أن ترغب سورية في أن يكون لها معمل تكرير خاص بها : أولا لأن كميات ضخمة من الزيت الخام تمر عبر أراضيها عن طريق خط أنابيب البترول القادم من المملكة السعودية وكذلك خط الأنابيب التابع لشركة بترول العراق، وثانيا لأن تكاليف النقل تؤدي إلى زيادة ملحوظة في أسعار المنتجات البترولية . وقد يستدعي الحال أن تقوم الحكومة بإنشاء معمل لتكرير البترول ومع هذا فإنه يبدو أن بعض الشركات ترغب في إقامة مثل هذا المعمل . ومن الواضح أن تأسيس معمل للتكرير في سورية سيكون في صالح الاقتصاد السوري . فمثلا إذا عرض معمل تكرير سوري بيع منتجاته في الأسواق على أساس قائمة الأسعار التي تقترحها شركة بترول العراق فإن تكاليف النقل بين طرابلس وحمص - وهي الموقع المقترح لإنشاء معمل تكرير البترول الجديد - يمكن توفيرها . فالفرق بين سعر السولار والمازوت في الوقت الحاضر مثلا في طرابلس

وحمص يبلغ ٦٢٠ ليرات سورية في الأولى و٩٢٥ ليرات سورية في الثانية عن كل طن من هذه المواد أي نحو ٧٪ و١٥٪ من الأسعار في حمص . ومما لا شك فيه أن انشاء معمل لتكرير البترول سيؤدي الى خفض ملحوظ في أسعار المنتجات المكررة في جميع أجزاء سورية الشمالية التي تستهلك الجزء الأكبر من مجموع حاجيات البلاد .

وقد كشفت أعمال الحفر عن وجود الغاز الطبيعي في شرقي سورية - في الجنوب الغربي من الحسكة ، وكذلك تم الكشف عن وجود كميات يعتد بها من الملح الصخري . وهذا الغاز - من الناحية النظرية - ان وجد بكميات ضخمة قد يهيىء هو والملح المواد الخام اللازمة لانتاج المخصبات والقلويات . بيد أن هناك بلادا أخرى - كالعراق مثلا - قد تكون في مركز أفضل فيما يتصل باستغلال أمثال هذه المواد . وقد يستخدم الغاز الطبيعي كذلك كمصدر للقوى ولكنه لسوء الحظ يوجد على مسافات بعيدة من مواطن استخدام تلك القوى التي تقع في غرب سورية .

وتوجد في باطن الأرض أيضا كميات على جانب كبير من الأهمية من الأسفلت في منطقتين احدهما محافظة اللاذقية حيث هو مستغل حاليا ، والأخرى جبل بشرى الى الغرب من دير الزور . وتقوم الآن وزارة الأشغال باستغلاله في حيز ضيق مع أنه أوفر في هذه المنطقة منه في المنطقة الأولى ولهذا السبب وضع برنامج لاستغلال أوسع مدى لأسفلت هذه المنطقة في إعادة بناء الطرق .

وتوجد كذلك طبقات من خام الحديد والكروم والرصاص وكبريتات الحديد بيد أنه لم يثبت وجود هذه المعادن بكميات يمكن استغلالها تجاريا . ومع أن تراخيص التنقيب عن المعادن لاتزال تصدر حتى الآن الا أن الأدلة القائمة لاتشير الى أن هذه الموارد المعدنية توجد بكميات كافية الى الحد الذي يؤثر في مستقبل سورية بشكل واضح .



### تقدمه الاقتصادى

من بين المظاهر الجديرة بالذكر والتي يتسم بها الاقتصاد السورى اتجاهه المطرد السريع الى النمو فى السنوات العشرين الأخيرة وكان نصيب الزراعة والصناعة فى هذا النمو ظاهرا .

فقد كان الارتفاع بالأرض البور الذى ارتبط بالنقص فى الأغذية نتيجة الحرب العالمية باعثا مستحثا على التوسع فى الانتاج الزراعى فارتفعت مساحة الأراضى الصالحة للزراعة — بما فى ذلك الأرض البور — من ١٧٥ مليون هكتار فى سنة ١٩٣٨ الى ٢٣٣ مليون فى سنة ١٩٤٥ وسجل مجموعها منذ البدء فى التوسع حتى سنة ١٩٥٣ حوالى ٣٦٥ ملايين هكتار . كما تجاوزت المساحة المنزرعة بالحبوب والبساتين الضعف خلال هذه الفترة فبلغت ٢٤٤ مليون هكتار مقابل ١١٦ مليون . وكان الجزء الأكبر من المساحة التى استصلحت أرضا زراعية لاتخضع لنظام الرى الدائم .

فوقاً للتقديرات الرسمية مثلا زادت الأرض المنزرعة قمحا شتويا وشعيرا من ٧٥٠٠٠٠ هكتار فى سنة ١٩٣٨ الى ١١٣ مليون فى سنة ١٩٤٥ و ١٣٤ مليون سنة ١٩٥٣ كما تضاعف المحصول من هذه الحبوب خلال هذه الفترة جميعها . وتم بعد الحرب توسع يعتد به فى نظام الرى . وقد قدرت الأرض التى أمكن ريها فى سنة ١٩٥٣ روسيا بـ ٥٠٩٠٠٠ هكتار مقابل ٢٨٤٠٠٠ فى سنة ١٩٤٦ . وقد لوحظ الارتفاع الذى نجم عن ذلك فى قيمة الانتاج الزراعى بخاصة منذ أمكنت زراعة محاصيل صيفية مربحة بفضل نظام الرى الدائم .

وقد غدا القطن السورى الذى كان يزرع من قديم — ولكن على نطاق ضيق — واجدا من أكبر محاصيل البلاد قيمة وذلك نتيجة النشاط الذى بعثته الحرب الكورية . وتوسعت الصناعة سريعا فى الفترة التى تلت الحرب .

وبالرغم من أن النقص في البضائع المصنوعة الذي عانت به البلاد أيام الحرب كان الباعث الأصلي على هذا التوسع لم يكن معظم المصانع الجديدة قد أنشئت حتى بعد الحرب . ومن بين المصانع الحديثة التي أنشئت منذ ذلك الوقت ستة مصانع للغزل والنسيج وعدد كبير من محالجات القطن ومصنع للصباغة وستة معاصر للزيوت النباتية ومصنع للزجاج وآخر للأسمنت وآخر للسكر ، وقد قارب رأس المال المدفوع في المشروعات الصناعية منذ نهاية الحرب ٨٠ مليون ليرة سورية .

ومن الصعوبة بمكان الحصول على إحصاءات عن زيادة الإنتاج لعزوف المنشآت بوجه عام عن الإفصاح عن أرقام إنتاجها . ومع ذلك تكشف بعض التقديرات الجزافية عن أن الإنتاج من غزل الحرير الصناعي والقطن قد تردد بين ٩٠٠٠ و ١٠٠٠٠ طن متري مقابل أقل من ١٠٠٠ طن متري في سنوات ما قبل الحرب . وأن الإنتاج من المنسوجات قد تراوح بين ١٤٠٠٠ و ١٦٠٠٠ طن أو ما يزيد على ١٠٠٠٠٠٠٠٠ متر مقابل حوالي ١٥ مليون متر قبل الحرب ، كذلك بلغ إنتاج الزيوت النباتية ( باستثناء زيت الزيتون ) - الذي كان قبل الحرب من الضآلة بحيث يمكن إهماله - حوالي ١٠٠٠٠ طن وبلغ إنتاج الصابون ما يقرب من ٩٠٠٠ طن ، أي ثلاثة أمثال ما قبل الحرب . وبلغ الإنتاج من الأسمنت ١٩٥٣ ٢٢٣٦٣٩ طناً مقابل أقل من ٧٥٠٠٠ طن قبل الحرب . وبلغ إنتاج السجائر أربعة أضعافه وعلب الثقاب ثلاثة أضعافه بالمقارنة بما قبل الحرب .

وقد أحدث التوسع الزراعي والصناعي بدوره حركة ازدهار في التجارة والنقل والبناء وشهدت صناعة البناء على الأخص حركة رواج طافرة بعد الحرب ترتبت عليها زيادة حجم المباني إلى مستوى يعادل ضعف ما كان عليه في السنوات التي سبقت الحرب مباشرة . كما زاد حجم المباني المعدة للسكنى في جميع المدن الرئيسية .

وكانت الزيادة في الدخل القومي منذ ما قبل الحرب عظيمة بغير شك بل يمكن القول أنها قد تضاعفت . وتشير الاحصاءات الى ارتفاع الدخل القومي من ١٢٥٠ مليون ليرة في سنة ١٩٤٩ و ١٣٨٠ مليون في سنة ١٩٥٠ الى حوالي ١٦٠٠ مليون في سنة ١٩٥٣ . وتقدر نسبة الزيادة في الفترة جميعها بحوالي ٢٨٪ ولما كانت الأسعار في سنة ١٩٥٣ قد ظلت كما كانت تقريبا في سنة ١٩٤٩ فان هذه الزيادة الرقمية تعبر عن زيادة فعلية .

## الزراعة

### تمهيد

تعد سورية الى حد كبير بلدا زراعيا ؛ اذ أن نسبة السكان الذين يعيشون على الزراعة بشكل مباشر تتراوح بين ٦٥ و ٧٥ في المائة كما أن جانباً كبيراً من بقية السكان يعيشون عن طريق تجهيز السلع الزراعية والتعامل فيها . وتعادل قيمة الدخل من الزراعة ومن تربية الماشية نسبة تتراوح بين ٤٥ و ٥٠ في المائة من مجموع الدخل القومي . وجدير بالذكر أن سبعين في المائة من مساحة الأرض تستغل في زراعة القمح والشعير وقد بلغت قيمة ماصدر منهما ٥٩٢ مليون ليرة سورية و ٨ و ٧٠ مليون ليرة على التوالي أي ما يوازي ١٩ في المائة من مجموع قيمة صادرات سورية في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المحصولات الصيفية التي تزرع في البلاد وتشمل الذرة الصيفية والذرة الشامية والرز والبقول والخضر فإن أعظمها أهمية هو القطن الذي أصبح ينافس القمح الآن بوصفه أثمن محصول للبلاد وذلك بالرغم من أن المساحة التي زرعت قطناً في عام ١٩٥٣ لم تتجاوز عشرة في المائة من تلك التي زرعت قمحاً .

ويستهلك كثير من الانتاج الزراعي في سورية في مزارعه ولذلك فهو لا يظهر في الأسواق . ويمكن أن يستخلص من حصيلة ضريبة الانتاج الزراعي التي لا تفرض على المنتجات الزراعية الا بعد طرحها في الأسواق بالفعل أن حوالي ٤٠ في المائة فقط من انتاج القمح والذرة الشامية والذرة الصيفية وأقل من ٣٠ في المائة من انتاج العدس هو الذي يعرض للبيع في الأسواق .



## التقسيم الاجتماعي للسكان الريفيين

ينقسم سكان سورية الريفيون الى طوائف تتميز بوضعها الاجتماعي ..

١ - القبائل الرحالة - وهي تكون وحدة قوية من سكان الريف ويقدر عدد أفرادها بمائة وخمسين ألفا يحيون حياة تنفاوت في استقرارها من بدوارة محضة تسعى وراء الكلأ الى جماعات احترفت الزراعة واستقرت في الأرض ومن بين كبرى هذه القبائل التي ركنت الى الإقامة قبيلة طى وجزء من قبيلة الجبور ، أما قبيلتا شمر والششن فقد ظلتا على حالتها البدوية أو شبه البدوية . وتوجد أيضا قبائل صغيرة تجوب القفار الممتدة بين الأراضي المنزرعة وحدود الأردن وهذه تطلق اغنامها وابلها ومواشيها ترعى الحشائش القليلة التي تنبت في الصحراء ولكنها بذلك تساهم بنصيب كبير في زيادة الانتاج الحيواني للبلاد؛ فسورية مدينة للبدو بجزء كبير من لحومها وصوفها ومنتجات ألبانها غير أن مستوى العيش والتعليم عند هؤلاء البدو منخفض . وقد أدى التوسع في استغلال الأرض لانتاج محاصيل زراعية في السنين العشر الأخيرة الى انكماش المراعى بنفس النسبة وهي حالة اذا ما استمرت فانها تهدد الثروة الحيوانية بالنقص الكبير ..

ب - أهل القرى - يسكن القرويون البالغ عددهم مليونين تقريبا ٥٥٠٠ قرية مزدحمة وهم يكونون أهم طبقة من السكان المشتغلين بالزراعة اذ أنهم حقا القائمون بزراعة الأرض سواء كانوا ملاكا أم مستأجرين أم عمالا ومن بينهم عدد يفلحون الأرض لا يصيبون منها الا الكفاف . والمزارع عادة صغيرة المساحة حتى في الأماكن التي توجد فيها مراعى عامة واسعة وكثيرا ماتعجز هذه المزارع نظرا لصغرها عن الاتيان بزبح ما ..

وكان من عواقب ذلك أن أصبح دخل الأفراد في الجملة ضئيلا ونجم عن ذلك أن ركن أصحاب تلك المزارع وذوو الأنصبة في انتاجها الى الاستدانة

حتى استغرقوا فيها . ولا يزال مستوى التعليم بين أفراد هذه الطائفة منخفضاً وان كانت الأمية آخذة في التناقص .

وينتج أهل القرى معظم المحصولات كما أنهم يقومون بتربية جزء من الماشية ويمدون البلد بأكثر الطعام والمواد الخام ويتجلى نشاطهم الزراعى فى استخدام أيديهم وحيوانات الجر . على خلاف الحال فى المزارع الخاصة الواسعة التى تستخدم أحدث الآلات الزراعية ، وعلى ذلك يجب أن يكون رفع مستوى هذه الطائفة من الناس أحد الأهداف الرئيسية لكل برنامج يوضع للنهوض بمستوى التعليم وتحسين طريقة تملك الأرض وتبشير وسائل الاقتراض .

#### الأقاليم الزراعية وحاصلاتها

إذا راعينا الأوضاع الطبيعية وأنواع الزراعة التى يمارسها السكان فعلىنا أن نقسم سورية الى تسعة أقاليم أو تسع مناطق زراعية رئيسية :

١ - حوران وجبل الدروز : ويشملان جبلى الدروز والجولان الواقعين جنوب غربى سورية . وتختلف خصوبة الأرض فى تلك المنطقة . ففي جبل الدروز توجد تربة خصبة قليلة العمق لونها كستنائى بينما هى فى حوران عظيمة الخصوبة لونها بنى داكن ، ثم هناك تربة غير عميقة لونها أسمر مشوب بحمرة تمتد نحو سلسلة جبال لبنان الشرقية وحوض دمشق وهى غير صالحة للزراعة لأنها حجرية .

ومن خصائص هذه المنطقة شيوع المزارع التى تتراوح بين الصغيرة والمتوسطة وأصحاب هذه المزارع يستخدمون عادة البغال والثيران فى الجر أما استخدام الآلات الميكانيكية فى الزراعة فقاصر على عدد قليل من الضياع الواسعة . وحاصلاتها الشتوية القمح والشعير والصيفية الكرسنة والعدس والذرة الصيفية والمساحة الخاضعة لنظام الرى ضئيلة . ولا تزال حوران

مركزا رئيسيا لانتاج الحبوب وكانت كذلك في عهد اليونان والرومان بالرغم من تفوق أرض الجزيرة عليها في هذا الشأن ، كما أن انتاجها لا يزال عاليا اذا قورن بما عليه الحال في المناطق الأخرى . وينتج جبل الدروز الأعشاب وفواكه أخرى فاخرة ولكن جزءا كبيرا من المحصول يصيبه التلف بسبب سوء ظروف تسويقها وتصريفها وعدم وجود طريقة مثلى لتسهيل اعدادها وتخزينها .

أما في منطقة جبل الجولان فإن الانتاج الزراعى غير مجز لأن الأرض حجرية ولكن تربتها مع ذلك تصلح لنمو أعشاب الرعى الذى كان عاملا مهما في نجاح تربية المواشى الصالحة للذبح والجبر . والمشكلة العاجلة في هذه المنطقة هى ارتفاع التكاليف والضغط على تملك الأرض وبخاصة في جبل الدروز حيث يقف شيوع المزارع الصغيرة عقبة في سبيل التقدم .

٢ - منطقة دمشق الممتدة الى جبال لبنان الشرقية : ان الطبقة العميقة من تربة منطقة دمشق الخصبة ذات اللون الأسمر الضارب الى الحمرة تنتهى بملوحة طفيفة في منطقة المرج وفي اتجاه مستنقعات بحيرة العتيبة مع أنه من المحتمل أن تصبح تلك المناطق صالحة للزراعة اذا أدخل عليها نظام الصرف والرى وفي قاع وادى جبال لبنان الشرقية طبقة عميقة نوعا من تربة تختلف بين سمرة خفيفة وسمرة داكنة وتختلف في مدى خصوبتها بين الاعتدال والشدة كما يوجد طمى مختلط بالحصى عند حافة سفح التلال القريبة ويستمد الرى من الجداول العديدة هناك . أما حوض منطقة دمشق فيرويه نهر بردى الذى ينبع من وادى الزبدانى الخصيب ، وهذا النهر بل وكثير من الجداول الصغيرة تتيح الفرصة لتخزين المياه الشتوية التى قد يشملها برنامج التوسع في الرى في المستقبل .

ويوجد في الغوطة والوديان المختلفة كثير من البساتين والكروم التى تعطى كميات كبيرة من مختلف أنواع الفاكهة . والأعنات والجوز والخضر والقمب

والعلف وقد أضيف إليها في السنين الأخيرة القطن وبنجر السكر . أما المحصولات التقليدية للاقليم فهي القمح والشعير في الشتاء والفلوالحمص في الصيف . والمزارع هناك بعضها صغير وبعضها متوسط الحجم وبخاصة في منطقة الغوطة . هذا وقد نهضت هناك صناعة الألبان . ومن خواص الماشية في منطقة دمشق أنها تدر لبنا كثيرا وأنها تقاوم الحر .

٣ - أحواض جيروء والضو وتدمر : تتكون الأرض هناك من تربة صخرافية يختلف لونها من البنى الى الرمادى وتنمو الحبوب والفاكهة في منخفضات صغيرة وقطع من الأرض تمتد على طول حافة الجبال حيث توجد طبقات عميقة من التربة الخصبة . وفي العهد اليونانى والرومانى بل وقبل ذلك كان جزء عظيم من تلك المناطق الفسيحة التى تشمل واحة تدمر - التى لاتزال تحتفظ بشهرتها بالفواكه - مركزا عظيما للإنتاج وهناك دلائل تشير الى وجود كميات معتدلة من الماء الجوفى . ويمكن القيام بزراعة البنجر والقطن والقمح فى بعض أجزاء ممتازة من الأرض هناك وبخاصة فى الأجزاء التى غمرتها المياه وتركزت بها رواسب من الطمى ، ففى عين الباردة مثلا بلغ الإنتاج أقصاه ويلوح أنه أصبح من اليسير إعادة زرع المراعى الطبيعية الواسعة التى يستعملها البدو الآن .

٤ - السهول والتلال الغربية : ان الأرض الواقعة شمال شرقى حلب والى الجنوب الغربى منها وكذا سهول حماه وحمص والتلال الواقعة شرقى جبل النصيرية يمكن اعتبارها كلها تقريبا اقليما واحدا وان كانت تتنوع تربتها وتختلف ما بين حجرية وحصباء صحراوية وأخرى حمراء وبنية وكستنائية، ويختلف الإنتاج باختلاف التربة وكمية الأمطار. ويعد هذا الاقليم على العموم من الاقاليم الكثيرة الإنتاج ومحصولاته الشتوية الرئيسية هي القمح والشعير والصيفية هي الكرسنة والفلوالذرة الصفية. وينتج هذا الاقليم بصفة عامة ثلث محصول البلاد من القمح وما يقرب من نصف غلتها



من الشنير ، وفي السنين الأخيرة أصبح للبنجر والقطن شأن المحصولات التي تباع بالنقد . وفي سنة ١٩٥٣ بلغ إنتاج القطن في هذه المنطقة نحو ثلاثة أرباع محصول البلاد كلها وتنتج البساتين والكروم ومزارع الزيتون الواقعة في مناطق حمص وادلب وحلب الفاكهة والجوز والزيتون ومعظم الملكيات الزراعية كبيرة وتزرع بطريق المزارعة . أما الملكيات الصغيرة فقليلة وأكثرها من الضالة بحيث يحار الانسان في تعرف الحكمة من وجودها . ونجد بوجه عام أن أحسن الأراضي هناك هي المزروعة فعلا وأن ما يمكن استغلاله بعد ذلك لإنتاج محاصيل أخرى قليل بالرغم من وجود أراض واسعة تملكها الحكومة وقد زاد الآن استعمال الآلات الميكانيكية في الزراعة ولو أن المنطقة لاتزال في الغالب تزرع بالمحاريث والآلات الأخرى البدائية ويزاول الفلاحون صناعة الألبان قريبا من المدن الآهلة بالسكان كمدينة حلب ولكنها لاتزال صناعة بدائية . ولا يستورد الماشية الأصيلة سوى قليل من المزارعين الناهضين ويمكن ممارسة الزراعة المختلفة وتربية الأغنام الأصيلة بنجاح في الجزء الشرقي من هذا الاقليم ولكن دون ذلك تقف عقبة كبيرة وهي نظام التملك وسوء طريقة تقسيم غلة الأرض .

٥ - السهول الساحلية في طرطوس واللاذقية وسفح جبل النصيرية : ان ثمانين في المائة من تربة الأرض الخفيفة الرملية الممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط تصلح تماما لزراعة الأشجار وبخاصة أشجار الموالح التي ترويه مياه الري .

وهذه المنطقة بوجه عام تصلح لأنواع متعددة من الزراعة . أما نظامها الحالي فيتلخص في محاصيل شتوية مثل الحبوب والكرسنة ومحاصيل صيفية مثل البقول الصيفية والبطيخ والدخان . وفي هذه المنطقة وحدها يزرع ثلاثة أرباع محصول الدخان السوري وأشهر أنواع الدخان هناك هي أبو ريحه وشك النبت والتبناك وكان لارتفاع أسعار القطن أخيرا رد فعل

في هذه المنطقة وبخاصة أن القطن يمكن زراعته فيها بدون حاجة الى الري وتشتهر المنطقة أيضا بكثرة أشجار الزيتون وقد زادت أهمية زراعة الموالح في السنوات العشر الأخيرة ولو أنها لم تحظ بالعناية التي تستحقها من الحكومة الا أخيرا .

والناس هناك كثيرون ولكن الأرض قليلة أو شحيحة وفي المنطقة مزارع صغيرة كثيرة لكنها غير مجزية من الناحية الاقتصادية إذ أن المزرعة لا تزيد على عشرة هكتارات . والضغط على الأرض يبدو واضحا بصفة خاصة في سفوح التلال حيث تنبت المحصولات في أرض تكاد تكون مجزية وتعتمد الزراعة هناك على الأيدي والحيوان أما استخدام الآلات الميكانيكية فمن الأمور النادرة ثم ان تربية المواشي وصناعة الألبان لا يعتد بهما .

٦ - السهول الوسطى والشمالية ومنها الجزيرة : تتبع منطقة السهول الوسطى والشمالية طريق الهلال الخصيب وهي شقة يتراوح عرضها بين خمسين ومائة كيلومتر وتمتد على شكل نصف دائرة حول صحراء سورية وتسود في هذه المنطقة التربة الرقيقة ذات اللون الأسمر الضارب الى الحمرة وبينما تراها خفيفة باهتة في مشارف الصحراء اذ هي أكثر عمقا وأشد سمره وخصوبة كلما اتجهنا صوب الشمال . والملكيات هناك كبيرة في الجملة وتشمل مساحات واسعة من الأراضي الحكومية أما المزارع التي يملكها الأفراد فتختلف مساحتها من بضع مئات من الهكتارات في السهول الوسطى الى مئات الآلاف من الهكتارات في الجزيرة .

وتتميز الزراعة هنا بانصراف جهود أصحاب الملكيات الى بسطها في أكبر رقعة بدلا من تركيزها كثيفة في مساحات ضيقة . وقد أدى النقص في الأيدي العاملة الى سرعة ادخال أحدث الآلات في زراعة حبوب الاقليم وحصدتها . وينطبق هذا بصفة خاصة على أرض الجزيرة التي تختلف عن السهول الوسطى في أنها لم تحظ بزراعة منظمة الا حديثا وهي الآن أكثر أقاليم سورية

انتاجا للقمح والشعير فمحصول القمح فيها وحده يربو على ٤٠٪ من انتاج البلاد كلها . ونلاحظ أنه بينما احتوت هذه المنطقة أرضا خصبة منزوعة احتوت أيضا مساحات غير منزوعة متوسطة الخصوبة أو دون المتوسطة . وبعضها يمكن البدء في زراعته بعد تقدير مدى إنتاجيته غير أن موجة المضاربات الزراعية التي اجتاحت المنطقة أخيرا كانت عاملا مهما في إهمال القيام بعملية التقدير هذه وفي تقطيع أوصال مساحات كبيرة من الأرض إلى مزارع صغيرة جدا تكاد لا تقوم بتغطية مصروفاتها، وتعتمد الزراعة البعلية في هذه المنطقة ( وبخاصة في جنوبي الحسكة وشرقها وغربها ) على مياه الأمطار وكيفية توزيعها . ومع أن القمح والشعير هما المحصولان الرئيسيان فلا بد أن تنوء أيضا بمحصولي القطن والرز اللذين يزرعان في وادي الخابور الذي تمتد إليه مياه الرى . فقد شجع ارتفاع أسعار القطن المزارعين على التسابق في زراعته بدرجات متفاوتة من النجاح . وقد نجحت زراعة الرز أيضا ثم عادت فالكُمشت زراعته واستبدلت قطنا بسبب قصور الماء .

٧ - المنطقة الشمالية الشرقية من الجزيرة : إذا اتجهنا صوب منطقة ديريك نجد أرضا بنية كستنائية تتلوها أرض سوداء في أقصى ركن من إقليم ديريك ويتخلل هذه السهول والأراضي المتوجة أنهار جفجف والخابور وسوتان وروافدها الكثيرة وهذه تسهل ادخال نظام الرى في مناطق واسعة ويشجع استعمال الجرارات الزراعية بسرعة في هذه المنطقة الحديثة التنظيم . على أن هذه المنطقة لاتزال أقل استخداما للآلات وأكثر ازدحاما بالسكان من غرب الجزيرة .

ويمكن غرس جميع المحصولات تقريبا في هذه المنطقة حتى في حالة عدم وجود مياه الرى ولايزال القمح والشعير المحصولين الرئيسيين في الشتاء والذرة البيضاء والسمسم في الصيف وكان الرز قديما هو المحصول الرئيسى . ولكن القطن حل محله الآن . وفي منطقة ديريك تزرع الأعناب الفاخرة

وأنواع جيدة من البطاطس والطماطم وخضر أخرى ولكن عدم كفاية المواصلات ونقص لوازم التخزين يجعلان من العسير استغلال هذه المحصولات اقتصاديا . ثم ان المواشى وخصوصا الأغنام نقصت كثيرا بسبب التوسع فى زراعة المحصولات مع أن الأرض صالحة جدا لتربية الماشية والبقر ولو كان هناك تنويع فى استخدام الأرض لكان خيرا وأكثر موازنة لاقتصاد البلد .

٨ - وادى الفرات والخابور ومنخفض الغاب : تختلف أودية الأنهار الكبيرة - بسبب وقوعها فى أقاليم مختلفة وتباين مظاهرها الطبيعية - فى خصوبة التربة ووسائل الزراعة ونظام التملك وكثافة السكان وامكانيات التقدم . وفى وادى الفرات والخابور تتوافر للأرض الشروط اللازمة لصلاحيتها للزراعة فهى أرض طموية ، أما الأرض فى مستنقعات الغاب التى تقع على جانبى نهر العاصى على بعد ٤٠ كيلومترا شرقى اللاذقية فتتألف من تربة بعضها طموى فى الوادى وبعضها حمراء على طول السفوح . والمشكلة الأساسية فى هذه المنطقة هى تدبير نظام للصرف ، أما فى وادى الفرات والخابور فالمشكلة هى كيفية توسيع نظام الري للحصول على ضعف المساحة المنزرعة الآن . وتتراوح المزارع بين ملكيات كبيرة يقيم أصحابها بعيدا عنها معتمدين فى استغلالها على نظام المزارعة وبين ملكيات صغيرة جدا يملكها ويعمل فيها الفلاحون بأنفسهم . والدورة الزراعية فى الجزء الذى يشمل الري فى منطقة الغاب تمتد البلاد بالشعير والقطن والقمح أما الدورة فى وادى الفرات فشبيهة بمشيلتها فى المناطق ذات الزراعة البعلية أعنى أنها تعطى قطنا أو محصولا صيفيا تتبعه راحة تترك خلالها الأرض بدون زرع ثم تزرع بعد ذلك قمحا شتويا . والمحصول هنا أعلى وأكثر مما هو فى المناطق التى تروىها مياه الأمطار ولكن لا يزال هناك متسع للانتفاع بالماء ثم ان نظام الري متأخر فى كثير من أجزاء الوادى وبالرغم من ادخال محاصيل أخرى أجزل ربحا فان الفلاح لا يزال يكتفى بالمحاصيل



التقليدية القليلة ولا شك أن الاستعانة بالتعليم والتدريب الزراعي سيؤثران في الاستفادة من الماء وفي تنويع المحاصيل على نطاق واسع . وتأخذ الأراضي المجاورة مباشرة للأنهار كفايتها من ماء الري ولكن استغلالها لا يستمر طوال العام فهناك مئات الألوف من الهكتارات من الأراضي الواقعة على ضفتي نهر الفرات وفي وادي الخابور يمكن استغلالها في المستقبل . غير أنه ربما كان من الضروري أن توفر الحكومة بنفسها الأموال اللازمة لزراعتها .

٩ - السهول الوسطى في الصحراء السورية : نظرا لقلّة الأمطار وشدة الحرارة يتعذر انتاج المحاصيل الزراعية ولكن للصحراء ميزة لا يستهان بها كمرعى طبيعي - ماعدا الشهور الشديدة الجفاف - لغنم قبائل البدو الرحالة وابلها ومع ذلك يمكن الاستفادة بكثير من أجزاء الصحراء وبخاصة المنخفضات الكبيرة اذا حفرت الآبار اللازمة لذلك .

#### أنواع التربة

تحتوي الأرض في سورية على أحسن أنواع التربة في العالم كما تحتوي على أضعفها وهي مرتبة كالآتي : (١) تربة طموية (٢) سوداء (٣) كستنائية وحمراء تتلوها (٤) أرض سمراء وسمراء ضاربة الى الحمرة (٥) غبراء شبه صحراوية .

وقد قام أحد الاخصائيين بمنظمة الأغذية والزراعة بفحص أولى للتربة وتحديد مساحة كل نوع منها بصفة تقريبية كالآتي :

- ١ - طموية - ٢٠٠ ألف هكتار .
- ٢ - سوداء - ١٠٠ ألف هكتار .
- ٣ - كستنائية وحمراء - مليون وخمسمائة ألف هكتار .
- ٤ - سمراء وسمراء ضاربة الى الحمرة - ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف هكتار .

٥ - غرباء شبه صحراوية - تسعة ملايين هكتار .

وفي خلال العشرين السنة الأخيرة عمت الزراعة مساحات هائلة أخرى وبخاصة في الجزيرة وقد كانت هذه المساحات مهجورة قرونا عديدة حتى انها تحتفظ بكميات كبيرة من المركبات الكيماوية الناشئة من تحلل النباتات الطبيعية الا أنه مع وجود تربة طيبة وبخاصة في الأجزاء الشمالية الشرقية فان تقدير كميات العناصر المحتفظ بها قد بولغ فيه بوجه عام . فالكميات المخزونة خصوصا الأزوت قابلة للنفاذ ، وكثيرا ما شبهت تربة الجزيرة البكر بمثيلاتها في روسيا والولايات المتحدة وأوروبا ولكن يجب ألا يعزب عن البال أن المادة العضوية في التربة السورية ليست غزيرة جدا كما هو الحال في الأجواء الرطبة وعلى ذلك فعنصر الأزوت فيها محدود جدا واذا هبط العنصر الى مادون معدل معين هبطت معه القدرة الانتاجية للتربة حتى ولو توافرت العناصر الأخرى وقد أدى نظام تكرار المحصول الواحد في الزراعة في سورية الى نقص الثمر في مناطق معينة وبخاصة في الجزيرة وهذا خطر لم ينتبه اليه القوم تماما للآن بل ان السماد الكيماوي لا يمكن أن يحل محل التسميد العضوي كما أن طريقة اعطاء الأرض هدنة تستريح فيها وهو النظام المعمول به الآن لا يكفي للاحتفاظ بخصوبة التربة وقد أصبحت الحاجة ماسة الى ادخال أنظمة جديدة في الزراعة والى تغيير نظام الدورة الزراعية وزيادة استخدام الأسمدة العضوية والكيماوية .

## أهم المحصولات الزراعية

### ١ - القمح والشعير

من حسن حظ سورية أنها تحصد القمح والشعير قبل أمريكا وأوروبا بشهر تقريبا فينجم عن ذلك أن محصولها من القمح والشعير يطرح في

الأسواق الأوروبية في وقت الحاجة الملحة اليه ، ثم ان حالة الطقس في سورية تساعد على انماء أصناف من القمح صلبة وغنية بالبروتين وهذا ما يحتاج اليه الناس للخلط ولصنع المكرونة ويمكن لهذين العاملين أن يزيدا من امكانيات سورية في تصدير القمح . ولذا يجب أن يتجه البحث في المستقبل الى العمل على تحسين تلك الأنواع المبكرة من القمح والغنية بالبروتين نظرا الى اشتداد المنافسة في الأسواق العالمية للحبوب وإلى ازدياد الحاجة اليها داخل البلاد بسبب زيادة السكان ولا يزال القيام بالتجارب والبحوث لاختبار البذرة والاكثار منها في مراحلها الاولى . فان نقص الموظفين المدربين ( وقد كان هناك اخصائي واحد في البحوث الزراعية في سنة ١٩٥٣ ) وعدم وجود خطة موضوعة منظمة كانا سببا في ضعف النتائج الى الآن فالحاجة ماسة الى صرف الجهود في وضع برنامج مركز خاص بتربية النباتات مدة الخمس السنوات القادمة . ويجب أن يزداد عدد موظفي قسم تربية البات وكذا قسم التجارب التابع لوزارة الزراعة كما يجب زيادة المبالغ المخصصة في الميزانية لهذا الغرض واذا نفذت توصيات البعثة هذه فليس هناك ما يمنع من ارتفاع محصول الحبوب بمقدار ٤٠٪ على الأقل قبل حلول سنة ١٩٦٠ .

وينقسم القمح السوري الى نوعين رئيسيين : صلب ورخو . وتنقصنا المعلومات الدقيقة عن نسبة كل منهما الى الآخر والذي يفترض بصفة عامة هو أن الأنواع الصلبة أكثر شيوعا . على أن عدم وجود رقابة رسمية على توزيع البذور كثيرا ما أدى الى اختلاط أنواع القمح بعضها ببعض . وأشهر الأنواع الصلبة الحوراني والسناطور كابل ( صقلية ) و قمح فلورنسه (مراكش) أما النوع المسمى الحماري فهو كثير الملاءمة لأنواع التربة المختلفة وأسلوب الزراعة البعلية ويقال ان به مناعة ضد التغيرات الجوية والأمراض الفطرية أما البياضى فأقل صلابة من غيره . وعلاوة على هذه الأنواع عمدت مصلحة الزراعة بمعاونة هيئة الأغذية

فى السنوات الثلاث الأخيرة الى ادخال عدد عظيم من أنواع القمح المعروفة بقوة مقاومتها للآفات كما أدخلت أيضا ستين صنفا من الشعير . ويقوم الخبراء الآن بإجراء اختبارات فى المعامل الإقليمية المتنقلة لاختبار مبلغ استجابة هذه الأنواع للجو السورى وطبيعة الأرض .

ويندر أن تعطى البذور المستعملة الآن أفضل النتائج . فهناك افراط عام فى بذر البذور ومعظم هذه البذور من رتبة ضعيفة وتختلف الكميات المبذورة من ٤٠ كيلوجراما فى الهكتار من الأرض الغبراء شبه الصحراوية والأرض الحصباء الى نصف ومائتى كيلوجرام فى الهكتار من الأرض التى تصلها مياه الرى . ولا شك أن استخدام نظام أفضل لبذر الأرض يؤدى الى توفير ٢٥٪ على الأقل من البذرة خلال العشر السنين القادمة مضافا الى ذلك أنه اذا وسعت المسافات بين خطوط البذرة فى الحقل زاد ذلك فى المحصول وسمح بزرع محصول آخر معه فمثلا يمكن أن يزرع مع القمح نباتات سبادية أو كلاً يستبدل بها فيما بعد محصول تقدى وربما أدى هذا النظام كذلك الى إعادة الحيوية الى الأرض غير أن هذا كله يتطلب وضع برنامج طويل الأجل .

وتوصى البعثة أيضا بادخال نظام لتنقية القمح وتصنيفه وذلك لتحسين تسويق ما يصدر منه مع تحديد مستوى ثابت فى صنفين ( صلب ورخو ) منهما . على الأقل والنص على مواصفات تحدد بها النهاية الصغرى للبروتين الذى يحتويه كل منهما .

## ٢ - القطن

نهضت زراعة القطن نهوضا كبيرا نتيجة للاختبارات العملية التى أجريت على الأصناف المحلية والأمريكية والمصرية ويقدر المحصول السنوى الآن بما يزيد على ٥٠٠٠٠ طن من القطن الشعر ونحو ١٠٠٠٠٠ طن من بذرة القطن أو ١٥٠٠٠٠ طن من القطن الزهر ويقدر ثمنها جميعها بمائة وخمسين مليوناً من



الليرات السورية . ويبشر وجود التربة الخصبة والأحوال الجوية المواتية بنمو الانتاج وزيادته . واذا وازلت الحكومة والأفراد على بذل العناية المتواصلة بالقطن فقد تزيد قيمة محصوله ويزيد بالتالى دخل سورية من النقد الأجنبى . هذا وقد عهدت الحكومة السورية بمهمة تحسين انتاج القطن الى خبراء معظمهم من المصريين .

### ٣ - البنجر

فى سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ بلغت مساحة الأرض المزروعة بنجرا - ومعظمها حول حمص ودمشق - ٤٢٠٠ هكتار تغذيها مياه الرى ونحو ٢٠٠٠ هكتار تغذيها مياه الأمطار وهذه الأرض مقسمة على وجه عام الى قطع صغيرة مساحة كل منها بعض هكتارات وتزرع بالأيدى . وتدفع المصانع فى حمص ٦٠ ليرة سورية ثمنا للطن من البنجر تسليم المصنع وفى هذا اغراء كبير للمزارعين حتى للبعيدى منهم عن المصانع وبالرغم من ارتفاع أجور العمال . وفى أثناء وجود البعثة هناك بلغت مصروفات النقل من الحقل الى المصنع تسع ليرات للطن . ولقد ظلت شركة السكر والمنتجات الزراعية تقدم البذور المستوردة من هولاندا والمانيا الى الزراع دون مقابل لغاية سنة ١٩٥٣ ومنذ تلك السنة ألزمت المزارع أن يدفع نصف ثمن الكيلوجرام البالغ ١١٧ ليرة . وعلى أثر ذلك اتجه بعض المزارعين الى انتاج البذرة بأنفسهم مع أن اختيار البذرة المناسبة اجراء لا يجيده غير الخبراء .

### ٤ - التبغ

تسود زراعته فى محافظة اللاذقية وهو هام جدا كمصدر للدخل الزراعى وكمصدر لايرادات الحكومة لكنه بالرغم من ذلك محصول ثانوى لأنه يفتقر الى تحسين ينهض به الى المرتبة التى يستأهلها فان اختيار البذور وقطفه

الأوراق وتصنيف المحصول تنقصها العناية وكثيرا ما يقطف المحصول دفعة واحدة فيختلط غثه بسمينه بدلا من جنيه على دفعات تمكن الجاني من تقسيمه الى درجات .

وتزرع في الوقت الحاضر ثلاثة أنواع من التبغ أبو ريحه أو تبغ اللاذقية وتشتريه كله شركة أمريكية ، وشك النبت ويستعمل في السجاير السورية ، والتبأك الذي يستعمل في النرجيلة ، وهناك احتمال بإمكان ادخال الأنواع اليونانية والفرجينية .

#### ٥ - البساتين والكروم

الكروم وبساتين الزيتون والجوز والمشمش والفاكهة بأنواعها تسهم في الدخل الزراعي بقدر ملحوظ . ولو تيسر التغلب على الحشرات لارتفع مستواها وزادت غلتها كثيرا .

وكثير من البساتين القائمة يحتاج الى تجديد : تجديد الكروم في جبل الدروز والمواالح في اللاذقية .

ولو أمكن تدبير القروض الزراعية لهذه الأغراض لمساعد ذلك كثيرا على ازدياد النشاط والتوسع .

#### ٦ - الخضر

الأوضاع كلها صالحة للتوسع في زراعة الخضر لكن أصحاب مصانع الأغذية المحفوظة يشكون من رداءة الأصناف التي تزرع حاليا ويقولون ان رداءة الصنف هي التي تحول دون ازدياد نشاطهم وتدارك الأمر هين وهو رهن باختيار البذور وإبادة الحشرات وتحسين وسائل النقل والتخزين .

## تنويع المحاصيل

تصلح أرض سورية لزراعة كل نباتات المنطقة المعتدلة تقريبا وكثير من نباتات المناطق شبه الاستوائية وهذا ما هو حادث في سورية بالفعل غير أن توزيع هذه المزروعات بين المناطق غير سليم وتوصى البعثة بتنويع المحاصيل على نطاق أوسع درءا للأخطار ولضمان الحصول على فائدة أكبر من استغلال الأرض والأيدى العاملة وفي الاستطاعة استغلال الأرض في جميع المناطق التي تروى بمياه الأمطار تقريبا بدلا من تركها دون زراعة وذلك بزرعها محاصيل بقولية توفر العلف وتمد الأرض بالأزوت فتكسبها جودة . ولو أمكن تغذية الماشية تغذية كافية خلال فصل واحد من السنة لكان من المحتمل أن يزيد ذلك في غذاء الإنسان أيضا بطريق غير مباشر وفي زمن أسرع مما لو زرعت الأرض محاصيل استهلاكية للإنسان فكل زيادة في الماشية وبخاصة في المناطق الخاضعة لنظام الري والمناطق التي تغذيها الأمطار تؤدي إلى إيجاد عمل أوفر للسكان وزيادة في دخل أهل الريف .

وتقترح البعثة كزراعة إضافية للكرسنة والبرسيم ادخال زراعة الفاصوليا بصفة تجريبية كما تقترح زرع الذرة الصيفية مع بعض أنواع أخرى ويمكن أيضا زرع السولا وهي نوع من البقول تستعمل كعلف أخضر أو دريس له من القيمة الغذائية ما للبرسيم الأحمر الذي ينمو جيدا في التربة الجيرية ويمكن زراعته أيضا في الأرض الضعيفة اذا احتوت على جير وتزرع السولا وحدها أو مع الحبوب أو مع أنواع أخرى من البقول وينتج الهكتار الواحد نحو ١٢٠ طنا من العشب في الأرض المروية ومن ١٦ الى ٥٠ طنا في الأراضي الأخرى ويمكن أن يجرب في مناطق أخرى نوع برى من البرسيم الحجازي ينمو الآن في منطقة لبنان الشرقية .

وعلاوة على زراعة أنواع اللوبية والكرسنة والحمص والعدس والفاصوليا

والبازلاء توصى بزراعة الفول السوداني وفول الصويا وكلا الصنفين يزرعان الآن على نطاق ضيق في سورية بالرغم من أن هذين المحصولين يصلحان للزراعة في المزارع الصغيرة والكبيرة على السواء . ففي السهول الساحلية وفي أجزاء كثيرة من الهلال الخصيب وخاصة في وادي الفرات والخابور توجد تربة مثلى ( أرض خصبة رملية بها مصارف ) واحوال جوية مواتية ( أمطار كافية ومياه للرى خلال فترتي البذر والنمو وجو حار أثناء نضوج البذرة ) صالحة لزراعة المحصولين ويحسن أن تكون زراعة الفول السوداني ذي المنافع المتعددة بالتناوب مع زراعة الذرة الشامية الصيفية أو القنب ، بل ان في سورية مساحات واسعة من الأرض تبلغ عشرات الآلاف من الهكتارات يمكن أن ينمو فيها الفول السوداني بنجاح عظيم . وهناك أيضا مجال واسع لزراعة فول الصويا الذى يستفاد منه كمادة غذائية للإنسان والحيوان وفي صنع الزيت ومواد أخرى قيمة مثل البلاستيك . وفول الصويا غذاء صالح كالدريس والعلف الأخضر المحفوظ والكلا وزيادة انتاجه تعود على سورية بفائدة عظيمة اذ أن خلط دقيقه بدقيق القمح يخرج غذاء شعبيا جيدا . وينمو فول الصويا نموا جيدا في التربة اللينة الرطبة الى حد ما وفيه مناعة ضد الجفاف وهناك أنواع منه تستجيب لكثير من أحوال الزراعة المختلفة وتنضج مبكرة بعد شهرين من غرسه .

واذا استطعنا ادماج زراعة الحبوب مع زراعة العلف كان ذلك بداية حسنة .

### الثروة الحيوانية

يتكون ٨٠٪ من الثروة الحيوانية - باستثناء الدواجن - من الأغنام والماعز ومعظمها ينتقل مع البدو في هجراتهم السنوية الى صحراء سورية أو الى



المراعى . اذ يمكن العثور على نباتات المرعى فى مساحات متفرقة ولفرة قصيرة .  
 - كما هو الحال فى الجهات الصحراوية وشبه الصحراوية - حيث يتوافر  
 الماء وكلما كانت الأمطار فى موسمها قليلة اشتد الاقبال على مثل هذه  
 المساحات .

وقد اقترح لتجنب ما يمكن أن تتعرض له الحيوانات من هلاك توفير المأوى  
 لها فى مناطق الماء الدائم مع احتياطي كاف من الغذاء . ولاشك أن هذا  
 الاجراء سيدفع خطر الهلاك الذى يمكن أن يحدث فى فترات الطقس القاسى .  
 لكن المشكلة هى توفير الظروف الصحية الطبية للقطعان التى أصابها الهزال  
 من جراء سوء التغذية .

ان الصعوبة الكبرى هى ضحالة المرعى فى فصل الشتاء وهى حالة ترد  
 الى أسباب متعددة منها قلة الأمطار فى فصول الشتاء المبكرة وتوقف الزرع  
 تقريبا عن النماء بسبب الانخفاض المتواصل فى درجة الحرارة وهلاك الأعشاب  
 الصغيرة بسبب الصقيع .

وفى مثل هذه الظروف يبدو أن توفير مخزون كاف من الغذاء فى مراكز  
 ملائمة بالنسبة للمزرعة حيث توجد حظائر الأغنام خطوة عملية تقرب من  
 حل المشكلة .

وربما كان من الأوفق ان تجرب الحكومة اقامة بضع من الحظائر على  
 مساحات تختار بعناية وتخزن فيها غذاء احتياطيا من جميع الأنواع .  
 ويجب كذلك توفير عدد اضافى من الآبار الصحراوية يختار بعناية كوسيلة  
 للتخفيف من خسائر مواسم الجذب .

ويمكن أن يقوم هذا النظام على أساس دراسة علمية كاملة فى مساحات  
 معينة من المراعى مع غرسها بأنواع من الأعشاب والحشائش التى جربت فى  
 استراليا وجنوب أفريقيا ومراكش والجزائر وعلى ضوء ما ثبت من مدى  
 مقدرتها على مقاومة البرد القارس والجذب .

ولن يتطلب الغرس حرث الأرض بل يمكن أن تبذر الحبوب بعد سقوط المطر مباشرة ويمكن خلال السنتين التاليتين أن تختبر غلة بعض الأعشاب المحلية والأجنبية المنتقاة في قطعة أرض صغيرة مسورة وذلك قبل أن تجري عمليات البذر على نطاق واسع . ويجب أن يكون ظاهراً أن طرائق تحسين الصنف واستغلال طاقة الصحراء في المراعى ستكون مؤسسة على هذه التجارب .

ويجب أن يكون الهدف من الزراعة على توفير العلف للماشية وذلك بخطط مادة العلف بالحبوب وزراعة جزء من أرضهم بالحشائش والخضروات وتحويل الأرض المتروكة الى مراعى مشرة .

## الغابات

انه مما يدعو الى الأسف أن تخلو سورية تقريباً من الغابات . وبالرغم من تخصيص حوالي ٤٤٨٠٠٠ هكتار لغرس الغابات فإن ٣٤٨٠٠٠ هكتار منها تتكون اما من أرض جرداء أو أرض مليئة بالشجيرات وقد لا تزيد المساحة التي يمكن تخصيصها لغرس غابات على ٦٠٠٠٠ هكتار . ولا معدى عن أن يتضمن أى برنامج لغرس الغابات نصوصاً تصونها فلا يسمح باقتلاع شجرها الا بقدر وتدرأ الحريق والحشرات والتآكل وغير ذلك من الأخطار التي ترتب عليها كثير من الأضرار في الماضى ولمقابلة تكاليف برنامج يستهدف توفير حماية مناسبة للغابات في السنوات الخمس أو الست المقبلة يتعين اعتماد نصف مليون ليرة سورية لمرافق الغابات .

## التوطين

تتطلب عملية وضع برنامج أفضل لاستغلال الأراضي الزراعية في الوقت

الحاضر وكذلك تحديد مساحة مايتبقى منها من أجل التوسع الزراعى وما يجب عمله حتى يصبح انتاجها مجديا - يتطلب هذا كله معرفة كاملة شاملة لجميع الاراضى التى تزرع بالفعل وما تيسر اصلاحه منها . بيد أن الواقع يؤكد صعوبة معرفة الأسلوب الذى يمكن تطبيقه فى استغلال الأرض . أضف الى هذا أن التفاصيل والاحصاءات الخاصة بمجموع المساحة المنزرعة والمساحة المخصصة لزراعة محاصيل بذاتها وما يتصل بانتاجها ليست سوى تقديرات جزافية غالبا ما تبعد عن الواقع . ثم ان اختلاف أنواع التربة وغيوبها وميزاتها لا يعرف عنها الا النزر اليسير . وتتضارب الآراء حول مساحة الاراضى التى لا يزال فى الامكان حرثها أو التى يمكن ريها بوساطة المياه التى تنحدر اليها من مناطق أكثر ارتفاعا .

ان تملك الفلاحين اراضى الدومين العام قد تقرر من قبل سياسة عامة للحكومة . فقد نصت المادة ٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ على أن توزع الدولة على المعدمين اراضى كافية لضمان معيشتهم بضمن بسيط يدفع على اقساط وصدر من وزير الزراعة مرسومان فى أول نوفمبر ١٩٥٢ و ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ يعرضان اراضى الحكومة للبيع على شكل قطع مساحة الواحدة ٥٠ هكتارا أو عشرة هكتارات تبعا لما اذا كانت الأرض تروى بنظام الرى الدائم أو بوسائل أخرى .

وقد برزت الحاجة الى تقرير ملكية الدومين العام تحت ضغط التركيز فى توزيع السكان ورغبة البدو فى الاشتغال بالزراعة . ونلاحظ ظاهرة التركيز هذه فى الغالب فى منطقتى اللاذقية وجبل الدروز حيث لا يزيد نصيب الفرد من المساحة المنزرعة وفق تقديرات جزافية على ٥٠٪ وأكثر قليلا من ٦٠٪ على التوالى من متوسط نصيبه من الاراضى المنزرعة فى سوريا كلها .

ومن المرتقب أن تسهم الاراضى المستصلحة فى الغاب الراج على الأخص فى التخفيف من تركيز السكان المشتغلين بالزراعة فى جبل العلويين باللاذقية

على أن الحكومة لم تفرغ بعد من رسم خطة التملك بالنسبة للغاب والروج بالرغم من أن ذلك قد غدا أمرا عاجلا على الأخض بالنسبة للروج .  
أما بالنسبة لتمليك البدو فقد اتخذت عدة خطوات : جنبت الحكومة ١٠٠٠٠٠ هكتار في أرض منطقة الرد بالجزيرة وقسمتها الى حصص . وهي الآن بسبيل تقسيم قطعة أخرى مساحتها ٥٠٠٠٠ هكتار في نفس المحافظة . وقد وزعت جزءا من المساحة الأولى على البدو ولكنها أجرت لكبار المزارعين لمدة ثلاث سنوات وذلك بقصد الحصول على مبلغ من المال يكفى لتمويل مشروع التملك .

ويجب أن يقوم توزيع الأراضي على الأسر على أساس غلة الأرض ومقدرة الزراعة على فلاحتها كما يجب أن تكون الغلة المنتظرة من الأرض بحيث تمكن الزراعة من كسب معقول . ويجب كذلك ألا تزيد الحصة على ما يمكن أن يديره الزارع بمعداته غير مستعين في ذلك أحدا غير أفراد أسرته . وتعتبر الحصة مناسبة فيما يتعلق بالأراضي التي تروى ريا دائما اذا تراوحت بين ٥ و ١٠ هكتارات في الأرض المتوسطة الجودة . وفي المساحات القريبة من أسواق المدن حيث تمكن زراعة مقادير ضخمة من الخضراوات تعتبر الحصة مناسبة ولو قلت عن خمسة هكتارات . أما حيث تضعف التربة فانه يصبح ضروريا أن تزيد الحصة على عشرة هكتارات .

ويجب أن تنظم التوزيعات على البدو في المزارع التي لا يتوافر لها الري الدائم على أساس خمسين هكتارا للأسرة . على أنه ليس من الحكمة أن يتم تقسيم كل هذه الأرض دفعة واحدة اذ لا يتوقع أن تستطيع أسرة من الأسر زراعة مثل هذه القطعة الكبيرة . وانما يحسن ان يكون التوزيع بادىء ذى بدء على أساس قطع تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٢٥ و ٣٠ هكتارا وحتى هذا القدر لا ينبغي أن يزرع جميعه بل يجب أن يخصص جزء منه للمرعى لتحسينه . فينبغى اذن أن يكون هناك توازن بأن يحتفظ بجزء



من الأرض للرعى يمكن فى أى وقت أن يقسم حصصا توزع على الزراع الذين يثبتون مقدرتهم أو على العائلات الجديدة . وبهذا النهج يسهل على البدوى أن يجوز فترة الانتقال الى الاستقرار فى الزراعة وذلك بتمكينه من مواصلة المثابرة التى تعودها أيام المرعى .

ويجب كذلك أن يمد كل مستوطن بحوالى ٦٠ رأسا من الأغنام تعطى عائدا يساوى ما يمكن الحصول عليه من المحصولات . وبالنسبة للأراضى التى تروى ريا دائما يجب أن يوضع نظام يقضى بتخصيص جزء من الأرض كحد أدنى لراحته وذلك حيث تزرع هذه الأراضى بافراط وأن يوجه الاهتمام الى المحصولات الصيفية كالقطن وقصب السكر والفول السودانى والذرة الشامية والبقول والخضراوات التى تزرع فى دورات خاصة . ويجب أيضا أن يراعى فى المساحة المزروعة أن تكون من الصغر بحيث لا تزيد المسافة بين أبعد مزرعة وبين القرية عن مسيرة ساعة ومن الكبر بحيث تسمح بإنشاء حد أدنى من المرافق الاجتماعية كبئر ومسجد أو كنيسة ومدرسة ومركز اجتماعى . وأهمية الاعتبار الأول تبدو فقط فى تحديد مساحة المزرعة فى الأراضى التى تروى ريا دائما ويؤدى الى ألا تزيد هذه المساحة على ٥٥٠٠ هكتار وفى مثل هذه المزرعة التى تتسع لمائة وعشرين أسرة منها عشر لا تشغل بالزراعة يمكن أن يتم التوزيع بالأولوية وربما تضاعف مجموع الأسر فى النهاية اذا وزعت الأرض - التى احتفظ بها بادىء ذى بدء كمرعى - على أسر جديدة .

ويجب أن تنظم المزرعة بحيث يكون من الميسور الدخول الى مختلف حقولها والاتصال المباشر بغيرها من المزارع المماثلة .

ويجب أن يكون المستوطنون على استعداد للاسهام بعملهم الخاص فى إنشاء المزرعة وفى التوسع التدريجى اللاحق الذى يدخل عليها وفى تحسين خدماتها . ولا شك فيما سوف يترتب على هذا اللون من التعاون من خفض

التكاليف وبعث الشعور بالزهو والمسئولية عن بناء المجتمع في نفوس المستوطنين .

ولاشك أن من الخير أن يتولى البنك الزراعى تمويل مشروعات الاسكان فى شكل سلف يتم استهلاكها على عشر سنوات وتمويل وسائل الانتاج فى شكل سلف يتم استهلاكها فى ثلاث سنوات أو أربع على أن تكون الحكومة نفسها مسئولة عن توفير المال اللازم للخدمات العامة والتجهيز الآلى وأقساط المساعدة الاجتماعية .

وتدل الحسابات المبدئية على أن متوسط دخل الأسرة سيبلغ حوالى ٢٠٠٠ ليرة فى المزارع التى لا تتبع فيها نظام الرى الدائم وحوالى ٣٠٠٠ ليرة فى المزارع التى تتبع هذا النظام وذلك حتى فى الفترة التى تستحق فيها السلف الأداء . وينبغى ألا يتحمل هذا الدخل أقساط الأرض بالنسبة للمساحات التى لا تتبع نظام الرى الدائم الا فى حدود ضيقة . بينما يمكن أن يكون الدفع فى حدود أوسع فيما يتعلق بالأقساط الضرورية من ثمن الأرض وتكاليف المياه بالنسبة للمساحات التى تتبع هذا النظام . على أن من الواجب التوسعة فى هذه الحدود حتى بالنسبة للنوع الأول من أراضى الحكومة اذ يجب أن يكون ثمن الأرض بحيث يجعل الملكية تنتقل الى المستوطن نهائيا خلال فترة معقولة لا تزيد على ١٠ أو ١٥ سنة .

ولتدعيم توطيد الفلاحين فى الأرض ينبغى أن تشترط عدة شرائط . فمثلا لا تنتقل الملكية الى الفلاح حتى يتم سداد جميع الأقساط المستحقة . ويجب أن تحتفظ الحكومة أثناء هذه الفترة بالحق فى طرد المستوطن الذى يتضح جليا عدم صلاحيته أو الذى لا يفلح الأرض المملوكة له . وحتى بعد أن يتم المستوطن دفع جميع الأقساط يجب أن تحتفظ الحكومة بالحق خلال فترة معينة فى الاعتراض على جميع مايجريه على الأرض التى يملكها من تصرفات بالبيع أو الرهن أو الايجار وذلك بغية الاحتفاظ بالهدف

الأساسى من ايجاد طبقة من الفلاحين الملاك المستقلين والابقاء عليهم . وخلال السنوات الخمس التالية سيكون على الحكومة أن تأخذ على عاتقها تنفيذ التوطين فى مقاطعة الروج وجزء من الغاب .

وسيكون مشروعا الروج والجزيرة تجربة كبيرة مفيدة فى توسيع الجهود التى تبذل فى سبيل التوطين . ويجب على الحكومة فضلا عن ذلك أن تتبنى مشروعا للتوطين فى جبل سمعان فى الشمال الغربى من حلب وآخر فى جبل الدروز . وتدل أطلال المدن الدارسة على أن المقاطعة الأولى كانت مهذا للخصب من القرن الأول الى القرن السابع الميلادى . كما يتضح من الشواهد الحديثة ان ذلك الخير كان يرجع أساسا الى البساتين والكروم ، وقد عمد الناس منذ عهد قريب الى إعادة وضع يدهم على تلك الأطلال واصلاح قطع الأرض الحجرية ذات التربة الخصبة .

وربما كان تنظيم هذا الاستيطان الجزافى واعداد خطة جماعية مشتركة لاستغلال هذه الأراضى من جديد فى زراعة البساتين والكروم مشروعا جديرا بالاهتمام . وفى جبل الدروز حيث ينخفض مستوى المعيشة وتصعب الهجرة قد تكون محاولة تجربة مثل هذا المشروع واجبة سيما والأصقاع هناك مناسبة والظروف المشجعة على اقامة البساتين والكروم متوافرة .

وقد توزعت المسئولية عن التوطين فى الوقت الحاضر : ففى الغاب ليط التوطين بإدارة الغاب واختصت مصلحة الرى بالاشراف على مساحات أخرى استصلحت حديثا وخضعت لنظام الرى الدائم وأشرفت وزارة الزراعة مبدئيا على المزارع البعلية .

على أنه ينبغى حصر المسئولية عن التخطيط والتنسيق فى إدارة واحدة مستقلة للتوطين لا مانع من أن تكون مسئولة عن أعمال حكومية أخرى تتعلق بالاسكان وتخطيط المدن وما شابه ذلك . ذلك ان برنامج التوطين سوف يستلزم مجهودا عظيما منظما وجهازا تنفيذيا يقوم به ولا يقوى على

توفير كل ذلك الا ادارة واحدة . كذلك تكون الادارة الواحدة أكثر قدرة على الاستفادة من الخبرة المكتسبة من برنامج التوطين الأول في صدد ما يمكن ان يقع من مخاطر لاحقة . وينبغي انشاء مثل هذه الادارة بسرعة اذ لا بد من البدء فورا في عمل التخطيط اللازم وسيحتاج هذا البرنامج لاجراجه الى حيز التنفيذ الى معاونة عدد من الخبراء الأجانب .

فاذا نفذت مشروعات التوطين الأربعة التي تقدم ذكرها وتنفذ كذلك مشروع التوطين في الروج وفي جزء من الغاب فمن المحتمل ان تبلغ التكاليف، الاجمالية حوالى عشرة ملايين ليرة ، ويجب أن يتولى البنك الزراعى التمويل في حدود خمسة ملايين ونصف مليون ليرة وأن تتولى الحكومة التمويل في حدود الباقي . وهكذا يمكن توطين ٢٣٠٠ أسرة يبلغ عدد أفرادها ١٢٠٠٠ الى ١٤٠٠٠ نسمة .

## ملاحظات عامة في شأن الزراعة

### ١ - مشاكل وصفات ذات طابع خاص

يجب أن يتركز برنامج التنمية في سورية بصفة مبدئية في الزراعة . وعلى الرغم من التوسع في التصنيع فان الزراعة ستظل حرفة البلاد الرئيسية . فامكانياتها مازالت كبيرة وهى تمد البلاد بالمواد الأولية اللازمة للتصنيع وتساعد على انتعاش معظم الأعمال في دنيا التجارة .

٢ - تعتمد الزراعة في سورية بصفة مبدئية على سقوط الأمطار الموسمية التى تختلف بدرجة ملحوظة من عام لآخر - وغالبا ماتكون غير كافية .

تبلغ مساحة الأرض التى بها نظام للرى حوالى ١١ - ١٢٪ من مجموع المساحة المعدة للزراعة وقدرها ٣٥ ملايين هكتار . ونظرا لعدم سقوط أمطار خلال الصيف فان محاصيل الشتاء لها الغلبة . ولهذا فان المحصولات



الرئيسية هي القمح والشعير . هذا وتسقط الأمطار العادية في أغلب المساحة المزروعة بمقادير متساوية . وفترات الجفاف التي تحدث كل حين وآخر مثل الفترة التي حدثت عام ١٩٥١ تجعل الدخل الزراعي غير ثابت .

كل هذا يشير الى الحاجة الى توسيع المساحة التي تروى الى أقصى حد ممكن . وتعتبر الطريقة الصحيحة لاستعمال منابع المياه وحفظها إحدى المشاكل الرئيسية في الزراعة السورية . ولقد أدى التوسع الزراعي في الماضي الى امكان انتاج محاصيل جديدة مثل القطن والبنجر مما أدى الى زيادة الدخل الناتج عن الزراعة .

٣ - لقد أدت الزيادة الكبيرة في المساحة المنزرعة خلال عشرات السنين الماضية الى الحد الشديد من احتمال التوسع الزراعي دون الاستعانة بالرى .

كانت توجد في الماضي مساحات كبيرة من الأراضي الجيدة الصالحة للزراعة . وقد ساعد على تسهيل التوسع السريع في الزراعة أن الناس كانوا يستطيعون أن يدعوا ملكية الأرض « الخالية » فور وضع اليد عليها وزراعتها لبضع سنوات . ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٣٥ الذي يوقف التوسع غير المنظم بجعل جميع الأراضي الخالية أو الفضاء من أملاك الدومين العام ( الأملاك العامة للدولة ) فلم يعد يسمح باستغلالها الا بعد الحصول على ترخيص سابق بذلك . غير أن هذا القانون لم ينفذ مطلقا . (١)

وأيا ما كان هذا الأمر فإن البعثة واجهت فكرة شائعة مقتضاها أن الأراضي الزراعية كانت في الحقيقة بلا حدود أو نهاية . ويبدو أن التقديرات الرسمية التي تقرر أنه مازال هناك أكثر من ثلاثة ملايين هكتار من الأرض الصالحة للزراعة مؤيدة لهذه الفكرة الشائعة .

---

(١) الظاهر أنه نفذ بعد الوحدة .

يخلص مما تقدم نتائج معينة : الأولى — هي أن الرى يجب أن يلعب دورا غاية فى الأهمية عند التوسع فى الأراضى التى تعد للزراعة . الثانية — هي أنه يجب أعداد بيان دقيق لأنواع الأراضى التى لاتزال صالحة حتى يمكن تحديد الطريقة التى يمكن الانتفاع بها انتفاعا مثمرا . والنتيجة الأخيرة — هي أن ثمة حاجة الى وضع برامج ورسم خطط لاستغلال الأرض .

على أن ملكية الأرض ليست موزعة توزيعا متساويا . فهناك فلاحون كثيرون لا يمتلكون أرضا بينما توجد ملكيات شائعة من الأراضى بعضها يزيد على بضع مئات الألوف من الهكتارات ويغلب وجودها فى أقاليم حماه وحلب والجزيرة . ويشير أحد التقارير الى أن ٣٨٪ من المجموع الكلى للمساحات المملوكة للأفراد يتكون من أكثر من ١٠٠ هكتار وأن ١٩٪ منها يتكون من ١٠ هكتارات فأقل .

ويعد التجار والملاك الأثرياء الأرض بطلبات المياه اللازمة لريها . وكذلك انفراد بتملك الآلات الزراعية الحديثة فى الجزيرة طائفة ممن تخصصوا فى تشغيل تلك الآلات على نطاق واسع .

وفى المناطق التى يقل فيها سقوط الأمطار يحصل صاحب الطلمبة ، وغالبا ما يكون غير صاحب الأرض ، على نصيب يتراوح بين ٤٥٪ و ٦٠٪ من الغلة من أجل المياه التى يروى بها الأرض . وحيثما تكون اليد العاملة متوافرة . والأمطار غزيرة يستطيع مالك الأرض أن يحصل على جزء يبلغ حوالى نصف الغلة أو المحصول مقابل سماحه للفلاح بزراعة أرضه .

أما فى الجزيرة حيث الأرض متوافرة بالنسبة لليد العاملة فتؤجر الأرض مقابل ١٠ — ١٥٪ من المحصول . وهنا نجد أن أصحاب الجرارات والمحاريث الأوتوماتيكية وملحقاتها يسيطرون على الانتاج ويظفرون بنصيب الأسد من الغلة الناتجة .

أما صغار الملاك فليس لديهم رأس المال الذى يمكنهم من الحصول على

مساحات أكبر من الأرض ولا آلات أفضل ولا حيوانات للزراعة وطلبات ووسائل أخرى للنتاج يمكنهم بوساطتها رفع مستوى معيشتهم والاستقلال يشئونهم الخاصة . كما أنهم لا تنتظمهم جمعيات تعاونية تتعهد بالقيام بهذه الأعمال بطريقة مشتركة . وحتى المزارع الكبير كثيرا ما يصادف صعوبة كبرى في الحصول على رأس المال اللازم بشروط معقولة .

ان أحد الأهداف البالغة الأهمية في برنامج زراعى هو اذن إتاحة مقادير كافية من القروض بشروط مناسبة وحتى يمكن جعل وسائل الانتاج أيسر متناولا . وكذلك ينبغي أن يكون تنظيم المؤسسات التعاونية لتسهيل العمل الجماعى بين صغار الفلاحين هدفا آخر من الأهداف الهامة . وأخيرا فقد يبدو من الأهمية بمكان الاحتفاظ بالأراضى الخصبة ضمن أملاك الدومين العام وذلك بغرض توطين المزارعين والبدو الذين لا يمتلكون أرضا .

٤ - بالزغم من وجود ملكيات كبيرة للأراضى فان الأرض مازالت مقسمة الى أجزاء صغيرة يعمل بها مستأجرون أو ملاك مزارعون يكسبون قدرا ضئيلا لمعاشهم .

ينتشر استغلال الأرض على نطاق واسع فى الجزيرة والى حد ما فى حلب حيث تزرع الأرض فى وحدات كبيرة بوساطة معدات وآلات ميكانيكية وعمال أجراء . أما فى غير هاتين المنطقتين فان الأرض تزرع فى وحدات صغيرة على أساس المزارعة . ونظرا لكثرة اختلاف المزارعين على نفس الأرض ينتفى لديهم الواعز على تحسين تربتها .

ان صغار الملاك والمزارعين الذين يشاركون على المحصول انما ينتجون لاستهلاكهم الخاص . ولا يتأثر محصولهم الناتج بأسعار السوق الا بقدر ضئيل ذلك أنهم يجب ان ينتجوا ليأكلوا . ويشترى بما يفيض عن حاجتهم حاجياتهم الضرورية البسيطة وهم مدينون دائما للتاجر والمقرض المحترف ولمالك الأرض . ونظرا لأنهم ليسوا بقادرين على نقل محصولهم الى السوق

أو الانتظار والتريث ريثما يتمكنون من الحصول على أسعار أفضل فإن عليهم أن يقبلوا السعر الذى يعرض عليهم محليا . انهم يحرقون أرضهم بوسائل بدائية ويتكون عتادهم وأدواتهم فى الغالب من زوجين من دواب الحمل والجبر ومحراث خشبى .

ان أى برنامج للنهوض بالزراعة يجب أن يتركز بوضوح حول هؤلاء المزارعين وأن يرشدهم الى كيفية تحسين وسائل الانتاج ويمدهم بأفضل البذور والآلات . ويمكن عن طريق تنظيم الهيئات التعاونية وتوفير القروض الزراعية المناسبة مساعدتهم على التحرر تدريجيا من ربة الخضوع أو الاعتماد المتزايد على المالك أو التاجر أو المقرض المحترف . كما يجب أن يعالج هذا البرنامج مشاكل عقود المزارعة .

٥ - الاضطراب فى عقود تملك الأرض وضعف أسانيدها

يرجع الاضطراب فى عقود ملكية الأراضى الى عهدالامبراطورية العثمانية . فكثيرا ما كانت تهب الأرض حالة كونها مملوكة لغير الموهوب له . وكثيرا ما قامت دعاوى استرداد على أساس عقود هبة مشكوك فى صحتها . بل ان عقود التملك التى سجلت أو تم توثيقها غالبا ما كانت تحتوى هى بدورها على أوصاف أو تفاصيل غامضة أو متناقضة فيما يتعلق بمساحة الملكية وحدودها . وما زالت هناك مساحات لا بأس بها من الأرض محل ملكية على الشيوع للقرية بأسرها ويعاد توزيعها من وقت لآخر بين سكان القرية الذين أصبحوا لا يسهمون الا بقدر ضئيل فى تحسينها بسبب تغير معالمها وحدودها من وقت لآخر .

وقد ظهرت منذ عشرات السنين برامج تهدف الى تحديد العقود بواسطة مسح الأراضى لتحويل أرض القرية الشائعة الى ملكيات فردية صغيرة .



### التسليف الزراعى

كثيرا ما يتوقف تحسين الزراعة وتربية الماشية على تيسير القروض الكافية بشروط معقولة . ويجب أن تنهيا للمزارعين الفرصة التى تمكنهم من شراء آلات أفضل مما لديهم ومن الحصول على البذور النقية . والماشية . ومن ادخال محاصيل جديدة فى زراعاتهم . اما اذا دعوا لاستيطان ارض جديدة فالأمر يتطلب حينذاك توفير المساكن لهم وكذلك رأس المال الضرورى للبدء فى الانتاج ويجب أيضا مساعدة الملاك من الفلاحين وكذلك مستأجرى الأرض على التحرر تدريجيا من التماذى فى الحصول على قروضهم من الأفراد مثل أصحاب الأراضى والتجار الذين كثيرا ما يفرضون شروطا مجحفة من جانبهم .

وليس من السهل تقدير ضخامة مشكلة القروض ، اذ أن مبلغ المديونية الزراعية غير معروف كما يصعب فى الوقت نفسه تقدير حاجيات المستقبل للاقتراض .

ويوجد فى الوقت الحاضر مصادر ثلاثة للحصول على القروض هى : البنك الزراعى - وهو مؤسسة حكومية - والبنوك التجارية ثم أصحاب الأراضى والتجار ومحترفو الاقتراض . ويقوم البنك الزراعى بتقديم قروض الى حد أقصاه ٧٥٠٠ ليرة سورية للقرض الواحد وبفائدة قدرها ٦٪ . وقد بلغت قيمة قروض البنك التى لم تتم تسويتها حتى نهاية عام ١٩٥٣ ١٩٤٣ مليون ليرة سورية . ويتبين من متوسط فئات القروض ( الذى يبلغ ٢٦٤ ليرة سورية ) كيف يضطر البنك الى توزيع موارده المحدودة . ولما كان أكثر من نصف موجودات البنك يتمثل فى قروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وكانت الموارد التى يستغلها فى التسليف لاتزداد الا بشكل بطيء فانه لم يستطع تقديم قروض جديدة الا فى حدود متوسط سنوى يزيد قليلا عن

سته ملايين ليرة سورية وذلك طوال أربع سنوات في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ .

وقد عمد عدد قليل من البنوك التجارية خلال السنوات الأخيرة - وبصفة خاصة بنك سورية ولبنان - الى تيسير الاقراض على الانتاج الموسمي . وتقدم مثل هذه القروض الى المزارعين الذين يستغلون مساحات زراعية واسعة من ذوى السبعة الحسنة لآجال يصل حدها الأقصى الى مائة يوم وبفائدة تتراوح بين ٦ و ٧٥ في المائة . وتتراوح مجموع المبالغ المخصصة لهذا الغرض بين ١٠ و ١٥ مليون ليرة سورية على وجه التقريب . ومع هذا فان البنوك تقوم بتمويل الزراعة بطريق غير مباشر بتقديم القروض التي يحتاجها تجار الماكينات الزراعية وطلبات الري الذين يقومون بدورهم بتزويد المشترين بمثل هذه المعدات بفائدة تتراوح بين ٩ و ١٢ ٪ او أكثر . ولا يستطيع أغلب المزارعين الحصول على قروضهم الا من الأفراد - دون المؤسسات - وتختلف قيمة الفوائد التي يقتضيها هؤلاء اختلافا كبيرا بيد أنها غالبا ما تكون باهظة جدا تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ في المائة كما أن كبار المزارعين غالبا ما يعتمدون على مثل هذه المصادر ويدفعون فوائد تتراوح بين ١٢ و ١٥ في المائة . أما صغار الملاك من الفلاحين والمزارعين المستأجرين فهم بصفة عامة أضعف فئات المقترضين وأكثرهم تعرضا للاستغلال اذ يدفعون أفحش الفوائد على قروضهم .

وتشتد الحاجة اليوم الى الحصول على السلفيات من المؤسسات . ومن المنتظر أن تقوم البنوك التجارية النظامية بمرور الزمن بتمويل الزراعة على نطاق أوسع . وعندما تتبع وسائل تخزين الغلال وبحكم الاشراف عليها وفق توصيات البعثة فان البنوك لن تتردد في اقراض المزارعين بضمان ايصالات الغلال المخزنة . وعلى ذلك فلنا أن نتوقع خلال السنوات الخمس أو الست القادمة أن ترتفع المبالغ التي يقوم البنك باقراضها بما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥

مليون ليرة سورية . وقد أوصت البعثة في باب آخر بتأسيس بنك للاستثمار تكون ملكيته وإدارته في أيدي الأفراد . ولن تقتصر مهمة هذا البنك على استثمار المال في الصناعة بل ستشمل كذلك تقديم القروض للمزارعين كي يستعينوا بها على حفر الآبار وإقامة طلبات الري وشراء الآلات والمعدات الزراعية . وقد تصل قيمة القروض الزراعية الى حوالي عشرة ملايين ليرة سورية ومن المفروض أن تقدم القروض للمزارعين ذوى السمعة الحسنة . ويتطلع معظم المزارعين الى البنك الزراعى بحسبانه المؤسسة التى سوف يتم التوسع فى عمليات التسليف الزراعى على يديها . ومن أجل هذا توصى البعثة بضرورة زيادة رأس المال الحالى للبنك وكذلك أمواله الاحتياطية عما كانت عليه فى آخر عام ١٩٥٣ وهو ٢٢.١ مليون ليرة سورية ليصبح ٨٥ مليون ليرة سورية . ويجب تحقيق ذلك عن طريق تحويل مديونية البنك الى الحكومة والى مكتب الحبوب الحكومى والتى تبلغ قيمتها ١٢.٤ مليون ليرة سورية الى رأس مال ثابت مساهم . وكذلك بوساطة مساهمة الحكومة بمبلغ ٥٠ مليون ليرة سورية فى رأس مال البنك على أقساط تمتد طوال السنوات الخمس القادمة . وإذا تم اجراء التسهيلات اللازمة لخصم الكمبيالات قصيرة الأجل مع البنك المركزى المقترح - أو يكون هذا بصفة مؤقتة مع بنك سورية ولبنان - فعندئذ يستطيع البنك الزراعى زيادة الاعتمادات المخصصة للقروض الى مبلغ يتراوح بين ١٢٠ و ١٣٠ مليون ليرة سورية . فاذا زادت اعتمادات القروض التى تقدمها المؤسسات على الوجه السابق شرحه فانه يصبح فى الامكان مواجهة احتياجات الزراعة السورية الى القروض كما يخفف الى حد ما من العبء الواقع على كاهل المزارعين الذين يعانون الشئ الكثير بسبب ما يحصلون عليه من القروض من الأفراد .

وقبل كل شئ ينبغى على البنك الزراعى الاستمرار فى خدمة صغار

المزارعين ولذلك يتحتم فرض حد أقصى للقروض الفردية والحد الحالى هو ٧٥٠٠ ليرة ويحسن زيادته حتى يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠ ليرة . ويتعين عدم سريان هذا التحديد على القروض التى تقدم الى الجمعيات التعاونية حتى يكون لدى المزارعين حافز للارتباط ببعضهم البعض فى مشروعات معينة . مثل اقامة طلبات الري أو حفر الآبار التى قد تتطلب أموالا أكثر .

ومما يجب تأكيده أنه فى حالة قيام البنك الزراعى بتقديم قروض الى الجمعيات التعاونية لا قراضها بالتالى لأعضائها يجب على البنك عندئذ قبول الضمان الذى يتوافر فى تضامن اعضاء الجمعية التعاونية دون ان يطالب الجمعية التعاونية بأى رهن .

وكانت عملية تقديم القروض فى الماضى تكاد تخضع بأكملها للضمان الرسمى الذى يتمثل فى الرهن أو فى الضمان المشترك . أما فى المستقبل فيجب أن يكون الغرض الذى عقد من أجله القرض هو العامل الفعال . ويجب أن تتحدد أولا الأسس الاقتصادية السليمة للقروض فى ضوء ما يترتب عليها من أثر مباشر على انتاج المقرض . ومن المؤكد أن الأمر سوف يستلزم تقديم القروض لمعاونة المزارعين للتغلب على ما يصادفهم من مصاعب وقتية نتيجة فشل المحصولات أو عجز جسمانى أو غير ذلك من الاسباب الخارجة عن ارادتهم . وعلى أى حال فسيكون الدافع الذى يبرر زيادة الاقتراض — بمرور الزمن — محصورا فى أنه سيكون أداة لزيادة انتاج المزارعين بحيث يتوافر لديهم الفائض الذى يكفى لسداد ديونهم . ومن الامثلة على ذلك أن الاقتراض من المؤسسات بشروط معقولة يصعب احلاله محل الاقتراض من الأفراد الذين ليست لهم أية صفة رسمية وذلك بالفوائد التى يفرضها المرابون الا اذا استطاع المقرضون أن يكونوا فى وضع يجعلهم أهلا للثقة . وذلك بتقديم الضمان الذى يثبت أنهم سيستخدمون القرض حقيقة لتحسين الانتاج .



وسيصادف البنك خلال عمليات التسليف التى يقوم بها حالات كثيرة:  
يتبين منها ان المزارعين يرزحون تحت أعباء ديون ثقيلة تنوء بها كواهلهم  
لدرجة أنهم يفقدون كل أمل للتخلص منها . وفى ظروف كهذه يستحيل تقديم  
قروض اضافية يكون الغرض منها تحسين مركز الفلاح ويخفض الدين القائم  
الى حدود يمكن السيطرة عليها . ومن أجل ذلك توصى البعثة بأن تقوم  
سورية بسن تشريع يضع قواعد الاجراءات التى يستطيع بوساطتها البنك  
الحصول على تسوية ودية — او اجبارية اذا لزم الأمر — للديون السابقة.  
كشرط ضرورى لتقديم قرض جديد يهدف الى الأخذ بيد المزارع حتى يقف  
على قدميه . وربما كان التشريع المعمول به فى قبرص والخاص بهذا الموضوع  
مرشدا له قيمته .

## فى المؤسسات الزراعية بنك سورية الزراعى

### كلمة عامة

قدرت القروض الزراعية التى لم تسدد فى سنة ١٩٥٣ بمبلغ ١٠٠ مليون الى ١٢٠ مليون ليرة سورية ساهمت فيها البنوك التجارية الخاصة ( ومن بينها القسم التجارى التابع لبنك سورية ولبنان ) بنحو ١٠ الى ١٥٪ ومقرضو المال والتجار بنحو ٥٠٪ وبنك سورية الزراعى بما يزيد قليلا على ٣٥٪ . ونظرا للدور الكبير الذى ينتظر أن يقوم به بنك سورية الزراعى فى المستقبل فقد أضافت البعثة البيان الآتى الخاص به :

يأشر بنك سورية الزراعى عمله فى كل أنحاء سورية ومركزه الرئيسى فى دمشق وله ثلاثة فروع كبيرة فى حلب واللاذقية ودير الزور وسبعة وعشرون فرعا صغيرا فى المدن الأخرى ذات الأهمية ولكن البنك لا تتسع موارده لسد احتياجات المزارع الصغير .

والبنك المذكور مؤسسة حكومية يدير أموره مدير عام ومجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء منهم ستة يمثلون وزارات المالية والزراعة والاقتصاد الوطنى والغرف الزراعية والصناعية والتجارية أما الثلاثة الباقون فيختارهم مجلس الوزراء . وقد اتسعت أعمال البنك كثيرا منذ سنة ١٩٥٠ فعلاوة على اقراض المزارعين يقوم البنك بأعمال خارجة عن أعمال المصارف المالية مثل شراء البذور ومبيدات الحشرات والمآكينات وبيعها وشراء الأراضى واستيراد آلات الزراعة ومساعدة المزارعين الصغار على تحسين وسائلهم الزراعية . وفى الوقت الحاضر لا يعطى البنك قروضا للجمعيات التعاونية مباشرة بل يمنحها

الى الأعضاء بضمان أعضاء آخرين ( غير أن قانون البنك المعدل يخول لبنك سورية الزراعى اقراض جمعيات التعاون مباشرة كما سنذكره فيما بعد ) .. وليس للبنك يد فى فرض القيود القائمة على القروض التى تعطى لأغراض زراعية بل فرضتها المواد التى تنص على الشروط التى بمقتضاها تمنح السلفيات . وعلى ذلك يجب أن يكون الهدف الأساسى الآن ازالة القيود الثقيلة واحلال قواعد سليمة ومرضية محلها .

### موارد التسليف

يستمد بنك سورية الزراعى الموارد اللازمة للتسليف من رأس مال البنك واحتياطيه ومن قروض يعقدها ثم من الودائع الى حد ما . ورأس مال البنك يستمد أولا من ضريبة المحصولات الزراعية وكان نصيب البنك منها حتى سنة ١٩٥٠ ٤٪ وثانيا دفعت الحكومة الى البنك مبلغ ١٠٢ مليون ليرة سورية فى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٠ وهذا المبلغ عبارة عن سلفة من بنك سورية ولبنان وقد تعهدت الحكومة بسداده الى البنك المذكور بدلا من تحويل جزء من ضريبة المحصولات الزراعية الى بنك سورية الزراعى . وقد أدت هذه العملية مع اضافة الأرباح الى زيادة رأس مال البنك واحتياطيه الى ٣٢ مليون ليرة سورية فى سنة ١٩٥٢ .

وفى الجدول الآتى بيان بالقروض التى منحتها البنك فى السنوات ١٩٥٠/١٩٥٣ لمنافع خاصة أوصت بها الحكومة :

١٩٥٣/١٩٥٢		١٩٥٢/١٩٥١		١٩٥١/١٩٥٠		أنواع القروض
المبلغ بآلاف الليرات السورية	عدد القروض	المبلغ بآلاف الليرات السورية	عدد القروض	المبلغ بآلاف الليرات السورية	عدد القروض	
٦	٤	١٧٥	٤٢	٣٧١٠	٨٠٩	قروض للماكنات ( مكتب الحبوب )
—	—	٥٠٨	٣٠٦٧	١٨٨٣	٢٧٥٧	إعانة لمنتجى الزيتون
١٣١	٢٣٣	—	—	—	—	قروض خاصة ببذرة القطن
٥١٢	١٨١٥	٥٧٤٥	٥٩٢٣	—	—	مكافحة دودة القطن
٦٨٢٣	٦٤٤٠	١٨٥٠	١٣٩٤	—	—	قروض موسمية
—	—	٥٢٨٧	١٣٩٧٧	—	—	إعانة أراض أصابها الجذب والجنوب
٥٤٤	١٢٤	٥٢١٣	٦٧٠	—	—	قروض لماكينات يتداولها البنك (١)

أما القروض الموسمية أو القصيرة الأجل المسحوبة في بنك سورية ولبنان فكانت فائدتها ٣٥ ٪. وبلغت قيمتها كلها في نهاية سنة ١٩٥٣ ٩٥ ملايين ليرة سورية . ويقوم بنك سورية ولبنان بوظيفة بنك مركزى في علاقته مع بنك سورية الزراعى اذ ليس في سورية في الوقت الحاضر بنك مركزى وطنى . وكانت القروض الخاصة بالماكينات خير معوان لكبار المزارعين بينما أدت السلفيات الخاصة بالبذرة وابداء الحشرات والاعانات فوائد جمة للمزارعين من جميع الطبقات .

#### أجراءات عقد القروض ونظامها

يجوز للبنك أن يعطى سلفيات في مقابل رهن عقار ثابت أو ضمان مشترك بين عدة أشخاص أو مقابل رهن شخصى على المحصولات أو سندات الخزينة أو الذهب وكذلك على انواع معينة من الوثائق التجارية، ولكن في الواقع لم

(١) هذه القروض خاصة بالماكينات التى يباشر البنك شراءها وبيعها بخلاف القروض الخاصة بماكينات مكتب الحبوب .



تعط سلفيات للآن الا في مقابل رهن عقار ثابت أو ضمان مشترك وهذه سياسة ضيقة ومقيدة بقيود مثال ذلك أن بنك سورية الزراعى لا يستطيع أن يعطى سلفيات مباشرة على المحصولات أو المتاع الشخصى أو يمول جمعيات التعاون تمويلا مجديا أو يقرض المزارعين الجدد او يقوم بما يحتاج اليه صغار المزارعين من المال . واذا درسنا القروض التى منحها البنك بالضمان خلال المدة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٣ لتبين لنا أنه لم يكن هناك اتجاه واضح نحو الاستفادة من الرهن كضمان للقروض فيما عدا القروض التى صرفها مقابل ضمان مشترك وقد زاد عددها أخيرا حتى أصبحت تفوق عدد السلفيات التى تعطى مقابل رهن عقار ثابت رغم أن هذا الأخير لا يزال أهم ضمان للقروض . ثم ان سياسة الاصرار على تقديم ضمانات شكلية بدلا من القيام بالاشراف على القرض وتوجيهه الى خدمة الأغراض التى ترفع من الشأن الاقتصادى للبلد وتزيد فى الثقة بالمزارع هى سياسة تنافى مصلحة صغار الملاك والمستأجرين الذين لا يستطيعون تقديم ضمانات كافية . غير أنه ، والحق يقال ان هذه السياسة لا مفر منها ما دام أن نظاما للاشراف على صرف القروض لم يوجد وتذهب معظم السلفيات فى الوقت الحاضر الى جيوب صغار المزارعين والمتوسطين الذين يستطيعون تقديم ضمان مقبول ولا يجوز أن يحصل أى انسان يطلب قرضا على أكثر من ٧٥٠٠ ليرة سورية واذا زاد القرض على ٣٠٠٠ ليرة كان على المقرض أن يحصل على اذن بذلك من المركز الرئيسى فى دمشق وهذا اجراء معقد ومضيعة للوقت وقد يقعد كبار الملاك عن طلب قروض من البنك .

وهاك جدولاً ببيان نوع وعدد وقيمة القروض التى لم تسدد فى نهاية سنين مالية مختارة :

نوع القروض	١٩٤٧	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٣
١ — قروض طويلة الأجل:				
العدد	٣٨٦٤٢	٣٩٦١٣	٢١٧٧٨	٤٧٦٤٢
المقدار	١٣٣٧٨	١٣٧٧٣	١٢٤٣٥	٢٠٣٥٤
٢ — قروض متوسطة الأجل:				
العدد	١٦٦٨٠	١٧٨٤٧	٢٤١٣٥	٣٥٣٧٤
المقدار	٣٠٩٢	٢٩٣١	٣٧١٧	٤٩٧١
٣ — قروض قصيرة الأجل:				
العدد	—	—	٢١٤٩٦	٢٩٤١٣
المقدار	—	—	٧٦٣٠	١٦٧٥٤
٤ — المجموع				
العدد	٥٥٣٢٢	٥٧٤٦٠	٦٧٤٠٩	١١٢٤٢٩
المقدار	١٦٤٧٠	١٦٧٠٤	٢٣٧٨٢	٤٢١٧٨

#### المقادير في الجدول مقدرة بالآلاف الليرات السورية

ومن العسير على الشركاء في محاصيل الأرض وكذا على صغار المزارعين الذين لا يملكون سوى ضمانات معتدلة أن يعقدوا قروضا فالبنك لا يمنح قرضا على أقل من ٦٠ ٪ من قيمة الأرض (أو ٤٠ ٪ من قيمة الأرض التي تنبت شجرا) . وقد يتعذر على المزارعين الصغار أن يضيعوا وقتهم ويتكفوا الانفاق عدة أيام في المدينة في محاولة الحصول على سلفة صغيرة بضمان متاعهم الزهيد القيمة وفي مثل هذه الحالة لا حيلة لهم الا الاتجاه الى المربين. ويجوز للبنك أن يقرض الجمعيات التعاونية على ألا تتجاوز القروض ٣٠٠٠٠ ليرة سورية وان يشترك الأعضاء في تقديم الضمان غير أن قصر أجل هذه القروض يقلل كثيرا من فائدتها وعلى أية حال تؤمل ادارة بنك سورية الزراعي أن تتمكن مستقبلا من منح الجمعيات التعاونية قروضا أوفر وبذلك

تستطيع هذه الجمعيات ان تقوم باقراض المزارعين سلفيات موسمية ومتوسطة الأجل .

### جدوى عمليات البنك

من أبرز نقط الضعف في بنك سورية الزراعى قصور البنك عن تدبير سلفيات كافية تتمشى مع مستوى صغار المزارعين ومتوسطيهم الذين يستطيعون أن يستفيدوا ويحسنوا التصرف فيما يمنح لهم من قروض ومع أن بعض السبب في ذلك يعود الى القيود المفروضة على اجراءات البنك وتدابيره فان بنك سورية الزراعى لم ينشأ ليؤدى لهذا الفريق من المزارعين خدمات ذات أثر ولكن يمكن علاج هذه الحالة غالبا بتنقيح قانون البنك بمعاونة الجمعيات التعاونية للفلاحين معاونة فعلية وبوضع قواعد للاشراف على القروض الزراعية وهذا كله يقتضى وضع نظام شامل يلائم مستوى القرية .

ويجب أن يكثر البنك من الاعتمادات المخصصة لعقد السلفيات التى تزيد من الانتاج الزراعى وتقوى مركز المزارع الصغير وفى هذا كله يجب أن تظل القواعد الأساسية للتسليف سليمة وألا يكون للتوسع فى الأقراض تأثير فيها ، وعند وضع قواعد للاشراف على السلفيات الزراعية يجب توجيه العناية الى القروض الموسمية أو القصيرة الأجل التى تساعد على زيادة إيرادات المزرعة اذ ان النظام القائم يترك امر التصرف فى القرض الى حكمة المزارع المقترض ، أما اذا اتبع نظام الاشراف على التسليف فان القروض تمنح طبقا لخطة يضعها البنك بالاشتراك مع المزارع . وهناك مسألة أخرى وهى أن الاكتفاء بتقديم ضمان جماعى لا شك يزيد فى فرص تسديد القروض .

أما ما دأب عليه بنك سورية الزراعى من الاشتغال بشراء الماكينات والبذرة ومبيدات الحشرات وبيعها فعمل لا يمكن الحكم عليه الا فى ضوء الحالة

في سورية فمن الحجج التي تساق دفاعا عن هذا الاجراء أن تجار الآلات يغالون في أثمانها في حين أن البنك يبيعها بأثمان مخفضة فضلا عن أن هذا الاجراء قد اسفر عن توفير بذور جيدة ومبيدات للحشرات تفي بالغرض .

وخلاصة القول أنه يجب أن يعدل القانون الأساسي للبنك الزراعي بحيث ينص بعد تعديله على تأسيس جمعيات تعاونية للتسليف وعلى جواز اعطاء سلفيات بوساطة هذه الجمعيات مباشرة ومنح قروض بكميالات على مخازن السلع والتوسع في اعطاء السلفيات الصغيرة لخدمة الانتاج وتسهيل عقد سلفيات متوسطة وطويلة الأجل لاصلاح الأرض ويجوز عمل سلفيات بدون رهن أو ضمان مشترك وهناك اقتراح آخر ذو مغزى هام وهو ان تخول ادارة البنك سلطة الاشراف على السلفيات الزراعية وتشجيع التسليف الزراعي للجمعيات التعاونية .

وفضلا عن ذلك يجب التوسع والتسهيل في منح السلفيات في أوقاتها مع مراعاة الديون التي لم تسدد بعد - وللمحافظة على كفاية الفلاح في الانتاج وزيادة الدخل يجب تسهيل اعطائه السلفة كلما دعت الحاجة اليها كما يحدث أحيانا وقت الغرس وفي زمن نمو النبات ويجب اعداد اعتمادات للطوارئ لمقابلة هجوم الآفات الفجائية وفي حالة تدهور المحصول وما شابه ذلك .

وفيما عدا قروض الطوارئ يخشى أن يؤدي استمرار اقراض المزارعين الذين لم يسددوا ديونهم بعد الى تضخم الديون حتى يختل الأساس الذي قامت عليه ومع ذلك فان من حسن السياسة أن يحتمل البنك جزءا معقولا من الديون القديمة وبخاصة اذا كان المدينون أعضاء في جمعية تعاونية اذ أن الاحجام عن ذلك سيرمى بالمقترض الى أحضان المرايين وبذلك يفقد الثقة فيه . ولكن يجب العناية بتسوية الديون القديمة اذا طلب المدين قرضا جديدا فمن الامور المسلم بها أن يوضع القرض طول مدته تحت اشراف البنك



وزيادة على ذلك يجوز أن يقسط تسديد بعض الديون القديمة على عدد من السنين ، ولقد أكدت البعثة في تقريرها الرئيسي ضرورة وضع تشريع خاص بتسوية الديون الزراعية القديمة .

أما مبدأ القروض النوعية فلا يجوز الأخذ به الا اذا وثق البنك من أنها ستخدم أغراضا خاصة ينص عليها أو أن ترى الحكومة ضرورة احتكارتوريد بعض حاجيات المزارعين مثل بذرة القطن وفي هذه الحالة يجب أن تكون السلفيات التي من هذا القبيل جيدة الصنف .

ولكى يستطيع بنك سورية الزراعى القيام بما يتطلبه تنفيذ برنامج الحكومة للتسليف يجب عليه أن يقترب من المزارعين ومعنى ذلك أن يكون لفروع البنك الإقليمية عدد فى مكاتب التسليف فى القرى تقوم بمساعدة الفروع الإقليمية فى اجراء السلفيات وتنظيمها .

### الجمعيات التعاونية

سبق أن أشارت البعثة الى اعتقادها بأن الجمعيات التعاونية يجب أن تكون وسيلة هامة لتزويد المزارعين بالقروض .

فهى تستطيع تشجيع تنمية الروح الديموقراطية فى الجماعة ونشر الاحساس بالاعتماد على النفس بين المزارعين اذ فى مقدورهم تحقيق ما يبتغونه بطريقة جماعية فى حين أنه قد يستعصى عليهم ادراك غايتهم فرادى فهم يستطيعون بوساطة نظامهم التعاونى أن يعرضوا منتجاتهم فى أقرب سوق حيث يحصلون على أسعار افضل او يقوموا بحفر الآبار أو تركيب الطلبات لتوفير مياه الرى بشروط اكثر اغراء من تلك التى يفرضها عليهم أصحاب الطلبات ممن يشغلونها لحسابهم الخاص . والنظام التعاونى فضلا عن هذا يهيئ الفرصة للمزارعين كى يحصلوا على مبالغ اكبر فى شكل قروض كما انهم يستطيعون

اكتتباع المعدات الزراعية الباهظة التكاليف مثل الرشاشات وأجهزة التعفير التي لا يكون فى مقدور المزارع شراؤها منفردا كما يمكنهم بناء الطرق المحلية وادخال التحسينات الأخرى على قريتهم وذلك بأن تبدأ الجمعية التعاونية فى تنفيذها .

وليس من السهل — مع وجود مستوى التنظيم الاجتماعى والتعليمى السائد حاليا فى القرى — ان يتوقع من القرويين أنفسهم القيام بالخطوات الأولى لتكوين الجمعيات التعاونية . ولذلك يتعين على الحكومة أن تتولى من ناحيتها تشجيع الجمعيات التعاونية وتغذيتها باحتياجاتها وتوجيهها والاشراف عليها . والحكومة تجذب هذه الجمعيات بدليل أنها منحها إعفاءات ضريبية شاملة .

واكثر أنواع الجمعيات التعاونية ملائمة لسورية هو النوع الذى يقوم بتنفيذ مهام متنوعة تتصل ببعضها البعض اتصالا مباشرا مثل شراء لوازم المزارع وبيعها والحصول على القروض وتقديمها بالتالى لمن يحتاجون اليها وطرح المحصولات فى الأسواق . وجدير بالذكر أن عملية منح القروض وبيع لوازم المزارع ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض ولذلك فإن مساهمة الجمعيات التعاونية فى نشاط الأسواق يساعد فى الحصول على القروض . وفى بعض الظروف يكون من الأوفق تكوين جمعيات تعاونية ذات هدف واحد لتضطلع بأعباء معينة مثل الرى . وترى البعثة انه من الأفضل تنظيم الجمعيات التعاونية على أساس التزامات غير محددة ذلك لأن هذه هى الطريقة الوحيدة التى تتوافر فيها أعظم الدوافع لدى الأعضاء كى يلمسوا بأنفسهم الارتفاع بالقروض بشكل فعال مثمر .

وأخيرا يجب ان يكون المزارعون هم المالكين للجمعيات التعاونية القروية والتابعة للبنك والمديرين لشئونها وعلى هذه المؤسسات أن تعمل على انماء رأس مالها وزيادته والا ظلت سبيلا تمر فيه سلفيات الحكومة فى طريقها

الى المزارعين . وفي استطاعة بنك سورية الزراعى ان يعمل الشئ الكثير لتشجيع الادخار عن طريق جمعيات التعاون . واذا وجدت هيئة للاقراض تابعة لجمعية تعاونية متعددة الاغراض فان هذه الهيئة تستطيع أن تستغل ارباحها أو ادخاراتها استغلالا تاما داخل نطاقها وقد يكون حسنا بل في الواقع ضروريا أن ينشئ بنك سورية الزراعى بعض الهيئات المحلية للاقراض كجزء من النظام الذى يتبعه فى تسهيل اقراض المزارعين وفى هذه الحالة توضع الأرباح والادخارات المخصصة لفائدة الأعضاء تحت اشراف البنك ولكن يجب بقدر المستطاع أن تديرها هيئة مستقلة ..

ويحسن أيضا بالجمعيات التعاونية أن تحتفظ بأرباحها وادخاراتها وذلك بتقييد اعلان الأنصبة من الأرباح وعدم تسهيل محاولات الأعضاء التخلص من رأس مال أسهمهم .

ويتكون رأس مال الجمعية من أسهم اشتراكات الأعضاء ورسوم العضوية والقروض ولكل عضو صوت واحد ويجوز تنظيم الجمعية على اساس مبدأ التضامن .

وفى القرى السورية يحسن سن تنظيم الجمعيات التعاونية على أساس القيام بعمل واحد يتركز فيه هدفها كإيجاد طنبة لرى الأرض مثلا غير انه كثيرا ما تشتبك المصالح الفردية ببعضها كما هو الحال عندما يكون القرض على الانتاج الزراعى جزءا لا يتجزأ من بروجرام الجمعية التعاونية للتسويق أو الشراء وعلى ذلك يجوز للجمعية التعاونية ان تقوم بأعمال عدة اذا (١) كانت هذه الأعمال لا تتصادم (٢) واذا كان لا يصحبها أى تعقيد فى الاجراءات (٣) واذا امكن جعل حسابات كل عمل منها منفصلا عن الآخر (٤) واذا فهم الأعضاء تماما العمل الذى تقوم به الجمعية (٥) واذا كانت أعمال الجمعية ستؤدى خدمات لأغلبية الأعضاء — ففى مثل هذه الأحوال وعند توافر هذه الشروط تصبح الجمعية التعاونية ذات الأغراض المتعددة من أرقى وأسمى

الأنظمة اذ أنها بفضل كفاية ادارة موحدة تقوم بتنسيق عدة اعمال متقاربة مثل شراء وبيع مهمات المزرعة وتسويق محاصيلها علاوة على منح القروض والقيام بخدمات خاصة أخرى .

وقد دلت التجارب الحديثة التي قامت بها مؤسسة الشرق الأدنى عند تنظيم الجمعيات التعاونية في سورية على أن المزارعين هناك سريعو الاستجابة للنظام التعاوني على شرط أن توضح لهم تماما أهدافه وطرقه . فمثلا ثارت حماسة الناس لما رأوا ان البئر التي حفرتها مؤسسة التعاون للرى قد رفعت الانتاج وضاعفت ثمن الأرض ضعفين . وقد ثبت عند رجال مؤسسة الشرق الأدنى أن مثل هذه المظاهر تأخذ بالباب المزارعين على أن يسبقها شرح بسيط للمبادئ الأولية للتعاون ، اذ في مثل هذه الحالة يستجيب المزارعون في الحال ويبرهنون بتهافتهم على شراء أسهم الاشتراك على ايمانهم وثقتهم بالجمعيات التعاونية وقد أصبح جليا أن مثل هذه المشروعات تكون نواة صالحة للتوسع فضلا عن أنها قد برهنت (١) ان المزارعين يسارعون الى التكتل للقيام بأعمال ذات منفعة متبادلة (٢) أن تنظيم الجمعية التعاونية لا يتم بدون مجهود تربوي عظيم (٣) ان المساعدة المنظمة والارشاد لازمان (٤) ان وجود رأس المال ضرورى (٥) وان العمل لا يمكن ان يتم بدون ارشاد البنك الزراعى وقسم التعاون .

## الرى ومشروعاته

### نظرة عامة

ان لتوسيع رقعة الأراضى التي تزرع ربا أهمية حيوية بالغة في بلد مثل سورية حيث توجد مساحات شاسعة ومناطق خصبة لا تنتج الا القليل نظرا الى أن الأمطار لا تسقط بكميات مناسبة كما أن معظم الأراضى المزروعة



لا تنتج أية محاصيل صيفية . لأن المطر لا يسقط خلال الفترة الممتدة من الربيع الى الخريف .

ويوجد في سورية حوالي ٤٠٠٠٠٠ هكتار من الأرض تروى سقيا . ومن هذا القدر يروى نحو ٢٥٠٠٠٠ هكتار بالطلبات التي تستمد مياهها بصفة رئيسية من الأنهار والآبار .

وعلى أية حال فإن امكانيات التوسع في وسائل الري محدودة . وليس لسورية - فيما عدا الفرات - نهر يفيض خلال الصيف باعتباره فصل الجفاف . والواقع ان الفرات يمد سورية بحوالي ٨٣ ٪ من مياه الأنهار السورية .

وتبلغ المساحة التي يمكن أن تمتد اليها مياه الري ٤٠٠٠٠٠ هكتار او ٦٠٠٠٠٠ هكتار وعلى أية حال فإن الحد الأعلى سيتقرر باقتسام مياه الفرات مع العراق التي أخذت من جانبها في توسيع الرقعة الزراعية التي تروى عن طريق هذا النهر .

#### مشروع الغاب

يعد مشروع الغاب أكبر مشروع استصلاح تقوم به الحكومة . وقد تضمن هذا المشروع اقامة خزائين لتنظيم جريان نهر العاصي : احدهما في حلفايا والآخر في الرستن . ويخزنان مياهها تكفي لري منطقة الغاب وسهل العشارنة - وهي مساحة يبلغ مقدارها ٦٥٠٠٠ هكتار .

وقد قدرت تكاليف المشروع بحوالي ١٣٦٥ مليون ليرة سورية منها ٨٥ ملايين ليرة فوائد خلال الانشاء و٣٨٢ مليون ليرة لشق طريق رئيسي خلال الغاب و٢٦٥ مليون ليرة لانشاء قرية مركزية . وعلى أية حال فقد أشارت دراسة خاصة حديثة قام بها البنك الدولي الى أنه من المحتمل أن يزداد هذا التقدير الى ١٧١ مليون ليرة . ونظرا لتعدد الأعمال الانشائية التي

يجب القيام بها على مراحل متتابعة فليس من المحتمل أن يكتمل المشروع كله قبل عام ١٩٦٥ . وكلما تقدمت أعمال الصرف استصلحت أراض جديدة تصل مساحتها الى ١٠٠٠٠ هكتار حتى عام ١٩٦٠ وقد بدأت المرحلة الأولى وهي تعميق المجرى في الجزء الأخير من عام ١٩٥٤ . .

### المنافع الاقتصادية لمشروع الغاب

تقدر البعثة أن القيمة الاجمالية لمنتجات منطقة الغاب ستكون في حدود ٦٣ مليون ليرة سورية في السنة او حوالى ٤٧ مليون ليرة بعد خصم قيمة المنتجات التى تنتج حاليا في المنطقة المذكورة . فان انتاج القطن والذرة الشامية والسورغو - الذرة العويجة - والرز والبنجر قد يكون له تأثير ملحوظ بصفة خاصة في ميزان سورية التجارى . والمفروض أيضا أن محصول القطن وكذلك بذرة القطن ستضاف فعلا الى المواد الفائضة عن حاجة البلاد والتى تصدر . وان زيادة مساحة الرقعة التى تنتج الرز هناك مما يجعل سورية تكفى نفسها بنفسها في هذه السلعة كما أن انتاج البنجر من شأنه أن يوفر مبالغ طائلة كانت تدفع في استيراد هذا الصنف .

وبالاضافة الى مساهمة هذا المشروع في زيادة الدخل القومى وتحسين ميزان المدفوعات فان استقرار المزارعين في هذه المنطقة الذى اتاحه لهم المشروع سيساعد على تخفيض الضغط الناشئ عن كثافة السكان في الوقت الحاضر في منطقة اللاذقية وخاصة في جبال العلويين ، ففي اللاذقية مثلا تبلغ كمية الأراضى المنزرعة بالنسبة للفرد الواحد من السكان أقل من ٥٠ ٪ عن المعدل المتوسط في سورية بأجمعها . والذين سيستقرون في منطقة الغاب سيستطيعون الحصول على مكاسب جوهرية أكثر من مجرد استطاعتهم العيش على الكفاف الذى كانوا يعانون منه في الماضى الشئ الكثير من فلاحه الأرض .

### مشروع وادى الفرات وخزان يوسف باشا

ان الجزء الواقع فى سورية من وادى الفرات طويل وضيق وهو يمتد عموما من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى أى من طرابلس على الحدود التركية الى أبو كمال على الحدود العراقية ويبلغ طوله حوالى ٤٥٠ كيلو مترا وعرضه حوالى ٧٥ كيلو مترات فى المتوسط، أما اقصى اتساع له فهو ١٦ كيلو مترا .

وتتألف تربة هذا الوادى بصفة أساسية من الغرين او الطمى وهى تتفاوت فى أجزائها بين أراض من الغرين « الطمى » والصلصال والطفل ولذلك فان رى أجزاء هذا الوادى سيجعله صالحا لزراعة القطن والرز والبنجر والفول السودانى والذرة العويجة وغير ذلك من المحصولات الصيفية وكذلك زراعة القمح والشعير والبقول كمحصولات رئيسية شتوية .

ان رى وادى الفرات جميعه سوف يحتاج الى حوالى ١٧٠ مترا مكعبا من الماء فى كل ثانية على فرض أن بالامكان زراعة حوالى ٨٥ ٪ من مجموع أراضيه وهذا المقدار يزيد على نصيب سورية الطبيعى من مياه نهر الفرات ومن المحتمل أن تمتد مشروعات الرى بنجاح بحيث تشمل منطقة اخرى تبلغ مساحتها حوالى ١٣٠٠٠٠ هكتار من الأراضى الواقعة على الضفة اليسرى من منطقة الرقة وفى هذه الحالة يصبح مجموع المياه المطلوبة حوالى ٢٢٦ مترا مكعبا فى الثانية أى حوالى ٧٥ ٪ من اقصى نسبة ممكنة من مياه هذا النهر التى تستخدم فى أعمال الرى وهى تبلغ حوالى ٣٠٠ متر مكعب فى الثانية وهذا يعنى ألا يتبقى سوى ٢٥ ٪ من المياه للعراق . ولهذا السبب ولما يمكن ان يتيح المشروع من توفير لمصادر القوى الكهربائية فى البلاد رأى أن من المرغوب فيه انشاء خزان لحجز المياه على نهر الفرات واختير موقع يوسف باشا مكانا لهذا الخزان .

وقد بلغت التقديرات الأساسية للمشروع الذى تقدمت به الشركة التى استشيرت فى هذا الشأن حوالى ١١٤ مليون ليرة سورية بما فى ذلك تكاليف انشاء خط ارسال كهربى يمتد الى حلب . ثم أعيد تقدير تلك التكاليف فى عام ١٩٥٣ فارتفعت قيمتها الى ١٥٠ مليوناً من الليرات . وسنؤدى سعة الخزان الى زيادة تدفق المياه فى مجرى النهر بحوالى ١٠٠ متر مكعب فى الثانية الواحدة . فاذا اضيفت هذه الكمية من المياه الى نصيب سورية فى مياه النهر فانه سيوفر كمية كافية من المياه لرى الوادى بما فى ذلك المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى من النهر .

#### مشروع حلبية

ان مضيق حلبية يعتبر موقعا ممتازا لانشاء سد على النهر لتحويل مجراه فتصبح مياه الفيضان قاصرة على منطقة المضيق نفسها . وبوساطة هذا السد يمكن تغذية قناتين كبيرتين من قنوات الرى ( الترع ) على كل من ضفتى نهر الفرات وتمتد كل منهما ٢٥٠ كيلو مترا الى منطقة ابو كمال بالقرب من الحدود العراقية وتستطيع هاتان القناتان توصيل مياه كافية لرى حوالى ١٦٥٠٠٠ هكتار من الأراضى ( رى واحة ) وببقى بعد ذلك حوالى ٥٠٠٠٠ هكتار تروى بوساطة الطلبات الرافعة .

#### وادى الخابور

تتوافر فى وادى الخابور امكانيات تنفيذ مشروعات أخرى بالاضافة الى مشروع تل مغاص ولم يتم بعد بحث أى مشروع من تلك المشروعات بحثا تاما . والتربة الزراعية هناك من نوع جيد على وجه العموم وهى تتراوح بين طبقات متوسطة من الطفل وأخرى من الصلصال وتعتبر مناسبة لزراعة القطن والرز والفول السودانى كما يمكن زراعة نبات البنجر فى الأجزاء



الشمالية .

وتحتاج المحصولات الصيفية الى رى دائم ومياه كافية ومع أن نسبة سقوط الأمطار في هذه المنطقة تزيد كثيرا على نسبتها في كثير من مختلف انحاء سورية فان من سداد الرأي أن تروى المحصولات الشتوية ريا جزئيا في بعض المناطق هناك .

ويمكن اقامة سد عبر نهر الخابور لتحويل مياهه من جهة رأس العين وذلك لتغذية قناتين للرى تقعان على جانبى النهر . وبهذه الطريقة يمكن رى مناطق تبلغ ١٣٣٠٠ هكتار و ٧٤٠٠ هكتار على الجانبين الأيمن والأيسر للنهر على التوالى . ونسبة سقوط الأمطار في هذه المنطقة ثلاثم زراعة المحصولات الشتوية وقد أقام عدد من أصحاب المزارع مضخات لرى المحصولات الصيفية هناك . ويمكن حفر قناة على الضفة اليمنى للنهر ابتداء من منطقة تل مغاص ولكن لن يزداد عدد الأراضى التى تستفيد منها على ٣٨٠٠ هكتار ، فضلا عن ذلك فان التربة الزراعية لتلك المنطقة ليست على درجة كبيرة من الصلاحية لتشبعها بالأملح من جراء وفرة وجود مادة الجير بالأرض .

وعلى مسافة ١٢ كيلو مترا من الحسكة فى مجرى النهر السفلى يمكن تشييد خزان للمياه فى نفس البقعة التى توجد بها بقايا سد قديم منذ عهد الرومان يعرف باسم سد السبع صقور ومع أن بناء هذا السد يمكن من توفير المياه اللازمة لرى حوالى ١٥٠٠٠ هكتار فهو يؤدى من جهة أخرى الى اغراق منطقة الخزان السابق ذكره بالمياه وهى منطقة حافلة بالطمي والرواسب الغرينية الخصبة وتجري زراعتها الآن .

وعلى مسافة ١٦ كيلومترا من السبع صقور فى اتجاه انحدار النهر توجد بقايا اخرى لخزان من عهد الرومان كان فيما مضى يوزع المياه على قناتين كبيرتين تقع كل منهما على احدى ضفتى نهر طاف احد روافد نهر الخابور . وفى هذه البقعة يمكن تشييد سد من التراب لحجز المياه طوله حوالى ٧٦٠

مترا وارتفاعه ١٥ مترا لتغذية قناة أخرى طولها ١٤ كيلو مترا على الضفة اليمنى من النهر ولتوفير المياه الكافية لرى حوالى ٨٠٠٠ هكتار من الأراضي ( وإذا حفرت قناة أطول أمكن رى ١٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ هكتار من الأراضي ) كما أن وجود قناة أخرى قصيرة قد يؤدي الى توفير المياه اللازمة لرى مساحة ٦٢٠٠٠ الف الى ٦٩٠٠٠ هكتار من الأراضي بما في ذلك الأراضي التى تروى الآن من قناة تل مغاص على الضفة الغربية وتبلغ مساحتها ٨٥٠٠ هكتار .

#### وادي العاصى

يجرى الآن بحث مشروعين يهدفان لتوسيع مساحة الأراضي المنزرعة في منطقة حمص في الجزء الأعلى من وادي العاصى حيث يمكن زراعة القطن والبنجر كمحصولين صيفيين وزراعة القمح والشعير والبرسيم كمحصولات شتوية وذلك عن طريق حفر قناة تتفرع من بحيرة حمص وتؤدي الى رى حوالى ٣٠٠٠ هكتار من الأرض الواقعة على الضفة اليسرى من نهر العاصى وقناة أخرى تتفرع من سد يقام على بعد حوالى ٢٣ كيلو مترا في أعلى النهر في الطرف الجنوبي من بحيرة حمص .

#### وادي بردى

ثم بحث مسألة تنظيم سريان مياه نهر بردى بقصد زيادة مساحة الأراضي التى تروى بمياه هذا النهر في منطقة الغوطة بالقرب من دمشق حيث التربة صالحة في الجزء المنخفض من الوادي لزراعة الخضراوات .  
وان التقديرات المبدئية لتكاليف بناء السد الواحد تبلغ حوالى ١٠ ملايين من الليرات مضافا اليها ما لا يزيد على ١٠ ملايين أخرى لتحسين نظام القنوات والترع اى حوالى ٣٠ ميلونا من الليرات للمشروع بأكمله .

### وادی اليرموك

ان الزراعة في الأراضي الغرينية - وهي أحيانا تكون تربة زراعية خصبة جدا في منطقة المزيريب حيث تروى من ينابيع نهر اليرموك العليا - يمكن زيادة مساحتها وتوسيع رقعتها الى حوالي ٥٠٠ هكتار وذلك بواسطة ريها بالمضخات .

### وادی النهر الكبير

النهر الكبير هو عبارة عن نهر قصير ينحدر من الجبال المحاذية للحدود التركية ويصب في البحر الأبيض المتوسط في منطقة اللاذقية . وتحدث بهذا النهر فيضانات شديدة ولكن ماءه في موسم الجفاف لا يزيد عن ٥٠ سم الى ٦٠ سم من المتر المكعب في الثانية ولذلك فان اي تنظيم لضبط منسوبه سيؤدي الى الى رى حوالي ٤٠٠٠ هكتار من الأرض في منطقة اللاذقية لزراعتها بالخضراوات ، وبذلك يساهم هذا المشروع مساهمة جدية في التطور العام الذي أصبح متوقعا في هذه المنطقة بعد التحسينات التي حدثت للميناء الموجود بها .

## الصناعة

### نظرة عامة

إذا نظرنا الى مساحة سورية ومستوى التطور العام فيها لوجدنا ان بها نشاطا صناعيا كبيرا ولو انه ليس من السهل القول بأن سورية قد أصبحت الآن بلدا « مصنعا » الا أنه مما لا شك فيه أن نمو الصناعات خلال السنوات العشر الأخيرة كان يرجع النمو الزراعى لولا أن هناك ظروفًا خاصة — منها وفرة الأراضى الزراعية غير المستغلة وشدة الاقبال على المنتجات الزراعية . وينزل معظم الانتاج الصناعى الى الأسواق المحلية . ومع ذلك ففي عام ١٩٥٣ ساهمت هذه المنتجات الصناعية وخاصة صناعة المنسوجات بنصيب يقرب من ١٥ ٪ من صادرات البلاد .

وقد تطور انتاج المصانع الحديثة فى سورية تطورا نسبيا فى الفترة الأخيرة . فقد أنشئت عقب الحرب الأخيرة عدة مصانع للمنسوجات ومصنع كبير للأسمنت اذ كانت صناعات ما قبل الحرب السائدة صناعات يدوية . وفى بعض فروع الصناعات المعينة مثل المنسوجات المطرزة واشغال المعادن أحرز الفنيون السوريون شهرة عالمية .

ولقد احرزت صناعة المنسوجات فى سورية مكانة بارزة فى التطور الصناعى فى البلاد . فهناك ما بين ٩٠.٠٠٠ و ١٠٠.٠٠٠ مغزل تعمل فى غزل القطن والحرير الصناعى . كما أن هناك أكثر من ٥٠.٠٠٠ من الأنوال الميكانيكية . ومن ناحية انتاج الأقمشة القطنية أصبحت سورية على وشك أن تكفى نفسها بنفسها . وبالنسبة لمنسوجات الحرير الصناعى وصلت سورية الى حد تصدير الفائض عن حاجتها . أما صناعة الأقمشة الصوفية فانها تعتمد كلية



على استيراد الصوف الخام أو غزل الصوف وهى لذلك متخلفة كثيرا عن صناعة المنسوجات غير الصوفية . ويجرى الآن ادخال التحسينات على صناعتى صباغة الأقمشة وطبعها . والى جانب انتاج الغزل والمنسوجات ازدادت نسبة انتاج الملابس الجاهزة ازديادا ملحوظا . كما يجرى الآن انتاج التريكو والملابس الداخلية وجوارب الرجال والسيدات بكميات تسمح بالتصدير . ولقد نمت صناعة الزيوت النباتية وصناعة الصابون نموا ملموسا فى فترة ما بعد الحرب وخاصة لأن زيادة المساحة المنزرعة قطننا أدت الى توفير المواد الخام . وقد حدث توسع كبير فى صناعة الأغذية المحفوظة وتأسس مصنع لانتاج السكر المكرر من البنجر المحلى والسكر الخام المستورد وانشئ أيضا مصنع للأسمنت ينتظر ان يصل انتاجه مع انتاج المصنع القديم الى ٤٠٠٠ ر٠ طن سنويا ابتداء من عام ١٩٥٥ . وشهدت الأعوام التى جاءت بعد الحرب انشاء عدد من مطاحن الدقيق الحديثة كما انشئ مصنع للزجاج ومصنع آخر للالوانى المعدنية وذلك الى جانب مصانع أخرى تنتج الأحذية الكاوتشوك والكبريت والمشروبات .

ولم تعرف حالات حدث فيها سوء توجيه للاموال المستثمرة فى الصناعة . ومما لا شك فيه أن فكرة انشاء مصنع للزجاج كانت بقصد انشائه على نطاق واسع وقد ساهمت الحكومة مشتركة مع رأس المال الخاص فى محاولة فاشلة لصناعة أنواع معينة من الآلات الميكانيكية وقطع الغيار . وعلى وجه العموم فان استثمار الأموال قد حدث فى الميادين التى يجب أن تكون فيها سورية قادرة على بلوغ نسبة عالية من الانتاج بحيث تستطيع الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية . وتنقسم الصناعة السورية اساسا الى الأنواع الآتية: تصنيع المنتجات الزراعية المحلية بما فى ذلك حلب الأقطان وطحن الغلال واستخراج الزيت النباتى والدباغة وحفظ المأكولات وانتاج السلع التى يصعب استيرادها من أوروبا بسبب ارتفاع تكاليف نقلها كالأسمنت ومواد

البناء الأخرى والزجاج وكذلك الأثاث وغير ذلك من المنتجات المصنوعة من الخشب وأنواع المشروبات وصناعة بضائع الاستهلاك البسيطة التي تشتري بكميات كبيرة في الأسواق المحلية مثل المنسوجات والصابون والأحذية بمختلف أنواعها والأدوات المنزلية والكبريت والسكر والحلويات وما شابه ذلك . وفي كل هذه النواحي يمكن أن يقال ان سورية تتمتع ببعض الميزات الطبيعية او على الأقل لا تنقصها أية امكانيات اذا قورنت بالدول الأخرى . ولا يعنى هذا أن الصناعة في سورية قد بلغت حدا من الكفاية تستطيع معه مواجهة منافسة أجنبية حرة . وكأى بلد صناعى ناشئ تلاقى سورية كثيرا من العقبات التي تعوقها في المرحلة الحاضرة على الأقل عن الصمود في مواجهة المنافسة . اذ ينقصها العمال والادارة والآلات بدرجات متفاوتة. فقيما يختص بالعمل علمت البعثة أن العمال السوريين قد برهنوا على كفاية عظيمة في استيعاب الأمور الفنية الخاصة بالصناعة . وان قيام الصناعات اليدوية منذ عهد بعيد التي أدت الى توافر عدد كبير من العمال المهرة قد ساعد على تدبير الأيدي العاملة للصناعة . ولكن النهوض بهذه الأيدي العاملة الى مرتبة العمال الصناعيين المهرة لا يتأتى الا بمضى الزمن . ومن الجلى أن نفقات العمل كما يتبين من الأجور التي تدفع للعمال منسوبة الى قوة الانتاج لا تزال مرتفعة في بعض فروع الصناعة . وتختلف كفايات المديرين اختلافا بينا حتى في نطاق الصناعة الواحدة .

وعلى العموم فقد أظهر رجال الصناعة السوريون مقدرة ملحوظة في انشاء مشروعاتهم وادارتها . ومع ذلك فان هناك ما يشوب هذه الصورة . ففي بعض المشروعات وخاصة الكبيرة منها نجد أن نوع الادارة لا بأس به اذا قورن بما هو عليه في البلاد الغربية . فالتكاليف تخضع لاشراف دقيق والادارة على دراية تامة بأساليب الصناعة والآلات التي تستخدم في البلاد الأخرى . ويدبر الشئون الفنية للانتاج مهندسون ذوو كفاية يستقدمون غالبا

من الخارج . أما في المشروعات الأخرى وخاصة الصغيرة منها فلا تستطيع الإدارة استخدام مهندسين مؤهلين وهي تعتمد غالبا على خبرتها الخاصة التي أحرزتها بعد الوقوع في أخطاء. كلفتها الشيء الكثير . وقد لاحظت البعثة مثل هذه الفوارق بالنسبة للآلات الصناعية . فبعض المصانع مجهزة بأحسن الآلات وبعضها مجهزة بآلات قديمة أو غير كافية . وفي الصناعة السورية كما هو الحال في نواحي الاقتصاد الأخرى تقوم الصناعات المتقدمة منها جنبا الى جنب مع المتأخرة . ففي صناعة المنسوجات مثلا يجد المرء مصانع كاملة التجهيز تقوم بأعمال الغزل والنسيج والصبغة . وهناك عدد كبير من المصانع الخاصة كل منها مجهزة بعدد صغير من الأنوال الميكانيكية . كما أنه يوجد أيضا نحو من ٦٠٠٠ نول يدوي تعمل الى جانب ذلك . وفي صناعة الجلود يوجد عدد قليل من المدابغ الحديثة الا انه يبدو أن الجزء الأكبر من الانتاج لا يزال يأتي من مصانع صغيرة تعمل بلا آلات وتسير حسب الطرق البدائية . وفي بعض فروع الصناعات كصناعة الأحذية الجلدية والأدوات المنزلية وغيرها لا يزال الانتاج في مرحلة العمل اليدوي . وهناك من الشواهد ما يدل على أن الحوانيت الصغيرة أيضا تميل الى أن تصبح مجهزة بالآلات الميكانيكية الى حد ما وذلك بشراء آلة أو اثنتين . ومن الممكن تنويع صناعة المنسوجات والملابس وكذلك انتاج الأحذية وصناعة الورق والورق المقوى من القش أو ألياف الخشب . ويبدو أنه سيتم انشاء مصنع أو مصنعين جديدين لانتاج الأسمنت . ويمكن التفكير في انتاج المعادن من الفضلات المعدنية وفي تطوير الصناعات الهندسية تدريجيا . وقد بدى فعلا في تنفيذ صناعة الآلات البسيطة مثل المضخات الصغيرة والمحركات وقطع الغيار في الورش الصغيرة ولكن نوع الانتاج لا يزال يشوبه بعض العيوب الفنية . وقد يستطيع مصنع مجهزة تجهيزا كاملا بالمعدات والموظفين ان يقوم بانتاج هذه الأنواع . كما يستطيع أن ينتج أنواعا أفضل من الآلات الزراعية

التي يمكن تطويرها - حسب ما جاء في مقترحاتنا - لكي تستخدم في المزارع السورية . ويجب أن نبين مع هذا أن التوسع الصناعي في المستقبل يجب أن يقوم على مبدأ التفضيل وأن المشروعات تتطلب بحثاً فنياً واقتصادياً دقيقاً حتى يثبت صلاحيتها للبلاد .

وخلاصة القول أن تحسين الكفاية الانتاجية والعناية بتوسع الصناعات التي يقع الاختيار عليها هما المشكلتان اللتان تواجههما الصناعة السورية . وللتغلب عليهما تقدمنا بعدد من التوصيات منها (١) زيادة تعريض الصناعة للمنافسة الأجنبية (٢) ايجاد أسواق أكبر للمنتجات الصناعية (٣) انشاء بنك للاستثمار يمد الصناعة بالمعونة الفنية والمالية (٤) تحسين التعليم المهني

#### حماية الصناعة

ان الصناعة السورية الآن في مأمن - من نواح عديدة - من المنافسة الأجنبية . بسبب حماية لم تبدأ الا منذ عام ١٩٤٩ . فقبل ذلك التاريخ كانت الصناعة قد تطورت بدون مساعدة تذكر من الحكومة بل دون مساعدة على الاطلاق . فلقد كانت الأسعار الرسمية في سنى ما قبل الحرب معتدلة ومع ذلك فقد كانت تدر ربحاً مناسباً . وكل ما كانت تحظى به الصناعة من قبيل المساعدة لم يتعد تخفيف الضرائب على المصانع والمعدات والمواد الخام . وقد حدث التوسع السريع في المصنوعات التي تنتجها الآلات الميكانيكية في وقت كانت فيه المنافسة الأجنبية ضعيفة . وفي خلال الحرب امتنع استيراد البضائع على نطاق واسع فلما انتهت الحرب وزادت الواردات على أثر انتهائها لم تتعارض تلك الزيادة مع استمرار التحسن في الانتاج المحلي لأن الطلب على المصنوعات كان شديداً . وعندما خفضت القيود على النقد الأجنبي في عام ١٩٤٨ وتوافرت السلع المصنوعة في الأسواق العالمية بدأت الصناعة السورية تعاني من منافسة البضائع الأجنبية . وفي عام ١٩٤٩ مدت



الحكومة يد المساعدة لانقاذ الصناعة عن طريق تزويد المؤسسات الصناعية بالتسهيلات والوسائل التي تمكنها من الحصول على قروض تضمنها الدولة بفوائد معتدلة من ادارة الصرف بينك سورية ولبنان . وقد اشتدت المطالبة بفرض حماية أجدى من ذى قبل للصناعة السورية وبانهاء نظام الاتحاد الجمركى مع لبنان التي كانت تحافظ على بقاء الأسعار فى مستوى عادى باعتبارها بلدا « تجاريا » وبعد الغاء هذا الاتحاد الاقتصادى فى مارس عام ١٩٥٠ ارتفعت الرسوم على الواردات عموما . وقد بلغت فى كثير من الحالات حوالى ضعف ماكانت عليه من قبل . وفى عام ١٩٥١ زادت الرسوم مرة أخرى على بعض الأصناف مثل المنسوجات والزجاج والصابون زيادة كبيرة . وفرض أول حظر على الواردات . وفى عام ١٩٥٢ شمل الحظر أنواعا كثيرة من الواردات واحتكرت صناعة السكر وان كان الاحتكار بحكم الواقع لا يحكم القانون . وفى العام الذى يليه سحبت من وزير الاقتصاد سلطة فرض الحظر على البضائع الواردة . وقد أدى ذلك الى ازالة كثير من قيود المنع . ومع ذلك فلا يزال الحظر على الواردات مطبقا على كثير من البضائع المستهلكة مثل الملابس الداخلية القطنية وجوارب الرجال والسيدات و « المانيفاتورة » والأقمشة القطنية والحريية وقمصان الرجال والزيوت النباتية وأنواع الصابون المختلفة والسمن الصناعى والخضراوات والأغذية المحفوظة والحلوى والزجاج ومشتقاته وعيدان الثقاب والكبريت والدبابيس وقطع الأثاث الخشبية والأحذية بأنواعها .

وقد دعمت هذه الاجراءات الوقائية بفرض رقابة على الصادرات من أنواع معينة من المواد الخام التى تدخل فى الصناعات المحلية . وقد منع استيراد آلات الحلج وذلك لحماية المؤسسات الصناعية القائمة . كما أوقف استيراد الأنوال الميكانيكية وآلات أشغال التريكو القديمة وذلك لضمان تركيب آلات جديدة . وفى عام ١٩٥٢ بدأت الحكومة فى منح

تراخيص للمؤسسات الصناعية بقصد الحد من التوسع غير المطلوب في المشروعات التي لم تقم على أساس سليم . وفي خلال العام ذاته قدمت الحكومة مساعدة أخرى ايجابية للصناعة وذلك بسن قانون لتشجيع الصناعة عاد بمنافع كثيرة على المشروعات الجديدة وأدى الى التوسع في المصانع القائمة حالياً .

### قيام الأسواق

ان تشعب الانتاج الصناعى في سورية في مختلف الفروع يحده ويعوقه صغر السوق المحلية ففى بلد لا يتجاوز عدد سكانه ٣ر٦ ملايين نسمة حيث القوة الشرائية محدودة لايتيسر انتاج بضائع على نحو مجز الى بقدر محدود جداً . ومن المحتمل أن تتوافر فرص أكبر للصناعة ان وجدت سوق كبرى . ويمكن ايجاد مثل هذه السوق السورية بالتعاون مع البلاد العربية الأخرى التي تعاني كلها من عراقيل مماثلة تعوق تقدمها . وفي السنوات الأخيرة أجمعت البلاد العربية على اهتمامها البالغ بحاجتها المتزايدة الى قيام تعاون أوثق فيما بينها . وميدان التقدم الصناعى يتيح فرصة لايمكن الحصول على مثلها لقيام هذا المجهود المشترك .

### خطط صناعية أخرى

نعرض الآن للحكم على بعض الخطط الحكومية الأخرى المتعلقة بالصناعة، ومن هذه الخطط ما يتصل بالتسهيلات التي تمنح للمصانع الجديدة او لمشروعات التوسع في المصانع القائمة بمقتضى قانون تشجيع الصناعة الذى سبق صدوره في عام ١٩٥٢ وطبق لأول مرة في عام ١٩٥٣ . ومن بين هذه التسهيلات اعفاء المصانع الجديدة من الضريبة المعروفة باسم «ضريبة التمتع» أو ضريبة الترخيص لمدة ست سنوات ومن ضريبة الدخل التي تحصل على

العقار ومن ضريبة الأرباح التي ترحل الى الاحتياطي في حدود ١٠٪ على شريطة أن يستغل المبلغ المعفى في شئون التوسع في مدى عام من تاريخ ترحيله . ومنها التسهيلات التي تمنح للصناعات المشهود لها بأنها ذات نفع كاعفاء المصانع لمدة ثلاثة أعوام من جميع ضرائب الدخل والرسوم الجمركية التي تحصل على الآلات الميكانيكية والأدوات ومواد البناء المستعملة .

ولا جناح في رأينا ان تمنح المساعدات لتأسيس المنشآت الصناعية أو توسيعها في بلد مثل سورية حيث التطور الصناعي لا يزال معرّضا لأخطار جسيمة . لكننا نفضل ونقترح أن تستبدل الحكومة بالاعفاء من الضرائب على العقار والدخل مشروعا يسمح للمصانع باستهلاك آلاتها ومعداتة بأسرع مما هو مسموح به فتعفى المصانع بهذه الوسيلة من بعض عبء الوعاء الضريبي . فمثل هذا المشروع اذا ما اقترن بإجراء يسمح بأن تخصص من الضرائب المستحقة الخسائر الناتجة عن سرعة الاستهلاك فانه كفيل بأن يصل بين المساعدة الممنوحة وبين حاجة المصانع الى رأس المال بصفة أوثق من تلك التي يكفلها المشروع الآخر . وقد يؤدي الى تمكين المشروعات الصناعية من الاستمرار في التوسع وبقيننا ان تنفيذ اقتراحنا اسهل بكثير من تنفيذ النصوص الحالية التي تتطلب من مصلحة الضرائب أن تفصل بين ضريبة الدخل على العقار وبين الضريبة على مجموع الأرباح وأن تحدد مقدار ما خص كلا منهما من تجديدات أى ما استحدثته المصانع وأضافته الى ما كان مستثمرا من قبل .

والتوسع في الصناعة الجديدة يؤدي الى التساؤل عما اذا كان من الواجب على الحكومة أن تجعل انشاء المؤسسات الجديدة أو ما يضاف الى الصناعات القائمة رهنا باذن منها . وقد سنت الحكومة مبدأ الترخيص فكان ذلك إيذانا من الحكومة بأنها احتضنت مبدأ تعليق الانشاء على استئذان سابق . على أنه يبدو أن الحكومة لم تستعمل سلطتها على وجه يمنع قيام الصناعات

والرأى عندنا أنه لا ينبغي أن تفكر حكومة ما في إجراء كهذا في الظروف العادية ، اذ أصحاب المشروعات الخاصة اقدر في تقرير مدى الحكمة في السير بمشروع ما من موظفين لاخبرة لهم بهذا العمل . والذي نخشاه هو أن يؤدي تقييد المنافسة في تطور الصناعة الى عرقلة الجهود والحيولة دون الرقى .

### الصناعات الرئيسية

يبين الجدول التالي أنواع الصناعات السورية حتى نهاية عام ١٩٥٣ مبنية على التقديرات الرسمية لعام ١٩٥٣ :

المجموعة الصناعية	عدد المنشآت التي تستخدم الآلات	رأس المال المستثمر (بملايين الليرات)	الانتاج السنوى
حلج الفضة	١٢٢	١٠	٥٠٠٠٠ طن
الغزل والنسيج	٥٨٦	٤٠	٢٦٠٠٠ »
الجوارب	٦٩	٥	١٢٤٨٠٠٠ رسته
الزيوت النباتية	٢٥٠	٢٥	١٠٠٠٠ طن
الصابون	٥٩	١٠	١٨٠٠٠ »
تكثير السكر	١	١٢	٢٣٠٠٠ »
الأغذية المحفوظة	٣	٤	٤٠٠٠ »
المربى والحلويات	١٣٩	١٠	٥٠٠٠ »
الأسمنت	٢	١٥	٢٢٤٠٠٠ »
الزجاج	١١	١٠	٩٠٠٠٠٠ متر مربع
أحذية المطاط	٣	—	٢٠٠٠٠٠ زوج
الكبريت	٧	٢	٢٤٠٠٠٠ قارورة
التبغ (الدخان)	٣	—	٣٠٠٠٠ طن



والجدول المتقدم لا يعطى صورة كاملة لكنه يرينا الصناعات الرئيسية التي تستخدم فيها طرق الانتاج الحديثة . على أنه يلاحظ أن المرحلة اليدوية لاتزال تسيطر على جانب كبير من انتاج صناعات النسيج والملابس والأحذية والأثاث والمصنوعات المعدنية وكثير غيرها. غير أن استعمال الآلات الميكانيكية ينمو باطراد . وليس من المستغرب أن نجد ماكينة حديثة غالية الثمن في ورشة صغيرة لا يعمل بها سوى خمسة أو ستة من العمال .

### حليج القطن

ان الحليج يعتبر الى حد ما صناعة حديثة ظهرت بعد أن استقرت زراعة القطن في البلاد . وقد اشتغل بهذه الصناعة حتى عام ١٩٥٣ حوالي ٢٠٠٠ عامل . وأدت الزيادة المفاجئة في انتاج القطن بعد الحرب العالمية الثانية الى توسع سريع في مقدار الحليج . كما أدت أيضا في عام ١٩٥٠ الى استخدام الآلات ذات المنشار في الحليج . وهناك الآن حوالي ١٠٠ منشأة معظمها في حلب يتركز انتاجها في حليج القطن خلال الموسم الذي يبدأ في سبتمبر وينتهي في أبريل أو مايو .

وقد جاء في تقرير صدر في سبتمبر سنة ١٩٥٣ أنه من بين ١٧٦٠٠٠ طن وهي محصول القطن الخام في عام ١٩٥٢/١٩٥٣ كان حوالي ٩٠٪ من المحصول تفصل بذرته عن القطن بآلات الحليج الحديثة أما المحالج ذات المنشار فقد كانت تستعمل فقط في الدرجات الدنيا ، واستهلكت مصانع النسيج السورية حوالي ١٠٠٠٠ طن من القطن المحلوج وصدر الباقي وقدره ٥٠٠٠٠ طن .

### الغزل والنسيج

تنتج ستة مصانع للغزل والنسيج الغزل والمنسوجات القطنية والحريز

الصناعى ويوجد من هذه المصانع اثنان بدمشق وأربعة بحلب. وهى تستخدم ٦٠٠٠٠ عامل تقريبا ويوجد بها ما بين ٩٠٠٠ و ١٠٠٠٠ مغزل تنتج غزل القطن والحرير الصناعى . وحوالى ١٤٠٠ نول ميكانيكى .

وقد بلغ عدد المغازل المستخدمة فى غزل الحرير الصناعى وحده فى سنة ١٩٥٣ ما يتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ من المجموع الكلى للمغازل . وبلغ مقدار خيوط الغزل الناتجة ٨٠٠٠ طن منها ٦٠٠٠ من غزل القطن . وقد شيدت المصانع بطريقة سليمة ومعظم الآلات بها حديث لم يمض على تشغيله عشر سنوات . ويجرى استبدال الآلات القديمة أو غير الصالحة بصورة منتظمة . وثمة اتجاه الى التحول التدريجى نحو الأنوال الأتوماتيكية .

وقد حل القطن السورى الى حد كبير محل القطن المستورد . كما زادت من ناحية أخرى كمية المستورد من الألياف وغزل الحرير الصناعى وخيوط التريكو فى العامين الماضيين . وقد زادت الواردات من الألياف من ١٣٠٠ طن فى سنة ١٩٥١ الى حوالى ٣٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٣ . وزادت واردات غزل الحرير الصناعى خلال نفس الفترة من ١٦٠ طن الى ٦٥٧٢ طن .

ويستهلك معظم غزل القطن الذى تنتجه سورية محليا . وقد صدر فى عام ١٩٥٣ حوالى ٤٠٠ طن من الأقمشة القطنية و ٤٠٠ طن من خيوط الحرير الصناعى و ١٨٠٠ طن من الأقمشة المصنوعة من الحرير والحرير الصناعى . وما زال عدد كبير من الأنوال اليدوية يستعمل حتى الآن فى نسج القطن والحرير الصناعى والصوف والشعر . ويوجد نحو ٦٠٠٠ نول يدوى يعمل عليها حوالى ١٠٠٠٠٠ عامل كل الوقت أو بعضه .

هذا ويبلغ المجموع الكلى لانتاج أقمشة الحرير والقطن والحرير الصناعى حوالى ١٤٠٠٠ - ١٦٠٠٠ طن . ويعمل فى الجانب الميكانيكى من الأنوال حوالى ١٤٠٠٠ عامل . وبذا يصبح عدد العمال جميعهم ( بعد اضافة عمال المغازل اليدوية ) ٢٩٠٠٠ عامل .

### منسوجات التريكو والملابس الداخلية والجوارب

تطور هذا النوع من صناعة النسيج في السنوات الأخيرة . ويوجد ٢٦٤ منشأة تعمل في أقمشة التريكو لبعضها ماكينتان أو ثلاث فقط . أما المصانع الكبيرة فهي مصممة بطريقة حديثة تؤهلها لجودة الانتاج ومزودة بأحدث الماكينات البريطانية والأمريكية والالمانية . وقد زاد استعمال غزل الحرير الصناعي أكثر من غزل القطن أو الصوف وأصبحت المصانع تستخدم كميات موفورة من الألياف والغزل المستورد منه . وتتخصص ثلاثة من المصانع الكبيرة في انتاج الجوارب النايلون ويعمل بصناعة التريكو حوالي ٢٥٠٠ عامل يقيم معظمهم في منطقة دمشق . وتزداد أهمية هذا القسم من صناعة النسيج السورية بين الصناعات المصدرة .

### صبغة النسيج وطبعه وتجهيزه

يعمد كثير من مصانع النسيج الى تبييض وصبغ الخيوط أو الأقمشة بنفس المصانع وان كان هناك عدد من المؤسسات يتخصص في تبييض الأقمشة وصبغها وتجهيزها .

وقد أنشئ في حمص في عام ١٩٤٦ مصنع كبير ليس له نظير في سورية يستخدم الآلات الدوارة والكليشيهات في طبع الأقمشة . وينتظر أن يبلغ عدد عماله بعد استكمال معداته ٤٠٠ عامل يتناوبون العمل في ثلاث ورديات . وفيما يلي بيان بالمصانع المشغلة بالغزل والنسيج :

نوع المنشأة	العدد	رأس المال المستخدم بملايين الدراهم	المخازن	رأس رأس	آلات الحياكة	عدد العمال
مصانع غزل ونسج القطن والحرير الصناعي	٦	٣٢٧	٩٠٠٠٠	١٤٠٠	—	٦٠٠٠
مصانع غزل ونسج الصوف	٣	٢٣	٩٠٠	٤٠	—	١٦٠
مصانع البروكار الميكانيكية	٣	١٥	—	٥٠	—	١٤٠
منشآت صغيرة تستخدم أنوال الميكانيكية	٧٨٨	٣٠	١٠٨	٣٨٠٠	—	٨٠٠٠
أنوال يدوية	—	—	—	٦٠٠٠	—	١٠٠٠٠
النسيج والعباغة والتجهيز بآلات ميكانيكية	١٥	٦٥	—	—	—	٦٥٠
صناعة الحياكة	٢٦٤	٩٢	—	—	١٦٣٠	٢٥٠٠
المجموع	١٠٧٩	٥٥٢	٩١٠٠٨	١١٢٩٠	١٦٣٠	٢٨٤٥٠

### الزيوت النباتية

أنتجت سورية الزيوت النباتية منذ قرون عدة وخصوصاً زيت الزيتون ومازالت الطرق البدائية من هرس وعصر متبعة في بعض المناطق . وقد بدأ استخدام الآلات الميكانيكية في هرس البذور في عام ١٩٤٥ وبستخرج الآن ٧٠٪ من محصول الزيت من بذرة القطن .

وفي خلال الفترة ١٩٥٣/١٩٥٠ بلغ المعدل السنوي لكمية البذرة المخصصة لصناعة الزيت في سورية ٦٨٠٠٠ طن مقابل ١٠٠٠٠٠ طن في عام ١٩٤٧ . ويبلغ الانتاج السنوي من الزيت الآن حوالي ٨٠٠٠٠ طن وإذا أضفنا الى ماتقدم الزيوت المستخرجة من البذور الأخرى المستوردة أو المخلبة لبلغ المجموع حوالي ١٠٠٠٠٠ طن من الزيوت النباتية ( باستثناء زيت الزيتون ) . وعندما يتم استكمال المعدات الجارية تركيبها وتبدأ في الانتاج فاز، قدرة المصانع سوف تبلغ حوالي ٢٠٠٠٠ طن سنوياً .



وقد صدرت سورية حوالي ١٢٠٠ طن من زيت بذرة القطن في عام ١٩٥٣ و ٢٤٣٠٠ طن من الكسب والمخلفات الأخرى . وهما أكبر رقمين سجلتهما الصادرات السورية في هذا المضمار .

وقد بلغ معدل انتاج زيت الزيتون ١٠٠٠٠ طن خلال عشر سنوات من ١٩٤٢ الى ١٩٥١ .

وتستخدم معاصر البذور حوالي ١٠٠٠ عامل أما معاصر الزيتون فتستخدم من ١٥٠٠ عامل الى ٢٠٠٠ عامل يعملون لفترات قصيرة كل عام . وقد أصدرت الحكومة السورية منذ أول أغسطس سنة ١٩٥٢ قانوناً يحظر استيراد زيوت النباتات حماية للصناعة المحلية .

### الصابون

بلغ انتاج الصابون في عام ١٩٤٧ أقل من ٤٠٠٠ طن . وقد ارتفع الانتاج في سنة ١٩٥٣ الى ما بين ٨٠٠٠ و ٩٠٠٠ طن منها ١٩٠٠ طن صدرت للخارج . وقد منع استيراد جميع أنواع الصابون منذ ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ .

### تكرير السكر

ظلت سورية تستورد كل احتياجاتها من السكر نظراً لأن كمية قصب السكر المزروعة محلياً كانت قليلة . وذلك الى أن بدأت شركة السكر والمنتجات الزراعية في الانتاج على نطاق ضيق في حمص عام ١٩٤٩ . وحاولت الشركة أن تعمل على زراعة البنجر حتى يسد الاحتياجات المحلية الى السكر . وقد أنتجت زراعتها ٥١٥٠٠ طن من البنجر في عام ١٩٥٣ نتج منها ٧٠٥٨ طناً من السكر وتبلغ قدرة الشركة حالياً ٨٠٠ طن بنجر يومياً ويجفف « ثقل » البنجر لاستعماله علماً للحيوان . وقد صدر من هذا العلف في عام ١٩٥٣ حوالي ٦٠٠ طن .

وقد بلغ مجموع الانتاج من السكر المكرر في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ على التوالي ١٩٢٠٠ طن و ٣٠٠٠٠ طن .

هذا ويفرض على السكر الخام المستورد رسم جمركي يبلغ ٢٧٥ قرشا سوريا للكيلو بينما يبلغ الرسم المماثل على السكر المكرر ٤٣٥ قرشا للكيلو.

### الخضر والفواكه المحفوظة

تعتبر دمشق المركز الرئيسي لصناعة حفظ الفاكهة كما تعتبر غوطة دمشق منطقة هامة لزراعة الخضراوات والفاكهة .

ونظرا لأن سوق الأغذية المحفوظة في سورية محدودة فإن الصناعة تعتمد على التصدير غير أن ارتفاع أسعار السكر يجعل المنافسة شديدة الوطأة . ويبدو أن تصدير الخضراوات والفواكه المحفوظة بدون سكر مثل الفواكه المجففة وغيرها وعصير الطماطم تتيح امكانيات أكبر . غير أن منافسة الأصناف الأجنبية مازالت مع ذلك شديدة .

### الاسمنت

هناك مصنعان للأسمنت في سورية واحد بالقرب من دمشق والآخر في حلب . وقد بلغ مجموع انتاجهما في عام ١٩٥٣ حوالي ٢٤٣٠٠٠ طن . ومن المتوقع أن يصل الانتاج بعد تنفيذ خطة التوسع في عام ١٩٥٥ الى حوالي ٤٠٣٠٠٠ طن . ويعمل بالشركتين ٥٠٠ عامل يعملون بصفة مستمرة على ثلاث دوريات وهناك ٣٠٠ عامل غيرهم يعملون في المحاجر . وتوجد كميات كافية من الجير في أمكنة قريبة جدا من كل مصنع . والمواد الأخرى متوافرة وتنقلها العربات الى المصنع في طريق عودتها .

## الزجاج

ان صناعة الزجاج تعتبر احدى صناعات سورية التقليدية . وقد كان الزجاج الكسر يعتبر المادة الأولية في هذه الصناعة حتى نهاية الحرب الأخيرة . وكانت الطرق البدائية سائدة في هذه الصناعة . أما الآن فإن الإنتاج يتركز بصفة رئيسية في مصنع كبير يقع في ضواحي دمشق . وهناك غيره ١٢ مصنعا صغيرا يقع كثير منها في منطقة دمشق . وتشتغل بإنتاج الزجاج والأوعية الزجاجية وزجاج المصابيح وغيرها . وتشتغل الماكينات في عمليات معينة من مراحل الصناعة .

وقد بلغ إنتاج مصنع دمشق الكبير باعتباره أحدث مصنع من نوعه في الشرق الأوسط حوالي ٤٠٠٠ طن سنويا خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣ .

## دبغ الجلود واعدادها

بدأت صناعة دبغ الجلود في الانتقال من المرحلة اليدوية الى المرحلة التي تستخدم فيها الآلات الميكانيكية منذ عام ١٩٣٩ وقد أحرزت هذه الصناعة تقدما كبيرا وخصوصا منذ انتهى الاتحاد الجمركي مع لبنان . وقد صدر حوالي ٨٠٠ طن من الجلود الخام في سنة ١٩٥١ و ٦٠٠ طن في عام ١٩٥٣ كما صدر ٤٣٠ طن و ٣٣٠ طن من الجلد المدبوغ والمصنوعات الجلدية في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٣ على التوالي . ويبلغ عدد المداينغ التي تعتبرها الحكومة في درجة المصانع ٧٥ مدبغة وقد بلغ مجموع إنتاجها ٢٧٠٠ طن من جلود النعل و ٩٠٠ مليون قدم مربعة من أنواع الجلود الأخرى . وتتباين المداينغ الجديدة من حيث حجمها ويتراوح عدد العمال في كل منها بين خمسة عمال و ١٠٠ عامل .

### صناعة الأحذية

تصنع الأحذية الجلدية ذات النعول المصنوعة من الجلد أو الكاوتشوك باليد أو بآلات بسيطة في ورش صغيرة في معظم أنحاء البلاد .  
وقد أنشئت خلال السنوات الأخيرة أربعة مصانع بالقرب من دمشق لصناعة الأحذية الكاوتشوك والخيش واللباد باستخدام طرق الكبس .  
وتستخدم في صناعتها مواد بعضها مستورد وبعضها محلي . وقد بلغ انتاجها ٣٠٠٠٠٠ زوج من الأحذية في العام ويشغل فيها ٢٠٠ عامل .  
واستيراد الأحذية في سورية محظور .

### الكبريت

نشأ أول مصنع لأعواد الثقاب في سورية في عام ١٩٣٠ وما حل عام ١٩٥٢ حتى انضم الى هذه الصناعة ستة مصانع أخرى . وأكبر ثلاثة من هذه المصانع موجودة في دمشق وفي حلب توجد الأربعة الأخرى .  
ويستخدم الخشب المحلي في الانتاج غير أن الأمر يحتاج الى استيراد بعض أصناف الخشب الأخرى وبعض المواد الكيماوية .  
وتستخدم جميع مصانع الكبريت في سورية حوالي ٣٥٠ عاملاً يعملون كل الوقت أو بعضه وقد أنتجت مصانع دمشق الثلاثة حوالي ٢٥٦ مليون علبة كبريت في عام ١٩٥٢ و ٣٢٢ مليون علبة في سنة ١٩٥٣ .

### الدخان ( التبغ )

يعمل عدد من المؤسسات في توليف الطبايق واعداده للتصدير غير أن صناعة السجائر والطبايق واستيرادها قد عهد بهما منذ سنة ١٩٥١ الى الادارة الحكومية لاحتكار الدخان .



وتستخدم ادارة احتكار الدخان ٢٣٠٠ عامل . وقد بلغ مجموع انتاجها في المصانع الثلاثة ٢٧ مليون كيلو في عام ١٩٥٣ .

#### طحن الحبوب

تنتشر مطاحن الحبوب في طول البلاد وعرضها وقد سجلت وزارة الاقتصاد الوطني أكثر من ٣٦٠ مؤسسة صغيرة لطحن الحبوب بها ٣١١ طاحونة و ٢٥٧ سلندر وتستخدم ١٧٠٠ عامل . ويوجد بالإضافة الى ذلك خمسة مطاحن كبيرة في دمشق وحلب وحمص مزودة بالأجهزة الحديثة تستخدم حوالي ٢٥٠ عاملا .

#### القوة الكهربائية

ان سورية فقيرة من حيث توافر القوى الكهربائية فيها . فمن بين مجموع السكان البالغ عددهم ٣٦ مليون نسمة لا يوجد سوى ١٤ مليون نسمة يعيشون في المدن والقرى المزودة بالكهرباء ونصف هؤلاء هم فقط الذين يستخدمون الكهرباء فعلا . وبينما عمدت المنافع العامة الى زيادة طاقتها طوال الأعوام الثمانية الماضية بنسبة تبلغ حوالي ١٧ ٪ سنويا فان مجموع قوتها أو طاقتها الثابتة في نهاية عام ١٩٥٣ لم تتعد ٣٤٣٥٠ كيلوات أى ٤٤٧٧٦ كيلو فولت امبير . وقد وجدت معظم المصانع الجديدة أنها في حاجة الى أن تتولى هى بنفسها اعداد ما يلزمها من مولدات للقوى الكهربائية . وقد بلغ مجموع ما تزودت به البلاد من كهرباء خلال عام ١٩٥٣ حوالي ١٦٣ مليون كيلو وات ساعة أى نحو ٤٦ كيلو وات ساعة لكل فرد من السكان وهو ما يعادل النسبة المقابلة في تركيا . وتعانى المرافق العامة في الوقت الحاضر من الضغط الذى تتعرض له في البسات التي يبلغ فيها الاستهلاك اقصاه .

ومن المرغوب فيه العمل على تحقيق زيادة كبيرة في نسبة النمو في طاقة المؤسسات العامة ويجب أن يكون هدف كل برنامج يوضع للتوسع سد الحاجة المتزايدة للقوى الكهربائية وتمكين المصانع من أن تستمد القوى المحركة من المرافق العامة باعتبارها مصدرا لتلك القوى . وأن تتخذ الاحتياطات ضد حدوث أى توقف فيها . لأن فرض القيود على مصادر القوى يحول دون القيام ببرنامج ضخ في المستقبل . ويجب أن تدبر الأموال اللازمة بدقة تكفل تقديم الأهم على المهم . فمثلا يعتبر توفير مياه الشرب للسكان وللزراعة في الفترة الحالية ، وهي فترة تطور كبير في حياة سورية ، أهم بكثير من توفير الكهرباء للاضاءة .

ثم ان استصلاح منطقة الغاب للزراعة سيؤدي الى زيادة عظيمة في نواحي النشاط العامة في هذه المنطقة وهذا يستلزم توسعا وازديادا في الأدوات والمعدات اللازمة لتوليد القوى المحركة .

ومما لاشك فيه أنه كلما زاد انتاج القوى المحركة زاد عنف المطالبة بتخفيض مستوى الأسعار التي تباع بها الكهرباء . وقد وقعت البعثة على شكاوى عديدة في هذا الصدد . ومع هذا فانه لا يبدو أن سعر الانارة في المدن الرئيسية مغالى فيه اذا قورن بمثيله في البلاد الأخرى علما بأن أسعار الكهرباء في المدن الصغيرة والقرى عالية جدا . ولا غرو فالمعروف أن توليد الكهرباء من محركات الديزل اذا اقتصر التيار على أغراض الانارة يتكلفه نفقات باهظة .

وأسعار التيار الكهربى الذى يستخدم في تشغيل الآلات هي قطعا أعلى من مثيلاتها في كثير من البلاد الأخرى . ومع ذلك فان البعثة تشير بالتريث وتجنب تخفيض شامل أو عام لأسعار الكهرباء خلال الأعوام الخمسة أو الستة القادمة . ذلك لأن توفير ما يلزم البلاد من القوى الكهربائية اللازمة يعتبر أكثر أهمية في الوقت الحاضر من تخفيض أسعار الكهرباء . ثم ان

الأرباح التي تدرها المرافق العامة تصلح لتمويل برنامج التوسع المطلوب في هذه المرافق نفسها وسلامة هذا الاجراء تتضح بصفة خاصة في المرافق المؤمّنة في دمشق وحلب اذ كانت أرباحها كثيرة . ونظرا لما هو متوقع من ازدياد القوى المحركة الكهربائية وتخفيض تكاليف الانتاج فان البعثة تتوقع أن يبلغ مجموع الإيراد الصافي للخدمات التي تؤديها المرافق العامة بعد خصم نفقات التشغيل مبلغ ٦٠ مليون ليرة خلال فترة السنوات الست من ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ وسيقتضى الأمر استخدام معظم هذا المبلغ في تمويل برنامج التوسع وفي دفع تعويضات التأمين . وبهذه الطريقة ستتمكن الحكومة من الاحتفاظ بالمال الذي تدره الضرائب وأن تصبح حاجتها الى الاقتراض مقصورة على تمويل النواحي الأخرى من احتياجات البلاد العاجلة .

وتتميز المنطقة المعروفة باسم يوسف باشا والواقعة على نهر الفرات بأنها ذات امكانيات واسعة لتوليد الكهرباء اذ تقول التقديرات انه في الاستطاعة توليد قوة كهربية ثابتة مقدارها ٤٥ ألف كيلو وات ويصل حدها الأقصى الى ٩٠ ألف كيلو وات . واذا كانت امكانيات توليد القوى الكهربائية من جميع الأنهار الأخرى مجتمعة قد تبلغ ٦٠ ألف كيلو وات فان مجموع امكانيات سنوية في توليد الطاقة الكهربائية من المناطق المائية يقرب من ١٥٠ ألف كيلو وات - أي ما يعادل انتاج الطاقة الكهربائية المنتظرة من مشروع الليطاني في لبنان بمفرده .

الطاقة الكهربائية لمحطات توليد القوة المحركة العاملة في عام ١٩٥٣ :

الحد الأقصى للطاقة الكهربائية	القوى المحركة العاملة		
	كيلووات	كيلوفولتامبير	
١٣١٦٠	١٦٥٠٠	١٣٠٠٠٠	دمشق
١٠٠٣٠	١٥٠٥٠	١٠٤٠٠	حلب
٢٦٥٠	٣٥١٠	٢٦٥٠	حمص - حماه
٨٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	اللاذقية
٨٤٠	٩١٥	٨٤٠	دير الزور
٦٥٤٤	٧٨٠١	٦٦٦٠	المدن الصغيرة
٣٤٠٣٤	٤٤٧٧٦	٣٤٣٥٠	المجموع

#### القوة الكهربائية في الصناعة

يتوقف تقدير حاجات البلاد للقوى الكهربائية على ضرورة الحصول على بيان عن استهلاك القوى الكهربائية الحالية والمنتظرة في صناعات سورية الرئيسية . وتعتمد المصانع التي يتناولها البحث فيما يلي على مصادرها الخاصة في الحصول على الكهرباء . ومن المرجح أن يتغير هذا الوضع حينما يتم تنفيذ المشروعات الإضافية الخاصة بالمرافق العامة .

#### الأسمنت

يعتبر مصنعا الأسمنت في كل من دمشق وحلب أكثر المصانع استهلاكاً للقوى الكهربائية . ففي عام ١٩٥٣ بلغ إنتاج هذين المصنعين ١٧١ ألف طن و٧٢ ألف طن على التوالي . ومن المنتظر أن يرتفع هذا الإنتاج إلى ٢٥٣ ألف طن و١٥٠ ألف طن في عام ١٩٥٥ بمعدل استهلاك مقداره ٩٠ كيلو وات ساعة للطن الواحد .



### المنسوجات

تقوم المصانع الكبيرة بعملية غزل جميع الخيوط التي يجرى انتاجها . أما انتاج الأقمشة فإن نصفه يتم بواسطة الأنوال اليدوية. ولما كان الكيلوجرام الواحد من خيوط الغزل يحتاج الى ١٣ كيلو وات ساعة ، كما أن الكيلو جرام من المنسوجات يحتاج بدوره الى كيلو وات واحد فإنه يؤخذ من التقديرات أن مجموع احتياجات مصانع المنسوجات الآلية تصل الى حوالي ٢١١ مليون كيلو وات في السنة .

### الحلج

بلغ مجموع انتاج شعر القطن الذي تم حلجه في سورية في عام ١٩٥٣ حوالي ٥٠ ألف طن ولما كان متوسط استهلاك الطن الواحد من القطن المحلوج والمعبأ في بالات هو ١٠٠ كيلو وات ساعة فإن الطاقة الكهربائية المطلوبة لهذه الكمية تبلغ حوالي خمسة ملايين كيلو وات ساعة .

### السكر

قام مصنع السكر في حمص في عام ١٩٥٣ بانتاج سبعة آلاف طن من سكر البنجر كما قام بتكرير ٢٢ ألف طن من السكر الخام . وقد بلغ متوسط القوى المحركة التي تطلبتها عملية اعداد هذه الكمية ٧٢ كيلو وات ساعة للطن الواحد ( وهذا المتوسط يعتبر ضئيلا اذا قورن بما تحتاجه هذه العملية عادة اذ يتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ كيلو وات ساعة للطن الواحد ) . أما القوى المحركة اللازمة لعملية تكرير السكر فهي لا تتجاوز ٢٠ كيلو وات ساعة . وتدل هذه الأرقام على أن حوالي مليون كيلو وات ساعة قد تم توليدها بالفعل لهذه الاغراض في عام ١٩٥٣ . ولا يدخل في هذه الأرقام القوى

الكهربية المخصصة لشبكة حمص - حماه .

ومن المنتظر ان يرتفع استخراج السكر من البنجر من ٧ آلاف طن الى حوالي ٢٠ الف طن وذلك بحلول عام ١٩٦٠ الأمر الذي يتطلب مليون كيلو وات اضافية .

### الزجاج

يملك مصنع الزجاج في دمشق مولدا للكهرباء طاقته ٦٠٠ كيلو وات . ويستطيع المصنع أن ينتج ٤٣ طنا يوميا ويستهلك الطن الواحد من الزجاج قوة كهربية قدرها مائة كيلو وات ساعة ولم ينتج المصنع في سنة ١٩٥٣ الا ثلاثة آلاف طن من الزجاج وهو ما يستطيع انتاجه في سبعين يوما اذا عمل بأقصى امكانياته وتوافرت له القوة المحركة اللازمة .

### التبريد

بدمشق مخزن واحد للتبريد طاقته ٥٠٠ كيلو وات وهو متصل بشبكة المنافع العامة يستمد منها نصف احتياجاته ويستمد النصف الآخر من مولده الخاص .

### معاصر الزيت

في حلب معصرتان للزيت لكل منهما مولد خاص لتوليد القوى الكهربية طاقة احدهما ١٢٠٠ كيلووات والأخرى ٣٠٠ كيلووات، والمعصرتان لاتعملان الا ٢٥٠ يوما في السنة والمقدر أن القوة الكهربية التي تلزمهما مليون ونصف كيلو وات ساعة .

### الطحن

في حلب مطحن له مولد كهربى خاص طاقته ٤٠٠ كيلو وات ومعنى هذا أن القوة الكهربائية المستخدمة تعادل ١٢ مليون كيلو وات ساعة على أساس أن المولد يعمل ٦٠٠٠ ساعة في السنة .

### الخاتمة

وعلى هذا الأساس فإن القوى المحركة التى أنتجتها محطات توليد الكهرباء للمصانع الخاصة في عام ١٩٥٣ - والننى تعادل نحو ثلث ما تنتجه محطات المرافق العامة - موزعة على الوجه الآتى ( مقدرة بملايين الكيلووات ) :

٢٢٠	مصانع الأسمنت
١٣٢	» النسيج
٢٥	» الحلج
٠٣	مصنع الزجاج
١٠	مخزن التبريد
١٥	معاصر الزيت
١٢	مطاحن القمح
١٠	مصنع السكر
٠٦	مصنع الصباغة
٤٣٣	المجموع

وستكون احتياجات البلاد من القوى الكهربائية في المستقبل الى حد بعيد رهنا بالتقدم الذى تحرزه صناعات الأسمنت والمنسوجات والبنجر وهى صناعات ستحتاج - كما ذكرنا آنفا - الى قوى محركه اضافية كبيرة

أما الصناعات الأخرى التى ورد ذكرها فلا ينتظر ان تحتاج الى زيادة اضافية ذات بال .

وعلى أساس هذه الافتراضات فان انتاج القوى الكهربائية الخاصة سيطلب زيادة تتراوح بين ٤٣ مليون كيلو وات ساعة و ٦٠ مليون بحلول عام ١٩٦٠ .  
يبد انه من المرجح كثيرا ان يؤخذ جزء من هذه الزيادة من شبكة المرافق العامة .

#### تقدير سياسة الحكومة تجاه الصناعة

ان بلدا كسورية للزراعة فى اقتصادياتها كفة راجحة تنهيا لها فوائد كبيرة اذا استخدمت الآلات الميكانيكية فى فروع الصناعة الآتية : ( ١ ) تصنيع المحصولات الزراعية قبل تصديرها (٢) انتاج مواد البناء وغيرها من السلع الثقيلة التى يتعذر استيرادها بسبب تكاليف النقل المرتفعة (٣) صناعة البضائع والسلع الخفيفة (٤) انتاج الأدوات والعدد البسيطة وتصليح الماكينات التى تستخدم محليا، ثم يلى ذلك القيام بتركيب أجزاء هذه الماكينات (٥) انتاج البضائع شبه اليدوية ومنها بعض الكماليات التى يحتاج صنعها الى مهارة تتوافر على نطاق واسع فى سورية .

هذه هى الميادين الرئيسية التى تركزت فيها الصناعات الحديثة فى سورية وليس فى هذا مأخذ أو اعتراض .

والواقع ان التقدم الذى أحرزته سورية خلال الفترة التى كانت فيها منعزلة نسبيا ثم ما تلا ذلك من زواج وارتفاع فى الأسعار عقب الحرب العالمية الثانية لا يكفى لجعل سورية تقف امام منافسة المؤسسات التجارية الأجنبية العريقة التى تتوافر فيها الكفاية والمقدرة، خاصة وان أسعار الفائض الوفير من البضائع الأجنبية التى تغرق الأسواق لا تترك مجالا للسلع السورية . ولم تستطع التعريف الجمركية الرسمية للاتحاد الجمركى السوري



اللبناني أن توفر أكثر من قدر هزيل من الحماية للصناعة المحلية . واذن فليس من الغريب أن يؤدي التعرض للمنافسة الأجنبية الشديدة الى نشوء موقف خطير يهدد مختلف المشروعات الصناعية الجديدة ولا أن تعتمد الحكومة الى ايلاء الصناعة مزيدا من التشجيع والحماية . ويبدو مع ذلك ان سياسة الحكومة حيال الصناعة وخاصة في ميدان التجارة الخارجية قد انصرفت منذ منتصف سنة ١٩٥١ الى تحقيق هدفها القومي من بلوغ درجة الاكتفاء الذاتي في المنتجات التي يمكن صناعتها محليا أكثر من اهتمامها بالتطور نحو اقتصاد دولي . ونحن نعتقد أن هذا الاتجاه لا يحقق لسورية ارتفاعا ملموسا لا في مستوى المعيشة ولا في مستقبل الصناعة السورية نفسها . ولهذا فائنا نوصي باعادة النظر في تلك السياسة وفي جميع الاجراءات موضوع البحث .

وقد أدى نظام اعطاء الأولوية لمشروعات الاكتفاء الذاتي القومية الى زيادة الرقابة على الصناعة . وتعتبر السوق المحلية في سورية صغيرة نسبيا وقد سبق القول بأن هناك صناعات عديدة أصبحت طاقتها الانتاجية كفيلا بتلبية الطلبات المحلية او انتاج ما يزيد على حاجة الاستهلاك في تلك الأسواق . ولكن القيود التي تفرض على الصناعة السورية من شأنها أن تجعل الصناعة السورية تعتمد اعتمادا كليا على الاشراف الداخلي وهي عمليات يصعب اتباعها وتحمل في طياتها خطر تعريض الحكومة لضغط أصحاب الصناعة . وان استبعاد المنافسة الأجنبية الذي كثيرا ما يصاحب هذه السياسة من شأنه أن يضعف الرغبة في زيادة القدرة على الانتاج وخفض التكاليف مما يسبب خسارة للمستهلك وكذلك لمركز الصناعة السورية في الأسواق الخارجية . والمنافسة الداخلية حتى ولو بقيت حرة لا تعدو ان تكون بديلا هزيلا من حيث أنها تتأثر بالسعر والعوامل الداخلية وبمرونة هذه العوامل في نظام اقتصادي تشمله الحماية .

وتشعر اللجنة بأنه من الضروري اعادة توجيه السياسة الصناعية نحو

التحرر . فذلك خيز من ان تبقى محمية تحت اشراف هيئة مركزية . وبهذه الطريقة وحدها يمكن للصناعة السورية ان تنتج سلعا مصنعة من نوع جيد وتربح عملة أجنبية بالقيمة التي تضيفها الى المواد المحلية والمستوردة . والتوجيه الذي تشير به البعثة لا يقتضى الحكومة أن تعدل عن نظمها وحمايتها والوسائل الأخرى التي تذرعت بها في تشجيع المشروعات الصناعية ؛ فالبعثة لا تريد مما تقدمت به أن تصبح المنافسة في سورية حرة تحت رحمة الأسعار الدولية لأنها تعلم أن سياسة كهذه قلما تطبق حتى في البلاد المتقدمة المتمتعة باقتصاد قوى منوع .

ان سياسة توفير الحماية للصناعات الوليدة كوسيلة من وسائل مساعدة صناعات معينة منتقاة للتغلب على صعوبات مؤقتة ولإعطاء هذه الصناعات مهلة من الوقت كي تدعم فيه مركزها في وجه المنافسة الدولية ، مثل هذه السياسة كانت منذ عهد بعيد وسيلة مشروعة من وسائل التنمية الاقتصادية . وحتى الصناعات القوية الراسخة القدم قد تحتاج الى نوع من الحماية ضد أوضاع معينة من المنافسة الداخلية والأجنبية . ومن ناحية أخرى يجب ألا يكون التصنيع غرضاً لذاته يدرك دون مراعاة عبء الثقل على كاهل الأهلين ودون مراعاة التوازن الذي يجب أن يقوم بين الحرية الاقتصادية والرقابة الاقتصادية .

### تشجيع الصناعة

يسود الاعتقاد في كثير من البلاد المتخلفة بأن السير بخطى حثيثة نحو تقدم اقتصادي يتطلب تحولا حاسما من مرحلة الانتاج الأولى الى انتاج الصناعات الأساسية بقصد الاقلال من الاعتماد على البلاد المتقدمة فعلا في هذا الشأن . ويحدث أحيانا - عندما تجد الحكومة أن روح الابتكار عند المؤسسات الخاصة ليست كما ينبغي من الكفاية - أن تنزعهم هي الموقف فتشئ مصانع

تقوم بتمويلها كما حدث في تركيا .

ومع ذلك فقد اتجهت الحكومة السورية سياسة مغايرة . فهي وإن كانت قد أمتت المرافق العامة التي كان الأجانب يمتلكونها لم تنزل هي بنفسها إلى ميدان الاستغلال الصناعي فيما عدا حالة واحدة كان الفشل من نصيبها . فبدلاً من ذلك عمدت إلى تشجيع المشروعات الصناعية الخاصة بطرق متنوعة أفصحت عن مدى استعدادها لتشجيع التصنيع . وفضلاً عن ذلك فإن معظم الإجراءات التي قامت بها - وخاصة تلك التي تستهدف انعاش المؤسسات الصناعية الجديدة وتوسيع القائم منها فعلاً - لم تتخذ إلا عندما بدأت تظهر بوادر الركود والتوقف في ميدان التطور الصناعي في سنة ١٩٥٢ .

وإن البعثة تعرب عن ارتياحها للمبادئ الأساسية التي يتضمنها المرسوم الذي صدر في سنة ١٩٥٢ . ففي كثير من البلاد التي لا تزال في مراحل التطور الأولى يحدث أن تخصص نسبة غير سليمة من المدخرات القومية للتشير في المباني والعقارات السكنية والمشروعات التجارية أو المالية .

ففي مثل هذه الظروف يكون من الخير أن يدفع الناس إلى استثمار قدر أكبر من هذه الأموال في الصناعة حيث يحتمل أن تعود هذه الأموال بالنفع الأكبر على الاقتصاد القومي - وليس لدينا تعليق خاص على النصوص التي تتعلق بمواقع المصانع ، أما فيما يختص بالتسهيلات الضريبية فإن لنا فيها رأياً نبديه .

إنه ل يبدو معقولاً أن يلجأ بلد من البلاد المتخلفة إلى أن يعفى من الرسوم الجمركية الواردات من الآلات الميكانيكية والأجهزة والمعدات ومواد البناء التي لا تنتج محلياً . ففي سورية كان موظفو الحكومة هم الذين يعينون الصناعات التي تتمتع بالاعفاء ويحددون كميات المواد التي يشملها الاعفاء . وتقترح البعثة - فيما يختص بنظام القرارات الفردية التي تتضمن أحكاماً سياسية - أن تستبدل هذه القرارات بنص في القانون يحدد الشروط العامة

لنظام الاعفاءات على أوسع مدى ممكن من الأسس الحرة .  
 ونحن لا نقر نظام الاعفاء المؤقت من ضريبة الدخل على المؤسسات الجديدة  
 أو الاعفاء من ضريبة الأرباح على الأموال الجديدة التي تستثمر في المؤسسات  
 القائمة حالياً . فإن اعتراضنا الأساسي على هذا النظام هو أن الاعفاء من  
 ضريبة الدخل قد يؤدي إلى نتائج ضارة وغير منطقية . ومن الواضح أن  
 هذا النظام يعتبر من أكثر الأمور أهمية عند الشركات التي تحقق أرباحاً بالغة  
 بينما قد يفقد قيمته في الشركات التي لا تحقق أرباحاً خلال فترة سريان الاعفاء  
 وفوق هذا فإن نظام الضرائب التصاعدي القائم في سورية الآن يؤدي إلى  
 أن تستفيد المؤسسات الكبيرة من نظام الاعفاء أكثر مما تستطيع المؤسسات  
 الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تستفيده منه . ذلك لأن نظام اعفاء الأرباح  
 من الضرائب الذي جاء نتيجة التوسع في مؤسسات الأعمال الموجودة حالياً -  
 باعتباره إجراءً مستقلاً عن قانون اعفاء المؤسسات الجديدة - نشأ عنه  
 صعوبات إدارية خطيرة بعيدة المدى فيما يختص بطريقة تحديد الأرباح التي  
 يصيبها كل من جزئي المؤسسة الجديد والقديم .

ولا يمكن إيجاد حل وافٍ بالغرض من جميع الوجوه لهذه المشكلة حتى  
 إذا توافرت كل إمكانيات المهارة والكفاية عند كل من الإداريين المختصين  
 ودافعي الضرائب . ومع ذلك فليس من المرغوب فيه أن يقتصر سريان امتياز  
 الاعفاء على المؤسسات الجديدة لأن وجود أموال جديدة مستغلة فعلاً في  
 مؤسسة قائمة كثيراً ما يدر أرباحاً تفوق تلك التي قد تستغل في مشروع جديد  
 وخاصة إذا كان هناك عجز أو نقص في العدد الكافي من المديرين ذوي الخبرة  
 كما هو الحال في سورية .

وإن أسهل طريقة لتحقيق فوائد الاعفاء المؤقت من ضريبة الدخل ودرء  
 مساوئه وتجنب مصاعبه هي أن يستهلك دافع الضريبة قيمة الآلات والأجهزة  
 في فترة أقصر من فترة الاستهلاك الصحيحة أي في مدى أقل من المدى الذي



تظل فيه هذه الأشياء صالحة للاستعمال . على أن استعجال فترة الاستهلاك يؤدي الى تأجيل استحقاق الضريبة لا الى الغائها . ولكن صاحب رأس المال المستغل يستطيع أن يطيل ميعاد هذا التأجيل الى أجل غير مسمى وذلك بشراء معدات جديدة عندما يتم استهلاك المعدات السابقة .

### التجارة الخارجية

كانت التجارة دائماً من أعظم المهن المربحة في سورية . فهي التي ساهمت بنصيب كبير في رأس المال الذي تتطلبه تنمية الصناعة بل والزراعة أيضاً . ومدينتا حلب ودمشق هما المركزان التجاريان الأساسيان في البلاد ومع ذلك فإن حلب تفوق العاصمة السورية في الأهمية إذ أنها تتعامل في النصيب الأكبر من صادرات سورية التي يرد معظمها من الجزء الشمالي من البلاد وسوف يساعد التطور بميناء اللاذقية وتحسينه على زيادة نصيبها في التعامل بتجارة الواردات .

وتلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في تجارة البلاد بوجه عام . ففي مدة السنوات الثلاث من سنة ١٩٥١ الى ١٩٥٣ كانت قيمة الواردات تقارب في متوسطها ٣٠ في المائة من الدخل القومي والصادرات حوالي ٢٢ في المائة . وقد أخذت قيمة المجموع الكلي للصادرات ترتفع باطراد مستمر في حين كان ارتفاع قيمة الواردات بطيئاً .

### نقص البيانات الإحصائية

ارتبطت سورية ولبنان باتحاد جمركي حتى الثالث عشر من مارس سنة ١٩٥٠ ولم تكن أي من الدولتين حتى ذلك التاريخ تعد بيانات إحصائية مستقلة لتجارتها الخارجية . وقد ظهرت إحصاءات التجارة السورية للمرة

الأولى في سنة ١٩٥٠ غير أن هذه الاحصاءات لم تمتد الى نشاط السنة كلها ولم تتسم من الدقة وصدق الدلالة بمثل ما اتسمت به احصاءات السنوات التالية بسبب عدم مقدرة موظفي الجمارك السوريين وقتئذ على ضبط تنفيذ التعريفات الجمركية ورصد الحركة التجارية .

وقد جرت العادة على أن تسجل الاحصاءات الجمركية قيمة الواردات بمقدرة بالليرات السورية على أساس سعر الصرف الرسمي . وهذا السعر يختلف عن سعر الصرف السائد في السوق الحرة التي تنتهي اليها عمليات الاستيراد . ويقتضى التغلب على هذا الاختلاف إعادة تقييم العملة التي استوردت بها كل سلعة على حدة وهذا أمر ليس من اليسير اجراؤه في محيط احصاءات التجارة الخارجية بسبب نقص البيانات اللازمة لتقييم بنود معينة من الواردات .

وتترك الحدود البرية السورية المترامية وخاصة في المناطق غير الآهلة بالسكان مجالاً لاحتبالات التهريب .

ولم تكن إعادة تصدير الذهب تدون في سجلات التجارة الخارجية حتى قبيل سنة ١٩٥٤ نظراً الى أن تصدير الذهب كان محظوراً .

وأخيراً فإن بيانات تقدير قيمة البضائع التي تبلغ الى السلطات الجمركية يشوبها شيء من الافراط او التفريط وخاصة في نطاق التجارة مع الدول المجاورة وليس من اليسير توضيح جميع هذه البيانات .

نخلص من هذا العرض الى أن تجارة سورية الخارجية لما قبل سنة ١٩٥١ يصعب تقديرها تقديراً صادقاً وان تحليل بيانات السنوات الثلاث الأخيرة لا بد وأن يسمح باحتمالات الخطأ الذي يرجع الى تعدد عمليات التقييم المبينة الى حد كبير على أسس تقديرية .

### التجارة الخارجية للاتحاد الجمركي

يبين الجدول التالي القيمة الاجمالية لتجارة الاتحاد الجمركي السوري اللبناني منذ سنة ١٩٤٥ مقدرة بالليرات السورية اللبنانية :

السنة	الصادرات	الواردات	العجز التجاري
١٩٤٥	٤٣٨٤٢	١٣٠٦٢٤	٨٦٧٨٢
١٩٤٦	٨٥٥٦٠	٢٦٦٦٥٤	١٨١٠٩٤
١٩٤٧	٨٣٦٤٠	٣٦٣٧٦٤	٢٧٩١٢٤
١٩٤٨	٧٨٥٠١	٤٨٣٤٦٠	٤٠٤٩٥٩
١٩٤٩	١١١١٠٤	٥١٦١٨٨	٤٠٥٠٨٤

المصدر : الاحصاء الرسمي للاتحاد الجمركي .

ويعزى الارتفاع الذي حدث عقب الحرب العالمية الأخيرة في قيمة الصادرات - التي قدرت على أساس أسعار الصرف الحقيقية - الى خفض قيمة العملة والى الزيادة الفعلية في كمية الصادرات على السواء . أما الارتفاع الكبير الذي سجلته قيمة الواردات - مقدرة على أساس أسعار الصرف الرسمية - فقد كان مردها الى العودة الى التخزين عقب الحرب والى الزيادة الملحوظة في الأسعار والى التوسع العام في النشاط الاقتصادي .

ومما تجدر ملاحظته في هذا المقام أن قيمة واردات سنة ١٩٤٩ تجاوزت أربعة أمثال قيمة صادراتها وأن عجز الميزان التجاري يزيد في الحقيقة على ما بينه الجدول السابق فان الواردات مقدرة في الجدول على أساس أسعار الصرف الرسمية التي تنقص بما لا يقل عن ٣٠ ٪ عن أسعار السوق الحرة التي مولت بها الواردات .

ولقد ظلت مسألة تحديد نصيب كل من الدولتين من مجموع تجارة الاتحاد الجمركي موضع جدل مستفيض . وكانت إيرادات الجمارك المشتركة تقسم بين البلدين طوال عدة أعوام على أساس ٥٦٪ منها لسورية و ٤٤٪ للبنان . ولم يفز هذا التقسيم في أغلب الأحيان برضا أى من الجانبين . والواقع أن هذه النسب لم تكن تحمل دلالة صادقة على حقيقة منشأ التجارة ومنصرفها . فهي لا تعدو أن تكون تنظيما إداريا مجردا من الأسس الإحصائية .

وبين الجدول التالي التجارة الخارجية لكل من سورية ولبنان في السنوات الثلاث الأخيرة التي تلت انتهاء الاتحاد الجمركي وفصل تجارة البلدين .

( مقدرة بالآلاف الليرات السورية )

السنة	سورية	لبنان	المجموع	النسبة المئوية لنصيب سوريا من المجموع
١ — الواردات (١)				
١٩٥١	٢٦٩٨٦٣	٢٧١٨١٦	٥٤١٦٧٩	٤٩ر٨
١٩٥٢	٢٧٧٦١٦	٢٨٣٢٠٧	٥٦٠٨٢٣	٤٩ر٥
١٩٥٣	٢٧٣٦٧١	٢٦٩٩٦٧	٥٤٣٦٣٨	٥٠ر٣
٢ — الصادرات (٢)				
١٩٥١	٢١٧٦٨١	٧٨١٥٢ (*)	٢٩٥٨٣٣	٧٣ر٢
١٩٥٢	٢٤٩٢٩٤	٥٢٠٥٣ (*)	٣٠١٣٤٧	٨٢ر٧
١٩٥٣	٢٨٥٥٨٧	٦٩٦٩٩	٣٥٥٢٨٠	٨٠ر٣

ويتضح من الجدول السابق أن سورية تختص بما يتراوح بين ٧٣٪ و ٨٠٪ من مجموع صادرات البلدين وبنحو ٥٠٪ من مجموع وارداتهما .

(١) مقدرة بأسعار الصرف الرسمية .

(٢) مقدرة بأسعار الصرف في السوق الحرة .

(\*) عدلت بمراعاة الفرق بين سعري الليرة السورية والليرة اللبنانية ( في المتوسط )



ومن هنا يتبين أن نصيب سورية من مجموع الواردات أصبح أقل منه في عهد الاتحاد الجمركي . ويرجع ذلك الى أن سورية قد نجحت في أن تزيد من استكفائها الذاتي وإن توقف استيراد عدد غير قليل من السلع .

#### تفصيل التجارة السورية منذ سنة ١٩٥١

تتناول الجداول الآتية تفصيل تجارة سورية الخارجية منذ سنة ١٩٥١ فيبين الجدولان الأول والثاني صادرات سورية ووارداتها من ٢١ مجموعة من السلع مأخوذة من الاحصاءات الرسمية ويحدد الجدولان الثالث والرابع مركز أنواع رئيسية مختارة من السلع في تجارة سورية الخارجية :

صادرات سورية من مجموعات السلع المختلفة في الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٣

الجموع	١٩٥١			١٩٥٢			١٩٥٣		
	القيمة بآلاف الديارات السورية	النسبة المئوية من المجموع	طن	القيمة بآلاف الديارات السورية	النسبة المئوية من المجموع	طن	القيمة بآلاف الديارات السورية	النسبة المئوية من المجموع	طن
١ - الحبوب والبقوليات والخضراوات	٣٠٠٣٠	١٠٠ر٨	٤٦٨٢ر٤	٢٨٢١٦ر٢٨	٨ر٨	٦٠١٠ر٦	٣٥٣٠٦ر٣٥	٩ر٤	١٠
٢ - الزيوت والشحوم	٢٨٦٧٥	١٠٠ر٢	٣٧٢٤٤٩ر٣٧	٨٩١٨١ر٨٩	٢٧ر٩	٥٦٠٢٢٨ر٥٦	١١٧٨٩٢ر١١	٣١ر٤	١١
٣ - الأغذية المخفوقة والدخان	١٩١١١	٠٠ر٧	١٤٤ر١	٢٣٥ر٢	٠ر١	١٩١٨ر١	٢٤٨٣ر٢	٠٠ر٧	١٢
٤ - خامات المنسوجات	٢١٣٧٩	٠ر٤	١٩٨٢٢ر١٩	١٠٠٩٥ر١٠	٣ر٢	٢٨٨٩٢ر٢٨	٨٩٨٢ر٨	٢ر٤	١٣
٥ - المواد الكيميائية والصيدلانية	٥١٣	٠ر٢	٣٦٤٢٤ر٣٦	١٧٩٨٨ر١٧	٠ر٦	٤٦١٧٠ر٤٦	٢٩٨٢ر٢	٠ر٨	١٤
٦ - البلود الخام والمذبذبة	٣٥٣٤	١ر٣	١٩٦٧ر١	٤٠٦٣ر٤	١ر٣	٢٢٠١ر٢	٣٢٤٤ر٣	٠ر٩	١٥
٧ - مستحضرات المطاط	٤٣٦٩	١ر٦	٧٠٦ر٧	٢٥٠٨ر٢	٠ر٨	١٠٠٨ر١	٢٩٨٣ر٢	٠ر٨	١٦
٨ - الأخشاب والفلين	١٠٠	٠ر٠	٤٢ر٤	١١٩ر١	٠ر٠	٥١ر٥	٧٢ر٧	٠ر٠	١٧
٩ - المنسوجات الورقية	١١٦١	٠ر٤	١٦٩٦ر١	٩٦٤ر٩	٣ر٣	٩٨٣ر١	١٠٠٧ر١	٠ر٣	١٨
١٠ - المنسوجات ومصنوعاتها	٥٩٤	٠ر٢	٣٤١ر٣	٧٢٠ر٧	٠ر٢	٤٧٠ر٤	٩٩٦ر٩	٠ر٣	١٩
١١ - الأحذية ومواد الزينة	٣١٨	٠ر١	٦٨٦ر٦	٤٦٢٦٧ر٤٦	٠ر٦	٦٣٩٣٦ر٦٣	١٩١٤٥٧ر١٩	٥٠ر٩	٢٠
١٢ - الفخار والفيثاني والزجاج	٣١	٠ر٠	٣٣ر٣	٣٢٧ر٣	٠ر١	٤٧ر٤	٣٣٩ر٣	٠ر١	٢١
١٣ - المعادن النفيسة والأحجار الكريمة	٧٥٣	٠ر٣	٢٢٢٩ر٢	٧٢٩ر٧	٠ر٢	٢٤٦٤ر٢	٧٥٥ر٧	٠ر٢	٢٢
١٤ - المعادن ومصنوعاتها	٥٤٥	٠ر٢	٥ر٥	٢٥٨ر٢	٠ر١	٣ر٣	٤١١٣ر٤	١ر١	٢٣
١٥ - المعادن ومصنوعاتها	٢١٦٣	٠ر٨	٣٤٢٥ر٣	١٦٠٨ر١٦	٠ر٥	١٧١٨ر١٧	١٣٨٦ر١٣	٠ر٤	٢٤
١٦ - الآلات	٧٥٦	٠ر٣	٣٨٠ر٣	٧٧٣ر٧	٠ر٢	٣٧٠ر٣	٨١٥ر٨	٠ر٢	٢٥
١٧ - معدات النقل	٣٨	٠ر٠	١٥٥ر١	١٨٢ر١	٠ر١	٦٩٧ر٦	٦٩٣ر٦	٠ر٢	٢٦
١٨ - الآلات والأجهزة العلمية	٢٥	٠ر٠	٢ر٢	٣٦ر٣	٠ر٠	٨ر٨	١٩١ر١	٠ر١	٢٧
١٩ - الأسلحة والذخائر	١	٠ر٠	—	—	—	—	—	—	٢٨
٢٠ - بضائع مختلفة	٢٣٥	٠ر١	٥٠ر٥	١٥٤ر١	٠ر٠	٤٥ر٤	١٢٤ر١	٠ر٠	٢٩
٢١ - منتجات الفنون	١	—	—	—	—	١ر١	٥ر٥	٠ر٠	٣٠
الجموع	٢٧٧١١٣٤	١٠٠ر٠	٤٩٠٨١٨ر٤٩	٣١٩٥٧٣ر٣١	١٠٠ر٠	٧١٧٣٠ر٧١	٣٧٥٨٢٥ر٣٧	١٠٠ر٠	٣١

واردات سورية من مجموعات السلع السابقة في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٥١

١٩٥٣			١٩٥٢			١٩٥١			الجمموعة
النسبة المئوية من المجموع	القيمة بآلاف الديارات السورية	طن	النسبة المئوية من المجموع	القيمة بآلاف الديارات السورية	طن	النسبة المئوية من المجموع	القيمة بآلاف الديارات السورية	طن	
٢٠٦٧	٨٠١٩٥	٩٥٦	٢٠٦٣	٨٠٢٣٣	٧٣٤	٢٠٦٧	٨١٢١	٦٧٥	١ - الحيوانات الحية
٩٢٩	٢٨٥١٦	١١٢٠٥٤	١٣٨٩	٤٣٥١٦	١٦٨٣٠٠	١٠٠٠٧	٣٠٦٠٨	٩٧٣	٢ - الحبوب والقواكه والمحاصيل
١٠٦٧	٥٠١٢٦	٨٠٠٩٤	١٠٦٤	٥٠١٤٦	٨٠٠٤٨	١٠٠	٣٠٦٤٨	٤٢٠٨	٣ - الزيوت والشحوم
٣٢٤١	١٠٤٤٧٧	٣٠٦٠٧	٥٤٤٢	١٦٩٩٢	٤٥٠٦٠	٤٠٠	١٢٠٤٤٥	٢٩٧٣٣	٤ - الأغذية المحفوظة والدخان
١٣٢٤١	٤١٠١٨٩	٤٣١٦٧٩	١٢٣٨٠	٣٨٧٩٢	٤١٣٨٢٢	١١٩٩٢	٣٦٢٢٢٢	٢٨٨٢٦٢	٥ - خامات المناجم
٤٩٩٣	١٥١٢٥	٢٣٩٢٥	٥٣٥	١٦٧٧٥	١٨٩٧٨	٥١٩	١٥٦٧٤	١٧٨٥٩	٦ - المواد الكيميائية والصيدلية
١٠٣٥	٤٠١٣٥	٢٧٧٠٥	١٥٠	٤٧٠٧	٢٥٨٤٤	١٢٩	٣٩١٩	٢٠١٥٧	٧ - الجلود الخام والمذبذغة
١٠٨٤	٥٠٦٦٤	٣٢٤٦١	١٠٨٩	٥٩١٩	٢٠٦٧٧	١٠٨٩	٥٧٥٨	٢٩٤٤٢	٨ - منتجات المطاط
٢٠٨٨	٨٠٨٣٧	٤١٠١٩٨	٣٣٤	١٠٤٥٩	٤٦٢١٩	٢٠٨٨	٨٧٥٤	٤٢٦٠٧	٩ - الأخشاب والفان
١٠٨٠	٥٥٥٣٩	٨٠٨٧٩	١٧٨	٥٥٧٨	٥٨٣٧	١٧٨	٤١١	٥٣٩٢	١٠ - المصنوعات الورقية
٢٠٤١	٦٢٦٦٢	٢٨٠٠٩٨	٢٠٥٣	٦٤٣٤٠	١٩٩٥٨	٢١٢٠	٦٤٤٣٣	١٦٩٦٠	١١ - المنسوجات ومصنوعاتها
٠٠٥	١٤٩	٣٩	٠٢٢	٧٢١	٢٢٠	٠١٧	٥١٧	٢١٧	١٢ - الأحذية ومواد الزينة
١٢٥	٣٨٥٣	٧٠٠٧	١٠٣	٣٢١٤	٥٥٧١	١٢٥	٣٨٠٥	٧١٩١	١٣ - الفخار والقيشاني والزجاج
٦٨١	٢٠٩٢٢	٩	٣٢٥	١٠١٨٦	٦	٤٢٢	١٢٨١١	٨٠	١٤ - المعادن النفيسة والأحجار الكريمة
٧٧٠	٢٣٦٣٣	٥٠٥٩٣	٧٩٩	٢٥٠٢٨	٤٦٢٢٢٩	٧٤١	٢٢٥٣٣	٤٩٣٤٣	١٥ - المعادن ومصنوعاتها
١٣٠٨	٤٠١٥٦	١٤٩٩٢٩	١١٥٠	٣٦٠٢٥	١٣٠٧٩	١٧٢٨	٥٢٥١١	٢٢٧٧١٦	١٦ - الآلات
٦٠٠٨	١٨٦٦٤	٦٦٦٩٥	٤٢٩	١٣٢٣٠	٧٢٥٢	٤٣٢	١٣١٤٤	٦١٧١	١٧ - معدات النقل
٠٨٢	٢٥٢٩	٥١٥	٠٧٥	٢٣٤٣	١٥٦	٠٦٦	٢٠٠٥	١٦٣	١٨ - الآلات والأجهزة العلمية
٠٠٧	٢٠٦	٧٤	٠٠٨	٢٤٥	٣٦	٠٠٧	٢١٤	٥٨	١٩ - الأسلحة والذخائر
٠٤٨	١٤٥٩	٤٠٩	٠٥٤	١٦٧٧	٣٦٢	٠٥٢	١٥٨٨	٣٩٦	٢٠ - بضائع مختلفة
٠٠٠	١٤	٢	٠٠	٨	١	٠٠١	٢٠	٢	٢١ - منتجات الفنون
١٠٠٠٠	٣٠٧٠٥٠	٧٧٢٠٢٨	١٠٠٠٠	٣١٣٣٣٤	٨٠٥١٢٩	١٠٠٠٠	٣٠٣٩٣١	٧٣٧٠٣٣	المجموع

## أهم بنود الصادرات السورية في الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٣

البنود	١٩٥٣			١٩٥٢			١٩٥١		
	النسبة المئوية إلى مجموع القيمة	القيمة باللايرات السورية	طن	النسبة المئوية إلى مجموع القيمة	القيمة باللايرات السورية	طن	النسبة المئوية إلى مجموع القيمة	القيمة باللايرات السورية	طن
البنود : منها القمح والشعير وغيرهما الخضراوات الفطاني الحصن جيلي الدقيق البذور الزيتية الطباق والتبأك الصابون الملود الخام والمذبوغة المنتجات المبرية الفطن الحلوج المنسوجات القطنية الصوف الميراثات (*) بنود أخرى	٢١ر٨	٨١ر٨	٣٨٢ر٩٨٨	١٩ر٧	٦٢ر٨	٢٥٦ر٢١٧	٣ر٠	٨ر٣	٣١ر٢٥٣
	١٢ر٢	٤٦ر٠	١٨٠ر١٨٥	٩ر٣	٢٩ر٨	١٠٠ر٢٢٧	٠ر٣	٠ر٨	٢ر٧٤٨
	٦ر٦	٢٤ر٨	١٥٣ر٢٦٨	٩ر٢	٢٩ر٤	١٤٠ر١٢٥	١ر٥	٤ر٢	١٧ر١٧٥
	٢ر٩	١١ر٠	٤٩ر٥٣٥	١ر١	٣ر٦	١٥٨ر٥٥	١ر٢	٣ر٣	١١ر٣٣٠
	٠ر٤	١ر٦	١٥٩ر٨٣	٠ر٧	٢ر٣	١٤٥ر٠٧	٠ر٦	١ر٦	١٥ر٠٧٢
	٢ر٠	٧ر٧	٢١٢ر٤٤	٠ر٩	٢ر٩	٧ر٢٤١	٠ر٩	٢ر٤	٥ر٩٥٢
	٠ر٤	١ر٥	٦ر٥١٧	٠ر٣	١ر٠	٣ر٠٣٤	٠ر٥	١ر٣	٤ر٤٨٧
	١ر٨	٦ر٩	٢٦ر٢٠٧	١ر١	٣ر٦	٩ر٣٤٧	٠ر٧	١ر٩	٥ر٤٩٤
	١ر٨	٦ر٦	٢٩ر٩٣٢	٢ر٣	٧ر٢	٣٣ر٢٤٤	٢ر٢	٦ر٠	٢١ر٠٦٥
	٠ر٦	٢ر٤	١ر٤٢٣	١ر٤	٤ر٦	٢ر٨٩٦	٢ر٠	٥ر٦	٣ر٧٧٠
	٠ر٧	٢ر٦	١ر٩١٩	١ر١	٣ر٤	١ر٧٩٠	١ر٠	٢ر٩	١ر٥٤٠
	٠ر٧	٢ر٦	٩٨٣	٠ر٧	٢ر٣	٦٥٤	١ر٤	٤ر٠	١ر٢٠٧
	٤ر٥	١٧ر٠	٢ر٣٢١	٤ر٩	١٥ر٥	٢ر٤٦٤	٥ر٠	١٣ر٨	١ر٣٣٩
	٣٥ر٨	١٣٤ر٧	٥٣ر٩٤٦	٣٨ر٩	١٢٤ر٤	٣٧ر٧٨٦	٤٢ر٠	١١٦ر٥	٢٤ر٠٨٨
	١ر٦	٦ر٠	٩٥٠	٣ر١	٩ر٨	١ر٠٩٢	٣ر٣	٩ر١	٩٨٦
	٥ر٧	٢١ر٥	٤٠٤	٤ر٦	١٤ر٧	٣ر٤٩٢	١٤ر٢	٣٩ر٤	٧ر٥١١
	٦ر١	٢٣ر٠	٤٠٤	٦ر٥	٢٠ر٩	٤٢٥	٦ر٩	١٩ر٠	—
	١٥ر٩	٥٩ر٥	١٦٨ر٤٠٢	١٢ر٨	٤٤ر٢	١١٦ر٦٢٩	١٦ر٤	٤٥ر٣	٨٨ر٥٨٤
المجموع	١٠٠ر٠	٣٧٥ر٨	٧١٧ر٧٢٠	١٠٠ر٠	٣١٩ر٦	٤٩٠ر٨١٨	١٠٠ر٠	٢٧٧ر١	٢١٢ر٣٤٨

(\*) سنة ١٩٥١ = ١٥٨١٥ر٣٨٥ رأس ، سنة ١٩٥٢ = ١٠٠ر٤٦٩ رأس ، سنة ١٩٥٣ = ١٠٠ر٥٣٧ رأس .



أهم بنود الواردات السورية في الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٣

١٩٥٣			١٩٥٢			١٩٥١			البند (١)
النسبة المئوية إلى مجموع القيمة	القيمة عمالين الليرات السورية	طن	النسبة المئوية إلى مجموع القيمة	القيمة عمالين الليرات السورية	طن	النسبة المئوية إلى مجموع القيمة	القيمة عمالين الليرات السورية	طن	
٢٠ر٤	٦٢ر٧	٢٨ر٠٩٨	٢٠ر٥	٦٤ر٣	١٩ر٩٥٩	٢١ر٢	٦٤ر٤	١٦ر٩٦٠	المنسوجات والملابس
١٣ر١	٤٠ر٢	١٤ر٩٢٩	١١ر٥	٣٦ر٠	١٣ر٠٧٩	١٧ر٣	٥٢ر٥	٢٢ر٧١٦	الآلات والسيارات
١٣ر٤	٤١ر٢	٤٣١ر٦٧٩	١٢ر٤	٣٨ر٨	٤١٣ر٨٢٢	١١ر٩	٣٦ر٢	٣٨٨ر٢١٢	خامات المناجم :
١٢ر٩	٣٩ر٥	٤١٢ر٧٩٧	١١ر٣	٣٥ر٣	٣٦٥ر٠٥٤	٩ر٧	٢٩ر٤	٢٧٠ر٣٧٤	منها المواد البترولية
٠ر٦	١ر٧	١٨ر٨٨٢	١ر١	٣ر٥	٤٨ر٧٧٧	٢ر٢	٦ر٨	١١٧ر٨٣٨	وغيرها
١٣ر٨	٤٢ر٥	٥٠ر١١٤	١٠ر٧	٣٣ر٤	٤٥ر٩٢٧	١١ر٦	٣٥ر٤	٤٩ر٣٥١	المعادن :
٦ر٨	٢٠ر٩	٩	٣ر٣	١٠ر٢	٦	٤ر٢	١٢ر٨	٨	منها الذهب والمعادن
٧ر٠	٢١ر٦	٥٠ر١٠٥	٧ر٤	٢٣ر٢	٤٥ر٩٢١	٧ر٤	٢٢ر٦	٤٩ر٣٤٣	النقيسة وغيرها
١ر٠	٣ر٢	٦ر٠٢٢	٥ر٠	١٥ر٧	٤٢ر٠٨٤	٣ر٦	١٠ر٨	٣٠ر٢٥٧	الفلال :
٣ر٩	١٢ر٠	٦٦ر٨٥٠	٤ر١	١٢ر٩	٨٣ر٤١٧	٣ر٤	١٠ر٢	٧٦ر٧٠٢	القشواكه
٢ر٤	٧ر٣	٧ر٣٤٣	٣ر٤	١٠ر٨	١٠ر١٦٤	٢ر٢	٦ر٦	٤ر١٩٢	المنتجات الكيماوية والصيدلية
٣١ر٩	٩٧ر٩	١٦٧ر٥٢٠	٣٢ر٤	١٠ر٤	١٧٦ر٦٨٣	٢٨ر٩	٨٧ر٨	١٣٨ر٦٤٣	بنود أخرى
١٠٠ر٠	٣٠٧ر٠	٧٧٢ر٥٥٥	١٠٠ر٠	٣١٣ر٣	٥٠٨ر١٣٠	١٠٠ر٠	٣٠٣ر٩	٧٢٧ر٠٣٣	المجموع

(١) القيمة مقدرة بأسعار الصرف الرسمية .

وقد كانت أرقام بنود الصادرات السورية خلال السنوات الثلاث المذكورة تتمتع بثبات نسبي . فقد مثل القطن المحلوج فيها أكثر من الثلث ومثلت الغلال نحو الخمس من مجموع قيمة الصادرات وزادت صادرات القطناني بعض الشيء بينما ثبتت صادرات البذور الزيتية والكرسنة وهبطت صادرات الدخان . وكانت صادرات الصوف الخام والحيوانات الحية أكثر أهمية من صادرات الجلود الخام والمذبوغة ( تستورد سورية سنويا عددا كبيرا من الحيوانات وخاصة الأغنام وتعيد تصديرها بعد تسمينها وقص أصوافها وأشعارها ) .

وأهم بنود صادرات البضائع المصنوعة منتجات الحرير الصناعي والمنسوجات القطنية والصابون . وتمثل هذه البنود مع بعض البضائع المصنعة الأخرى نحو ١٥٪ من مجموع قيمة الصادرات . وقد ظلت المنسوجات أعلى بنود الواردات قيمة . اذ اختصت دائما بخمس مجموع قيمة الواردات . ويلاحظ من الجدول السابق ( الأخير ) الزيادة المطردة في واردات المواد البترولية وزيادة واردات الغلال في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ . وتعتبر هذه الزيادة الأخيرة زيادة استثنائية فهي مجرد أثر لهبوط المحصول السوري في سنة ١٩٥١ .

وقد زادت واردات الذهب في سنة ١٩٥٣ فبلغت ٣٥٣ ره أطنان قيمتها ٢٠١ مليون ليرة سورية على أساس السعر الرسمي أي ٣٢٥ مليون ليرة على أساس سعر السوق الحرة . وقد اختصت الأغراض النقدية بـ ١٦ طن من الكمية المذكورة .

وقد فسرت الزيادة الكبيرة التي سجلتها واردات الآلات في سنة ١٩٥١ على انها نتيجة لارتفاع الاسعار الذي حدث في سنة ١٩٥٠ وما ترتب عليه من اقدام على الاستثمار .

ويبين الجدول التالي حقيقة واردات السلع الانتاجية خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٣ كما بينته الاحصاءات الرسمية السورية :

السلعة	١٩٥١		١٩٥٢		١٩٥٣	
	بالليرة السورية (١)	بالدولار (٢)	بالليرة السورية	بالدولار	بالليرة السورية	بالدولار
الآلات	١١٦٦٠٥٢	١٤٥٤٦	٣٦٠٢٥	٩٧١٠	٤٠٠٥٦	٢٢٠٤
— للزراعة	١٩٦٢٠	٥٤٠٧	٢٦١٨٣	٧٠٥٨	٣٣٣٨١	٩٣٣٥
— غيرها	٩٩١٣٢	٩١٣٩	٩٨٤٢	٢٦٥٢	٦٦٧٥	١٨٦٩
معدات النقل	١٤٤١٣	٣٦٤١	١٣٤٣٠	٣٦٢٠	١٨٦٦٤	٥٢٢١
المجموع	٧٥٥٦٥	١٨١٨٧	٤٩٤٥٥	١٣٣٣٠	٥٨٧٢٠	١٦٤٢٥

### الدول الاطراف في تجارة سورية الخارجية

كانت سورية تقوم بتصدير منتجاتها — كدولة تحتل الزراعة فيها المقام الأول — الى الدول الصناعية في اوربا الغربية والى الولايات المتحدة الامريكية وتستورد منها ما تحتاج اليه من السلع .  
ويبين الجدول الآتي تجارة سورية مع مجموعات ثلاث من الدول — الدول الغربية الصناعية ودول الجامعة العربية التي دخلت معها سورية في اتفاقات تجارية تفضيلية وما عدا ذلك من الدول :

(١) كما هو مسجل بالسعر الخاص .

(٢) الدولار الأمريكي بسعر السوق الجارى .

قيمة تجارة سورية الخارجية موزعة بين مجموعات الدول في الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٣

(جلائین الیارات السوریة)

١٩٥٣				١٩٥٢				١٩٥١				الدول
النسبة المئوية	الواردات	النسبة المئوية	الصادرات	النسبة المئوية	الواردات	النسبة المئوية	الصادرات	النسبة المئوية	الواردات (١)	النسبة المئوية	الصادرات	
٩١ر٨	٢٨١ر٩	٩٧ر٤	٣٦٦ر١	٩١ر٨	٢٨٧ر٧	٩٥ر٨	٢٦ر٠	٩٢ر٢	٢٨٠ر٦	٨٨ر٨	٢٤٦ر٢	الدول الواردة في الجدول القادم الدول العربية (٢) الدول العربية (٣) عملاء آخر متظنون (٤) دول لا يتضمنها الجدول التالي
٦٣ر٦	١٩٥ر٢	٥٦ر٦	٢١٢ر٧	٦١ر١	١٩١ر٥	٥٥ر٥	١٧٧ر٣	٦٤ر٦	١٩٦ر٥	٤٦ر٨	١٢٩ر٧	
٢٠ر٦	٦٣ر٣	٢٩ر٦	١٤٩ر٠	١٩ر١	٥٩ر٩	٣٨ر٤	١٢٢ر٧	١٨ر١	٥٥ر١	٣٩ر٩	١١٠ر٧	
٧ر٦	٢٣ر٣	١ر٢	٤ر٤	١١ر٦	٣٦ر٣	١ر٩	٦ر٠	٩ر٥	٢٩ر٠	٢ر١	٥ر٨	
٨ر٢	٢٥ر١	٢ر٦	٩ر٧	٨ر٢	٢٥ر٦	٤ر٢	١٣ر٦	٧ر٨	٢٣ر٣	١١ر٢	٣٠ر٩	
١٠٠ر٠	٢٠٧ر٠	١٠٠ر٠	٣٧٥ر٨	١٠٠ر٠	٣١٣ر٣	١٠٠ر٠	٣١٩ر٦	١٠٠ر٠	٣٠٣ر٩	١٠٠ر٠	٢٧٧ر١	الجموع

(١) مثقولة بـسر الصرف الرسمي .

(٦) تشمل فرنسا - المملكة المتحدة - إيطاليا - الولايات المتحدة - ألمانيا الغربية - باجيك - هولندا - سويسرا - النمسا - السويد - وتشيكوسلوفاكيا.

(٢) لا تشمل المظلة الحرة ببنان .

(٤) تشمل إيران - إسبانيا - بورما - الهند - تركيا - كوبا - الصين - رومانيا .



ويؤخذ من الجدول السابق أن نحو ثلثي واردات سورية - على أساس القيمة - كان يأتي من غرب أوروبا والولايات المتحدة وأن نصف صادراتها يذهب إلى تلك الدول . أما مجموعة الدول العربية فقد كانت سورية تستورد منها نحو خمس مجموع وارداتها وتصدر إليها ٤٠٪ من صادراتها .  
ويبين الجدول التالي قيمة التجارة السورية مع مختلف البلدان في سنة ١٩٥٣ مقدرة بآلاف الليرات :

الميزان التجارى	الواردات(*)	المصادر	البلد
٥٦ر٨٥٩	٣٣ر٣٧٩	٩٠ر٢٣٨	لبنان
٢٥ر٨٢٩	٣٢ر٦٨٤	٥٨ر٥١٣	فرنسا
١٣ر٠١٤	٣٣ر٣٢٦	٤٦ر٣٤٠	المملكة المتحدة
٩ر٧٤٥	٢١ر٦٠٤	٣١ر٣٤٩	إيطاليا
٥ر٠٤٧—	٢٩ر٢٥١	٢٤ر٢٠٤	ألمانيا الغربية
١٦ر٨٣٨—	٣٧ر٦٧٥	٢٠ر٨٣٧	الولايات المتحدة
٨ر٦٨٨	٩ر٩٨٥	١٨ر٦٧٣	بلجيكا
٩ر٠٢٦	٨ر٣٣٦	١٧ر٣٦٢	العراق
١٣ر٤١٠	٨ر٢٩٢	٢١ر٧٠٢	الأردن
٣١٥	١١ر٨٧٣	١٢ر١٨٨	المملكة العربية السعودية
١ر٨٤٣—	٢ر٠٨٠	٢٣٧	إيران
٤ر٨٩٧—	١١ر٩٦٧	٧ر٠٧٠	هولندا
٤ر٧٨٦—	٩ر٣٣٨	٤ر٥٥٢	سويسرا
٣ر٨٣٤	—	٣ر٨٣٤	لبنان (المنطقة الحرة)
٢ر٦٥٩	١ر٠٢٢	٣ر٦٨١	أسبانيا
١ر٨١١	٨٢٥	٣ر٤٢٨	مصر
١ر٨١١	١٠٠	١ر٩١١	الكويت
١ر٨٢٨	٢٤٧	٢ر٠٧٥	عمان
٢—	٢	—	بورما
١ر١٢١	١٢	١ر١٣٣	ترينيداد
٦ر٧٠٢—	٦ر٧٠٢	—	الهند
٦ر١١١—	٦ر٥٤٢	٤٣١	تركيا
٣ر٨٩٥—	٣ر٨٠٦	١١	النمسا
٢ر٩٠٥—	٣ر١٦٤	٢٥٩	السويد
٢ر٧٣٥—	٢ر٧٣٥	—	كوبا
٢ر٤٥٧—	٢ر٤٥٧	—	تشيكوسلوفاكيا
٢ر١٩٠—	٢ر١٩٠	—	الصين
٢ر١٠٨—	٢ر١٠٨	—	رومانيا
١٩ر٥٥١—	٢٥ر٣٤٨	٥ر٧٩٧	دول أخرى
٦٨ر٧٧٥	٣٠٧ر٠٥٠	٣٧٥ر٨٢٥	المجموع

(\*) مقدرة على أساس أسعار الصرف الرسمية .

وتدل الأرقام السابقة على أن كلا من لبنان وفرنسا اللتين ارتبطتا بسورية بروابط تاريخية قد حافظتا في سنة ١٩٥٣ على مركز الصدارة بين عملاء التجارة السورية بالرغم من تقدم المملكة المتحدة الى المركز الثالث مباشرة واحتلال الولايات المتحدة المركز الأول بين مصادر الواردات السورية .

ويوضح الجدول الآتي نصيب كل من العملاء التسعة الرئيسيين من الصادرات والواردات السورية في الفترة من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٣ كما بينته الاحصاءات الرسمية .

( بآلاف الليرات السورية )

١٩٥٣		١٩٥٢		١٩٥١		
النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	
						الصادرات
٢٤ر٠	٩٠ر٢٣٨	٢٢ر٠	٧٠ر٢٧٩	٢١ر٥	٥٩ر٤٥٣	لبنان
١٥ر٦	٥٨ر٥١٣	١٥ر٤	٤٩ر١٦٦	١٨ر٢	٥٠ر٣٥٣	فرنسا
١٢ر٣	٤٦ر٣٤٠	٢٤ر١	٧٧ر١٦١	٧ر٠	١٩ر٥٢٢	المملكة المتحدة
٥ر٥	٢٠ر٨٣٧	٥ر٠	١٥ر٩٤٥	١٣ر٥	٣٧ر٣٦٢	الولايات المتحدة
٨ر٣	٣١ر٣٤٩	٥ر٢	١٦ر٦٠٦	٥ر٢	١٤ر٤٩٣	إيطاليا
٤ر٦	١٧ر٣٦٢	٥ر٤	١٧ر١٧٦	٧ر٣	٢٠ر٢٤٩	العراق
٥ر٨	٢١ر٧٠٢	٥ر٣	١٦ر٨٤٦	٤ر٥	١٢ر٣٤٨	الأردن
٦ر٤	٢٤ر٢٠٤	٣ر١	٩ر٨٧٣	١ر٠	٢ر٧٩٩	ألمانيا الغربية
١٧ر٤	٦٥ر٢٨٠	١٤ر٥	٤٦ر٥٢١	٢١ر٩	٦٠ر٥٥٥	الدول الأخرى
١٠٠ر٠	٣٧٥ر٨٢٥	١٠٠ر٠	٣١٩ر٥٧٣	١٠٠ر٠	٢٧٧ر١٣٤	المجموع

## ( بآلاف الليرات السورية )

١٩٥٣		١٩٥٢		١٩٥١		
النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	
						<u>الواردات</u>
١٢ر٣	٣٧ر٦٧٥	١٤ر٥	٤٥ر٤٧٠	١٨ر٣	٥٥ر٥١٤	الولايات المتحدة
١٠ر٩	٣٣ر٣٢٦	١٢ر٥	٣٩ر٢٤٤	١٢ر٨	٣٨ر٩٤٥	المملكة المتحدة
١٠ر٩	٣٣ر٣٧٩	١١ر٤	٣٥ر٧٢٤	١١ر٢	٣٤ر٠٨٨	لبنان
١٠ر٦	٣٢ر٦٨٤	٩ر٤	٢٩ر٥٧٣	١٠ر٤	٣١ر٧٢٧	فرنسا
٩ر٥	٢٩ر٢٥١	٦ر١	١٩ر٠٩٨	٥ر٦	١٦ر٩٢٢	ألمانيا الغربية
٧ر٠	٢١ر٦٠٤	٦ر٥	٢٠ر٤٧٢	٧ر٠	٢١ر٢٢٥	إيطاليا
٣ر٣	٩ر٩٨٥	٤ر٤	١٣ر٧٤٧	٣ر١	٩ر٢٨٦	بلجيكا
٣ر٩	١١ر٩٦٧	٢ر٤	٧ر٥١٩	١ر٦	٤ر٩٠٧	هولندا
٣١ر٦	٩٧ر١٧٩	٣٢ر٧	١٠٢ر٤٦٣	٣٠ر٠	٩١ر٣٣٧	الدول الأخرى
١٠٠ر٠	٣٠٧ر٠٥٠	١٠٠ر٠	٣١٣ر٣٤٠	١٠٠ر٠	٣٠٣ر٩٥١	المجموع

وفي الجدول التالي تفصيل أنصبة الدول العربية في تجارة سورية  
الخارجية في السنوات الثلاث :



الوزن التجاري	الصادرات			الواردات			
	النسبة المئوية من مجموع القيمة	القيمة بعلايين الليرات السورية	طن	النسبة المئوية من مجموع القيمة	القيمة بعلايين الليرات السورية	طن	
							سنة ١٩٥١
٥٥ر٦	٣٩ر٩	١١٠ر٧	١١٢ر٦٦١	١٨ر١	٥٥ر١	٤٠٤ر٦٦٦	الدول العربية
٣ر٥	٢ر٦	٧ر٢	١٤ر٩٦٣	١ر٢	٣ر٧	١٢ر١٨٠	مصر
١١ر٣	٧ر٣	٢٠ر٢	٤ر٨٤٢	٢ر٩	٨ر٩	٤٣ر٦٣٦	العراق
٧ر٩	٤ر٥	١٢ر٣	٢٣ر٧٥٠	١ر٤	٤ر٤	١٣ر٥٧٩	الأردن
٢٥ر٤	٢١ر٥	٥٩ر٥	٦٤ر٣٩٥	١١ر٢	٢٤ر١	٣٠٦ر٠١٣	لبنان
٤ر٩	٣ر١	٨ر٥	٤ر٠٧٤	١ر٢	٣ر٦	٢٨ر٩٥٥	المملكة السعودية
٢ر٦	١ر١	٣ر٠	٦٣٧	٠ر١	٠ر٤	٣٠٣	دول عربية أخرى (١)
٨٢ر٤-	٦٠ر١	١٦٦ر٤	٩٩ر٦٨٧	٨١ر٩	٢٤٨ر٨	٣٢٢ر٣٦٧	الدول الأخرى
٢٦ر٨-	١٠٠ر٠	٢٧٧ر١	٢١٢ر٣٤٨	١٠٠ر٠	٣٠٣ر٩	٧٢٧ر٠٣٣	المجموع
							سنة ١٩٥٢
٦٢ر٨	٣٨ر٤	١٢٢ر٧	٢١١ر٩٨٤	١٩ر١	٥٩ر٩	٤٦٥ر١٠٠	الدول العربية
٣ر١	١ر٤	٤ر٥	١٠ر٠٤٩	٠ر٤	١ر٤	٦ر٧٢٠	مصر
٨ر٧	٥ر٤	١٧ر٢	٤ر٩٥٨	٢ر٧	٨ر٥	٣٥ر٣١١	العراق
١٠ر٨	٥ر٣	١٦ر٨	٢٧ر١٥٨	١ر٩	٦ر٠	٢٤ر٩٢١	الأردن
٣٤ر٦	٢٢ر٠	٧٠ر٣	١٦٠ر٩٣٩	١١ر٤	٣٥ر٧	٣٣ر١٨٢٤	لبنان
٢ر٤	٣ر٢	١٠ر٣	٧ر٤٥٢	٢ر٥	٧ر٩	٦٥ر٥٥١	العربية السعودية
٣ر٢	١ر١	٣ر٦	١ر٤٢٨	٠ر١	٠ر٤	٧٧٣	دول عربية أخرى (١)
٥٦ر٥-	٦١ر٦	١٩٦ر٩	٢٧٨ر٨٣٣	٨٠ر٩	٢٥٣ر٤	٣٤٠ر٠٣٠	الدول الأخرى
٦ر٢	١٠٠ر٠	٣١٩ر٦	٤٩٠ر٨١٧	١٠٠ر٠	٣١٣ر٣	٨٠٥ر١٣٠	المجموع

(١) عدن — البحرين — الكويت — اليمن

الميزان التجاري	الصادرات			الواردات			
	النسبة المئوية من مجموع القيمة	القيمة بملايين الليرات السورية	طن	النسبة المئوية من مجموع القيمة	القيمة بملايين الليرات السورية	طن	
							سنة ١٩٥٣
٨٥٧	٣٩٦	١٤٩٠	٣٥٣١٤١	٢٠٦	٦٣٣	٤٨٠١٣٨	الدول العربية
٢٦	٠٩	٣٤	١٥٠٣١	١٣	٠٨	١٦٨٠	مصر
٩٠	٤٦	١٧٣	٦٧٤٧	٢٧	٨٣	٢٤٥٣١	العراق
١٣٤	٥٨	٢١٧	٦٩٥٦٣	٢٧	٨٣	٢٩٨٧٧	الأردن
٥٦٨	٢٤٠	٩٠٢	٢٤٩١٩٦	١٠٩	٣٣٤	٣٢٢٨١٣	لبنان
٠٣	٣٢	١٢٢	١١٥٠٨	٣٩	١١٩	٩٩١٤٨	العربية السعودية
٣٦	١١	٤٢	١٠٩٦	٠٢	٠٦	٢٠٨٩	دول عربية أخرى (١)
١٦٩-	٦٠٤	٢٢٦٩	٣٦٤٥٧٩	٧٩٤	٢٤٣٧	٢٩٢٤١٧	دول أخرى
٦٨٨	١٠٠٠	٣٧٥٨	٧١٧٧٢٠	١٠٠٠	٣٠٧٠	٧٧٢٥٥٥	المجموع

(١) عدن - البحرين - الكويت - اليمن .

وتقدم الجداول الخمسة التالية بيانات أكثر تفصيلا عن قيمة التجارة السورية مع كل من لبنان والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية ومصر متعرضة لأهم بنود الصادرات والواردات :

١ - قيمة التجارة السورية مع لبنان في الفترة من ١٩٥١ - ١٩٥٣  
بالليرات السورية :

الواردات المختارة	١٩٥١	%	١٩٥٢	%	١٩٥٣	%
الخضر والفاكهة	٤٤٣٩٩٣٦	١٣.٠	٥٩٢١٩٣٦	١٦.٦	٨٠٠٦٦١٥٠	٢٤.٢
زيت الزيتون	٨٦٧	٠.٠	٥٠٦٥٧٠	١.٤	٨٠٠٣٦١	٢.٤
أوراق الدخان	٥٠٢٧٤٧	١.٥	٦٦٧٤٤٨	١.٩	٣٧٥٦٨٠	١.١
الأسمنت	٣٢٣٧٥٤٢	٩.٥	١٠٣٥٢٨٣	٢.٩	٢٧٤١٥٠	٠.٨
منتجات البترول	١٩٧١٨٣٢٥	٥٧.٨	١٩٩٣٥٥٢٢	٥٥.٨	١٩٠٨٥٧٢٥	٥٧.٢
الجلود	٧٦٤٣١٨	٢.٢	٦٨٢٠٩٩	١.٩	٤١٦٧٧٦	١.٢
الفحم النباتي	١٠٦١٠١٥	٣.١	١٣٠٢١٥٠	٣.٦	١٢٧٢٩٦٥	٣.٨
أكياس الأسمنت	٦١٤٩٥	٠.٢	٢٨٥٢٢٠	٠.٨	٥٣٨٠٠	٠.٢
شرائق الحرير	١١٩٩٨٥	٠.٤	١٤٢٣٤٥	٠.٤	٦٣٧٥٠	٠.٢
أكياس الجوت	٦١٤٩٥	٠.٢	٢٨٥٢٢٠	٠.٨	١١٥٥٣٠	٠.٣
مصنوعات معدنية	١٣٠٦٢٢	٠.٤	١٣٧٠٥٥	٠.٤	٣٠٩١٥	٠.١
ألومنيوم	١٧٩٧٣٠	٠.٥	٢٣٠٤١٠	٠.٦	٣٥٠٣٩٠	١.٠
سلم أخرى	٣٦٠٤٨١٠	١٠.٦	٤٦٧٥٤٥٥	١٣.١	٢٤٧٣١٠٩	٧.٤
المجموع	٣٤٠٨٧٥٠٢	١٠٠.٠	٣٥٧٢٤١٨٣	١٠٠.٠	٣٣٣٧٩٣٠١	١٠٠.٠
الصادرات						
الحيوانات الحية والدواجن	٨١٩٢٥٨٩٤	٣١.٨	٢٠٦٦١٩٣٦	٢٩.٤	٢٢٧٧١٤٠٤	٢٥.٢
منتجات الألبان	٦٧٦٦٣٠٥	١١.٤	٥١٤٩٠٦٦	٧.٣	١٠٨٢٣٣٨٥	١٢.٠
الخضر والفاكهة	١٣٤١٥١٦	٢.٣	٥٢٧٥٤٩١	٧.٥	١١٤٠٨٠١	٩.٠
القمح وغيره من الحبوب	١٧٧٠٨٦٢	٣.٠	١٥٩٩٢٥٧٥	٢٢.٨	٣٥٠٨٢٣٧١	٣٨.٩
الذور الزيتية	٣٧٣١٩٣٠	٦.٣	٦٨٥٢٢٥٨	٩.٨	١٧٠٩٢٩١	١.٩
القطن	١٣٩١٩٣١٥	٢٣.٤	٦٨٠٢٧٩٢	٩.٧	٤٥٩٩٧١٩	٥.١
الصوف	٦٣٧٧٤٤٩	١٠.٧	١٣٢٧٠٠٦	١.٩	٧١٢٦٢٠	٠.٨
السلع الأخرى	٦٦١٩٩٣٥	١١.١	٨٢١٨٢٠٥	١١.٧	٦٣٨٨١٧٤	٧.١
المجموع	٥٩٤٥٣٢٠٦	١٠٠.٠	٧٠٢٧٩٣٢٩	١٠٠.٠	٩٠٢٣٧٧٦٥	١٠٠.٠

٢ - قيمة التجارة السورية مع العراق من ١٩٥١ - ١٩٥٣ بالليرات  
السورية :

الواردات المختارة	١٩٥١	%	١٩٥٢	%	١٩٥٣	%
حيوانات حية	٣٠٩٣٦٥٠	٣٤٧	٣٦٥٦٦٣٩	٤٢٩	٤٦٢٥٦٢٤	٥٥٥
البلح	٩١١٩٥٩	٥٥٠	٣٨٣٠٠٩٩	٤٤٩	٢٥٩٥٩١٣	٣١١
البذور الزيتية	٦١٨٨٩	٠٦	١١٩٢٩٧	١٤	—	—
المولاس	١٨٨٢٣٥	٢١	٢١٥١٩٨	٢٥	١٣٠٦٠٦	١٦
الجلود	١٠٩٩١	٠١	٢٤٢١٨٦	٢٨	١٨٤٣٩١	٢٢
الصوف	١٤٦٠٥٠	١٦	٩٧٨٣٣	١١	٨١٨٩٥	١٠
سلع أخرى	٥١٦٠٢٦	٥٨	٣٦٥٣٩٤	٤٣	٧١٧٦٠٦	٨٦
المجموع	٨٩٢٨٨٠٠	١٠٠	٨٥٢٦٢٧٦	١٠٠	٨٣٣٦٠٣٥	١٠٠
الصادرات						
الصابون	٢٩٣١٨٥٩	١٤٥	٣٢٩١٧٤٦	١٩٢	٢٥٨٢٨٣٤	١٤٩
السجائر	٤٨٥٢٨٣	٢٤	٤٩٢٥٨٢	٢٩	٧٢٥٥٨٨	٤٢
خيوط الحرير الصناعي	١٤٦٥٥٢٣	٧٢	٩٢٢٣٠٨	٥٤	١٢٠٨٩٢٥	٧٠
منسوجات الحرير الصناعي	٩٥٦٩٦٠٦	٤٧٣	٧٥٣١١٨٨	٤٣٨	٨٣٧٠٤١٨	٤٨٢
منسوجات قطنية	١٤٢٤٥٤٠	٧٠	٨٤٧١٥٣	٤٩	٢٩٢٨٦٥	١٧
منسوجات صوفية	٢٤٦٢٢٧	١٢	٥٠١٤٢٧	٢٩	٤١٧٧١٨	٢٤
جوارب للرجال	٦٥١٤٢٠	٣٢	٤٥٥٥٦٨	٢٧	٢١٣١٥٠	١٢
ملابس قطنية « تريكو »	٦٠٩٧٦٢	٣٠	٥٩١٦٢٤	٣٤	٤٢٣٣٢٩	٢٤
مناديل	٢٣٤٤٠٤	١٢	٣١٣٢٥٥	١٨	٢٢٤٥٩٢	١٣
سلع أخرى	٢٦٣٠٧٠٠	١٣٠	٢٢٢٩٤٨١	١٣٠	٢٩٠٢٦٤٦	١٦٧
المجموع	٢٠٢٤٩٣٢٧	١٠٠	١٧١٧٦٣٢٣	١٠٠	١٧٣٦٢٠٦٥	١٠٠



## ٣ - قيمة التجارة السورية مع الاردن مقدرة بالليرات السورية :

١٩٥١		١٩٥٢		١٩٥٣	
٪		٪		٪	
<b>الواردات المختارة</b>					
١٤٣١٤٥١	٣٢٩	٣٠٩٤٣٣١	٥١٦	٤٧٢٩١٧٤	٥٧٠
٧٧٩٦٠	١٨	١٠٦٦٨٣٠	١٧٨	١٦٢٦٦٢٥	١٩٦
٣٣٥٨١٢	٧٧	٧٢٣٢٠٧	١٢١	٨٤٧٩١٩	١٠٢
٢١٩٠٣٢٣	٥٠٣	٤٢٨٣٦٤	٧١	٤١٥٥٩٤	٥٠
٣١٨١٨٩	٧٣	٦٨٥٨٥٧	١١٤	٦٧٢٤٢٠	٨١
<b>المجموع</b>	<b>٤٣٥٤٠٣٥</b>	<b>٥٩٩٨٥٨٩</b>	<b>١٠٠٠</b>	<b>٨٢٩١٧٣٢</b>	<b>١٠٠٠</b>
<b>الصادرات</b>					
—	—	—	—	٦٣١٩٣٤٩	٢٩١
٣٢١٦٥٠	٢٦	١٠٩٤٦٣٣	٦٥	١١٥٠٠٠٠	٥٣
—	—	٩٣٨٨٣٢	٥٦	٢٠٠٧٤٠٥	٩٢
١٥٠٨٧٥	١٢	٥٠١٧٧٧	٣٠	٥٨٨١٥١	٢٧
١١٥٨٥٥٣	٩٣	٣٢٨٩٣٢٤	١٩٥	٣٣٦٧٤٢٧	١٥٥
٤٢٠٤٦٧	٣٤	٥٢١٦١١	٣١	٣٥٣٩٥٢	١٦
١٤١٣٠٦٦	١١٤	٤٢٨٨١٧٩	٢٥٤	٢٣٢٣٨١٩	١٠٧
١٢٢٢٩٩	١٠	٢١٣٣٧٧	١٨	٣٠٦١٧٠	١٤
٦١٤١٠١	٥٠	١٨٧٣٤١٢	١١١	٦٩٩٧٥٧	٣٢
٧٨٦٣٣٨٧	٦٣٤	٣١٢٩٨٢٥	١٨٥	٣٩٤٦٥٣٧	١٨٢
<b>المجموع</b>	<b>١٢٣٩٥٩١٨</b>	<b>١٦٨٧٦٨١١</b>	<b>١٠٠٠</b>	<b>٢١٧٠٢٢١٤</b>	<b>١٠٠٠</b>

## ٤ - قيمة التجارة السورية مع المملكة العربية السعودية بالليرات السورية :

١٩٥١		١٩٥٢		١٩٥٣	
الواردات المختارة	%	الواردات المختارة	%	الواردات المختارة	%
المنتجات البترولية	٣٠٣٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	٩٣٠٠٠٠	٩٣٠٠٠٠
الجلود	١٩٦٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٥٨٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
سلع أخرى	١٤٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٦٥٠٠	٣٠٠٠٠
المجموع	٣٠٥٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الصادرات		الصادرات		الصادرات	
القمح والدقيق	—	—	٥٧٤٠٠٠	٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
الأثاث	١١٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٢١١٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
منسوجات الحرير	١٠٥٦٠٠٠	١٦٠٠٠	١٠٥٢٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الصناعي	—	—	—	—	—
المنسوجات القطنية	١٠٤١٠٠٠	١٦٠٠٠	٩٥٨٠٠٠	٩٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
» الصوفية	١٧٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٣٩٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
الملابس الحريرية	١٤٤٠٠٠	١٠٠٠٠	١٩٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
» القطنية	٢٢٩٠٠٠	٥٠٠٠٠	٩٩٨٠٠٠	٩٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
المناديل	١٠٣٤٠٠٠	١٣٠٠٠	١٠٦٦٠٠٠	١٦٠٠٠	١٤٠٠٠
المشغولات النحاسية	٢٥١٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٤٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
سلع أخرى	٣٦٧٧٠٠٠	٤٣٠٠٠	٤٠٣٧٠٠٠	٣٩٠٠٠	٤٣٠٠٠
المجموع	٨٠٤٩١٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٣٣٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠

## هـ - قيمة التجارة السورية مع مصر بالليرات السورية :

الواردات المختارة :	١٩٥١	%	١٩٥٢	%	١٩٥٣	%
الرز	٢٨٠٩٠٨٠	٧٥٩	٢٤٩٠٠٦	٢١٤	—	—
البطاطس	١٥٨١٣	٠٤	١٣٢٥٠٢	٩٧	—	—
الأسفلت	٣٣٠٤٢٤	٨٩	٤٠٧٤٩٦	٢٩٧	١٣٠٩٥٠	١٥٩
الأفلام	١٥٢٠١٠	٤١	٨٩٤٥٠	٦٥	١٨٢٦٠٠	٢٢٢
الأحذية	—	—	١٣٠٨١٠	٩٦	—	—
سلع أخرى	٣٩٤٢١٣	١٠٦	٣١٦٧٠١	٢٣١	٥١١٦٢٩	٦٢١
المجموع	٣٧٠١٥٤٠	١٠٠	١٣٧٠٩٦٥	١٠٠	٨٢٥١٧٩	١٠٠
الصادرات						
الماشية	٧٣٦٦١٢	١٠٢	٩٧٧١٠	٢٢	—	—
الطماطم	—	—	٢٠١٠٠٠	٤٥	—	—
البصل	٣١١٠٧٧	٤٣	٤٠٦٥٢٢	٩٠	٥٢٥٨٣٧	١٥٣
الجوز	٣١٦٤٩٤	٤٤	٢٠٥٥٥٠	٤٦	٧٩٤٣٦	٢٣
المشمش المجفف	٢٠٢١٧٦	٢٨	١٣٦٢٥٢	٣٠	—	—
العرقسوس	٢٤٠٥٣٦	٣٣	٢٥٢٩٥٦	٥٦	٣٧٣٥٤٨	١٠٩
قر الدين	١٩٨٧٠٨٦	٢٧٦	٢١٧٥٦٠٧	٤٨٢	٨٨٠٦٦٦	٢٥٨
الطباق	—	—	١٦١٦٠٠	٣٦	٢٣٤٥٩٩	٦٩
سلع أخرى	٣٤٠٩٠٧٩	٤٧٣	٨٧٢٩٥٢	١٩٤	١٣٣٣٩٠٩	٣٨٩
المجموع	٧٢٠٣٠٦٠	١٠٠	٤٥١٠١٤٩	١٠٠	٣٤٢٧٩٩٥	١٠٠

## أهم السلع المتبادلة

مثل الصوف الخام نحو ٨٠٪ من صادرات سورية الى الولايات المتحدة في السنوات الثلاث ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ومثل الدخان نحو ١٠٪ . اما واردات سورية من تلك الدولة فقد كان على رأسها الآلات بأنواعها والسيارات

ومنتجات البترول والاطارات والأنايب ، وكان الميزان التجارى بين البلدين طوال هذه الفترة فى صالح الولايات المتحدة .

وتصدر سورية القطن والغلال والصوف الى المملكة المتحدة. وقد تجاوزت قيمة هذه الصادرات فى سنة ١٩٥٣ قيمة واردات سورية من منتجات المملكة المتحدة التى تضمنت قدرا كبيرا من المنتجات الصناعية والمواد الخام وعلى الأخص المنسوجات الصوفية والقطنية وغزل القطن والحرير الصناعى والآلات. ولا تختلف السلع المتبادلة بين سورية وبين فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا اختلافا كبيرا عن تلك المتبادلة بينها وبين المملكة المتحدة ، غير أن فرنسا تنفرد من بين هذه الدول بميزان تجارى فى صالح سورية بصورة منتظمة .

وكذلك كان ميزان التجارة مع لبنان فى صالح سورية دائما وتأتى فى مقدمة الصادرات السورية الى لبنان الغلال والحيوانات الحية ومنتجات الألبان والخضر والفاكهة والصوف والقطن . أما أهم الواردات فهى منتجات معامل تكرير البترول فى طرابلس والموايح والموز .

وتصدر سورية الى العراق المنسوجات والصابون وتستورد منه الأغنام والصوف والبلح ، ويميل الميزان التجارى بين البلدين ميلا شديدا لصالح سورية .

وتتضمن صادرات سورية الى الأردن المنسوجات والسلع المصنعة فضلا عن القمح وتتكون وارداتها منه من الخضراوات والفاكهة والصوف والجلود الخام .

وتقتصر واردات سورية من المملكة السعودية على سلعتين هامتين هما منتجات البترول والجلود الخام مقابل تصدير نفس السلع التى تصدرها سورية الى الأردن ويسفر هذا التبادل عادة عن ميزان فى صالح سورية . أما التبادل التجارى بين سورية ومصر فانه أكثر توازنا ويقوم على تصدير



سورية قمر الدين والفواكه المجففة والبصل واستيرادها الرز والأسفلت والأحذية والأفلام بصفة أساسية .

ويعانى ميزان سورية التجارى مع تركيا — على خلاف الحال فى تجارتها مع جاراتها من الدول العربية — عجزا كبيرا فهى تستورد منها أعدادا كبيرة من الحيوانات الحية والجلود وأوراق التبغ والخشب وقد غطت سورية العجز الذى أصاب محصول القمح فى موسم ١٩٥١ — ١٩٥٢ باستيراد القمح التركى. وقد كانت تجارة سورية مع دول الكتلة الاشتراكية زهيدة خلال تلك الفترة. ولم تتجاوز قيمة وارداتها فى سنة ١٩٥٣ من تشيكوسلوفاكيا والصين ورومانيا ٦٧ مليون ليرة سورية على أساس سعر الصرف الرسمى ( أى ٩٩ مليون على أساس سعر السوق الحرة ) أما صادرات سورية الى هذه الدول فكانت أقل شأنا .

### منافذ التجارة الخارجية

يأخذ أكثر من نصف صادرات سورية طريقه الى الأسواق الخارجية بحر . ويرد نصف الواردات أو خمسها عن طريق ميناء اللاذقية والموانئ اللبنانية. وعلى الرغم من تزايد كمية الواردات التى يستقبلها ميناء اللاذقية بفضل تحديد الحكومة لوظائف الموانئ السورية الأخرى فإن الموانئ اللبنانية قد حافظت خلال تلك الفترة على استقبال نصيب ثابت من الواردات السورية . ومرد ذلك الى أن ميناء بيروت يعتبر الميناء الطبيعى للواردات التى تقصد منطقة دمشق الهامة . ذلك بينما نفذت الصادرات المتزايدة للاقاليم الشمالية خلال ميناء اللاذقية .

### تجارة الترانسيت

لعبت سورية دورا هاما خلال مختلف مراحل تاريخها الطويل كدولة لتجارة

الترانسيست ولوسطاء التجارة بين الشرق والغرب . ولا تزال سورية تعمل في ضوء نظم التجارة العالمية المعاصرة ومسالكها الجديدة على الاحتفاظ بدورها في تجارة الترانزيت بل وفي تجارة الايداع . معتمدة في ذلك على ما يهيئه لها موقعها الجغرافي الممتاز .

ذلك أن سورية تقع على أقصر طريق بين الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وبين العراق من جانب والأردن من جانب آخر بالنظر الى المقاطعة العربية لاسرائيل .

على أن سورية لا تتمتع باحتكار أى من هذين الطريقين . فالعراق الذي ينفذ نحو ١٠٠ ألف طن من البضائع على سكة حديد الشمال في سورية وكميات كبيرة أخرى من البضائع على الطرق الصحراوية المؤدية الى دمشق يستطيع أن يوجه هذه السلع الى الموانئ التركية أو السورية أو اللبنانية أيها يشاء وهو يستطيع كذلك أن ينفذها جميعها عن طريق مينائه « البصرة » اذا ما كان انفاذها الى موانئ البحر الأبيض معقد الاجراءات أو باهظ النفقات . وأما الأردن فانه يستطيع أن يحول مزيدا من تجارته الى خليج العقبة وتؤيد الدلائل احتمال احداث هذا التحويل .

وواضح في ظل هذه الظروف أن من الخير لسورية أن تجعل تجارة الترانسيست التي يتراوح مقدارها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ ألف طن سنويا ، جذابة ومربحة . وليس من صواب الرأي أن تضحي المصالح والفوائد المستقبلية التي تعود بها تسهيلات تجارة الترانسيست في سبيل أرباح فورية غير محققة . ومن هنا لم يكن من المصلحة الحقيقية في شيء أن تشرط نقل غالبية البضائع من الأردن أو اليه عن طريق السكك الحديدية على غير رغبة الشاحنين . أو استخدام سيارات النقل السورية في نقل البضائع من ميناء بيروت الى العراق عبر الصحراء السورية .

وكذلك لا يستقيم مع سياسة تنشيط تجارة الترانسيست توسيع منطقة

التجارة الحرة أو تشجيع استخدام ميناء اللاذقية دون غيرها في حركة الترانسيت .

### ٣ - سياسة التصدير والاستيراد

#### أولا - التراخيص

١ - التصدير - قد تفرض الحكومة بعض القيود على تصدير سلع معينة. ومن بين هذه القيود استلزام الحصول على ترخيص بالتصدير .

ففي مستهل سنة ١٩٥٤ منعت الحكومة السورية تصدير ثلاثين بندا من بنود التعريف الجمركية من بينها المعادن بأنواعها والجلسرين وخام الكبريت والمخصبات ومنسوجات الجوت والأكياس والخراف الصغيرة . وأوجبت الحكومة الحصول على ترخيص بالتصدير بالنسبة لصادرات البلاد الأساسية وهي القمح والشعير والدقيق والقطن وبذرة القطن والصوف والأغنام وبعض أنواع الماشية .

ولقد كان الباعث على فرض هذه القيود هو الاحتفاظ بالسلع اللازمة للاستهلاك المحلي أو مراقبة إعادة تصدير السلع المستوردة وعلى الأخص ما كان يتمتع منها بأهمية استراتيجية .

وقد وضعت تنظيمات أخرى للمحافظة على درجة جودة الصادرات . ومن التنظيمات التي استهدفت تحسين مستوى جودة الغلال المصدرة المشروع الذي عرضته وزارة الاقتصاد الوطني على غرف التجارة والصناعة والزراعة في مايو سنة ١٩٥٤ والذي يشترط للترخيص بتصدير الغلال أن تكون مصحوبة بشهادات بوزنها ودرجة نقاوتها ورطوبتها وتصدر عن شركات ذات سمعة حسنة تتخصص في هذا النوع من العمل وتتعاون مع الشركات المماثلة في الدول المستوردة . وتقضى أنظمة التصدير بأن يتم تصدير القطن والقمح

والشعير والعدس والكرسنة والصوف والجلود عن طريق ميناء اللاذقية باستثناء صادرات المحافظات الجنوبية والوسطى .

ب - الاستيراد - يمتد نظام التراخيص خلافا للحال بالنسبة للصادرات ليشمل جميع أنواع الواردات ولا يستثنى من هذا الحكم العام سوى أمتعة المسافرين والهدايا والعينات التجارية المحدودة القيمة والذهب وبعض الواردات التي يستحضرها المسافرون ولا تزيد قيمتها على مائتى ليرة سورية وبعض السلع التي ترد مباشرة عبر الحدود الى محافظتى الجزيرة والفرات . وتمنح تراخيص الاستيراد دون قيد الا بالنسبة للبند المدرجة فى قائمة السلع المحظور استيرادها .

. وتقضى التعليمات بأن يتم استيراد بعض السلع كالسكر والأسمت والخشب والحديد والأسفلت عن طريق ميناء اللاذقية غير أن هذه التعليمات لم تنجح من الناحية التطبيقية فى أن تجلب الى ذلك الميناء واردات لم تكن أصلا متجهة اليه .

## ثانيا - اتفاقات التجارة والدفع

### (أ) - الاتفاقات الثنائية

أبرمت سورية منذ نالت استقلالها عدة اتفاقات تجارية . وقد تم نصف هذه الاتفاقات مع دول أعضاء فى الجامعة العربية هى المملكة العربية السعودية ومصر والعراق والأردن ولبنان كما عقدت اتفاقات أخرى مع كل من اليونان والهند واليابان ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وأبرمت سورية اتفاقا للدفع مع فرنسا . .

وقد كانت بعض تلك الاتفاقات التجارية مجرد الصياغة الرسمية للعلاقات التجارية القائمة فعلا بين البلدين . كما أن جميع الاتفاقات تقريبا تضمنت



شروط الدولة الأولى بالرعاية ومع ذلك فقد نص الاتفاق المبرم مع اليابان على أن لكل من الطرفين المتعاقدين إذا لزم الأمر أن يتخذ الوسائل الكفيلة لحماية إنتاج صناعاته الوطنية .

واحتوى الاتفاق المبرم مع كل من اليابان وتشيكوسلوفاكيا على شرط يتعلق بمقدار البضائع المتبادلة . فقد تعهدت اليابان أن تشتري من سورية ٥٠٠٠ طن من القطن على الأقل سنوياً . كما تعهدت تشيكوسلوفاكيا بأن تغطي ٧٥٪ على الأقل من قيمة صادراتها الى سورية بواردات من البضائع السورية .

وتمتاز الاتفاقات التجارية مع الدول العربية بانطوائها على تخفيف للرسوم الجمركية وتيسير اجراءات التراخيص .

وتستحق العلاقات التجارية بين سورية ولبنان بعض التحليل . ففي عهد الاتحاد الجمركي كانت سورية تغطي عجز القمح اللبناني وتمد لبنان كذلك بأهم الحاصلات الزراعية التي كان لبنان يؤدي في مقابلها الفواكه والخضراوات والمنتجات الصناعية والخدمات التجارية والمصرفية والسياحية . وعلى أثر انتهاء الاتحاد الجمركي بين البلدين بذلت سورية جهدها لتقلل - ان لم تكن تمنع - خدمات الوسطاء اللبنانيين وقيدت السفر الى لبنان بدرجات مختلفة حتى مارس سنة ١٩٥٤ . ولم يقيم بين البلدين اتفاق تجارة ثنائي حتى فبراير سنة ١٩٥٢ حين عقد اتفاق مؤقت تجدد العمل به عدة مرات. وأدخلت على نصوصه تعديلات يسيرة . وقد قضى هذا الاتفاق باعفاء صادرات المنتجات الزراعية من أي البلدين الى البلد الآخر من الرسوم الجمركية وقسم الصادرات الصناعية الى مجموعات ثلاث : الأولى وهي المنتجات التي يعتبرها كلا الطرفين ذات منشأ محلي وقد أعفيت من الرسوم الجمركية ( ومن هذه المجموعة الطوب وأنابيب الأسمنت وخيوط الحرير وغالبية منتجات الفواكه والخضراوات المحفوظة وبعض أنواع الزجاج والمصنوعات اليدوية ) .

والثانية سلع خفضت تعريفها الجمركية بمقدار ٥٠٪ من التعريف العادية ( ومن بينها الجلود والعجائن الغذائية والحلوى وبعض المشروبات الروحية والأثاث وطائفة من أنواع الملابس الداخلية والأقمشة الحريرية وغيرها ) .  
والثالثة هى المنتجات التى تعتمد أساسا على الخامات المستوردة وتخضع للرسوم الجمركية العادية .

وقد صاحب اتفاق سنة ١٩٥٢ تسوية المسائل الأخرى المتعلقة بين البلدين كالاتفاق على تعويض لبنان عن العملات السورية المتداولة فيه - البالغ قدرها ٤٤ مليون ليرة - على أثر قيام الحكومة اللبنانية بسحبها وإحلال العملات اللبنانية محلها . وإذا استطاعت تلك الاتفاقات أن تغلب على بعض مشاكل العملة بين البلدين فقد أعرب كثير من السوريين واللبنانيين عن حاجة العلاقات الاقتصادية بين البلدين الى المبادئ العامة التى تحكمها وتنظمها . وعلى أية حال فإن المصالح الاقتصادية لغالبية الأوساط الاقتصادية والتجارية فى لبنان شديدة الحساسية ضد التدخل الحكومى . فهى تعتمد على التجارة الحرة وعمليات السوق الحرة وعلى الإيرادات المتحصلة من الزائرين الأجانب .

ويبدو أن هذه الخصائص تتعارض مع مصلحة المنتجين السوريين الذين حصلوا فى الماضى على إعانات مالية حكومية ولا يزالون يعولون على الحدود التجارية . وإذا كان الفارق بين الرسوم الجمركية اللبنانية والسورية على السلع غير المنتجة فى أى من البلدين صغيرا فإن الأمر يختلف بالنسبة الى السلع التى تنتج محليا . فالحماية الجمركية فى سورية تميل الى أن تكون أعلا من تلك المقررة فى لبنان . ومثال ذلك الرسوم الجمركية النوعية أو القيمة المفروضة على واردات المنسوجات والتى لا تقل فى سورية عن ٥٠٪ من قيمة الواردات بينما هى دون ذلك فى لبنان . وكذلك يتجاوز الرسم المفروض على واردات السكر فى سورية مثيله فى لبنان وتمنع نظم التصدير فى سورية تصدير عدد كبير من المنتجات المحلية .

وقد بز لبنان سورية في نطاق بعض الصناعات التي كان أسبق الى اقامتها والتي أصبحت تتمتع بمستوى أفضل في الادارة والتصميم وبوفرة احتياطاتها المالية . ولذلك لا يرى السوريون أن في مصلحتهم توسيع نطاق تبادل المنتجات الصناعية مع لبنان ما لم تتوافر أمام المنتجات السورية أسواق أوسع تساعد على تخفيف حدة منافسة المنتجات اللبنانية . ويبدو أن الاتفاقية الاقتصادية بين بلدان الجامعة العربية ستفي بهذا الغرض .

وقد ظل اتفاق سنة ١٩٢٣ بين سورية والأردن الذي يقرر الاعفاء الجمركي للمنتجات الزراعية والصناعية الوطنية فيما عدا التبغ والمشروبات الروحية ينفرد بتنظيم التبادل التجاري بين البلدين حتى سنة ١٩٥٠ وعلى أثر اتساع رقعة المملكة الأردنية الهاشمية عقب حرب فلسطين بدت الحاجة ملحة لاعادة النظر في ذلك الاتفاق وبدأت مباحثات تمهيدية لابرام معاهدة اقتصادية جديدة في سنة ١٩٥٣ . وقد احتفظت المعاهدة بالاعفاءات الجمركية المقررة للمنتجات الزراعية للبلدين ولكنها خلافا للاتفاق السوري اللبناني استثنت بعض الحاصلات الهامة كالقمح والشعير والبقول وكذلك الأسماك . وقررت المعاهدة أيضا اعفاء بعض منتجات الصناعة المحلية اعفاء تاما ( كالجلال والخيوط المصنوعة من الكتان والجوت والقنب والأسفلت والجلود الخام والمدبوغة والمصنوعات الزجاجية وقمر الدين من المنتجات السورية - والفوسفات والرخام والبوتاسيوم وزيت الزيتون والجبن من المنتجات الأردنية ) . واعفاء بعض آخر من ثلث الرسوم العادية واخضاع طائفة أخرى للرسوم الكاملة . وتضمنت تلك المعاهدة أحكاما معقدة لتنظيم نقل البضائع بين البلدين والقاعدة العامة في تلك الأحكام هي استخدام السكك الحديدية في نقل الصادرات وبضائع الترانسيت باستثناء أنواع من السلع تضمنتها قائمة طويلة سمح لها بأن تستخدم الطرق البرية . وقد شمل قيد استخدام السكك الحديدية جميع كميات القمح وثلثي كميات الفوسفات المصدرة من

الأردن عبر سورية على شريطة أن يكون في مقدور السكك الحديدية نقل هذه الكميات .

وقد تفاوضت سورية مع العراق في سنة ١٩٥٠ لابرام اتفاق مماثل للاتفاق السوري اللبناني . وتضمن هذا الاتفاق امتيازات جمركية متبادلة تخول بعض البضائع إعفاء جمركيا كاملا وتكفل للبعض الآخر خفض نسبة معينة من الرسوم . كما أوجب على كلا الجانبين توفير التسهيلات اللازمة للنشاط التجاري والصناعي للجانب الآخر . ومنحت سورية بمقتضى هذا الاتفاق منطقة حرة في البصرة بينما منح العراق منطقة حرة في اللاذقية .

ولكن هذه الاتفاقية لم يتم التصديق عليها ولم يقدر لها أن تخرج الى حيز التنفيذ وقد ساهم في هذه النهاية عاملان أحدهما اشتراك طرفيها في الاتفاق الاقتصادي الذي أبرم بين دول الجامعة العربية والآخر تعارض بعض المصالح لدى كل من الجانبين مع الامتيازات الوافرة التي حاولت ان تأتي بها الاتفاقية .

ونظم العلاقات الاقتصادية بين سورية وبين كل من مصر والمملكة العربية السعودية الاتفاقان المعقودان في سنة ١٩٥٠ اللذان استهدفا تنمية العلاقات الاقتصادية في حدود نظم الاستيراد والتصدير السائدة في كل منهما دون تقرير اية معاملة تفضيلية .

وتحرص الحكومة السورية على ان تضمن غالبية اتفاقاتها والرسائل المتبادلة الملحقة بتلك الاتفاقيات تحفظا يقضى بضرورة استخدام ميناء اللاذقية في الحركة التجارية مع الطرف الآخر . وكانت اليونان واليابان من بين الدول التي تضمنت اتفاقاتها مع سورية ذلك التحفظ .

وهناك تحفظات أخرى تتعلق بالعملة وغيرها من المدفوعات ادرجت في الاتفاقات مع اليونان وتشيكوسلوفاكيا واليابان ويوغوسلافيا . وقد اشترط الدفع بالسترليني في الاتفاق المبرم مع اليونان . وكان الدولار الأمريكي أو



أية عملة قابلة للتحويل اليه الأداة المنصوص عليها في غالبية الاتفاقات الأخرى بينما ترك للصفقات الفردية اختيار أية عملة أخرى للدفع ولو لم تكن قابلة للتحويل .

وتضمنت خطابات الدفع الملحقة بالاتفاقية مع يوغوسلافيا تحفظا واحدا هو استعداد يوغوسلافيا لأن تقبل الصادرات السورية ( الغلال والقطن ) كمدفوعات في نظير خدمات المهندسين والمقاولين اليوغوسلافيين .

#### (ب) الاتفاقات الجماعية

تركت سورية اتفاقية الجات ( الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف ) لأنها فضلت أن تكون حرة في سياستها التجارية . فصادرات سورية تتكون أساسا من المواد الأولية التي تخضع بطبيعتها لتعريف جمركية مخفضة . وعضوية الجات فوق ذلك لا تستقيم مع نظم الحظر .

وقد وقع ممثلو حكومات سورية ولبنان والأردن والعراق ومصر في سبتمبر سنة ١٩٥٣ اتفاقيتين جماعيتين أحدهما للتبادل التجاري والترانزيت . والأخرى للمدفوعات وانتقال رؤوس الأموال . وقد صدقت لبنان والأردن ومصر وسورية في سنة ١٩٥٤ على هاتين الاتفاقيتين وصدقت عليهما العراق في يناير سنة ١٩٥٥ .

وتعفى اتفاقية التبادل التجاري والترانزيت المنتجات الزراعية للدول الأطراف اعفاء كاملا من الرسوم الجمركية كما تحط ٢٥٪ من الرسوم العادية على المنتجات الصناعية الوطنية المنشأ . وقد تعهدت الدول الأطراف في الاتفاقية ألا تفرض على مثل تلك السلع أية رسوم داخلية أعلا من التي تفرضها الدولة المستوردة على منتجاتها المحلية المماثلة كما كفلت فيما بينها معاملة تفضيلية حيثما يتطلب الأمر الحصول على تراخيص للاستيراد أو التصدير . والاتفاقية الجديدة الجماعية لاتلغى الاتفاقات الثنائية المعقودة

بين أطرافها كما أنها لاتمنع أعضائها من إبرام اتفاقات ثنائية مستقلة .  
وقد التزم الموقعون على تلك الاتفاقية بأن ييسروا انتقال البضائع والأمتعة  
الشخصية والحيوانات فيما بينهم بشتى وسائل النقل التي تعرفها نظمهم  
الجمركية .

ويلاحظ أن اتفاق التجارة السوري اللبناني والاتفاق السوري الأردني  
تضمنا بنودا لم ترد في الاتفاق الجماعي كما أن هناك اختلافا في تعريف  
البضائع الزراعية والصناعية . وتعتبر أحكام الاتفاق الجماعي أكثر صلاحية  
للتجارة السورية الى حد كبير من نصوص الاتفاقين الآخرين . فهي تفتح  
الأبواب أمام مزيد من صادرات المنتجات الزراعية وتسمح بالتوسع في  
الصادرات الصناعية . وإن كانت سورية ستعرض من جهة أخرى لتدفق  
أنواع من المنتجات الصناعية اللبنانية .

ولاشك أن كلا من سورية ولبنان وهما أكثر تقدما في الميدان الصناعي  
سيستفيدان من فتح أسواق العراق الواسعة .

ويقضى الاتفاق الجماعي للمدفوعات ونقل رؤوس الأموال بمعاملة  
تفضيلية في تحويل المدفوعات المتبادلة في الحساب الجاري وبتقارير تسهيلات  
نقل رؤوس الأموال التي تساهم في تقدم المشروعات التي يوافق عليها  
الأطراف المعنيون . ويضمن أطراف الاتفاق لبعضهم البعض حدا أدنى من  
تسهيلات الدفع أقرب ما يكون الى قابلية التحويل التي تتمتع بها الحسابات  
المقيمة للعمليات التجارية بين أقاليمهم المتصلة وكذلك يضمنون عدم قيام أي  
تمييز ضريبي بين الأموال الوطنية وبين رؤوس الأموال المنقولة تنفيذا لأحكام  
الاتفاق وحرية أعادتها الى وطنها . أما التنظيمات الخاصة بمنع هروب رؤوس  
الأموال من نطاق الدول الغربية فقد تركت للسلطات المحلية في كل دولة  
على حدة .

## النقد والائتمان

### نظرة عامة

ما زال النظام النقدي والمصرفي في سورية يتطور نحو تقدم ظاهر . وعلى رغم أن نظاما تقديما جديدا قد وضع في ٢٨ مارس سنة ١٩٥٣ مستهدفا انشاء بنك مركزي حكومي خلال بضع سنوات فقد ظل « بنك سورية ولبنان » يقوم بوظيفة اصدار العملة الورقية وكان قد حصل على هذا الحق ابان فترة الانتداب الفرنسي .

وقد اشترت سورية غطاء عملتها من الذهب والعملية الأجنبية عن طريق « مكتب الصرف » وهو عبارة عن « وكالة » حكومية مستقلة أنشئت في ابريل سنة ١٩٥٢ . ويختص هذا المكتب بتدعيم الرقابة على العملة الأجنبية وتنظيم سوقها . ومع أنه لا يتمتع بأى احتكار الا أنه يعد البائع والمشتري الرئيسي للعملة الأجنبية سواء عن طريق البنك التجاري أو بطريق مباشر . وبالرغم من اعترافه بالتخفيض الذي تم في قيمة الليرة السورية بعد الحرب عن سعرها الرسمي الذي كان ٢٢٠ ليرة للدولار فقد كان - أى المكتب - ذا أثر في التخفيف من حدة التقلبات التي كانت تعرض للسعر الرسمي . والحر على سواء . تلك التقلبات الناجمة عن الطبيعة الموسمية لصادرات البلاد .

بدأ المكتب عملياته المنتظمة في نهاية سنة ١٩٥٢ حين أصدر نشرة يومية عن الأسعار التي يعتزم البيع بها أو الشراء . وفي سنة ١٩٥٣ توسع في عملياته هذه المنتظمة وذلك باعداد الأسعار بالنسبة للارتباطات الآجلة وقد نجح في بداية عمله في أن يخفف من حدة التقلبات التي كانت تعتور الأسعار وأن يقف بالدولار ابتداء من يوليو سنة ١٩٥٣ عند سعر بلغ ٣٥٧٥ ليرة سورية .

وكانت عملياته بغير جدل أداة للحيلولة بين التحسن الذى صار اليه ميزان المدفوعات فى سنة ١٩٥٣ وبين أن يؤدى الى ارتفاع ملحوظ فى قيمة الليرة كان يمكن أن يكون ذا أثر سيىء على صادرات سورية .

وقد سمح المكتب لأسعار العملات الأخرى أن تتقلب فى مدى اوسع حسب قوتها بالنسبة للدولار فى السوق الحرة .

وكان الاقتصاد السورى بآدى ذى بدء يعتمد على خدمات البنوك الأجنبية فمن بين البنوك التجارية الخمسة عشر التى منحت حق الائتمان فى بداية سنة ١٩٥٤ كانت عشرة أجنبية تشمل جميع المؤسسات الكبرى : خمسة فرنسية واثان اردنيان وواحد لكل من العراق وبريطانيا ومصر . ويسيطر بنك سورية ولبنان على النظام المصرفى بوصفه أكبر بنك تجارى والبنك الرئيسى لودائع الحكومة والذى يملك وحده حق اصدار العملة الورقية .

وليس فى سورية سوى مؤسسة حكومية مصرفية واحدة هى « البنك الزراعى » توجه طاقة محدودة من ائتمائها للزراعة . وتتعاقد البنوك بصفة أساسية لتمويل التجارة الداخلية والخارجية لأجل قصير . على أن بضعة منها وعلى الأخص بنك سورية ولبنان تمنح اعتمادات موسمية لانتاج المحصول الزراعى لما لا يجاوز ٣٠٠ يوم .

ويلاحظ أن المنافسة بين البنوك محتدمة وقد ترتب على ذلك أن مالت أسعار الفائدة فى السلفيات والقروض الى النزول وتتراوح الآن بصفة عامة بين ٥٪ و ٧٪ بينما تدفع البنوك نسبة تتردد بين ٢٪ و ٣ فى المائة على الودائع الجارية مع زيادة طفيفة فى أسعار الفائدة على الودائع لأجل .

وبينما يرحب بنك سورية ولبنان باعتباره بنكا مركزيا بمنح تسهيلات واسعة بالنسبة لاعادة الخصم تتجنب بنوك أخرى التعامل معه بوجه عام على أساس اعادة الخصم . اذ تنظر اليه على أنه منافسها الأساسى وتفضل البنوك



الأجنبية الحصول على ماتحتاجه من رؤوس أموال اضافية من المؤسسات المتبوعة في بلادها الأصلية . وهكذا زادت البنوك التجارية مسحوباتها من المؤسسات المتبوعة من ٦٢ مليون ليرة سورية في نهاية سنة ١٩٥٢ الى ٩٨ مليون في نهاية سنة ١٩٥٣ وذلك لمقابلة احتياجات سورية الى التوسع في عمليات الائتمان . وارتفعت هذه المسحوبات الى ١١٧ر٩ مليون ليرة في ٣٠ يونية سنة ١٩٥٤ مقابل ٩٥ مليون في نفس هذا التاريخ من السنة السابقة ومن أجل ذلك كله لا يعد معظم البنوك الاحتفاظ بنسبة عالية من الاعتمادات السائلة أمرا ضروريا .

وعلى الرغم من نمو الاتجاه الى استعمال الشيك مازال غالب المدفوعات الداخلية يتم نقدا . وآية ذلك أن نسبة الودائع الخاصة الى صافي العملة الورقية والمعدنية المتداولة لم تزد على ٣٣٪ في نهاية سنة ١٩٥٣ وان كانت هذه النسبة تتجه الى الزيادة بوجه عام .

وقد بلغت وسائل الدفع في ذلك الوقت ٣٧٦ر٣ مليون ليرة منها ٢٧١ر٥ مليون أو حوالي ٧٢٪ عملة ورقية ومعدنية وتفسر قلة الاتجاه الى استعمال الشيكات ارتفاع نسبة سلفيات البنوك وقروضها وخصومها للقطاع الخاص الى مجموع الودائع الخاصة . وفي نهاية سنة ١٩٥٣ كان حجم مثل هذا الائتمان - وقد بلغ ٢٢٦ر٦ مليون ليرة - يمثل ٢٤٧٪ تقريبا من مجموع ودائع البنوك الخاصة ذلك بينما تميل اعتمادات البنوك للقطاع الخاص في معظم البلاد الأخرى الى أن تصبح أقل بكثير من مجموع الودائع الخاصة . وفي سورية - كما في غيرها من الدول المتخلفة في آسيا - يتم جانب يعتد به من الائتمان بعيدا عن النظام المصرفي وذلك بوساطة التجار وملاك الأراضي والمقرضين المحترفين ويعتمد بعض هؤلاء من جانبه على ائتمان البنوك المنتظم . وقد كان غالب عمليات الائتمان التي تمت خارج النظام المصرفي من نصيب القطاع الزراعي . ويعد ذلك في جزء منه انعكاسا لعدم

كفاية المؤسسات التي من قبيل البنك الزراعى من جهة ولجسامة المخاطر التي يتعرض لها المقرضون من ناحية أخرى . وتتم السلفيات التي من هذا النوع عادة بسعر فائدة باهظ .

ولنظام الائتمان في سورية مظهر آخر هو انعدام المؤسسات الخاصة بتمويل الاستثمار اذا استثنينا البنك الزراعى . وليست هناك مؤسسات للارتهان في قطاع البناء . ولا بنك يتولى امداد الصناعة برؤوس الأموال اللازمة للاستثمار . وقد سحب بنك سورية ولبنان نشاطه الائتماني الى استثمارات الصناعة . ولكن بضمان الحكومة فحسب . ولا وجود كذلك لمؤسسات الادخار . فليست هناك بنوك خاصة بالادخار ولا ترى البنوك التجارية العادية فائدة مجزية في بذل جهد خاص لاجتذاب ودائع الادخار . فلم يزد مجموع ودائع الادخار في البنوك التجارية في نهاية سنة ١٩٥٣ على ٣٧٥ مليون ليرة . ولا تعرف سورية نظام صناديق الادخار التابعة للبريد . أما الادخار الذي يتم في صورة تأمين فهو من الضالة بحيث يمكن اهماله . على أن ذلك كله لايعنى أن حركة الادخار قد وقفت عن النمو ولكنه يكشف فقط عن أن الادخار لا يتم عن طريق مؤسسات وأن الأموال المدخرة تستثمر بطريق مباشر لا بوساطة مؤسسات أو في أسواق المال . ويفضل السوريون أشكال الاستثمار الواضحة الملموسة . كالأراضي والبناء حيث يمكنهم أن يباشروا شيئاً من الرقابة الشخصية . وقد شرب السوريون العادة التي سادت في الماضي من اكتناز أموالهم في صورة معادن ثمينة أو مجرد نقود . على أن الظاهر - جزئياً على الأقل - من الاحصاءات أن الأهمية النسبية للادخار على هذا النحو الذي ساد في الماضي قد تناقصت بعد الحرب حيث برزت أمام الناس فرص الاستثمار المفيد .

وقد نما الاستثمار في أسهم الشركات نمواً عظيماً في الفترة التي أعقبت الحرب ولكن بين مجموعات محدودة من الناس وبشروط تضمن لهم الرقابة

على المؤسسات التي يساهمون فيها . أما أسهم الشركات الصناعية فانها تباع وتشتري في سوق محدودة ينقصها النظام .

### حجم الاستثمارات

وقد ترتب على التوسع في النشاط الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب ارتفاع نسبي في مستوى الاستثمارات يتضح من الجدول التالي . ولما كان الحصول على احصاءات دقيقة منضبطة متعذرا فانه يمكن الاعتماد في هذا الصدد على بعض التقديرات الجزافية للاستثمارات المتزايدة في البناء على أساس تراخيص البناء وتكاليفه والاستثمارات في المعدات على أساس الوارد من الآلات والمعدات وعربات النقل . وقد تقلب حجم الاستثمارات السنوية الخاصة بين ١٦٠ مليون ليرة و ١٩٥ مليون في السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ وبلغت في متوسطها حوالي ١٨٠ مليون ليرة :

أنواع الاستثمارات	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
(أ) استثمارات خاصة البناء ( للسكنى . مبان صناعية . تجارية ) الآلات الصناعية الآلات الزراعية النقل بالوريات	١٢٢ر٠ ٢٠ر٠ ١٠ر٧ ٨ر٧	١١٦ر٠ ٣٣ر٠ ٣٥ر٦ ١١ر٠	١٢٧ر٠ ٢٨ر٠ ١٧ر٣ ٤ر٤	١٣٨ر٠ ٣٠ر٣ ١٤ر٣ ٢ر٨
المجموع	١٦١ر٤	١٩٥ر٦	١٧٦ر٧	١٨٥ر٤
(ب) استثمارات عامة الري النقل ووسائله التعليم والصحة العامة خدمات البلديات إنشاءات أخرى متضمنة المباني الحكومية	٠ر٨ ٨ر١ ٣ر٤ ١٢ر٥ ١ر٠	٠ر٨ ٨ر٧ ٣ر٤ ١٧ر١ ١ر٠	٠ر٨ ٦ر٤ ٣ر٤ ١٧ر٣ ١ر٠	٣ر١ ١٠ر١ ٣ر٩ ٢٢ر٢ ٠ر٥
المجموع	٢٥ر٨	٣١ر٠	٢٨ر٩	٣٩ر٨
المجموع الكلى	١٨٧ر٢	٢٢٦ر٦	٢٠٥ر٦	٢٢٥ر٢

وظاهر أن نسبة حصة جميع المباني من هذه الاستثمارات قد بلغت حوالي ٧٠٪ . كذلك بلغت نسبة حصة مباني السكنى وحدها ما يقرب من ٥٦٪ . وترد ضالة الاستثمارات في القطاعات الأخرى وعلى الأخص الزراعة إلى حقيقة واضحة هي أن الزيادة في الدخل من المزارع تتجت من شغل الأراضي البور التي لا تتطلب من المال الشيء الكثير .

وقد كانت الاستثمارات العامة في مستوى أكثر تواضعا إذ تراوحت - حسب الاحصاءات التي أمكن الحصول عليها - بين ٢٥ مليون ليرة و ٤٠ مليون بمتوسط بلغ ٣١ مليون ليرة .

وهكذا يبين أن اجمالي الاستثمارات - وقد انطوى تقديره إلى حد ما على شيء من التحفظ - كان بغير جدل مرتفعا ارتفاعا يستلفت النظر . على أنه ليس في ميزان المدفوعات الدولي ولا في الهيكل العام للأسعار ما يمكن أن يستشف منه أنه قد اتبعت في تمويل هذه الاستثمارات وسائل من شأنها أن تؤدي إلى التضخم . بل من الواضح أنها قد مولت في الجانب الأكبر منها بواسطة ادخار حقيقي تكمله بعض رؤوس الأموال التي أمكن جمعها من الخارج . وقد تم تمويل كثير من الاستثمارات في السنوات التي أعقبت الحرب من المدخرات التي فرضتها ظروف الحرب .

#### انشاء بنك للاستثمار

تعلق البعثة أهمية كبرى على انشاء مؤسسة تستطيع مد الصناعة بالمساعدات الفنية والمالية . فعند ما لا يتوافر لدى رجال الصناعة رأس مال يكفي للاستثمار فلا سبيل أمامهم الا الالتجاء إلى الحكومة إذ أن البنوك تمدهم برأس مال للتشغيل فقط . وقد بدأت الحكومة في عام ١٩٤٩ بضمان قروض لهذا الغرض عن طريق بنك سورية ولبنان . ففي الفترة من يونية ١٩٤٩ إلى يناير عام ١٩٥٢ عقد ١٨ قرضا من هذه القروض بلغ مجموعها ٢٣٣٦



مليوناً من الليرات ولو أنه في أواخر عام ١٩٥٣ كانت المبالغ التي سددت قد خفضت الباقي الى ١٣٤ مليوناً . ولقد توقف هذا المشروع الخاص بضمان القروض في عام ١٩٥٢ ولكنه بعث من جديد في بداية عام ١٩٥٤ وأصبح خاضعاً لقيود تنص على ألا تزيد جملة المبالغ المضمونة عن ١٥ مليوناً من الليرات .

وهناك من الأسباب العديدة ما يحملنا على الاعتقاد بأنه يجب التخلي عن هذه الطريقة في منح المساعدات المالية ومع أن نسبة الفائدة المقدرة بـ ٣٪ التي أمكن الوصول إليها بسبب ضمان الحكومة والمبالغ الحكومية المودعة بينك سورية ولبنان هي نسبة مغرية للمقترض فإن هذه القروض قد تؤدي الى خطر التضخم مالم تتواءم في الوقت نفسه عوامل أخرى انكماشية لمقابلة هذا التضخم . أضف الى ذلك أن مد الصناعة بقروض يستلزم الحكم على صلاحية المشروعات الصناعية من الناحية الاقتصادية والفنية واستبعاد كل الاعتبارات السياسية الأمر الذي هو من الصعوبة بمكان لأية حكومة من الحكومات لأنه سيتطلب فحصاً دقيقاً وإشرافاً تاماً على المقترضين - وهذا ما لا تستطيع القيام به أية إدارة حكومية إذ أن نظام العمل في المؤسسات الفردية لا يرحب بالإشراف الحكومي .

وفي اعتقادنا أن أية مؤسسة للاستثمار يملكها ويديرها الأفراد تكون في مركز أفضل من أية إدارة حكومية لمد الصناعة بما تحتاجه من مساعدات في المرحلة الحاضرة من مراحل تطورها . ولقد سبق أن أكدنا أن الحاجة الى المساعدات الفنية لا تقل عن الحاجة الى المساعدات المالية في الظروف الحاضرة وعلى أساس المشاورات التي قمنا بها مع رجال الأعمال السوريين أصبحنا مقتنعين بأنه ليس من السهل على هؤلاء أن يقبلوا مساعدات فنية من الحكومة لا لأنهم لا يثقون في قدرة الحكومة على توفير هذه المساعدات فحسب بل لأنهم لا يستصوبون أساليب الحكومة المطولة في التفتيش على

نظمهم في ادارة ما يقومون به من أعمال .

ان المساعدة الفنية التى تستطيع تقديمها تلك المؤسسة التى تقترح انشاءها تتمثل فى ارشاد المصانع والمحال الموجودة الآن الى كيفية تحسين نظم العمل فيها وتقدير مدى صلاحية ما يراد القيام به من أعمال صناعية جديدة ولتأدية ذلك يحتاج البنك الى وجود عدد قليل من الموظفين الفنيين من بينهم موظف مختص بحسابات التكاليف وآخر للشئون الاقتصادية وقليل من المهندسين لتقديم المشورة عن تصميم المشروع ونظام العمل والتكاليف وما يحتاجه من آلات ميكانيكية ومعدات جديدة وما شابه ذلك .

وان نواحى نشاط البنك الخاصة بالاستثمار ستكون رقيقة الصلة بما يقدمه من خدمات فنية . فباستطاعته أن يمول عملية شراء المعدات الجديدة للمصانع القائمة حيث تكون الحاجة ماسة فيها لتحسين كفايتها الانتاجية وتخفيض التكاليف وكذلك الحال بالنسبة للمشروعات الجديدة التى يقرر خبراء البنك، أنه من الممكن تنفيذها من الناحيتين الفنية والاقتصادية على أنه يجب أن يتقاضى البنك أجرا عن الخدمات الفنية التى لا تتصل بمشروعات من التى قد يساهم فى تمويلها .

ومع أن وظيفة البنك الرئيسية هى مساعدة الصناعات الانتاجية الا أننا نرى أنها قد تساعد أيضا فى تمويل أعمال السياحة وخاصة فيما يتعلق بالفنادق وشراء آلات ميكانيكية وحفر الآبار أو تركيب الطلمبات بوساطة المزارعين الذين يمكن اعتبارهم من المساهمين فى أعمال الزراعة التجارية والذين لا يدخلون ضمن صغار الزراع الذين يتولى البنك الزراعى تصريف أمورهم . ومن المفروض أن تمويل البنك يتمثل على وجه أعم فى قروض، ولو أن أعماله يجب أن تكون على درجة من المرونة بحيث تسمح له - فى حالة الضرورة - بأن يتولى تغطية أموال الاكتتاب أو الاشتراك فى رأس المال ويجب أن تكون الفوائد التى تدفع عن القروض كبيرة بحيث تضمن استثمار رأس المال.

الفردى فى البنك ولهذا السبب يجب أن تكون الفائدة أكبر من تلك التى يتقاضاها بنك سورية ولبنان عن القروض التى تضمنها الحكومة . أضف الى ذلك أن استثمار الأموال الصناعية الجديدة فى سورية يجب ان يدر ربحا اكبر . — فى المدى الطويل — وفى الاموال التى يكون الربح فيها قليلا بسبب قصر أجل السلعة يستطيع البنك والحالة هذه تقديم مساعدته المالية فى شكل اشتراك فى رأس المال . أما فيما يختص بالاستثمار الزراعى فان معظم الزراع العاملين يدفعون الآن فائدة بنسبة أكبر عند شرائهم الآلات الميكانيكية على الحساب . ونحن نقترح أن يصير رأس مال بنك الاستثمار ١٥ مليوناً من الليرات السورية يدفع منها — اذا اقتضى الأمر — ١٠ ملايين على أقساط لبضع سنوات ويشترك فى اكتاب رأس المال هذا الأفراد والمؤسسات وتشترك الحكومة بمبلغ مماثل قد يتخذ شكل قرض طويل الأجل ونعتقد أنه من الضروري أن يكون البنك مؤسسة غير حكومية ليحوز ثقة رجال الأعمال . وسيحتاج البنك فى الوقت نفسه الى موارد اضافية من الحكومة لضمان نجاحه . وحصصة الحكومة يجب أن تقدم بشروط من شأنها أن صافى دخل المؤسسة يستعمل أولاً لضمان حد أدنى لأرباح رأس المال الذى اكتب به الأفراد وبمثل هذا الترتيب وحده يمكن اجتذاب رأس المال الخاص بدرجة كافية . وفى تقديرنا أنه يجب أن يكون فى مقدور البنك أن يحصل على ربح كاف عن نصيبه فى رأس المال اذا بلغت المبالغ المستثمرة فيه نحواً من ١٥ مليوناً من الليرات . وربما تعرض البنك الى خسائر طفيفة فى السنوات الأولى القليلة من عمله على أنه قد يستطيع تعويض تلك الخسائر من أرباحه فى السنوات التالية .

وربما يقال ان هذا المشروع غير مجز للحكومة ولكن المقياس الحقيقى هو ما اذا كانت المؤسسة تستطيع أن تساهم مساهمة هامة فى تطور البلاد الاقتصادية الذى ترغب الحكومة فى تقويته . ونحن نعتقد أن باستطاعة

البنك المقترح تأسيسه أن يقوم بدور هام في انعاش الأموال الفردية المستثمرة بطرق سليمة وتوجيهها . وبالإضافة الى تعبئة رأس المال المملوك للأفراد فانه قد يصبح وسيلة من وسائل تشجيع رأس المال الأجنبي على أن يستثمر في سورية . ولقد أدركت بعض الدول الآسيوية المزايا التي تتوافر للمؤسسات القائمة على استثمار أموال الأفراد التي تتولى الحكومة مساعدتها . ولهذا فقد أنشأت الهند شركة لاستثمار المال على أسس مشابهة للتي نوصى بقيامها . وكذلك تفكر الباكستان في انشاء مؤسسة على هذا النمط .

ولا يخامرنا الشك في أن يجد البنك المقترح تأسيسه فرصا كافية للاستثمار . وبينما لا يوجد أى ضمان في أن يتوافر للبنك رأس المال الفردي الا أن بحوثنا المبدئية في سورية قد أوجدت بعض التفاؤل عن نجاح المشروع . والبنوك التجارية قد تساهم مساهمة فعالة في جزء من رأس المال . ويحتمل أن يقوم الأفراد والهيئات التجارية بتغطية الجزء الباقي منه . وقد لا يقدم البنك قروضا للتشغيل الا أنه قد يستطيع بطريقة غير مباشرة أن يجعل من الميسور للشركات الحصول على رأس مال للتشغيل من البنوك التجارية العادية . ولقد وجدت البعثة أن عددا من المشروعات الصناعية يواجه صعوبات في الحصول على رأس مال كاف للتشغيل وخاصة لتمويل المشتريات الموسمية من المواد الزراعية الخام كالقطن وبذرة القطن والفاكهة والخضراوات التي يمكن تعبئتها . وقد يكون في استطاعة البنك المقترح تأسيسه الكشف عن وسائل تمويل انشاء مستودعات للجمارك في دمشق وحلب حيث يمكن تخزين المواد الخام الخاصة بالمشروعات الصناعية وكذلك البضائع الجاهزة بطريقة تتيح للبنوك التجارية الحصول على ضمان أوفى لقروضها .



## الصرف الأجنبي

### تاريخ مراقبة الصرف الأجنبي

أخذت سورية بنظام مراقبة الصرف الأجنبي في الأشهر الأولى من الحرب العالمية الثانية وقد وهنت هذه المراقبة بعد أن خضعت للكثير من التغيير حتى أعيد تنظيمها في ابريل من عام ١٩٥٢ . وفيما يلي عرض للمراحل الأساسية لهذا التطور .

استمرت المرحلة الأولى حتى أغسطس سنة ١٩٤٨ فبالرغم من أن ادارة مراقبة النقد قد انتقلت في ابريل سنة ١٩٤٤ من السلطات الفرنسية المفوضة الى الادارات اللبنانية والسورية فان نظام الرقابة ذاته لم يطرأ عليه تغيير جوهري . وفي ظل هذه المرحلة أخضعت جميع عمليات الصرف الأجنبي لنظام التراخيص . فأثمان الصادرات والايادات غير المنظورة للمبادلات الأجنبية كانت تسلم على أساس الأسعار الرسمية الى مكتب الصرف الذي كان يخصص مقدارا معيناً من هذا النقد الأجنبي لمدفوعات الواردات المرخصة والمدفوعات الأخرى . وكان تصدير العملات الأجنبية والعملات المحلية على السواء يتطلب ترخيصاً خاصاً . وظلت قواعد منطقة الفرنك الفرنسي مطبقة حتى بعد أن اضطلعت السلطات السورية المستقلة بهذا النظام في فبراير سنة ١٩٤٨ .

أما في المرحلة الثانية التي تمتد من أغسطس سنة ١٩٤٨ حتى سبتمبر سنة ١٩٤٩ فان الرقابة فترت الى حد كبير وقامت للنقد الأجنبي سوق حرة معترف بها وأصبح التزام المصدرين قبل مراقبة النقد قاصراً على جزء فقط من ايراداتهم . كما أصبح الأساس في تمويل الواردات - التي استمرت خاضعة لنظام التراخيص - هو الحصول على العملة الأجنبية من السوق الحرة .

واقترع بيع العملة الأجنبية بالسعر الرسمي على واردات المصالح الحكومية وواردات منتجات البترول . وأصبح من الميسور تحويل العملات الأجنبية التي لم يسعها مكتب الصرف أو التي أحرزت من السوق الحرة وقد واصل مكتب الصرف مسؤوليته عن الصرف بمباشرة رقابته على جميع تحويلات رؤوس الأموال الأجنبية ولكن نسبة ٢٠٪ - ثم ١٠٪ فقط بعد ذلك - من بعض الإيرادات غير المنظورة هي التي كانت تسلم إلى مكتب الصرف بالأسعار الرسمية . ومع ذلك فقد كانت بعض الشركات التي تمارس نشاطها بموجب عقود خاصة ( شركات الزيت ) ملتزمة مع ذلك بأن تباع إلى مكتب الصرف ٨٠٪ من عملات معينة بأسعار الصرف الرسمية .

ومنذ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تحررت إجراءات التصدير من القيود وبدأ صندوق النقد الأجنبي الذي أنشئ وقتئذ يمارس شراء العملات الأجنبية من السوق الحرة ليضيفها إلى الكميات التي حصلت عليها الحكومة بالأسعار الرسمية .

وقد انتهجت سورية على أثر انتهاء الاتحاد الجمركي مع لبنان في مارس سنة ١٩٥٠ سياسة نقدية مستقلة وشرعت في تجربة نظام للصرف الأجنبي يتفق وحاجات الاقتصاد القومي السوري وانحسرت سوق الصرف الأجنبي عن سوق تتسم بالحرية الكاملة وسوق « للنقد للتصدير » وكانت هذه الأخيرة تمول بنقد متحصل من أنواع من الصادرات إلى دول معينة يباع فقط للمستوردين . وقد خصصت إيرادات الصادرات السورية الأساسية من العملات الأجنبية لهذه السوق . ونظرا للتصريف المحدود نسبيا « لنقد التصدير » فقد كانت أسعار هذا النقد أقل قليلا من أسعار سوق الصرف الحرة ولأول مرة قامت في هذه المرحلة قيود الصرف الأجنبي بين سورية ولبنان .

وعلى أساس متين من خبرة الأعوام السالفة أعيد وضع تشريع رقابة

الصرف الأجنبي في ابريل من عام ١٩٥٢ الذي ظل هو وتعديلاته اللاحقة معمولاً بهما حتى اليوم .

#### النظام الحالي لمراقبة النقد

الإدارة : مكتب الصرف هو المهيمن الأخير على جميع المسائل التي تتصل بسياسة الصرف ومراقبة النقد وهو الذي آلت إليه منذ سنة ١٩٥٢ اختصاصات الوكالة الحكومية ومكتب المراقبة وصندوق الصرف .

ويرأس هذا المكتب مجلس مكون من رئيس يعينه وزير المالية ومندوب عن كل من وزارتي المالية والاقتصاد القومي. وللمكتب استقلال إداري ومالي كبير وهو مختص بإصدار القرارات المتعلقة بالمعاملات الراهنة وبرسم السياسة المصرفية الذي كان من اختصاص بنك سورية ولبنان.

ونظراً لعدم وجود بنك مركزي بالمعنى الصحيح فإن نشاط مكتب الصرف يمتد داخل النطاق النقدي إلى حد معين فهو يقوم بالتحويلات المنصوص عليها في اتفاقات الدفع ويشتري غطاء أوراق النقد ويبيعه ويعمل على تثبيت العملة المحلية .

وتقع مسئولية رصد حصيلة العملات الأجنبية التي تدرها الصادرات على البنوك التجارية المرخص لها في ذلك .

أما إصدار تراخيص الاستيراد فتتولاها وزارة الاقتصاد الوطني .

#### أسعار الصرف

قام في سورية في سنة ١٩٥٣ سحراڤ للصرف الأجنبي سعر رسمي وسعر متغير في السوق الحرة (السعر الرسمي هو ٢١٩ ليرة سورية للشراء و٢٢١ ليرة سورية للبيع — بالدولار الأمريكي) . وقد حولت المعاملات المالية الحكومية في يولية سنة ١٩٥٣ إلى أسعار السوق الحرة وبذلك لم يعد سعر

الصرف الرسمى يطبق الا على عمليات استيراد المواد البترولية وشراء شركات الزيت للعملة المحلية .

ولقد ترتب على تدخل مكتب الصرف فى أسعار السوق الحرة أثران هاما . أحدهما اختفاء سعر « صرف التصدير » المستقل ووجود سعر واحد منذ فبراير سنة ١٩٥٣ يحكم جميع المعاملات التى تتم بعيدا عن السعر الرسمى . والآخـر ثبات سعر الدولار فى السوق الحرة منذ أغسطس سنة ١٩٥٣ وضيـق مدى التقلب فى أسعار العملات الأجنبية الأخرى فى سورية .

ويتأثر سعر الدولار موسميا بـ شأنه فى ذلك شأن أسعار العملات الأساسية الأخرى بتركز الصادرات تركزا شديدا فى النصف الثانى من السنة . ففى خلال هذه الفترة وعلى وجه التحديد بين أغسطس وديسمبر تميل أسعار العملات الأجنبية الى الهبوط بسبب تدفق سلف المستوردين الأجانب . وعلى خلاف ذلك لا تتركز الواردات السورية فى فترة بعينها من السنة وإنما يتم الاستيراد خلال السنة بمعدل واحد . ولذلك فإن أسعار الصرف تكون أكثر ارتفاعا خلال الشهور التى لا يقابل الطلب فيها وفرة العملات الأجنبية المتحصلة من الصادرات .

#### التنظيمات التى تؤثر فى الصرف الأجنبى

على الرغم من أن جميع الواردات تتطلب كمبدأ عام الحصول على ترخيص سابق يصدق عليه مكتب الصرف فإن العملات اللازمة لتسوية مدفوعاتها متوافرة لدى البنوك المعتمدة بأسعار السوق الحرة .

والأصل فى العملات الأجنبية المتحصلة من الصادرات أن تباع الى أحد البنوك المعتمدة ويصدق هذا على أهم سلع التصدير السورية التى تمثل ٨٠٪ من قيمة مجموع الصادرات .

ويعين مكتب الصرف العملات التى تباع بها الصادرات وهى عادة عملة



البلد المستورد أو عملة أقوى منها مركزا حسبما يفضل المصدر . ولا تخضع لمثل هذه النظم العملات المتحصلة من الصادرات السورية الى البحرين والعراق والاردن والكويت والمملكة العربية السعودية - وهى الأقطار التى يكون ميزانها التجارى فى صالح سورية والتى يتجه اليها بعض الصادرات السورية غير المدرجة بالسجلات .

### **الايادات والمدفوعات غير المرئية ورؤوس الأموال الأجنبية**

لا تخضع الايادات غير المرئية من العملات الأجنبية لأية رقابة فهى قد يحتفظ بها أو تباع فى السوق الحرة أو يتم التصرف فيها على وجه آخر . أما العملات اللازمة للمدفوعات غير المرئية فانه ييسر الحصول عليها بأسعار الصرف الحرة . وكذلك تسير حركة استيراد رؤوس الأموال وتصديرها فى حرية تامة ويجرى عليها التعامل فى السوق الحرة .

### **الحكم على نظام الصرف الأجنبى**

يستشف من استمرار العمل بنظم الصرف الصارمة حتى سنة ١٩٤٨ أى لمدة ثلاث سنوات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رغبة المسئولين فى التدرج فى الانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم غير أن الأمر سار على خلاف ذلك فى الفترة التالية حتى سنة ١٩٥٣ اذ أن رقابة الصرف أصبحت فى كل من سورية ولبنان من المرونة بحيث لم تعد تمثل فى كثير من الحالات سوى الاقرار القانونى الشكلى لما جرى عليه العمل .

وقد تطورت سورية بأنظمة الصرف الأجنبى وسياسته على أساس التحليل الواقعى للظروف التى تحكم سوق العملات الأجنبية فيها كالصلة الوثيقة بسوق بيروت والتخلف الذى كان يعترى النظام النقدى والمصرفى ونقص البيانات الاحصائية الدقيقة وعدم كفاية احتياطي العملات الأجنبية .

وقد كانت بيروت تخدم كلا من سورية ولبنان حتى انفصال اقتصاد البلدين فهي مركز هام للنظم المصرفية المختلفة ولعمليات الصرف الأجنبي وهي أكثر نشاطا في هذا المجال من حلب ودمشق وأوفر موردا للعملات الأجنبية وأرسخ قدما في المضاربات المالية .

وعلى أثر انتهاء الاتحاد الجمركي أوجبت سورية على المصدرين ادخال حصيلتهم من العملات الأجنبية وكان الدافع الى هذا الاجراء هو الرغبة في تدعيم سوق الصرف المحلية وثنى التجار عن نقل معاملاتهم المالية الى البلدان المجاورة . على أنه بالرغم من بلوغ هذا الغرض في الظاهر فان احتمال الالتجاء الى بيروت لم ينتف ولا تزال دلائله بادية : ولا شك أن هذا الحال من شأنه أن يقيد حرية واضعي السياسة المصرفية في سورية ويعوق قيام نظام تقدي أكثر تمسكا واحكاما ويحكم بالفشل على أية محاولة لاستبعاد ظاهرة التفاوت في أسعار الصرف المتقاطعة (١) ما دامت هذه الظاهرة موجودة في البلاد الأخرى وخاصة في لبنان .

ويلاحظ أن التشريعات المنظمة للنقد والبنك المركزي - والتي توافقت مع اعادة تنظيم مراقبة النقد ومكتب الصرف في سنة ١٩٥٢ - لم تكن قد تمت بعد حتى سنة ١٩٥٤ . ومن هنا كانت الحاجة الى أن يتولى مكتب الصرف في بعض النواحي وظيفة البنك المركزي أو صندوق تثبيت الأسعار . ذلك أنه لم يكن هناك أمل في أن تستطيع البنوك الخاصة في سورية استيعاب فائض العملة الأجنبية الموسمى دون أن تقع اهتزازات واسعة المدى في أسعار الصرف . فشرع مكتب الصرف الذي يعتبر المشتري الأساسي والبائع الأساسي للعملات الأجنبية في أن يقوم بالدور الذي كان يؤديه

---

(١) تفاوت أسعار الصرف المتقاطعة آيتها أن يكون سعر الليرة السورية مثلا منسوبا الى الدولار من ناحية والاسترليني من ناحية لا يستقيم مع علاقة الدولار بالاسترليني .

الممولون الأجانب من قبل . فاشترى العملات الأجنبية سلفاً من المصدرين مستهدفاً الحد من الاعتماد سورية على المستوردين الأجانب والبنوك .  
ومما تجدر ملاحظته أن مكتب الصرف بدأ نشاطه بقدر ضئيل من الخبرة ودون أن تتوافر لديه المعلومات اللازمة لرسم سياسة هذا النوع من النشاط . وهكذا تقدم المكتب الى السوق بخطى متحفظة تتميز بطابع التجربة الى أن تمكن من تذييل بعض ما يعترضه من صعاب بفضل نجاح نظام الاحصاءات المصرفية .

ومن جهة أخرى كان احتياطي سورية على قدر من الضالة عندما أعادت تنظيم مراقبة النقد . فقد بلغ مجموع ما لديها من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ ما قيمته ٤٠٣ مليون ليرة سورية أي ما يعادل ١٦٪ من العملة المتداولة ويساوي قيمة واردات سورية في خمسة أسابيع في المتوسط .

ولم يكن من الميسور والحالة هذه أن تتوافر لمكتب الصرف الأموال التي تهيب له القيام بدور ايجابي فعال في السوق .

وأمام كل هذه العقبات توحى حالة مكتب الصرف الجديد والسياسة التي ينتهجها بمزيد من الثقة في الجهود المشتركة التي تعتمد على الكفاية السورية وعلى المشورة الأجنبية المسؤولة عن توجيه ذلك المكتب .

ولقد أسفر النهوض بالسوق المحلية للعملات الأجنبية عن توثيق العلاقة بين تجارة سورية الخارجية وبين مركز الصرف الأجنبي وتداول العملة في داخل البلاد . وكذلك أسهم تثبيت السعر الفعلي للدولار الأمريكي في تقدم البلاد الاقصادي نظرا لما لهذا التثبيت من أثر في تشجيع المدخجات المحلية والاعتمادات والاستثمارات لأجنبية .

## المالية العامة

### إيرادات الحكومة المركزية ومصروفاتها

تضاعفت المصروفات التي سجلت في الميزانية العادية للحكومة المركزية في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٤ . وكذلك ازدادت الإيرادات وكانت زيادتها في نفس هذه الفترة تعادل الزيادة في مصروفات الميزانية العادية وعلى أية حال فقد حدث عجز ملموس في السنوات من ١٩٤٧ - ١٩٥١ بينما تحققت زيادة فعلية في عام ١٩٤٥ وزيادة أخرى في عام ١٩٥٣ .

ويمكن القول بصفة اجمالية أن نصف الزيادة في مصروفات الميزانية العادية من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٤ كان يعزى إلى الاتفاق الواسع على أغراض الدفاع الوطنى. وتوجد بين بنود المصروفات المخصصة لغير أغراض الدفاع مصروفات تتعلق بأعباء الحكومة العامة - تشترك فيها الرئاسة والبرلمان والمحكمة العليا ووزارات الخارجية والمالية والداخلية والعدل - وقد انخفض مجموع النفقات المخصصة لغير أغراض الدفاع من ٣٨٪ في عام ١٩٤٥ إلى ٣٢٪ في ميزانية عام ١٩٥٤. وعد بلغت مصروفات وزارتي الزراعة والاقتصاد القومى حوالى ٥٪ من المصروفات المخصصة لغير أغراض الدفاع في بداية فترة العشر السنوات الأخيرة ونهايتها ومن الناحية الأخرى ارتفعت نفقات التعليم والصحة والخدمات العامة من ١٦٫٧٪ من مجموع النفقات المخصصة لغير أغراض الدفاع في ١٩٤٥ إلى ٣٤٫٤٪ في ميزانية سنة ١٩٥٤ .

وازدادت كذلك مصروفات الأشغال العامة والمعاشات والإعانات ولكن ليس بنفس السرعة التي زادت بها نفقات الأعمال الأخرى غير المخصصة للدفاع . فسجلت بذلك نسبة مئوية من المجموع الكلى أصغر في نهاية الفترة منها عند بدايتها .



ولا تشمل الميزانية العادية قروضا معينة للوكالات المستقلة أو شبه المستقلة ولا لمصروفات الإيرادات غير العادية لأغراض الدفاع . وقد غطت القروض المعطاة من الميزانية غير العادية قدرا كبيرا من نفقات التعمير في السنوات الأخيرة . وقد تم تمويل هذه العمليات من الأموال الموجودة بالخزانة ومن القروض التي يقدمها قسم الأصدار التابع لبنك سورية ولبنان بضمان الحكومة .

#### النفقات غير المخصصة للدفاع في الميزانية الاعتيادية للحكومة المركزية :

البند	١٩٤٥		١٩٤٨		١٩٥٢/٥١		١٩٥٤	
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
الرياسة والبرلمان والمحكمة العليا	٣ر٨	٣١٤١	٣ر٤	٣١٤٦	٣ر١	٣٢٩٥	٣ر٨	٥١٣٧
وزارة الخارجية	١ر٨	١٥٢٠	٣ر٢	٢٩٢٥	٢ر٠	٣١٦٦	٣ر٢	٤٣٠٣
وزارة المالية	٤ر٩	٤٠١٦	٦ر٤	٥٨٠٩	٧ر١	٧٦٠٠	٦ر٤	٨٥٧٢
وزارة الداخلية	٢٢ر٥	١٨٦٠٧	٢١ر٩	٢٠٠٣٥	١٦ر٩	١٨١٦٨	٢١ر٨	١٧١٠٢
وزارة العدل	٤ر٩	٤٠٢٢	٥ر٩	٤٤٢٦	٥ر٤	٥٨٢٣	٥ر٦	٧٤٢٢
وزارة التربية	١٢ر٦	١٠٤٠١	٢٠ر٥٤٦	٢٢ر٥	٢٩ر١	٣١٢٦٤	٢٧ر٨	٣٧٠٩٧
وزارة الصحة العمومية	٤ر١	٣٤١٣	٣ر٨	٣٤٤٤	٤ر٦	٤٩٧٥	٦ر٦	٨٧٦٤
وزارة الاقتصاد الوطني	١ر١	٨٧١	١ر٤	١٣١٥	٠ر٩	٩٩٥	١ر١	١٥٢٧
وزارة الزراعة	٣ر٥	٢٩٢٩	٤ر٣	٣٨٩٤	٣ر٤	٣٦٧٦	٤ر٣	٥٧٨١
وزارة الأشغال العمومية	١٧ر٧	١٤٦٦٧	١٦ر٨٨٩	١٨ر٥	١١ر١٩٦	١٠ر٤	١٧٢٤٣	١٢ر٩
البريد والتلغراف والتليفون	١ر٨	١٥٠٧	—	—	—	—	—	—
المعاشات والاعانات والالتزامات المالية الأخرى	٢١ر٣	١٧٥٦٩	٨ر٨	٨٠٢٨	١٦ر٣	١٧٥١٩	١٥ر٥	١٠٧٠٠
المجموع	١٠٠	٨٢٦٦٤	١٠٠	٩١٤٤٧	١٠٠	١٠٧٦٧٨	١٠٠	١٣٣٦٤٨

## المبالغ المنصرفة خارج الميزانية العادية من ١٩٤٥ - ١٩٥٣ :

بملايين الليرات

المجموع	من قسم الاصدار	من الأموال الموجودة بالخزانة	البند
٣٤ر٥	—	٣٤ر٥	التليفونات الاتوماتيكية
٨ر٤	—	٨ر٤	مشروعات الري الكبرى
٩ر٠	٢ر٠	٧ر٠	السكك الحديدية
١٠ر٠	١٠ر٠	—	مياه حلب
١٠ر٠	١٠ر٠	—	المنشآت الكهربائية
١ر٦	—	١ر٦	ميناء اللاذقية
٠ر٧	—	٠ر٧	مخازن الوقود
١ر٠	—	١ر٠	إدارة مشروع الغاب
٥٠ر٠	٥٠ر٠	—	ميرا (مكتب القمح) رأس المال
٦ر٠	٦ر٠	—	مكتب الحبوب . شراء المبيدات الحشرية
٢٩ر٣	١٩ر٤	٩ر٩	البنك الزراعي
٢٣ر٢	١٩ر٢	٤ر٠	البلديات
٥ر٢	—	٥ر٢	عجز التمويل
١٦ر٩	١٦ر٩	—	قروض للشركات المضمونة
٢١٥ر٨	١٣٣ر٥	٧٢ر٣	المجموع

وقد بلغت نفقات الدفاع في الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥٢ خارج الميزانية العادية ٨٩ مليون ليرة . كما بلغت الإيرادات الخاصة لأغراض الدفاع الوطني مما لم تتضمنه الميزانية العادية ١٨ مليون ليرة .

ويبين الجدول التالي الإيرادات والمصروفات في الميزانية العادية ونفقات الدفاع وإيراداته الاستثنائية والسلف والتسديدات في الميزانية غير العادية . وهو لا يبين إلا القروض التي تتسلمها الوكالات المستقلة وشبه المستقلة من الخزانة وقسم الاصدار وهي تمثل الأموال التي اكتسبتها هذه الوكالات من عملياتها الخاصة أو مصروفاتها المأخوذة من هذه الإيرادات .

الايادات والمصروفات في الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية  
للحكومة المركزية ( ١٩٤٥ - ١٩٥٣ )

البند	١٩٤٥-٤٨	١٩٤٩-٥٢	١٩٥٣	١٩٥٣-٤٥
مصرفات الميزانية العادية	٤٧١٢	٦٤١٣	١٩٧٠	١٣٠٩ر٥
» الميزانية غير العادية	٧٨٢	١١٧٠	٢٠٧	٢١٥٩
» الدفاع غير العادية	—	٨٩٠	—	٨٩٠
مجموع المصروفات	٥٤٩٤	٨٤٧٣	٢١٧٧	١٦١٤ر٤
ايرادات الميزانية العادية	٤٧١٣	٦١٦١	٢١٦٧	١٣٠٤ر١
» الدفاع غير العادية	—	١٨٠	—	١٨٠
سداد قروض خارجة عن الميزانية	—	١٥٢	٥٧	٢٠٩
مجموع الايرادات	٤٧١٢	٦٤٩٣	٢٢٢٤	١٣٤٣ر٠
الزيادة الظاهرية في المصروفات	٧٨١	١٩٨١	٤٧	٢٧١ر٤

والأرقام الخاصة باعادة دفع القروض التي منحت من الميزانية الاضافية هي تقديرات تقريبية لمبالغ دفعت لبنك سورية ولبنان بوساطة الوكالات المستقلة وشبه المستقلة لتغطية القروض التي قدمت بضمان الحكومة . وما هو جدير بالذكر أن السلف الأصلية والتسديدات للخزانة وكل ما ترتب عليها هو تعديل في مقدار الالتزامات — وهي لهذا السبب تدخل في باب الايرادات والمصروفات في الميزانية غير العادية للحكومة المركزية .

وفضلا عن ذلك فإن هذه الأرقام غير مرضية حيث انها لا تمثل النسب الفعلية . وعلى العموم فإن « المصروفات الفعلية » المدرجة بالميزانية العادية تمثل مبالغ صرفت فعلا . غير أنه قد حدث أحيانا أن ظهرت تقديرات الميزانية العادية التي رحلت الى سنوات بعدها كنفقات فعلية للسنة التي أجزيت فيها المشروعات . وهناك أيضا دلالات على أن الوكالات المستقلة أو شبه المستقلة كانت تبطئ فلا تنفق الأموال المخصصة لمصروفاتها فور تسليمها لها من الخزانة أو قسم الاصدار .

ومن المرغوب فيه لأغراض تتعلق بالتحليل الاقتصادي والرقابة الادارية أن

يكون لدينا أرقام تميز بدقة بين المشروعات المستقبلية وما تم انشاؤه في الماضي

### دين الحكومة

اقتضت الحكومة مبالغ كبيرة ابتداء من عام ١٩٤٨ . وبما ان القرض الداخلي برمته مدينة به الحكومة لبنك سورية ولبنان فيمكن التأكد من مقدار الدين الصافي من الارقام التي تستخلص من مديونية الحكومة لذلك البنك .

وقد قام قسم الاصدار بتمويل هذه القروض في أول الأمر ( الجدول التالي) غير أن البنك قد حول بعض التزامات الحكومة الى القسم التجاري وينبغي ملاحظة أن حوالى نصف الدين المباشر يمثل التزامات أبرمتها الحكومة دون أن يقابلها دفع بالنقد الى الجمهور أو قيدها في حسابات مصروفات الحكومة . ويتكون الدين غير المباشر من ضمانات الحكومة للقروض التي يقدمها قسم الاصدار للوكالات العامة المستقلة أو شبه المستقلة ولبعض الشركات الصناعية الخاصة .

وقد كان القرض الاجنبى الوحيد الذى تعاقدت عليه سورية حتى سنة ١٩٥٣ قرضا بلا فوائد مقداره ستة ملايين من الدولارات الأمريكية حصلت عليها سورية من المملكة العربية السعودية في سنة ١٩٥٠ واتفق على سداده على أربع دفعات سنوية متساوية اعتبارا من سنة ١٩٥٥ . وقد اقترن اتفاق القرض باتفاق تجارى يقضى بأن يتم السداد في صورة صادرات سورية .

أما الدين الذى ترتب في جانب سورية على أثر قيام لبنان في سنة ١٩٤٨ بسحب العملة السورية المتداولة فيه وقدرها ٤٤٦ مليون ليرة سورية فقد تمت تسويته وفق ماورد في اتفاق سنة ١٩٥٢ بأن تنازلت سورية للبنان عن أربعة بلايين من الفرنكات الفرنسية التى كانت لدى الخزانة الفرنسية كجزء من غطاء أوراق النقد السورى . وبعبارة أخرى فقد حلت حكومة



لبنان محل الحكومة السورية في تلقي الاقساط التي تستحقها سورية قبل فرنسا بموجب الاتفاق المأل المعقود بينهما في سنة ١٩٤٩ .

وفي عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ أعادت سورية شراء بعض عملتها من صندوق النقد الدولي لقاء الذهب والدولارات الأمريكية فسوت بذلك حصتها في اشتراك الصندوق .

وقد ينشأ عن تعويض أصحاب شركات القوى المائية التزامات قبل أشخاص في الدول الأجنبية :

### دين الحكومة لبنك سورية ولبنان

البند	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
الدين المباشر	١٠٤٢	١٠٩٢	١٣١٥	١٥١٠	١٦٤١	١٦٦٨
الفرق في غطاء الفرنك الفرنسي	١٠٣٠	٦٥٨	٦٥٨	٦٥٨	٦٥٨	٦٥٨
الدين العادي	—	٤٠٠	٥٧٣	٧٦٨	٩١٢	٩٢٠
الاشتراك في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير	—	—	١٥	١٥	٢١	٤١
قروض بدون فائدة	١٢	٣٢	٦٩	٦٩	٤٩	٤٩
الدين غير المباشر	٥٤١	٦٧١	٦٦٦	٩٠٧	١٢٢٦	١٤٥٦
المؤسسات العامة	٤١	٥٥	٩٩	٣٨٦	٥١٦	٥٩٤
مكتب الحبوب	٥٠٠	٤٩٠	٤٢١	٢٥٧	٤٦٣	٤٦٨
الشركات الصناعية المضمونة	—	١٢٦	١٤٦	١٦٤	١٦٢	١٣٤
مكتب الصرف	—	—	—	—	٨٥	٢٥٠
المجموع	١٥٨٣	١٧٦١	١٩٨١	٢٤١٧	٢٨٦٧	٣١٢٤

لقد بلغ الدين السوري العام ٣١٢ مليون ليرة سورية حتى نهاية عام ١٩٥٣ . وليست هناك سياسة مقررة بازاء الدين العام . والاقتراض لم يكن وثيق الصلة بحاجة الحكومة الى المال . وقد كانت الحكومة في الماضي

تقترض مبالغ كبيرة مع توافر الأموال في الخزانة بما يزيد كثيرا على احتياجاتها العاجلة يضاف الى ما تقدم أنه ليست هناك قواعد أو نصوص تنص على طريقة منظمة لسداد الدين . وقد تم عقد القرض أو الدين العام بفائدة مخفضة لبنك سورية ولبنان . ولم تحاول الحكومة أن توجد سوقا لسندات الدين بين المستثمرين . فضلا عن ذلك فلا يبدو أن الحكومة منتبهة الى أن القروض المأخوذة من قسم الاصدار والمنوحة الى الوحدات الحكومية والشركات الصناعية بضمان الحكومة لها من قوة الالتزام ما لاقتراض الحكومة مباشرة من قسم الاصدار والى أن الاثر الاقتصادي للنوعين واحد .

ومن الممكن أن تؤدي عادة تمويل المصروفات من قسم الاصدار الى التضخم . غير أن هذا النوع من التمويل يمكن التسليم به باعتباره نافعا اذا ما استخدم بالاعتدال الذي تتطلبه الظروف الاقتصادية ويكون هذا التمويل معييا اذا لم يؤسس على تقدير دقيق للظروف النقدية وعلى تقدير احتياجات الحكومة . وقد تجنبت سورية النتائج المترتبة على التضخم الذي كان يعرضها له التجاؤها الى قسم الاصدار طالما أن جزءا كبيرا من القرض قد عوضته في السنوات الأخيرة زيادة في الأرصدة النقدية ، أما الافتراض مع توافر أرصدة نقدية كثيرة فلا يعتبر اجراء غير ضروري فحسب ، وانما يعتبر أيضا اجراء خطيرا نظرا لأنه من المرجح أن تحاول مختلف المصالح الحكومية استعمال أرصدها على نطاق واسع مما يمكن للاقتصاد أن يستوعبه دون المخاطرة باحداث تضخم أو استنفاد احتياطي العملات الأجنبية .

### نظام الإيرادات

إن نسبة الدخل القومي التي تقتطعها الحكومة على صورة ضرائب وغيرها من الإيرادات الحكومية تعتبر مرضية اذا قورنت بالنسب الماثلة لها في بلدان أخرى كثيرة

ففى عام ١٩٥٠ كانت ايرادات الميزانية العادية للحكومة المركزية بالاضافة الى الايرادات التقريبية لجميع البلديات تعادل ١٢ فى المائة من الدخل القومى . ويبدو أن الايرادات المركزية والبلدية زادت فى سنة ١٩٥٣ بنسبة ٦٠ فى المائة تقريبا . وانها وصلت الى حوالى ١٦ فى المائة من الدخل القومى . وهذه النسبة أعلى منها فى كثير من البلدان الآسيوية مثل الهند حيث تبلغ النسبة ٧٪ فقط ولكنها أقل بالنسبة الى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية الكبرى التى تقتطع الضرائب فيها حوالى سدس الدخل القومى . وكذلك فان نسبة الضرائب الى الدخل القومى أكثر ارتفاعا فى معظم بلدان الغرب الصناعية .

#### نظام الايرادات الحالى

المصادر الرئيسية لايرادات الحكومة المركزية هى ضرائب الجمارك وضرائب الانتاج ويبلغ مجموعهما حوالى نصف الايراد الاجمالى وضريبة الانتاج الزراعى ورسوم التسجيل والدخل من الخدمات العامة ( الجدول التالى ) وضرائب الدخل وعوائد الأملاك وتعتبر الى حد ما قليلة الأهمية فى الوقت الحاضر . فهى أقل من ١٠٪ من مجموع الايرادات . وفى العشر السنوات الماضية بلغت حصيلة ضرائب الجمارك ورسوم التسجيل أقصى ما بلغته وذلك راجع للزيادة فى فئاتها ولزيادة النشاط الاقتصادى .

النسبة المئوية لايادات الميزانية العادية للحكومة المركزية  
( عن سنوات مختارة )

المصدر	١٩٤٥	١٩٤٨	١٩٥٢/٥١	١٩٥٤
ضرائب الدخل النوعية	٦ر٧	٤ر٣	٥ر٣	٦ر٦
الضريبة على الأراضى العقارية (غير الزراعية)	١ر٨	٢ر٠	٢ر٦	٢ر٧
الضريبة على المهن التجارية والحرف (المتنم)	١ر١	١ر٤	١ر٣	١ر٥
ضرائب مباشرة مختلفة	١ر٨	٠ر٩	١ر١	١ر٥
ضريبة الانتاج الزراعى	٧ر٨	١٠ر٧	١٢ر٨	١٠ر٩
الضريبة على حيوانات الزراعة	٧ر١	٥ر٥	٥ر٥	٤ر٥
الضريبة على الإنتاج	٣٥ر٠	٢٩ر٣	٢٢ر٠	٢٩ر٦
الرسوم الجمركية	٧ر٧	٣٠ر٠	٢٣ر٦	١٨ر٧
رسوم التسجيل	١ر٣	٧ر٧	١٠ر٦	١٠ر٤
ثمن بيع أراضى مملوكة للدولة	١ر٦	١ر٣	٣ر٠	٢ر٩
الصناعات	٣ر٢	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٤
الدخل من الخدمات العامة	٢٤ر١	٥ر١	١٠ر٤	١٠ر٠
ضرائب أخرى	٠ر٩	١ر٥	١ر٥	٠ر٤
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

### ضرائب الدخل

تفرض ضرائب الدخل النوعية بفئات متفاوتة على :

- الدخل الناتج عن المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية .
- المرتبات والأجور .

ج - الدخل الناتج عن تداول رأس المال .

وليس هناك ضريبة عامة تفرض على الدخول الخاضعة لهذه الضرائب النوعية . أما الضريبة على الأراضى العقارية ( غير الزراعية ) فتتخذ شكل



ضريبة الدخل . ولكنها في الواقع تظهر متصفة بكثير من سمات الضريبة العقارية .

وضريبة الدخل على المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية تسرى على صافي الدخل الناتج عن جميع المهن والحرف فيما عدا الزراعة . ويعفى من الضريبة مبلغ الـ ١٥٠٠ ليرة الأولى من الدخل ثم تتدرج فئات الضريبة على الدخل من ٦ في المائة على المبالغ من ١٥٠٠ ليرة الى ١٠ آلاف ليرة الى ٣٦ في المائة كحد أقصى على ما يزيد على ٧٥٠ ألف ليرة . والاعفاءات الشخصية هي بمقدار ٤٨٠ ليرة عن زوجة واحدة وكذلك بمقدار ٤٨٠ ليرة عن الولد الأول . ويرتفع أساس الاعفاء بمقدار ٢٠ ليرة عن كل ولد بعد الولد الأول . وعلى هذا فهي ٥٠٠ ليرة للطفل الثاني و ٥٢٠ ليرة للثالث وهكذا . وتحتسب الضريبة على صافي الدخل بعد خصم التكاليف والاستهلاك والضرائب . ويجوز ترحيل صافي الخسائر من سنة الى أخرى لمدة خمس سنوات .

وتخضع شركات المساهمة وشركات التوصية وشركات التضامن لنفس فئات الضرائب التي تفرض على الأفراد . وفي حالة اشتراك شخصين أو أكثر في مشروع يمنح الشركاء بعض الاعفاءات . مع وضع حد أقصى لكل شركة . وتمنح المؤسسات ذات الأنصبة أو الأسهم المسجلة ( شركات المساهمة ذات الأسهم الاسمية ) والتي يوجد مقرها الرئيسي في سورية تخفيضا قدره ٢٥٪ من الضريبة المربوطة بحسب الفئات العادية .

وبدلا من ضريبة الدخل العادية فإن المؤسسات التجارية التي يقل مجموع إيراداتها عن ٢٥٠٠٠ ليرة وكذلك رجال الأعمال الذين يقل مجموع مكافآتهم عن ١٥٠٠٠ ليرة يدفعون مبلغا سنويا يعادل ٥٠٪ من ضريبة التمتع . ونظرا لتعدد هذا النوع من الضريبة وتنوعه فإن من الصعب مقارنته بضريبة الدخل العادية . وفي كثير من الحالات تربط ضريبة الدخل على أساس

ما تدل عليه الشواهد وان الأصل أن يتقدم الممولون باقرارات بايراداتهم .  
 وفي احدى المحافظات الرئيسية علمت البعثة أن حوالى ٣٠٪ فقط من  
 الحالات قد سويت على أساس الدخول المبينة بالدفاتر الحسابية .  
 وتخضع الأجور والمرتبات التى تزيد على ١٠٠ ليرة شهريا للضريبة بفئات  
 تتراوح بين ٤٪ على المبالغ بين ١٠٠ ليرة و ١٠٠٠ ليرة شهريا و ١٢٪ على  
 المبالغ التى تزيد على ٤٠٠٠ ليرة . ولا اعفاء يحتسب على الولدين الأولين .  
 أما الولد الثالث فانه يرتب اعفاء قدره ٤٠ ليرة شهريا . ويزيد الاعفاء بمقدار  
 ١٠ ليرات شهريا لكل ولد يولد بعد ذلك . ويحتجز صاحب العمل مقدار  
 هذه الضريبة .

ويخضع الدخل الناتج عن الأسهم والسندات والأوراق المالية وغيرها  
 لنسبة عامة تبلغ ٦٪ دون أى اعفاء شخصى . ولا تسرى الضريبة على الفوائد  
 التى تمنحها البنوك اذا ما كانت هذه الفوائد خاضعة للضريبة المقررة على  
 الأرباح التجارية .

#### الضريبة على الاراضى غير الزراعية المخصصة للأغراض العقارية

تخضع القيمة السنوية لايرادات المباني ( وهى القيمة الايجارية الحقيقية  
 أو التقديرية ) وكذلك المواقع المخصصة لمثل هذه الأغراض للضريبة بفئات  
 تتراوح بين ٧٪ على أول ٢٠٠٠ ليرة سنويا و ٢٠٪ على المبالغ التى تزيد  
 على ٢٠٠٠٠ ليرة . وتطبق هذه الفئات كل على حدة على كل قطعة أى ان  
 الدخل الاجمالى لمالك الأرض العقارية كلها لا يجمع مرة واحدة حتى يمكن  
 تحديد الفئة المقررة .

وعلى أية حال فان من المنتظر التحول الى المعيار الشخصى لتقدير الضرائب،  
 وذلك بعد الانتهاء من اعادة تقييم العقارات . والأراضى الخالية غير المخصصة  
 للزراعة تخضع لضريبة على الثمن الاجمالى للأرض بفئات يتراوح مقدارها

بين ٥٪ على الـ ٢٠٠٠٠ ليرة الأولى و ١٪ على المبالغ التى تزيد على ١٠٠٠٠٠ ليرة . والأراضى الزراعية والمباني معفاة .

وتجرى إعادة النظر فى ربط العوائد كل ١٠ سنوات وذلك باستثناء حالة العقارات التى ترتفع قيمتها أو تنخفض بنسبة أكثر من ٢٥٪ خلال هذه الفترة فانه يعاد ربط الضريبة عليها فور حدوث هذا الارتفاع أو الانخفاض . والواقع أن هذا الاجراء لا ينفذ عادة .

وتعفى المصانع الجديدة ومباني الادارات والشركات ومحلات اقامة الموظفين والعمال عن السنوات الست الأولى . وتعفى المباني والانشاءات الجديدة أيضا بصفة مؤقتة وذلك تشجيعا للسياحة وتحسين المدن وتوطين القبائل الرحل ولغير ذلك من الأغراض .

#### الضرائب على المهن الصناعية والتجارية

تفرض الضريبة على المهن الصناعية والتجارية ويدخل فى تحديد قيمة الضريبة عناصر مختلفة مثل القيمة الايجارية للمحل التجارى وعدد العمال والايرادات الاجمالية . وهذه الضريبة أثقل عبئا فى المدن الكبيرة منها فى المدن الصغيرة . وتعفى فنادق السياحة الكبيرة والمصانع التى شيدت بعد سبتمبر سنة ١٩٥٢ من الضرائب عن الخمس السنوات الأولى .

#### الضرائب والرسوم المباشرة الأخرى

الرسوم والضرائب المباشرة الأساسية الأخرى هى رسوم الخفر وضريبة الرى ورسم مسح الأراضى وضريبة التركات . وأهم هذه الرسوم من وجهة الحصيلة هى رسوم الخفر التى تأخذ شكل اضافة الى الضريبة المفروضة على الأراضى العقارية غير الزراعية . وضريبة التركات معقدة فى شكلها الى حد ما نظرا لتدرجها طبقا لدرجة القرابة ومقدار المبالغ الآيلة . وقد بلغ مقدارها فى

سنة ١٩٥٣ حوالى ٣٧٠٠٠٠ ليرة . وبلغ المقدّر لها فى ميزانية سنة ١٩٥٤ ١٠٠ ألف ليرة ، أما ضريبة الرى فقد أعيد النظر فيها بشكل أوسع فى يناير سنة ١٩٥٤ ، ومن المنتظر أن تدر دخلا أكبر نسبيا من المبالغ الصغيرة التى حصلت فى الماضى .

### رسوم التسجيل

تشمل هذه الرسوم بالاضافة الى رسوم تسجيل عقود بيع العقارات الرسوم القضائية وطوابع الدمغة على العقود الرسمية ورسوم رخص السيارات وضريبة الجيش المستحقة على استهلاك التيار الكهربى ( وهى على هيئة طابع دمغة على ايصالات استهلاك التيار الكهربى ) والرسوم القنصلية والرسوم المقررة على التجارة الخارجية .

### الضرائب الزراعية

تبلغ قيمة ضريبة الانتاج الزراعى ٧٪ من القيمة الاجمالية للحاصلات الزراعية المباعة بالأسواق عدا الحيوانات . اذ تفرض عليها ضريبة مستقلة . وتعفى المواد التى تستهلك فى المنزل أو فى القرية من الضرائب . ولكنها تخضع للضريبة بمجرد أن تنتقل خارج القرية وتجبى الضريبة فى مراكز قائمة على الطرق الممتدة بين القرى والمدن على أساس قائمة الأسعار التى تعدها المجالس المحلية لكل مركز استهلاك .

وتفرض على كل رأس من المواشى ضريبة سنوية فئاتها كالاتى :

الأغنام والماعز	١٥٠ ليرة
الجمال	٢٢٠ ليرة
الجاموس	٥٢٠ ليرة
الخنازير	٨٢٠ ليرة



وتعفى الأغنام والماعز والخنازير التى يقل عمرها عن سنة وكذلك الجمال التى يقل عمرها عن سنتين من الضريبة . ولا تفرض أية ضريبة على الأبقار والثيران والخيول والحمير والبغال والحيوانات الأخرى .

### رسوم الانتاج

#### ١ - التبغ والتبناك

تحتكر الدولة انتاج هذه السلع وبيعها . وقد بلغت أرباح هذا الاحتكار فى السنوات الأخيرة حوالى نصف مجموع المبيعات . وهو ما يعادل رسم انتاج يبلغ ١٠٠٪ من القيمة المقدرة .

#### ٢ - المنتجات البترولية

تبلغ الضرائب المقررة على استهلاك المنتجات البترولية ١٤٥ قرشا عن كل لتر من الجازولين و ٥ قروش لأنواع زيت الوقود ، وتخضع المنتجات البترولية فضلا عن ذلك للرسوم الجمركية والرسوم البلدية .

#### ٣ - السكر المكرر

تخضع هذه السلعة لضريبة مقدارها ٢٣٥ قرشا على الكيلو الواحد . وتفرض الضريبة على المنتجات المحتوية على السكر بنسبة السكر الذى يفترض دخوله فى تكوينها .

#### ٤ - الأسمنت

يخضع الأسمنت لضريبة تبلغ ١٥ قرشا للطن .

#### ٥ - ضرائب مختلفة أخرى

وتفرض ضرائب أخرى على المواد الكحولية وبعض السلع قليلة الأهمية .

### رسوم الاستيراد

حصيلة رسوم الاستيراد موزعة بالتساوي بين الرسوم القيمة والرسوم النوعية . وقد أظهر تقدير تقريبي عن المدة من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ أن متوسط رسوم الاستيراد بلغ حوالي ٩ - ١٠٪ من قيمة البضائع المستوردة . ومثل هذه السلع المستوردة تخضع لرسوم قيمة تقدر بحسب سعر الصرف الرسمي ( ٢١٩ ليرة سورية = ١٠٠ دولار أمريكي ) . وقد نتج عن هذا أن حصيلة الجمارك على البضاعة المستوردة بلغت في الشهور الأولى من عام ١٩٥٤ نسبة أقل بمقدار ٤٠ ٪ مما كان يمكن الحصول عليه لو طبق سعر الصرف الحر ( ٣٥٧٥ ليرة = ١٠٠ دولار أمريكي ) الذي يجرى الدفع بمقتضاه لجميع السلع المستوردة فيما عدا البترول .

والرسوم القيمة تميل الى الانخفاض حتى بالنسبة للسلع الترفية ، فنجد مثلاً أن الفئات المقررة على المشروبات الروحية تتراوح بين ١٨ر٤ ٪ و ٣٦ر٨ ٪ . ويطبق على سلع مثل أدوات التجميل والراديو والفتوغراف والتسجيلات والبن رسوم فعلية تبلغ ٢٤ر٥ ٪ . وتقرض رسوم قدرها ١٥ر٣ ٪ أو أقل على سلع مثل الشاي ومعظم التوابل والزبدة الصناعية والنيذ وأفلام التصوير والأوراق الحساسة اللازمة لتحفيز الأفلام والحلى والمصابيح الكهربائية والساعات والآلات الموسيقية .

### رسوم التصدير

أثناء الزيادة المفاجئة في أسعار المواد الأولية بعد ابتداء الحرب الكورية فرض كثير من الدول رسوما على التصدير أو زاد في هذه الرسوم . وقد سايرت سورية هذه الحركة ولو أنها تأخرت في هذا ، وذلك بأن فرضت رسوما على تصدير القطن الخام سنة ١٩٥٢ وعلى الحبوب سنة ١٩٥٣ وما

زالت الرسوم على القطن مارية المفعول . أما ضريبة الجبوب فقد استبعدت في منتصف عام ١٩٥٤ . وتبلغ الضريبة على القطن ٩ قروش لكل كيلوجرام غير محلوج و ٢٠ قرشا لكل كيلوجرام من القطن المحلوج . وتضاف هذه الضريبة الى ضريبة الانتاج الزراعى البالغ قدرها ٧٪ . وقد بلغت الرسوم على تصدير القطن المحلوج في أغسطس/سبتمبر سنة ١٩٥٣ حوالى ٨٪ من ثمن الجملة في حلب .

### الايادات الأخرى

تتكون حصيلة أملاك الحكومة من الايرادات الناتجة عن ايجار أو بيع الأملاك العقارية والخاصة وايرادات الملاحات . وأهم بنود الدخل من المرافق العامة هي ايرادات البترول التى تنشأ بموجب الاتفاق مع شركات أنابيب البترول وكذلك الأرباح الناتجة عن عمليات مكتب الصرف والرسوم التى تجبى كبديل عن الخدمة العسكرية الاجبارية . ومن المتوقع أن تؤدي المفاوضات الجارية الآن الى زيادة الرسوم المقررة على البترول .

### الحكم على النظام الضريبى والقروض

على الرغم من أن نظام الضرائب فى سورية يأتى بمبالغ كافية للقيام بالأعباء الحالية للحكومة فإن من الواجب تقويته لمقابلة احتياجات الاقتصاد الآخذ فى النمو والاتساع . وتعتقد البعثة أنه قد حان الوقت الذى يتحتم فيه إعادة النظر فى النظام كله .

ولم تكشف دراسة البعثة عن حالات صارخة يظهر منها أن نظام الضرائب يتعارض جديا مع التطور الاقتصادى غير أن صلاحية هذا النظام قد لا تقوى على مواجهة الحال فى المستقبل خصوصا اذا زيدت فئات الضرائب لأن هذه من شأنه أن يبرز السوءات .

ولكن على الرغم من أن نظام الضرائب الحالى لا يضع عقبات رئيسية فى طريق التطور والتقدم فانه يؤخذ عليه أن سياسته لم ترسل على أساس التأثير بطريقة معينة فى النشاط الاقتصادى . فعدم فرض ضريبة على الأرض الزراعية مثلاً يجعل من السهل حيازة مساحات كبيرة من الأرض لأغراض متنوعة وكان الأفضل أن تفرض على الأرض رسوم سنوية حتى ولو لم تنتج غلة أو تدر ربحاً . ويخضع دخل العقارات فى المدن لفئة من الضريبة أقل فى الغالب من الفئات المربوطة على التجارة والصناعة . وهذا الاختلاف فى الضريبة قد يؤدى الى تفضيل استغلال الأموال فى العقارات بطريقة غير اقتصادية على استثمارها فى المشروعات التى تنهيا لها فرص النجاح فى البلاد المتخلفة اقتصادياً . واختفاء الضريبة التصاعدية على الدخل الزراعى والثروة الزراعية معناه محاباة كبار الملاك الزراعيين وتفضيلهم على غيرهم من المستغلين والمتعهدين الذين قد يساهمون بقدر أكبر فى التنمية الاقتصادية .

وثمة اعتبار آخر عند تقييم نظام الضرائب هو أن هذا النظام « تنازلى » اذ تستهلك الضرائب فيه نسبة من دخل الفقراء أكبر من النسبة التى تقتطعها من دخل الأغنياء . وتلك ظاهرة مميزة لكثير من رسوم الاتساج والاستيراد التى يبلغ مقدارها حوالى خمس الإيرادات العامة فى ميزانية ١٩٥٤ العادية . وهى إيرادات تأتى الى حد كبير من سلع الاستهلاك الشعبى . ومن الصعب تعرف نسبة الضرائب على الانتاج الزراعى والحيوانات اللازمة للزراعة والتصدير — التى بلغ مقدار ما ساهمت به حوالى ربع الإيرادات العامة عن سنة ١٩٥٤ — الى دخل الممولين . على أن هذه الضرائب فى جملتها فى حكم الضرائب النسبية . على أن ما جرت عليه عادة المزارعين من استهلاك محصولاتهم فى المزرعة يخفف من عبء الضريبة لما نعلمه من أنها لا تفرض على ما يستهلك من الحاصلات على هذه الصورة وانما تفرض على ما يصل منها الى الأسواق .



وان الطبيعة « التنازلية » لنظام الضرائب فى سورية يجب اعتبارها معيبة على ضوء المبادئ السياسية ومبادئ العدالة المقررة فى جميع أنحاء العالم . وعلى أية حال فمن المعترف به أن هناك خلافا كبيرا فى الرأى حول المفاضلة بين الضرائب « التنازلية » والضرائب التصاعدية فهناك اعتراض من الناحية الاقتصادية على الضرائب التصاعدية هو أنها تنصب بشدة على أموال الادخار نظرا لأن جموع الطبقتين المتوسطة والثرية هم الذين يعتمد عليهم الى أقصى حد فى جمع أموال الادخار . وهذا الاعتبار له أهمية خاصة فى بلاد فقيرة فى رأسمالها حيث يتأثر الاستثمار المنتج بنقص المدخرات . ولكن تخفيض الضريبة على الأغنياء يسمح لهم باستهلاك السلع الترفيه وكنز الذهب والعملات الأجنبية بقدر ما يسمح لهم بالادخار لأغراض الاستثمار المنتج . وفضلا عن ذلك فإن نظام الضريبة « التنازلى » يعتبر ضارا من الناحية الاقتصادية اذا ما أثقلت هذه الضرائب عاتق الفقراء بحيث تقلل استهلاكهم وتؤثر فى صحتهم ومقدرتهم على العمل أو اذا لم تترك لهم مجالا لرفع مستوى معيشتهم تدريجيا . ويجب أن ندخل فى اعتبارنا أيضا أن الضرائب على السلع الاستهلاكية غير الضرورية وعلى صافى الدخل تتيح مرونة تلقائية للحصيلة أكثر من الضرائب على السلع الضرورية . وعلى ذلك فهى تقطع نسبة من الدخل القومى تزداد بازدياد الانتاج حتى ولو لم تتغير فئات الضريبة . ونخلص من ذلك كله الى أن المسألة خلافية لا اجماع فيها . هذا والبعثة لا توصى بادخال نظم جامدة فى هذا الموضوع الخلافى غير أنها تعتقد أنه يمكن أن تخفف « التنازلية » فى نظام الضرائب السورية الى درجة ملموسة أو أن تقلب الى « تصاعدية » دون مساس كبير بالتنمية الاقتصادية .

### ضرائب الدخل

يمكن لضرائب الدخل أن تلعب بفضل نمو الصناعة والتجارة والتحسينات التي طرأت على جهاز تحصيل الضرائب دورا كبيرا في النظام الضريبي السوري. وفي الظروف الحالية لا يكون من الحكمة في شيء توقع زيادة كبيرة في الدخل من مثل هذه الضرائب في المستقبل القريب. ان المشكلة التي تتطلب البحث بصفة عاجلة هي تحسين الاجراءات الادارية. وهناك خلاف كبير فيما يتعلق بالضرائب النوعية يدور حول الالتزام بالضريبة على أى قدر من الدخل. اعتمادا على المصدر الذي يأتى منه على الرغم من غموض مصدر هذه الخلافات.

وتوصى البعثة بأن تتبع سورية الاتجاهات العالمية التي تهدف بصفة أساسية الى الحد من الاختلاف في تقدير الضريبة على أساس مصدر الدخل. وهذا يحتاج الى :

- ( أ ) سن فئات واعفاءات متشابهة للضرائب النوعية الحالية
- ( ب ) تحويل الضريبة على الأراضي العقارية ( غير الزراعية ) الى ضريبة فعلية مقدرة على صافي الدخل .
- ( ج ) تقرير ضريبة تكميلية شاملة على الدخول الكبيرة من جميع المصادر ( الضريبة العامة على الايراد ) وقد يكون من العدالة فرض ضريبة على كسب العمل أخف عبئا من الضريبة على الدخل الناتج عن الأملاك. ولقد نص في التقرير الرئيسى على أن الضريبة التكميلية الشاملة التي تفرض على مجموع الدخل مطلوبة على وجه السرعة لاستكمال نظام الضرائب . وطالما أن الضرائب النوعية تفرض على مختلف مصادر الدخل مستقلا كل مصدر عن الآخر ولا تكملها ضريبة على الدخل العام فان شخصا له دخل من مصدرين مختلفين أو أكثر سيدفع ضريبة أقل من شخص يبلغ دخله الاجمالي.

نفس المبلغ ويحصل عليه من مصدر واحد في ظل النظام التصاعدي .

### ايرادات البلديات

يرخص للبلديات أن تربط العوائد بصفة عامة في الحدود التي تنص عليها تشريعات الحكومة المركزية . وتشمل الرسوم والعوائد البلدية نسبة تضاف الى الضرائب العامة تحصلها الحكومة المركزية لحساب البلديات . وضرائب ورسوم أخرى تتولاها البلديات بنفسها . والاضافات الرئيسية تشمل نسبة مفروضة على الضرائب النوعية مقدارها ١٠٪ وعلى الضريبة المقررة على العقارات غير الزراعية ( بحد أقصى ٤٠٪ ) وعلى ضريبة التمتع بحد أقصى ٣٠٪ . وتحصل الحكومة المركزية أيضا لحساب البلديات رسوم انتاج على استهلاك البترول ( بواقع ١٥ قرش عن كل لتر من زيوت الوقود و ٣٥ قرشا عن لتر الجازولين ) . وضريبة أخرى قيمة قدرها ٥٪ على السلع المستوردة وتخفيض الضريبة الأخيرة بمقدار ١٪ على السلع المعفاة من رسوم الاستيراد أو الخاضعة لفئات لا تزيد على ١٪ . وتشمل الرسوم والضرائب التي تحصلها البلديات بنفسها الرسوم على السيارات وباعة المشروبات الروحية والملاهي وبيع وذبح الحيوانات واستعمال المنافع العامة ويسمح للمدن كذلك بفرض رسوم خاصة تتناسب مع قيمة الأملاك وذلك بغرض انشاء الشوارع ورصفها وغيرها من الأعمال العامة . ولم يتسن الحصول على التفاصيل الخاصة بالايراد المتحصل من مختلف المصادر في المدن وعلى أية حال فان الموظفين في دمشق وحلب يقدرون ان ثلث الدخل الناتج عن هذه المدن يأتي من الضرائب التي تفرضها الحكومة المركزية والثلثين الآخرين من بلديات المدن نفسها .

## الميزانية والمحاسبة

ان أعظم اصلاح ضريبي وحسابي يلزم سورية هو تحسين طريقة عمل الميزانية وتنظيم حسابات الحكومة .

وهناك في الأصل ثلاثة أنواع من الميزانية :

( أ ) ميزانية الحكومة العادية .

( ب ) الميزانيات اللاحقة .

( ح ) ميزانيات الهيئات المستقلة .

ويضاف الى ذلك مجموعة هامة من العمليات تتكون من قروض تؤخذ من الأموال الموجودة فعلا بالخزانة وتمنح خارج الميزانية العادية ومن قروض يسلفها قسم الاصدار بنك سورية ولبنان بضمان الحكومة . وثمة تدبير آخر فهناك ميزانية الدفاع غير العادية عن سنة ١٩٤٩ والسنوات اللاحقة . ولا يضم هذه العمليات المالية بيان شامل موحد .

وتشمل الميزانية العادية الايرادات والمصروفات المنتظمة ( الدورية ) لمصالح الحكومة المركزية ولا تميز هناك بين بنود الحسابات الجارية وبين بنود الحسابات الرأس مالية . وكما سبق القول فان هذه البنود تظهر بمظهر التوازن دائما الا أن الايرادات قد تتضمن مبالغ سحبت أو في النية سحبها من أموال الاحتياطي . كما يمكن أن تشمل المصروفات اضافات متوقعة الى ذلك الاحتياطي .

وقد حدث في مناسبة واحدة على الأقل خلال السنوات الأخيرة أن ادرجت بيانات قرض معتزم قبضه من قسم الاصدار في ميزانية الايرادات . ونظرا لما تقدم فان التوازن الظاهري للميزانية العادية يكون مضللا .

ومن المفروض أن تشمل الميزانية العادية من ناحية المصروفات الاعتمادات التي تخصص للوكالات الحكومية ومن جهة الايرادات المبالغ التي تدفعها



تلك الوكالات لخزانة الحكومة . وعلى أية حال فلم يكن هذا النظام متبعا بدقة . فمصلحة التلغراف والبريد مثلا قد حصلت على سلف من الخزينة خارج الميزانية العادية واستعملت الفائض من هذه العملية لسداد جزء من تلك السلف مع أن الميزانية جاءت خالية من كل اشارة الى السلف والى تسديداتها . وان ايرادات الجمارك تقيد بالميزانية العادية بعد خصم المصروفات الادارية . غير أن ادارة الجمارك لا تسدد الرسوم المستحقة للخزانة الا اذا طلب منها ذلك . وقد بلغ ما طلبه البنك من ادارة الجمارك في نهاية سنة ١٩٥٣ ما يعادل رسوم سنة كاملة .

وتشمل الوكالات أو الادارات المستقلة ماليا مشروع الغاب وميناء اللاذقية والبنك الزراعي وادارة الحبوب ومجلس النقد والتسليف ومكتب الصرف ومؤسسات الكهرباء ومياه حلب وسكك الحديد الشمالية وسكك حديد الحجاز والبلديات . وهذه الهيئات تحتفظ بأى وفر تحققه وتقيد ما يصيبها من عجز على الحسابات الرأسمالية .

ولقد تلقت بعض الوكالات أو الادارات المستقلة مبالغ كبيرة على هيئة قروض تقدمها الخزانة أو من قسم الاصدار بينك سورية ولبنان بضمان الحكومة ولا يظهر أى شكل من أشكال هذا القرض فى الميزانية العامة . وكذلك تمنح القروض بضمان الحكومة الى الشركات الصناعية الخاصة بدون أن يظهر أى أثر فى حسابات الميزانية العامة لا للقروض عند اسلافها ولا عند تسديداتها .

ان أكبر عيب فى هذه الاجراءات هو عدم وجود الميزانية المتكاملة الواضحة الشاملة لكل ايرادات الحكومة ومصروفاتها وان الميزانية العادية تعطى صورة ناقصة عن الوضع المالى أو الضريبى للحكومة وذلك نظرا لأنها لا تتضمن بعض ايرادات ومصروفات الدفاع غير العادية ولا تحويل المالى بين الخزانة والوكالات أو الادارات المستقلة . وعلى الرغم من أنه من المناسب

للو كالات المستقلة وخصوصا تلك التى ينتظر أن تعتمد على نفسها أن يكون لديها ميزانيات مستقلة . فان التخطيط المالى الحكيم يحتاج الى أن تعكس الميزانية العامة بوضوح علاقات الخزانة بهذه الوكالات . ومن المعيب ألا ترصد فى بيان موحد القروض التى جرت العادة بالترخيص بتقديمها من الخزانة ومن قسم الاصدار بينك سورية ولبنان لمختلف المشروعات .

ولقد تضمنت الملاحظات آتفة الذكر بعض الخطوط الرئيسية فى اصلاح الميزانية والنظام الحسابى ولكننا سنعمد الى تكرارها بغرض توضيحها . ولن نحاول فى هذا الصدد وضع برنامج مفصل بل نكتفى بالتوصيات الآتية:

١ - يجب ايجاد ميزانية متكاملة تشمل جميع ايرادات الخزانة ومصروفاتها . فان بنود الميزانية التى تمول الآن عن طريق حسابات غير عادية أو بالسحب من المبالغ الموجودة بالخزانة يجب أن تتضمنها الميزانية العامة . أما الميزانيات الملحقه (أو ملاحق الميزانية) فيمكن الاستمرار فيها بالنسبة للهيئات والمؤسسات مثل البريد والتلغراف والتليفونات وهيئة الاذاعة والجامعة غير أن كل الاعانات والقروض التى تحصل عليها المؤسسات وكذلك كل مساهمة مالية من تلك المؤسسات فى ايرادات الخزانة أو مبالغ تردها اليها يجب أن تظهر فى الميزانية العامة . كما يجب أن تدخل فى الميزانية العامة أيضا القروض أو المساهمة الرأسمالية للميناء والسكة الحديدية وشركات الكهرباء وغيرها من المشروعات المستقلة وكذلك كل مبالغ تنالها الخزانة من تلك المؤسسات .

٢ - يمكن تقسيم الميزانية العامة الى ثلاثة أقسام . وفى جانب المصروفات تكون الاقسام هى : أ - المصروفات الجارية . ب - المصروفات الرأسمالية . ج - الاكتتابات فى القروض وفى رءوس الأموال .

أما فى ناحية الايرادات فان الاقسام هى : أ - الايرادات الجارية ب - ثمن بيع أملاك الدولة . ج - حصيلة تسديد الديون والاكتتابات

فى رءوس الأموال .

ومثل هذا التقسيم يكون مفيدا لأغراض التخطيط المالى والاقتصادى .  
ولكن ينبغى ألا يفترض أن بنود المصروفات من نوعى ب و ج يجب  
أن تمول دائما عن طريق الاقتراض ولا أن يفترض أن مثل البند أ  
يمول دائما عن طريق الإيرادات الجارية .

٣ - على الرغم من أن المرافق العامة المستقلة والخدمات يجب أن تبقى خارج  
الميزانية العامة ولا تحتاج لأن تتقيد بالاجراءات المفصلة للميزانية  
التي تطبق على المصالح المنتظمة والادارات فان كل مرفق أو ادارة  
مستقلة يجب أن يقدم بيانا سنويا بأوجه المصروفات المقترحة وهذه  
الاقتراحات يجب أن تكون محلا لمراجعة سلطة مختصة حتى تضمن  
تمشيها وتناسقها مع البرنامج الاقتصادى العام للحكومة على ضوء  
الاحوال الجارية . وكذلك الحال فى مشروع الميزانية الرأسمالية  
للبلديات . فيجب أن تخضع لنفس الاختبار أو الرقابة .

٤ - يجب أن يصرح بالمشروعات التي تمتد لبضع سنوات مقدما بمقتضى  
قانون ولكن أموال المشروع بأسره يجب ألا تنقل الى حساب خاص  
وألا توضع جانبا عند ما يرخص بالمشروع . بل يجب أن تفتح  
اعتمادات سنوية لتغطية النفقات المنتظرة فى نفس السنة وأن تفرج  
الخزانة عن الأموال وفق احتياجاتها لتدفع منها مرتبات الموظفين  
وأجور المقاولين . أما الاعتمادات التي تبقى فى نهاية العام دون  
صرف فيجب أن تسقط . وهذا النظام من شأنه أن يتيح للحكومة  
أن تمارس رقابة مستمرة على الاتفاق . ويجب ألا يرخص للخزانة  
فى أن تقترض بموجب ترخيص عام الا حينما تتطلب الضرورة الاتفاق  
وهكذا يمكن تجنب أية زيادة فى الدين العام فى الوقت الذى تتوافر  
فيه الارصدة النقدية .

٥ - يجب أن تشمل كل ميزانية

أ - تقديرات الإيرادات والمصروفات عن السنة موضوع الميزانية .

ب - إعادة التقديرات عن نفس السنة .

ج - الأرقام الفعلية عن السنة السابقة .

كما يجب أن تشمل الميزانية بيانا بالمبالغ التي طلب الترخيص بالزيادة

في اتفاقها . ويجب أن تشرح الميزانية بوضوح وجلاء الوسائل

المقترحة لسد أى عجز أو التصرف فى أى زيادة .



## النقل والمواصلات

### نظرة عامة

من المسلم به بوجه عام أن سورية أشد ما تكون حاجة الى تحسين وسائل النقل والمواصلات بها . ذلك لأن وسائل النقل هناك هم تساير التوسع في الانتاج وخاصة بعد التعديلات التي شملت تخطيط مناطق الانتاج الزراعي . وكانت السكك الحديدية قد انشئت قبل أن تصبح سورية بلدا مستقلا بيد أنها لم تكن مهياة لخدمة الاقتصاد القومي فالطيران المدني المحلي لا يزال في بدايته وان كانت سورية تنال قسطا وافرا من خدمة خطوط الطيران العالمية . أما فيما يتعلق بالمواصلات السلكية واللاسلكية فان سورية تعتبر في مركز أفضل من هذه الناحية . فشبكة المواصلات التليفونية قد اتسعت اتساعا عظيما ولو أنها لم تستطع مجاراة التطور السريع الذي أحرزته بعض المناطق التجارية الآخذة في النمو . وهناك مشروع معد لعلاج أوجه النقص الرئيسية في هذا الميدان .

ومن الطبيعي أن يجرى أولا تحسين وسائل النقل والمواصلات لتسهيل تجارة البلاد الداخلية والخارجية . ان سورية على أية حال هي منطقة عبور ( ترانسيت ) . وفي الزمن الماضي - قبل افتتاح قناة السويس - كانت تجارة العبور فيها أكثر أهمية مما هي الآن . اذ كانت البضائع القادمة من أوروبا تتقابل في سورية مع البضائع الواردة من الشرق . والى هذه التجارة يعود الفضل في احتفاظ بعض مدن هامة مثل حلب ودمشق بأهميتهما التجارية حيث كانت هذه المدن بمثابة نهاية خطوط قوافل الابل القادمة من الشرق كما كانت الأماكن التي يعاد منها نقل البضائع الى ظهور الحمير والبغال حيث

تبدأ رحلاتها الشاقة عبر الجبال الى سواحل البحر الأبيض المتوسط . ولم تفقد سورية حتى الآن أهميتها كطريق دولي تجارى . فالخطوط الحديدية في الشمال تنقل البضائع والركاب الى كل من تركيا والعراق كما أن الطريق الصحراوي الذي يمر عبر دمشق يستخدمه عدد كبير من المسافرين وتنقل عليه كميات متواضعة من البضائع فيما بين بيروت وبغداد . وفوق كل هذا فإن معظم تجارة الأردن الخارجية من ميناء بيروت واليها تمر عبر الأراضي السورية .

### النقل بالطرق

لم تزد حركة النقل بالسكة الحديدية في سورية على ما كانت عليه قبل الحرب اذ أن النقل بالسيارات قد اجتذب كل ما جد من زيادة ملحوظة في السلع السورية خلال العشر السنوات ونصف السنة الأخيرة. وقد زادت شبكة الطرق في سورية من ٤٥٠٠ كيلو متر في سنة ١٩٣٩ الى ٨٢٠٠ في سنة ١٩٥٢ وزاد طول الطرق المعبدة بالمكدام والأسفلت من ١٥٠٠ الى ٣٨٠٠ كيلومتر ولا يشمل هذا الرقم سوى الطرق الصالحة في جميع الأجواء فاذا ما أضفنا اليه الطرق التي لا تصلح أثناء فصل الأمطار كان المجموع ١٠٠٠٠ كيلو متر وقد ارتفع عدد السيارات من جميع الأنواع من ٣٧٣٦ في سنة ١٩٣٩ الى ١٣١٤٦ في سنة ١٩٥٣ وزاد عدد عربات النقل من ٨٧٣ الى ٤٧٤٢ سيارة وعدد عربات الأمنيوس من ٣٤٨ الى ١٢١٢ وترجع بعض أسباب التقدم السريع في النقل بالطرق الى نقص وسائل النقل بالسكة الحديدية على الطرق الرئيسية التي ازدادت حركة نقل السلع عليها بصورة مطردة مثل الطريق من الجزيرة الى حلب واللاذقية غير أنه يجب ألا ننسى أن النقل على الطرق الرديئة باهظ التكاليف فضلا عما يسببه من تلف للعربات ومن تعطيل للمرور من آونة الى أخرى .

## طرق النقل الرئيسية

لكي تفهم مشكلة النقل التي تواجهها سورية علينا أولاً أن نوضح الطرق الرئيسية التي تمر عليها البضائع . فمن أهمها الطريق الممتد من الشمال الى الجنوب الذي يربط دمشق وحمص وحماه وحلب في الشمال وحوران وجبل الدروز والأردن في الجنوب وهناك ثلاثة خطوط للمواصلات تقطع هذا المحور في اتجاه شرقي وغربي وهي تبدأ من الموانئ الثلاثة التي تعد بمثابة منافذ لسورية وهي بيروت وطرابلس اللبنايتين واللاذقية الواقعة شمال غرب سورية وأقل هذه الموانئ الثلاثة أهمية طرابلس التي لا يستفيد منها سوى الاقليم المجاور مباشرة لحمص ولا تزال بيروت ميناء هاماً لاستقبال الواردات الى سورية وان كانت البضائع التي تجتاز ميناء اللاذقية آخذة الآن في ازدياد مستمر ومن ميناء اللاذقية يخرج معظم صادرات سورية اما خطوط المواصلات الممتدة من الغرب الى الشرق فتتجه شرقاً بصفة عامة بعد أن تقطع المحور الممتد من الشمال الى الجنوب عند حلب وحمص ودمشق وأهمها الخطوط التي تمتد شرق حلب وهي التي تعود بالنفع الكثير على الجزيرة وأرض الفرات الخصبة التي تغذيها مياه الرى . أما الطريق الذي يتجه شرقاً بعد حمص مخترباً صحراء سورية فقليل الأهمية وينحصر نفعه في حراسة الأنابيب التي تنقل الزيت من العراق الى ميناء بانياس في سورية وإلى ميناء طرابلس أيضاً وأعظم منه أهمية الطريق الممتد عبر الصحراء من دمشق الى بغداد وهذا الطريق وان كان في معظم أجزائه لا يعدو ممراً ضيقاً فهو صالح في أى جو للسفر بين لبنان وسورية من جهة وبين العراق وإيران والكويت من جهة أخرى وعلى هذا الطريق تسير عربات أمنيبوس من طراز حديث تنقل المسافرين من جميع الأنحاء وتملك هذه العربات الشركة المعروفة بشركة نيو للنقل وهناك عدد من الشركات الأخرى يشتغل بنقل

المحصولات الغالية الثمن مثل الفواكه والخضر والآلات والسجاجيد أما الطريقان الممتدان شرقا من حمص ودمشق فليس هناك ما يدعو الى اصلاحهما عاجلا ولذا سنضرب صفحا عن الكلام عنهما في هذا التقرير .

### طريق اللاذقية/حلب/الجزيرة أولى الطرق بالاصلاح

تتركز أهم المشكلات العاجلة للمواصلات في تحسين الاتصال بين اللاذقية وحلب والجزيرة فان النهوض السريع الذي حققه الاقليم الشمالى وخاصة الاقليم الشمالى الشرقى لسورية جعل خطوط المواصلات الممتدة شرقا وغربا في هذا الجزء من الاقليم أعظم شرايين النقل بالنسبة للبضائع ذات الحجم الكبير . فالجزيرة تنتج معظم صادرات سورية من الحنطة وتنتج أيضا مع وادى القرات ومنطقة حلب - حماه - حمص كل صادرات سورية من الشعير تقريبا وكذلك تنتج كل قطن البلد الا قليلا . ويأتى بعد ذلك أن اقليم شمال سورية هو الآن الى حد ما وسيلة اتصال البحر الأبيض المتوسط بالعراق ومن الممكن أن تزيد امكانياته في هذا الشأن في المستقبل ويمكن التدليل على أهمية طرق المواصلات التي تمر عبر شمال سورية بعظم حجم البضائع التي ترد على ميناء اللاذقية . فقد زادت حركة الصادرات التي تخرج من هذا الميناء من ١٣٧٠٠ طن في سنة ١٩٤٧ الى ٣٥٣٣٩٦ في سنة ١٩٥٣ والى ٦٣٠٧٢٠ طن في سنة ١٩٥٤ وكان ٦٢٪ من الكميات التي مرت بها سنة ١٩٥٣ عبارة عن قمح وشعير و ٢١٪ قطنا وبذرة قطن وكسبا وقد زادت الواردات أيضا زيادة سريعة من ٥٢٠٠ طن سنة ١٩٤٧ الى ١٧٦٣٦٤ طنا في سنة ١٩٥٣ والى ٢٠٨٣٤٣ في سنة ١٩٥٤ وفي الجهة الشرقية خصوصا الجزيرة زادت كمية البضائع المنقولة أكثر من ذلك ومن المحتمل أن تكون قد بلغت ٥٠٠٠٠٠ طن سنويا في السنين الأخيرة بينما قلت حركة النقل في الاتجاه المضاد لها بل يبدو أنها كانت أقل من ٥٠٠٠٠ طن .



غير أن حالة النقل على هذه الشرايين الحيوية لا تبعث على الرضا: فاللاذقية متصلة بحلب بطريق معبد يمر فوق جبال العلويين ومن حلب يسير طريق من الأسفلت متجها شرقا نحو الرقة الواقعة على نهر الفرات ثم يسير وسط الوادي الى دير الزور حيث يتحول الى ممر ضيق. يمتد الى أبو كمال. على حدود العراق ويخرج من دير الزور طريق آخر يتجه شمالا الى القامشلي. مارا بالحسكة .

ولا تساهم السكة الحديدية مساهمة فعالة في ثقل البضائع الا بالنسبة لسلع التي تنتجها منطقة ضيقة على طول الحدود . قبيما نقل السكة الحديدية سنويا ما بين ١٥٠.٠٠٠ و ٢٠٠.٠٠٠ طن من حاصلات الجزيرة الزراعية تنقل الطرق كميات أكبر من ذلك ثم ان تكاليف النقل في شمال سورية باهظة وتسعيرة النقل بالسيارات ثقيلة العبء وعرضة للتغيرات الموسمية الشديدة ويرجع بعض هذا الى أن حركة ثقل المنتجات الزراعية تتبع حتما مواسم الزراعة يضاف الى هذا عدم كفاية البضائع التي تعود بها العربات الى اقليم الجزيرة .

ولقد بلغ ثقل البضائع بين الجزيرة وحلب واللاذقية مبلغا يجعل انشاء سكة حديدية هناك من الأمور المرغوب فيها فحركة النقل صوب حلب تبلغ حوالي ٧٠٠.٠٠٠ طن سنويا مضافا اليها حركة الثقل الى العراق أما الحركة التجارية من حلب الى اللاذقية فتبلغ نحو ٥٠٠.٠٠٠ طن وفي الاتجاه المضاد يسير في هذين الطريقين على التوالي ١٥٠.٠٠٠ و ٣٠٠.٠٠٠ طن سنويا ومن المؤكد أن انشاء خط حديدى جديد في هذه المنطقة لا يمكن أن يجذب اليه كل هذه الحركة الهائلة فبعضها سيستمر في استخدام السكة الحديدية الحالية والبعض الآخر سيستخدم النقل بالعربات وبخاصة في حالة وجود بضائع مستوردة مرتفعة النفقات أو بضائع مصادرة من أماكن بعيدة عن السكة الحديدية وعلى ذلك فمن المحتمل ألا يزيد نصيب أى خط حديدى،

جديد على ثلثي البضائع المتداولة وإذا صح هذا الفرض فإن حركة النقل على خط جديد في الجزيرة يتصل بسكة حديد العراق في تل كتشك مثلاً .  
 يحتمل أن تزيد منقولاته على ٤٠٠ مليون طن كيلو مترى في السنة أو ما يعادل ثلاثة أمثال ما نقل من البضائع على جميع سكك حديد سورية في سنة ١٩٣٥ .  
 غير أن إنشاء سكة حديدية جديدة سيحتاج الى رأس مال كبير فإن تكاليف إنشاء سكة حديد تمر في أرض صعبة من حلب الى اللاذقية ثم تجهيز تلك السكة تبلغ نحو ٨٠ مليون ليرة سورية ويبلغ تكاليف إنشاء خط آخر من حلب الى تل كتشك ٩٠ مليون ليرة سورية تقريباً فيكون المجموع نحو ١٧٠ مليون ليرة في حين أن تكاليف اصلاح الطريق الرئيسى بين حلب واللاذقية تبلغ ٧٤ ملايين ليرة سورية وقد قدرت الحكومة السورية تكاليف إنشاء شبكة من الطرق تربط الجزيرة بحلب بنحو ٥٠ مليوناً من الليرات السورية ( من ضمنها ٣٤ ملايين ليرة لتوسيع الطريق الحالى بين حلب والرقّة ) مع أن المال اللازم لجعل النقل بالعربات يستوعب البضائع التى سينقلها الخط الجديد لا يزيد على ٤٠ مليون ليرة . وعلى ذلك فإن إنشاء خط حديدى جديد يكلف الدولة زيادة مقدارها ٧٣ مليون ليرة على ما يتكلفه إنشاء طرق تحقق نفس الأغراض . وربما زاد الفرق على ذلك لأن إنشاء السكة الحديدية لا يكفى لأغراض النقل الا اذا دعت تلك السكك بطرق برية تغذيها ما بين مستحثة ومستصلحة . ومعنى ذلك أن إنشاء السكك الحديدية لا يكفينا مئونة إنشاء بعض الطرق . وبذلك يبلغ مقدار المال الاضافى اللازم لإنشاء خط حديدى بين مائة و ١١٠ ملايين من الليرات السورية .

والبعثة واثقة تماماً من أنه ليس من الحكمة إنشاء سكة حديد في الخمس أو الست السنوات القادمة وأهم اعتراض تقدمه البعثة في هذا العدد هو أن المال الذى ستنفقه الحكومة في إنشاء السكة الحديدية سينقص من الأموال الأخرى التى ينتظر أن تساهم في زيادة الدخل القومى وتقول البعثة أيضاً في تقريرها

انها تهدف الى وضع برنامج يوازن بين نواحي النهوض ولا يودى بالموارد المالية للبلد فاذا تقرر انشاء خط حديدي أصبح ضروريا العدول عن صرف مبالغ كان مقترحا صرفها في ميادين التقدم الأخرى وضربت البعثة لذلك مثلا الضرر الذي ينتج من استبعاد جزء كبير من البرنامج الواسع الذي اقترحته لتنظيم مياه الري وفي هذا خسارة كبيرة للاقتصاد السوري . وقد قدرت البعثة أن مشروعات الري ستدر على الدخل القومي في المتوسط ما يعادل ضعف الربح الذي يأتي به الخط الحديدي المقترح انشاؤه وفضلا عن ذلك فان زيادة الانتاج الناشئة عن مشروعات الري واصلاح الأراضي ستؤدي الى توسع كبير غير مباشر في الدخل القومي وبخاصة أبواب التجارة والمواصلات وكان للبعثة اعتراض آخر وان يكن ثانويا بالنسبة للاعتراض الأول وهو أن الأفراد يقبلون على تمويل المشروعات الخاصة بالنقل بالطرق فيما عدا تكاليف انشاء الطرق فهي تقع على عاتق الحكومة وحدها بعكس مشروعات انشاء سكة حديدية فان الحكومة تتحمل وحدها عبء الانشاء والاستغلال معا وهذه مسألة يجب النظر اليها بعين الاعتبار في بلد ليس من السهل على حكومته أن تعبئ رأس المال الفردي لتمويل مشروع عام فاذا جاء الوقت الذي تستطيع فيه الحكومة أن تفعل ذلك على شرط ألا يكون هناك مجال آخر أكثر جاذبية واغراء لاستثمار المال فحينذاك يمكن النظر في انشاء خط حديدي جديد . والبعثة لا تتردد في تحييد انشاء سكة حديدية اذا لم تكن هناك وسيلة أخرى لتخفيض أسعار النقل العالية في الوقت الحاضر بين الجزيرة وحلب واللاذقية ومع ذلك اذا أنشئت طرق جيدة صالحة للسير عليها في كل الأجواء مع بناء مخازن للحبوب في الجزيرة فان ذلك كفيل بتخفيض تكاليف النقل اذ بذلك تقل نفقات صيانة العربات ويقل استهلاكها ويخف . كذلك ازدحام المرور في المواسم . ولذا تقترح البعثة أن تولى الحكومة هذه المسألة اهتمامها الأول . وللوصول الى هذا الغرض ترى البعثة أن ينفذ

«البرنامج الآتى خلال الخمس أو الست السنوات القادمة :

١ - اصلاح طريق حلب / اللاذقية واعادة تخطيط بعض أجزائه . وقد أصبح توسيع هذا الطريق أمرا محتسوما . على أن الأحوال الطبوغرافية للأقليم لا تسمح بتوسيع بعض أجزاء منه ولذلك لا معدى من انشاء طريق جديدة فى تلك الأجزاء .. وتقدر تكاليف المشروع كله بمبلغ ٧٣٧ ملايين ليرة.

٢ - اصلاح طريق حلب / الرقة وتوسيعه . طول هذا الطريق ١٩٠ كيلو مترا وهو يكون جزءا من الطريق الرئيسى الموصل الى الجزيرة وسطحه مغطى بالأسفلت ولا يزيد عرضه على خمسة أمتار وتمشيا مع الاقتراحات الأخيرة للحكومة السورية ترى البعثة أن يوسع الطريق الى ستة أمتار عرضا مع اضافة مترين على جانبى الطريق لوفوف العربات وقد قدرت الحكومة الأموال اللازمة لذلك بمبلغ ٨٣٨ ملايين ليرة .

٣ - انشاء طريق جديد يصل الرقة بالقامشلى مارا بالقنطارى وتل تامر وتلول محمد ثم يمتد مارا بدير كابووديريك الى عين ديوار على الحدود السورية التركية وسيكون طول هذا الطريق ٣٦٢ كيلو مترا .

٤ - المواصلات الشمالية / الجنوبية . طرق النقل الرئيسية تشمل الطريق المحورى الذى يمتد من الشمال الى الجنوب ويتطلب ذلك الطريق اصلاح المواصلات بين حلب ودمشق وهو أمر هام للغاية . وقد اقترح مرارا عديدة انشاء خط حديدى رئيسى يربط هاتين المدينتين اما بمد قضيب اضافى يتكلف ١٨ مليون ليرة على المخطط الضيق الممتد من دمشق الى نقطة الاتصال بالمخطط الرئيسى فى رياض بلينان أو بانشاء خط حديدى جديد يتكلف ٣٦ مليون ليرة من دمشق الى حمص يتصل هناك بخط دمشق - حماه الممتد الى حلب ومع ذلك فالبعثة مقتنعة بأن كمية البضائع الثقيلة التى تصلح للنقل بالنسكة الحديدية بين حلب ودمشق أقل كثيرا من أن تبرر اعتماد المبلغ الكبير اللازم لانشائها . وهناك حل أفضل من هذا هو تحسين طريق حلب



— دمشق وتوسيعه كى يتسع لتقابل قوافل عربات النقل وربما بلغت تكاليف التوسيع ١٠٠٠٠ ليرة سورية للكيلو متر الواحد أو مبلغ أربعة ملايين من الليرات للطريق كله . أما النقل جنوبا من دمشق الى درعا وحدود الأردن فانه يتم بوساطة الطرق ومسكة حديد الحجاز معا . وهذا الطريق وان كان غير مطروق بالدرجة التى يستعمل بها الطريق الى حلب فان دوره ما زال هاما فى نقل محصولات سورية الزراعية ومنتجات البترول الى الأردن .

#### مشروعات أخرى خاصة بالطرق

يعتبر طريق دمشق — بيروت شأنه فى ذلك شأن طريق اللاذقية — حلب — الجزيرة طريقا حيوية بالنسبة للاقتصاد السورى . بل ان حركة النقل على هذا الطريق أشد كثافة وأكثر انتظاما على مدار السنة من النقل على طريق اللاذقية — حلب . ولذلك يجب الاسراع بوضع برنامج لتحسين سطح هذا الطريق تشترك فيه الدولتان اللتان يعنيهما الأمر . وتقدر البعثة المال اللازم لتحسين الجزء السورى من الطريق وطوله ٣٥ كيلو مترا نحو مليون ليرة . وتتوقع البعثة مع هذا أنه لن تمضى مدة طويلة حتى يصبح من الضرورى القيام باجراءات شاملة تهى بما تحتاج اليه حركة المرور الآخذة فى ازدياد مستمر .

ولتحقيق هذه الغاية اقترح انشاء طريق جديد يسير موازيا للطريق القديم مع بناء تقطع طويل عند حمانا لتفادى المرور فوق أخطر جزء من الطريق وهو الذى يسير عبر جبال لبنان حيث الضباب الكثيف والثلج يعوقان المرور وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بمبلغ ٣٩ مليون ليرة سورية تشترك فى دفعها سورية ولبنان . ومما لا جدال فيه أن انشاء طرق متوازية يساعد على زيادة حركة المرور زيادة عظيمة ويقلل بدرجة كبيرة العدد الهائل للحوادث التى تقع على طريق دمشق بيروت .

وهناك خط ثالث عظيم الأهمية يصل البلاد بالبحر الأبيض المتوسط هو الاتصال بين حمص وطرابلس ويكفله خط سكة حديد دمشق - حماه وطريق للسيارات .

وقد وجهت البعثة عنايتها بعد دراستها للطرق الرئيسية الى مشروعات معينة خاصة بالطرق منها مشروعات يمكن الانتفاع بهما في تحسين الاتصال بين حمص وحماه من جهة وسواحل سورية واللاذقية من الجهة الأخرى . وتقترح البعثة كذلك بغية النهوض بالسياحة أن تنشأ طرق تسهل الوصول الى بعض آثار سورية التاريخية مثل قلعة الحصن وخرائب القديس سمعان وغيرها واقترحت اعتماد ١٥ مليون ليرة سورية لهذا الغرض .

#### السكك الحديدية

هناك ثلاثة خطوط حديدية تعمل الآن في سورية وهي :  
سكة حديد الشمال و سكة حديد الحجاز وسكة حديد دمشق - حماه وامتدادها .

فسكة حديد الشمال عبارة عن الجزء السوري من الخط الحديدي العالمي الذي اشتهر باسم «سكة حديد برلين - بغداد» وهذا الخط الحديدي القادم من بغداد والموصل في العراق يجتاز الجزء الشمالي الشرقي من الأراضي السورية ما بين منطقتي تل كتشك والقامشلي . ثم يتجه عبر الأراضي التركية على طول الحدود حتى يصل جنوبا الى حلب ومنها يعود نحو الشمال الى تركيا حيث يتفرع الى خطين أحدهما يتجه الى ميناء الاسكندرونة والآخر الى استامبول . وأجزاء هذا الخط الحديدي داخل الأراضي السورية تملكها الحكومة السورية ويديرها مدير السكك الحديدية بمساعدة مجلس ادارة تحت اشراف وزارة الأشغال العمومية .

وقد تم نقل حوالي ١٠١٠٠٠ طن من بين ما يقرب من ٤٠٠٠٠ طن من

البضائع بوساطة سكك حديد الشمال الى العراق وذلك في عام ١٩٥٢ . وكانت معظم هذه البضائع بمثابة ترانسييت . كما تم نقل ما يقرب من ١٠٦٠٠٠ طن معظمها من الحبوب والفحم بصفة ترانسييت الى تركيا . ومع أن حركة النقل على هذا الخط تعتبر عادية الا أن التطور الذي لازم المنتجات الزراعية في أراضي الجزيرة في سورية وفي الأجزاء المتاخمة للأراضي التركية كان من العوامل التي أدت الى زيادة حركة البضائع المنقولة على هذا الخط من ٢٢ مليون طن كيلو مترى في عام ١٩٣٨ الى ٥٥ مليوناً في عام ١٩٥٣ . وسكة حديد الشمال تتألف من ٢٤٨ كيلو متراً من الخطوط الحديدية و ١٩ قاطرة ونحو ٦٥٠ عربة للركاب والبضاعة . وحركة النقل على هذا الخط تعتبر خفيفة اذ لم تتعد في سنة ١٩٥٣ ٥٥ مليون طن كيلو مترى بما في ذلك بضائع الترانسييت كما سلف القول .

وبمقتضى نظام متفق عليه تدفع تركيا أجور نقل بضائعها على الخطوط الحديدية عبر الأراضي السورية كما تدفع سورية أجور نقل بضائعها على الجزء التركي من ذلك الخط . ولما كان جزء كبير من هذا الخط يقع في الأراضي التركية فإن أضخم شحنات البضائع السورية ما بين الجزيرة وحلب لا تدر إلا دخلاً بسيطاً نسبياً لسكة حديد الشمال . فمثلاً تم فيه شحن الطن من الحبوب من القامشلى الى حلب هي ٢٤٥٠ ليرة سورية نصيب ادارة السكك الحديدية التركية منها ١٩ ليرة . وتتم المحاسبة بطريق المقاصة ولكن سعر القطع الذي تجرى عليه تسوية الحسابات بين ادارتي السكك الحديدية يلحق غناً بسورية اذ تنتج عنه خسارة صافية . وفي عام ١٩٥٣ بلغت هذه الخسارة ٤٦٢٠٠٠ ليرة سورية .

وتتصل سكة حديد الشمال في حلب بسكة حديد دمشق - حماه التي تديرها شركة فرنسية خاصة بمقتضى امتياز ممنوح لها في عام ١٨٩٣ وهي تخدم مصالح كل من سورية ولبنان . ونظام سكة حديد دمشق - حماه

يشمل خطوطا واسعة وخطوطا ضيقة . وأهم خط من الخطوط الواسعة هو الذى يبدأ من حلب عن طريق حماه وحمص متجها نحو ميناء طرابلس فى لبنان ، ومن هناك يسير بمحاذاة الشاطئ اللبناني . وتنقل على هذا الخط معظم بضائع الترانسيت من العراق واليه وذلك الى جانب المحصولات الزراعية التى ينتجها اقليم حماه - حمص . ويقوم هذا الخط أيضا بنقل أنواع الحبوب السورية وغيرها من المنتجات الى لبنان كما ينقل السكر الخام المستورد لتكريره فى مصانع حمص . كما يساهم هذا الخط الى حد ما فى نقل المنتجات البترولية من معامل تكرير البترول فى طرابلس . ومن حمص يمتد أحد الخطوط الحديدية الواسعة متجها جنوبا داخل لبنان فى طريقه الى الرياق حيث يتصل من هناك بسكة حديد دمشق - حماه الضيقة فى الخط الذى يصل بيروت بدمشق . والأهمية الاقتصادية لهذا الخط الضيق ضئيلة بالنسبة لسورية لأنه قاصر فى الغالب على نقل بضائع الترانسيت الى الأردن . ففى عام ١٩٥٢ قام هذا الخط بنقل ما يقرب من ١٢٩٠٠٠ طن من البضائع مقابل ٢٨٥٠٠٠ طن نقلت على الخط الواسع . ومن هذا المجموع أكثر من ١٠٠٠٠ طن كانت لحساب الأردن .

وسكة حديد دمشق - حماه تنقل ركابا أكثر من كل من الخطين الآخرين ولكن معظم حركة النقل تتم محليا وفى السنوات الأخيرة بعد الحرب هبطت هذه الحركة بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب حتى أصبحت تمثل من ١١٪ الى ١٧٪ منها .

وفى دمشق يتصل خط سكة حديد دمشق - حماه الضيق بخط سكة حديد الحجاز الضيق الذى يتجه جنوبا الى عمان عاصمة الأردن ويتجاوزها الى مسافة أخرى .

وسكة حديد الحجاز هذه هى وقف اسلامى دينى وتديرها الحكومة السورية بوساطة مدير عام ومجلس ادارة مسئول أمام رئيس الوزراء . وقد



أنشئت بغرض القيام بنقل الحجاج وكانت حين أنشئت تمتد مسافة ٣١٥٩ كيلو مترا الى المدينة المنورة في المملكة السعودية . وفي خلال الحرب العالمية الأولى رفعت معظم أجزاء هذا الخط الحديدي ولم يتم حتى الآن إعادة تركيبها . وفي يناير عام ١٩٥٤ عقدت اتفاقية بين كل من سورية والأردن والمملكة السعودية لإعادة مد هذا الخط الحديدي بكامله الى المدينة المنورة . ويبدو أن المملكة السعودية قد تعهدت بتحمل النصيب الأوفر من النفقات وبالرغم من تفكك أجزاء هذا الخط وعدم اتصالها بالأماكن المقدسة الإسلامية فإن حركة نقل الحجاج على سكة حديد الحجاز قد مالت نحو الانتعاش في السنوات الأخيرة وذلك لأن الحكومة السورية قد ساهمت في هذا الانتعاش بقرارها الخاص بمنع سفر الحجاج بطريق البحر من اللاذقية . وقد اتخذت خطوات نحو تنظيم نقل الحجاج بطريق البحر من ميناء العقبة الأردني الى جدة . وحركة نقل البضائع بالسكة الحديد هي تجارة ترانزيت للأردن كما هو الحال في خط دمشق - بيروت الحديدي . إذ أن كمية البضائع السورية التي يتم نقلها داخليا على هذا الخط دون ١٠٪ من المجموع .

وقد ظلت شبكة سكك حديد دمشق - حماه تتعرض للخسائر مدة من الزمن . وبمقتضى الاتفاقيات القائمة بين الشركة المستغلة وبين حكومتى لبنان وسورية تقوم هاتان الحكومتان بتغطية هذه الخسائر بالتساوى . ففي عام ١٩٥٢ بلغ ما دفعته سورية من هذا الحساب ٥٠٠.٠٠٠ ليرة سورية أى بنسبة قرش صاغ واحد لكل طن كيلو مترى عن البضائع المنقولة .

وتنفرد سورية بتغطية خسائر سكة حديد الحجاز وسكة حديد الشمال . وقد زادت مدفوعات الحكومة لهذا الحساب من ٦٤١.٠٠٠ ليرة سورية في عام ١٩٥٠/١٩٥٢ الى ما يقدر بمبلغ ٧٥٠.٠٠٠ ليرة سورية في عام ١٩٥٣ و ١.٢٠٩ مليون ليرة في عام ١٩٥٤ . وينتظر أن يزداد هذا العجز . إذ من المتوقع أن تقوم الحكومة التركية باتمام مد خط حديدي قصير في عام

١٩٥٥ أو ١٩٥٦ وفي هذه الحالة يغنى عن نقل محمولات جنوب تركيا عبر سورية الى ميناء الاسكندرونة . وربما أدى هذا الى خسارة سنوية في مجموع الإيرادات لسكة حديد الشمال تقدر بأكثر من مليونى ليرة سورية . ومع أن الخسارة قد تعوض جزئيا عن طريق تخفيض نفقات التشغيل وقد يكون من الممكن تعويض بعض الدخل عن طريق زيادة رسوم الشحن على البضائع السورية فمن المحتمل أن تواجه الحكومة نقصا اضافيا يقدر بما لا يقل عن مليون ليرة سورية سنويا .

والى جانب ما تتحمله الحكومة من اعانات مالية لتشغيل السكك الحديدية فإنها على ما يظهر ستقوم باتفاق ما يقرب من خمسة ملايين ليرة سورية للاستيلاء على الأجزاء السورية من شبكة سكك حديد دمشق - حماه . ولقد بدأت مفاوضات لشراء هذه الخطوط وما يلزمها من عربات وسارت هذه المفاوضات شوطا قد يصل بها الى الاتفاق .

والذى أملى على الحكومة السورية الدخول في هذه المفاوضات هو رغبتها في امتلاك جميع خطوط السكك الحديدية في الأراضى السورية من ناحية واعتقادها بأن الادارة السورية في تشغيل هذه الخطوط ستؤدى الى توفير في النفقات من ناحية أخرى .

وقد جأر الأردنيون بالشكوى من القوانين التى سنتها الحكومة السورية بقصد تدعيم سكة حديد الحجاز فمنعت نقل معظم بضائع الترانسيت بالسيارات . ومع التسليم بأنه اذا أزيل المنع وأطلقت يد الناقلين فى اختيار وسيلة النقل سيتحول جزء كبير من البضائع الى السيارات فإنه لا ينبغى أن نسقط من الحساب أولا أن طائفة من السلع وخاصة السريعة التلف والمنتجات البترولية لا يشملها الحظر بمعنى أن نقلها بالسيارات مباح وثانيا أن الأفضل للأردن أن ينقل صادراته ووارداته من البضائع الضخمة بوساطة السكك الحديدية . فميناء الأردن على خليج العقبة لا يتصل بأية

خطوط حديدية داخل البلاد وليس له من حيث الموقع بالنسبة للتجارة مع أوروبا ما لميناء بيروت من ميزات ونظرا لهذه الظروف تقترح أن يقوم مندوبون عن حكومات الأردن وسورية ولبنان ببحث مسألة الترانسيت وعلاقتها بالخطوط الحديدية هناك بحثا صريحا وافيا . اذ سيؤدي ذلك الى دراسة وافية لما لهذه الحكومات من مصلحة مشتركة في صيانة الخطوط الحديدية وامكان تشغيلها بكفاية ووفر . وقد يكون من الممكن تخفيض نفقات التشغيل وزيادة الايرادات عن طريق زيادة الرسم على شحنات مختارة . فهناك مثلا مسألة أجرة الشحن في سكة حديد الحجاز التي يبدو في بعض الحالات أنها تقل عن مثيلتها في سكة حديد دمشق - حماه .

وان الخطوط الحديدية الثلاثة في سورية تكون في مجموعها شبكة طولها ٨٥٢ كيلو مترا منها ٥٤٥ كيلو مترا من الخطوط الواسعة و ٣٠٧ كيلو مترا من الخطوط الضيقة . وفيما عدا ما تقتضيه ضرورة اعادة شحن البضائع في الأماكن التي يتغير فيها اتساع الخطوط الحديدية فانه من الميسور السفر بين أى خط وآخر ولو أن هذا قد يستلزم تخطى الحدود السورية . وقد بلغ عدد القاطرات والعربات بمختلف أنواعها التي تعمل على هذه الشبكة في نهاية عام ١٩٥٣ ١٤٧ قاطرة و ٢١٥٠ عربة من جميع الأنواع .

### حركة نقل البضائع والركاب

هبط مجموع البضائع التي تم نقلها على خطوط السكك الحديدية الثلاثة من ١٣٨٨٥٦ مليون طن كيلو مترى في عام ١٩٣٨ الى ٨٦٨٥٤ مليوناً في عام ١٩٤٩ ثم عاد فارتفع الى ١٣٠٤٤ مليوناً في عام ١٩٥٣ . ويبين الجدول الآتى البضائع التي تم نقلها في السنوات الأخيرة .

البضائع التي تم نقلها على انسكك الحديدية السورية  
ما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٣

النسبة المئوية للمجموع			بالطن			
١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	
٤٥٧	٤٥١	٣٨٦	٤٦٢٢٩٥	٤٦٠٦٥٠	٣٨٠٤٠٦	حبوب ودقيق
٥٦	٤٤	٦٥	٥٦٣٨١	٤٦٠٥٤	٦٣٩٢٢	ماشية
٥٣	٤٣	٤٩	٥٣٨٧٤	٤٤٢٥٤	٤٨٦٥٣	منتجات زراعية أخرى
١٠٩	٩٤	٨٧	١١٠٥٨٨	٩٥٧٥٢	٨٦٠٨٢	منتجات بترولية
٨٢	٦٥	١١١	٨٣٤٢٢	٦٦٣٥٧	١٠٩٢٢٤	أسمنت ومواد أخرى للبناء
٢٤٣	٣٠٣	٣٠٢	٢٤٥٤٩٥	٣٠٨١٨٨	٢٩٨٢٢٨	مواد مختلفة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠١٢٠٥٥	١٠٢٠٢٥٦	٩٨٦٥١٥	المجموع

وقد عادت حركة الركاب التي بلغت حدا قياسيا في الانخفاض في عام ١٩٥٠ فانتعشت مرة أخرى في السنوات الأخيرة كما يتبين من الجدول التالي . ومع هذا فان هذه الحركة في عام ١٩٥٣ لم تزيد الا قليلا على ثلث ما كانت عليه قبل الحرب العالمية . وقد كان هذا العجز في مجموعه من نصيب سكك حديد دمشق - حماه وفروعها .

نقل الركاب بالسكك الحديدية

السنة	سكك حديد دمشق - حماه	سكة حديد الحجاز	سكة حديد الشمال	المجموع
١٩٣٨	١٠٠٨	١٣٠	٤٧	١١٨٥
١٩٤٧	٤٠٢	٧٦	١٠١	٥٧٩
١٩٤٨	٣٨٨	٧٥	٥٢	٥١٥
١٩٤٩	١٧٠	٧٦	٥١	٢٩٧
١٩٥٠	١٢	٥٤	٥٣	٢١٩
١٩٥١	١٢٥	٦٠	٦٣	٢٤٨
١٩٥٢	١٣٤	١٠٦	٥٨	٢٩٨
١٩٥٣	١٦٢	١٥٢	٥٦	٣٧٠
١٩٥٣ بالنسبة المئوية لعام ١٩٣٨	١٦ %	١١٦٧ %	١١٩٣ %	٣١٣٣ %



### مشروعات السكك الحديدية

في عام ١٩٤٥ قامت الحكومة السورية بدراسة امكان اضافة خط حديدي ثالث للخط الضيق الممتد من الرياق الى دمشق ووجدت أن تكاليف هذا الخط ستتراوح بين ١٨ مليوناً و ٢٣ مليوناً من الليرات . وان انشاء خط حديدي آخر كبديل لهذا الخط بين دمشق وحمص عبر الاراضي السورية تبلغ تكاليفه ما يقرب من ٢٦ مليون ليرة سورية وقد أعطيت الأفضلية لهذا المشروع بيد أنه لم يتم تنفيذ أي من المشروعين. ولقد كانت هناك أيضاً مشروعات أخرى لتحويل سكة حديد الحجاز الضيقة الى خط عريض حتى الحدود وتكاليف هذا المشروع تبلغ ١١ مليون ليرة سورية أما تكاليف انشاء خط حديدي جديد جنوبي دمشق فتبلغ تكاليفه حوالي ٣٤ مليون ليرة سورية . وانه لمن الصعب في الوقت الحاضر تبرير التحمل بنقات أي من هذه المشروعات على أساس تحليل حركة نقل البضائع وما يرتقب منها .

### المفاصلة بين السكك الحديدية والطرق البرية

ان أكبر مشاكل النقل التي تواجه سورية هي كيفية التوصل الى أنجع الوسائل واقلها نفقة في سبيل تيسير نقل الكميات الضخمة من السلع عبر الجزء الشمالي من سورية في المنطقة الواقعة بين الجزيرة وحلب واللاذقية . والى الآن لم تستطع السكك الحديدية أو النقل البري التغلب على هذه المشكلة بصورة مرضية . والسؤال الذي يتردد في الاذهان الآن هو ما اذا كان الأجدي مد خط حديدي أو انشاء شبكة جديدة من الطرق ؟ وان المقارنة بين المزايا الاقتصادية للنقل بالسكك الحديدية أو بالطرق البرية — في أية بقعة من بقاع العالم — لا تنطبق الا في حالات فردية يكون رجحان احدي الوسيلتين على الأخرى رهنا بملاساتها . وكذلك تتوقف نفقات كل

من الوسيّلتين على الظروف المحلية . وعلى هذا الاساس فان فحص المشكلة فيما يتصل بسورية وعلى وجه خاص ما يتعلق منها بنقل البضائع بين الجزيرة واللاذقية فان البعثة تؤكد أن حساباتها والنتائج التي توصلت اليها انما ترتبط بهذه النقطة بالذات ولا يمكن أن تكون جوابا على تساؤلنا عن ترجيح السكك الحديدية على شبكة الطرق البرية أو العكس .

ولهذا السبب نفسه لا يتضمن تقريرنا عرضا شاملا للحجج التقليدية التي تثار بخصوص ترجيح احدي وسيّلتى النقل على الأخرى . ومع أننا قد أدخلنا في حسابنا مثل هذه المقارنات النظرية فاننا نشعر انها معترف بها اذ تناولتها المؤلفات الفنية الخاصة بهذا الموضوع بما فيه الكفاية . وما نورده هنا انما اخترناه لارتباطه الى حد كبير بمشكلة النقل في سورية .

### اعتبارات عامة

وجدير بالذكر أن مشروع مد خط حديدي يحتاج الى توظيف رأسمال كبير ولكنه يتميز بقلّة نفقات تشغيله وبطول أمد استهلاك رأسماله . في حين أن التكاليف المبدئية لانشاء طريق برى تقل بكثير وخاصة اذا استخدمت الوسائل المبسطة في بنائه . ولكن تكاليف صيانة هذه الطرق تزيد على تكاليف صيانة الخطوط الحديدية . وسنتناول في مكان تال من هذه العجالة مدى انطباق هذه الحقائق على ظروف سورية .

واذا غرضنا النظر عن تكاليف السكك الحديدية فان هذه السكك تيسر النقل طوال العام مهما تقلبت الظروف الجوية على مدار السنة .

بيد ان صيانة الخطوط الحديدية تتطلب مزيدا من الدقة ولا بد من اسناد هذه الصيانة الى رجال لهم المهارة الفنية الكافية والمقدرة على مراعاة العامل الزمني في تنفيذ البرامج .

ففي السكك الحديدية تتولى جهة واحدة تحديد مواعيد الحركة وأعمال

الصيانة جميعا اما فى النقل بالسيارات فان العمليتين منفصلتان وتتبعان ادارتين مستقلتين عن بعضهما البعض الأمر الذى نستخلص منه أن السكك الحديدية أكثر ضمانا لمواجهة مطالب نقل السلع الى موانئ الشحن . هذا اذا كان لدى القائمين بالمشروع نية الارتقاء بمستوى السكك الحديدية الى درجة تؤهلها لاداء خدماتها فى المواعيد المقررة .

على أنه حتى اذا توافرت الادارة ذات الكفاية الممتازة فقد تحدث الاضرابات وما شابه ذلك من العوائق التى ليس لمثل هذه الادارة أى سلطان أو سيطرة عليها . أما فيما يتصل بالطرق البرية فان وقوع هذه الحوادث أقل احتمالا ولو حدثت فانها لن تؤدى الى شل حركة النقل كليا فى الطرق اذا ان النقل بالسيارات فى أغلب الأحوال تستغله هيئات متعددة مستقلة بعضها عن بعض « بعكس السكك الحديدية حيث يخضع العمال لسيطرة سلطة واحدة وهم لهذه أكثر ارتباطا ببعضهم البعض » . ولكن هؤلاء العمال فى الوقت نفسه يتمتعون ببعض المزايا الاجتماعية الخاصة مثل مستوى الاجور والضمان والعناية الطبية ونظام المعاشات الخ .. الأمر الذى لا يتوافر لعمال السيارات . وهذا يعود - الى حد ما - الى التنظيم ، والى أن السكك الحديدية تحتاج لنقل الطن الواحد الى عدد أقل من الأيدي العاملة مما تحتاجه وسائل النقل بالسيارات .

أضف الى هذا أن فئات الأجور بالسكك الحديدية يمكن تثبيتها والاشراف عليها بسهولة ويسر على خلاف فئات أجور النقل بالسيارات فانها تتغير حسب المواسم . ومن الناحية الأخرى فان فئات أجور سوق النقل الحرة بالسيارات - اذا ما أخذنا المتوسط السنوى لها - تكاد تمثل التكاليف الفعلية لما يقدم من خدمات . أما انخفاض أجور النقل بالسكك الحديدية فلا يصح ان يؤخذ مقياسا للحكم اذ أن عملية تشغيل السكك الحديدية تسبب خسائر فادحة تغطيها الضرائب عادة .

وان مقدرة الحكومة على تحديد أجور النقل بالسكك الحديدية - وخاصة ما تمتلكه منها - يهيء لها فرصة التحكم في هذه الأجور وتغييرها وفقا لصالح سلع معينة أو مناطق انتاجية معينة أو موانئ شحن معينة ... وهذه المقدرة كثيرا ما تذكر على انها ميزة من الميزات . ولا شك في أن استخدام الحكمة في ممارستها يجعلها اداة صالحة تساعد على الاستقرار الاقتصادي وتنميته . ومن سوء الحظ انه من المستطاع استخدام هذه الميزة أيضا في أغراض سياسية ترمى الى انعاش الانتاج في بعض المناطق التي لا تؤهلها طبيعتها الاقتصادية للاستمتاع بمثل هذه الميزة .

والحجة الدائرة في تفضيل عمليات النقل بوساطة الطرق هي أن هذه الوسيلة تسمح باطراد النقل من الباب للباب دون حاجة لاعادة شحن السلع التي يراد نقلها . ولا شك في أن هذا العامل انما هو عامل حاسم يصلح في كثير من الظروف بيد انه لا يصلح الا في الحالات التي لا تخضع فيها هذه السلع المشحونة للتفتيش الجمركي أو للقيود التي تفرضها القوانين وعلى أية حال فان أهميتها بالنسبة لصادرات الجزيرة الزراعية أمر مشكوك فيه ، ففي أغلب الحالات يجب نقل الحاصلات الزراعية من الحقول الى نقطة تجميعها سواء أكانت مرحلة النقل الطويلة الأخيرة ستتم بوساطة السكك الحديدية أو بالطرق البرية . وأى من هاتين الوسيلتين تيسر النقل حتى مرسى السفن اذا كان الخط الحديدى أو الطريق البرى ينتهى اليه .

والطرق البرية بطبيعة الحال سهلة التشكل وفق حاجات النقل المتطور مع تطور أساليب الانتاج . ويجب على الأقطار التي ما زالت في طور التحول أن تدرك أن التخطيط الاقتصادي لا يستطيع أن يحيط علما بتطورات المستقبل وأن تطورات كثيرة قد تجيء على غير ما كان مقدرا لها . وهناك أمثلة عديدة لسكك حديدية استلزمت نفقات باهظة كانت في وقت تصميمها تبدو وكأن الحاجة تدعو اليها ولكنها انتهت بالفشل تحت تأثير تطورات جديدة في مناطق



الاتّاج أو بسبب انحطاط الاتّاج في المنطقة التي من أجلها أنشئت هذه السكك الحديدية . ولكن السكك الحديدية المعرضة عادة لمثل هذه التقلبات هي السكك الفرعية التي تمون بالسلع السكك الرئيسية . أما فيما يختص بسورية فإن المسألة تتلخص في شق طريق رئيسي يربط مناطق الاتّاج الكبير بالمراكز التجارية والملاحية . والخطورة هنا محصورة في نطاق ضيق . ومن المرجح ان الخطوط الحديدية الفرعية في سورية ستفقد في المستقبل أهميتها وتصبح طرقا رئيسية للسيارات .

وأكبر عنصر للمفاضلة بين السكك الحديدية والنقل بالسيارات هو أن طرق السيارات يمكن التدرج في مراحل انشائها . فمن المستطاع - اذا دعت الضرورة - شق طريق صالح غير مرصوف في أمد قصير ثم العمل على رصفه وتوسيعه وتحسينه وبناء الجسور القوية عليه الى غير ذلك من شتى التحسينات كلما دعت الحاجة وكلما تيسرت الاعتمادات المالية اللازمة وهذه الطريقة لا يمكن استخدامها في بناء السكك الحديدية الا في ظروف خاصة محدودة مثل مد خط حديدي الى جانب خط مفرد ليصبح الاتّصال مزدوجا أو مثل تركيب قضبان أكثر متانة وهكذا . والخط الحديدي كما يصبح صالحا لخدمة الأغراض التي انشئ من أجلها يجب أن يقام على أساس انه وحدة كاملة قائمة بذاتها مستوفاة المعدات من حيث العربات والقاطرات والعمال . وأن يكون مضمونا تسييره لمدة لا تقل عن خمسين عاما مع صيائه على الوجه الصحيح .

وبما أن الشحن من الجزيرة يخضع للظروف الموسمية فقد يقال ان السيارات تمتاز بيسر استخدامها في مناطق أخرى عند ما يتوقف النقل على طريق الجزيرة . والرد على هذه الدعوى هو انها تتجاهل حقيقة هامة وهي ان النقل في المناطق الأخرى من سورية يرتبط كذلك بمواسم الحصاد . والأمر الذي يزيد أهمية في هذا الصدد هو احتمال نقل المحصولات كالقمح

مثلا دون تعبئته في الزكائب . ولا شك في أن تكاليف استيراد الزكائب والجهد الاضافى الذى يبذل في تعبئتها سيؤدىان الى انخفاض الارباح التى تحققها المنتجات المحلية . وهنا تبرز ميزة السكك الحديدية . نعم ان الشحن صعبا - دون عبوات - بالسيارات أمر مستطاع من الناحية الفنية بيد أنه يحتاج الى تنظيم على جانب كبير من الدقة يفوق ما يجرى عليه العمل الآن فى النقل بالسيارات فى سورية . يضاف الى ذلك أن نقل السلع صعبا يحتاج الى عربات من طراز خاص وعدم تشغيلها فى غير مواسم الحصاد يزيد تكاليف تشغيلها بسبب عدم صلاحيتها لاغراض النقل الأخرى . ومن المقومات الأساسية للاقتصاد السورى ولقطاع النقل فيه تخفيف أثر الطابع الموسمى فى نشاطه .

فلن يستطاع تشغيل السكك الحديدية أو السيارات بنفقات معقولة مما اضطررتها الظروف الى التوقف عن العمل جزءا كبيرا من السنة . وعلى هذا فان توصيات البعثة فيما يتصل بتسهيل وسائل تخزين المحصولات فى الجزيرة وحلب واللاذقية لا تقل أهميتها فى حل مشكلة النقل من الشرق الى الغرب عن أهميتها فى تحسين مركز المزارع من حيث تسويق محاصيلاته .

#### مقارنة بين تكاليف النقل بالسكك الحديدية والسيارات

لقد حاولنا تحديد تكاليف النقل بكل من وسيلتي النقل السالفتين . وكان مبدأ تحديد استهلاك قاطرات السكك الحديدية وعرباتها على أساس تشغيلها بانتظام طوال ثلاثين عاما بينما لا تستغرق المدة التى تستهلك فيها السيارات عموما سبع سنوات فقط . ولم ندخل فى حسابنا استهلاك السكك الحديدية المقترح انشاؤها ذلك لان بقاء السكك الحديدية يكاد يكون مضمونا الى غير حد ما بقيت موضع العناية من حيث أعمال الصيانة والتجديد . وعلى أية حال فقد افترضنا أن تحسين وسائل النقل بالسيارات باستخدام أنواع من

طراز أثقل وزنا وأكثر سرعة يتطلب إعادة بناء الطرق من جديد بعد انقضاء ثلاثين عاما . وقد افترضنا أيضا أن حركة نقل البضائع ستبلغ حوالى ٧٠٠ ألف طن من الجزيرة الى حلب و ١٥٠ ألفا من حلب الى الجزيرة و ٥٠٠ ألف طن من حلب الى اللاذقية و ٢٥٠ ألفا من اللاذقية الى حلب . ومن المتوقع أن تباشر السكك الحديدية المقترحة ثلثي مجموع حركة النقل هذه التى يزيد مجموعها على ٤٠٠ مليون طن كيلو مترى سنويا . ورأس المال المطلوب لهذه السكك الحديدية الجديدة يقارب ١٧٠ مليون ليرة سورية منها ٢٤ مليون ليرة للعربات والقاطرات . أما رأس المال اللازم للطرق فيبلغ ٩٧ مليون ليرة سورية تخصص لشراء سيارات .

ويبين الجدول الآتى بعد نتائج مقارناتنا التى لا تدع مجالا للشك فى أن النقل بالسكك الحديدية سيكون أكثر اقتصادا من النقل البرى . وبطبيعة الحال فإن تقديراتنا عرضة لبعض الأخطاء الطفيفة ومع هذا فإن الوفرة السنوى فى التكاليف يمكن تحديده فى نطاق يتراوح بين ١٥ مليون ليرة سورية وبين ٢٠ مليونا .

والسؤال الحقيقى الذى يتردد فى الأذهان هو ما اذا كان هذا الوفرة الذى يعتبر زيادة فى الدخل القومى الفعلى سيكون كافيا لتبرير توظيف رأس المال الاضافى الذى تحتاجه السكك الحديدية الجديدة . وحتى اذا انشئت سكة حديد فستظل الحاجة قائمة لاتفاق بعض الأموال على الطرق لا من أجل شق طرق جديدة لتغذية الخط الحديدى فحسب بل ولتحسين الطرق الرئيسية الموجودة حاليا .

وليس الموقف موقف مقابلة بين توظيف الأموال فى انشاء سكك حديدية وبين توظيفها فى بناء طرق رئيسية وانما هو مفاضلة بين مزيج من السكك الحديدية وبعض الطرق من جانب وبين الاقتصار على الطرق وحدها من جانب آخر . وعلى هذا اذا وقع الاختيار على الشرط الأول فانه يتطلب

رأسمال يزيد عن القيمة المقدرة للشطر الثاني بحوالى مائة مليون ليرة سورية.  
النفقات السنوية للنقل بالسكك الحديدية وبالطرق  
بآلاف الليرات

الطرق	السكك الحديدية	استهلاك :
١٩٠٠	—	طرق
٥٧١٤	٨٠٠	قاطرات وعربات سكك حديدية أو سيارات بأنواعها
		صيانة :
٨٢٠٠	١٤٨٤	قاطرات وعربات سكك حديدية أو سيارات بأنواعها
٧٠٠	٢٣٨٠	طرق برية
٧٠٠	٦٠٠	وقود وبترو
٢٢١٠٤	٥٢٦٤	المجموع

وان تدير مبلغ مائة مليون ليرة سورية لن يتيسر الا على حساب مشروعات التنمية الأخرى . وربما كان هذا على حساب مشروعات الرى التى تحتاج بدورها الى مبالغ كبيرة .

وفى رأينا أن توظيف مبلغ مماثل فى مشروعات الرى سيؤدى دون شك الى زيادة فى الدخل القومى تقدر بحوالى ٣٠ مليون ليرة سورية . وعلاوة على ذلك فان ازدياد الانتاج بسبب هذه المشروعات سيترب عليه التوسع فى الدخل القومى لفرعى النقل والتجارة فى حياة البلاد الاقتصادية .

ولا يزال هناك سبب — ولو أنه ثانوى — لتفضيل مشروع الطرق على مشروع السكك الحديدية لحل مشكلة النقل فى الجزيرة . ففى حالة انشاء سكة حديدية فان جميع الأموال اللازمة ينبغى أن تتكفل بها الحكومة ذلك لأن تدير رأس مال خاص بهذه الضخامة لن يكون مستطاعا . فى حين أن من الممكن توفير المال اللازم لمشروعات النقل بالسيارات من أموال الأفراد مما يقصر اعتمادات الحكومة المالية على انشاء الطرق ذاتها . وهذه نقطة لها اعتبار



هام في بلاد يصعب فيها تحويل مدخرات الأفراد الى الاستثمار على يد السلطات العامة .

وأحيانا يحتج البعض بان تشغيل السكة الحديدية لا يحتاج عادة الا للقليل من المهمات والمعدات المستوردة الأمر الذي سيكون ولا شك لصالح ميزان المدفوعات السوري — وعلى العكس من ذلك عملية النقل بالسيارات — كما أنه يجعل البلاد لا تعتمد اعتمادا كليا على الواردات الأجنبية في حالة قيام حرب . وصحيح أن السكك الحديدية ستحتاج الى واردات أقل . ولكن ما يوفر من العملة الأجنبية على هذه الصورة أقل مما توفره المحصولات الزراعية اذا اتسعت الرقعة الزراعية بفضل مشروعات الري التي لا تتم الا اذا عدل عن اعتمادات السكك الحديدية واكتفى بالسيارات .

الطرق الصالحة للاستخدام في سورية على مدار السنة (١٩٥٣)

بالكيلومتر

النوع	طرق مرصوفة بالأسفلت	طرق مرصوفة بالحجر	طرق غير مرصوفة	المجموع
طرق دولية رئيسية	١٧٠٠	٢٩٠	١٠١٠	٣٠٠٠
طرق ذات أهمية اقتصادية	٦٠٠	٦٤٠	١٠٠٠	٢٢٤٠
طرق محلية	٣٠٠	٢٧٠	٢٣٩٠	٢٩٦٠
المجموع	٢٦٠٠	١٢٠٠	٤٤٠٠	٨٢٠٠

وقد ارتفع عدد السيارات الموجودة في البلاد الى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في الفترة التي سبقت الحرب العالمية مباشرة . وقد تضاعف عددها منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن .

## السيارات المستخدمة في الفترة من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٥٣

النوع	١٩٣٧	١٩٤٨	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٣ (١)
سيارات النقل	٨٧٣	٣٤٤٣	٤٥٥٧	٤٥٩٤	٤٧٤٢	٥٤٤
الأتوبيسات	٣٤٨	١٠٨١	١١٢٦	١١٢٩	١٢١٢	٣٤٨
السيارات الخاصة	٢٥١٥	٣١٠١	٥٤٤٤	٦٠٦٥	٧١٩٢	٢٨٥
المجموع	٣٧٣٦	٧٦٢٥	١١١٢٧	١١٧٨٨	١٣١٤٦	٣٥٢

ومن مجموع سيارات النقل المسجلة في سنة ١٩٥٣ البالغ عددها ٤٧٤٢ يوجد ١٥٨ سيارة من سيارات نقل البترول و ٦٢٣ سيارة من النوع المزود بموتورات الديزل . وليست هناك احصائيات عن احجام هذه السيارات بيد أن معظم ما استورد منها حديثا تتراوح حمولته بين ٧ و ١٢ طنا أما مجموع حمولة سيارات النقل على الطرق فيزيد على ٣٣ ألف طن . ولا تدل هذه الارقام على الحمولة الفعلية العاملة . ويؤخذ من الاحصاء الذي أجرى في شهر أغسطس من عام ١٩٥٣ أن ٣٠ في المائة من مجموع السيارات التي عبرت الحدود بين بيروت ودمشق والبالغ عددها ٢٤١٣٧ سيارة كانت مسجلة في سورية .

## الموانئ

في أقصى الشمال تستطيع البضائع السورية الوصول الى ميناء الاسكندرونة التركية الذي أدخلت عليه تحسينات جمة منذ عام ١٩٢١ والذي تتزايد أهميته يوما بعد يوم . وهذا الميناء يتصل بمدينة حلب بطريق برى ويصل اليه أيضا خط سكة حديد الشمال .

(١) مقدرة بالنسبة المئوية لسنة ١٩٣٧ .

والى الجنوب من الحدود التركية تقع ميناء اللاذقية السورية التي ركزت الآن الجهود الوطنية لتحسينها .

واللاذقية التي كانت الى عهد قريب ميناء بسيطا لصيد الأسماك يبلغ عدد سكانه ٣٥٠٠٠ نسمة يعتبر اليوم الميناء الحقيقي الوحيد في سورية الى جانب ميناء بانياس الذي يختص فقط بنقل البترول الذي يأتي اليه بواسطة أنابيب البترول الممتدة حتى شمال العراق .

ومع انه قد شرع قبلا في اتخاذ خطوات عديدة في أوقات مختلفة لتحسين وسائل النقل بميناء اللاذقية فان الحكومة لم تقرر نهائيا القيام بتحسينها الى ميناء قومي حديث الا في عام ١٩٥٠ فقد كان انشاء ذلك الميناء من أهم مشروعات النقل التي اضطلعت بها الحكومة السورية في السنوات الأخيرة . وذلك عندما تأسست شركة يبلغ رأسمالها ٢٤ مليوناً من الليرات السورية لكي تتولى تأسيس ذلك الميناء وتشغيله . ولقد ساهمت الحكومة بمعظم رأسمال تلك الشركة بحيث ان نسبة مساهم به الأفراد لم يتجاوز ١٠٪ من مجموع رأس المال وذلك على الرغم من ضمان الحكومة لفائدة قدرها ٥٪ . وكما هو الشأن على معظم طول الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط فان الأحوال الطبيعية في اللاذقية ليست على أتم الصلاحية لانشاء ميناء اذ ليس هناك مرفأ طبيعي كما أن سرعة الرياح الشديدة هناك تعرقل الحركة في الميناء طوال المدة من يناير الى مارس من كل عام لذلك كان من أهم ماتضمنه برنامج انشاء الميناء بناء حاجز الأمواج وتعميق المجرى المائي خلف ذلك الحاجز . ويشتمل البرنامج كذلك على بنود أخرى منها مثلاً انشاء أرصفة للميناء ومخازن للبضائع تبلغ مسعتها ١٥٠٠٠ متر مكعب وتجهيز الميناء بالآلات والروافع الميكانيكية لتيسير عملية شحن البضائع وتفريغها . والعمل يجرى على قدم وساق في بناء حاجز الأمواج والأرصفة وقد أدخلت تحسينات عدة على مشروعات تزويد الميناء بالأجهزة اللازمة . وما أن يحل عام ١٩٥٦ حتى

يكون بناء حاجز الأمواج والأرصفة قد تم نهائيا ثم يتبقى بعد ذلك اعداد الميناء للعمل وتزويده بالآلات . وسوف يستغرق ذلك العام الذى يليه . وقد يحتاج الأمر الى اتفاق ٣٨ مليون ليرة أخرى لاتمام تنفيذ جميع بنود البرنامج خلال الأعوام القادمة .

وقد صمم الميناء الجديد بحيث يستطيع شحن مليون طن من البضائع وتفريغها فى السنة أى حوالى ضعف مجموع ما تم نقله من البضائع فى سنة ١٩٥٣ ولقد روعى فى وضع التقدير الخاص بهذا الميناء أن يدر ربحا مرضيا عندما تصل كمية البضائع المتعامل فيها الى ٨٠٠٠٠٠ طن . وقد أمكن فى الواقع الوصول الى هذا الرقم فى عام ١٩٥٤ أى قبل الفراغ من انشاء الميناء . ولقد أدخلت تحسينات عدة فى الفترة الأخيرة على وسائل نقل الشحنات الخفيفة كما كان من جراء توالى الزيادة فى ورود البضائع بانتظام الى الميناء المذكور أن أمكن للشركات الملاحية الدولية أن تلغى فى الفترة الأخيرة ما كانت تتقاضاه من رسم اضافى قدره ٢٥ر٩ دولار عن كل طن من البضائع فى ميناء اللاذقية .

وقد أوضحت البعثة بتشيد صوامع للجلال لم تكن من بين ما اشتمل عليه مشروع الميناء . فان صومعة لتخزين الجلال تتسع لحوالى ٢٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠ طن ومجهزة بالمعدات والروافع الميكانيكية تعتبر ضرورة حيوية لتنظيم عملية شحن المحصولات المصدرة من الحبوب وتفريغها . وذلك اذا كان يوجد الى جانب هذه الصوامع مخازن فى داخلية البلاد لخزن الحبوب وكذلك توفير سبل ووسائل فرزها وتنظيفها .

وقد خطت الحكومة عدة خطوات تحكمية كجزء من مجهودها لتشجيع الاقبال على استخدام ميناء اللاذقية منها مثلا القانون الذى صدر فى عام ١٩٥٣ ينص على تحريم استيراد شحنات السكر الأسمر والأسمنت والأسفلت والخشب والحديد الا عن طريق ميناء اللاذقية . كما أن هناك قوانين



أخرى تختص بالصادرات . فمنذ شهر يوليو سنة ١٩٥٢ لم يسمح باستخدام أى ميناء سوى اللاذقية لتصدير أهم المنتجات الزراعية السورية. على أن هذه الخطوات التحكيمية لم تؤثر في الاتجاه الطبيعي لحركة النقل بين بيروت ودمشق وجنوب سورية . فان كل ما فعلته هو انها دعت اتجاهها طبيعيا لم يكن للبضائع بد من اتخاذها حتى في غيبة تلك الخطوات .

### الطيران المدني

أحرزت سورية في سنوات قليلة تقدما كبيرا في تحسين طيرانها المدني فقد تصرفت تصرفا حكيما في هذه المرحلة المبكرة اذ ركزت جهودها في توفير الخدمات الداخلية التي كانت البلاد في ميسس الحاجة اليها وكذلك فيما اتخذته من خطوات تعليمية لتعميم وسائل النقل الجوي وذلك في الوقت الذي توافرت فيه التسهيلات الكفيلة بايجاد روابط طيبة بين موانئها الجوية وخطوط الطيران الدولية . ولقد احتفل في ابريل عام ١٩٥٤ بافتتاح خط جوى داخلى لنقل البريد .

وفي نهاية عام ١٩٥٣ كانت هناك تسعة خطوط طيران دولية تربط سورية مباشرة بجميع أجزاء العالم . وتهبط طائرات هذه الخطوط أولا في دمشق وان كان المطار الموجود في حلب الذي يعتبر من الدرجة الثالثة يستخدم كمطار دولي الى حد ما .

ويقع مطار دمشق على بعد ١٠ كيلو مترات فقط الى الجنوب الغربى من وسط المدينة ويتصل بها بطريق ممتاز على ارتفاع ٧١٥ مترا فوق سطح البحر . وبهذا المطار مهبط رئيسى لهبوط الطائرات طوله ٢٥٥٠ مترا . كما أن به مهبطا آخر للصعود طوله ١٠٠٠ متر وكلاهما مهيأ تماما وتتحمّل هذه المهابط ومهابط الطائرات الصغيرة طائرات يبلغ وزنها ٥٠ طنا .

وخطوط الطيران السورية تسير فيما بين دمشق وحلب واللاذقية

والقامشلى ودير الزور وتدمر وبيروت أيضا .

ولم تجر أية محاولة في الوقت الحاضر لتشغيل الطائرات على أسس اقتصادية . فأجور الركاب تتراوح بين ٠.٧ر و ١.٨ر • ليرة سورية للكيلومتر كما ان الشحنات تنقل مقابل مبالغ بسيطة تصل الى ٠.٧٦ر • ليرة سورية عن الطن الكيلومتري على بعض الخطوط ( وذلك مقابل تكاليف قدرت في المتوسط بما لا يقل عن ١.٦٠ر ليرة سورية وربما زادت على ذلك بكثير ) . وتقوم الحكومة بسد العجز بينما قد يستخدم الايراد في تحسين الخط الجوي والهدف الاساسى في الوقت الحاضر هو تحسين النقل الجوي بكل الوسائل الممكنة . ولذلك فان الرسوم التى تحصل على هبوط الطائرات لاتزال مخفضة . والضريبة على جازولين الطائرات لا تتجاوز ١٨ قرشاً عن كل ١٠٠ لتر . ولا تفرض سورية ضريبة دخل على نشاط خطوط الطيران . وهناك خط طيران داخلى يصل ما بين دمشق وحلب والقامشلى واللاذقية تغل عليه طائرة تقوم بتشغيلها خطوط الطيران السورية التى تعتبر مشروعاً حكومياً قائماً بذاته يقع تحت اشراف وزارة المالية . على أن النتائج المالية لهذه العملية لم تنشر علانية ولكن يبدو واضحاً انها عملية لا تعتمد على نفسها . ذلك لأن نظرة الحكومة الاساسية اليها هى انها تجربة من جانبها لتحسين حالة النقل الجوي وتبعاً لذلك فقد استبقت الأجور الرسمية مخفضة . ويجب الاعتراف بأن ايجاد مواصلات جوية سريعة من حين الى آخر بين المدن الرئيسية هو أمر مرغوب فيه .

### المواصلات السلكية واللاسلكية

في خلال فترة الثمانى السنوات بين عامى ١٩٤٦ - ١٩٥٣ استثمر ما يقرب من ٢١ مليون ليرة سورية في شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية وخاصة في توسيع شبكة الخطوط التليفونية وادخال نظام التليفون الاتوماتيكى .

والواقع انه يمكن القول بان المبالغ التى استثمرت لهذا الغرض لا تتناسب مع أغلب ميادين الاستثمار العمومية الأخرى . ومع هذا فان النتائج كانت واضحة جلية ، فقد ارتفع عدد المشتركين فى التليفونات من ٩٠٠٠ مشترك فى عام ١٩٤٩ الى ٢١٨٢١٨ فى عام ١٩٥٣ ، كما زاد عدد مكاتب التليفونات من ١٠٠ الى ١٣٢ مكتبا وعدد خطوط التليفونات الداخلية من ١٦١ الى ٣٧٩ خطا . وقد أصبح نظام التليفونات فى سورية الآن أفضل بكثير من معظم أنظمة التليفونات فى البلاد المجاورة لها .

هذا وتضع ادارة البريد والتلغراف والتليفون مشروعا لاتفاق ١٤٣٣ مليون ليرة سورية خلال السنوات الخمس القادمة للتوسع فى تحسين المواصلات السلكية واللاسلكية .

وقد اتسعت وسائل المواصلات التليفونية والتلغرافية اتساعا سريعا فى السنوات الأخيرة بمقتضى برنامج واضح منسق لتحسين هذه المواصلات . وقد بلغت الأموال التى استثمرت فى تركيب أجهزة جديدة بما فى ذلك نظام التليفون الاتوماتيكى ٢٢٣٨٦١٨٣٠ ليرة منذ عام ١٩٤٦ قدمت بها الحكومة بقروض بدون فائدة .

وهناك حقيقة أبلغ أثرا هى أن الايراد الذى تدره هذه الأعمال يكفى للاتفاق عليها فان دخل المواصلات السلكية واللاسلكية قد زاد عن نفقات تشغيلها بمعدل ٧٠٠٠٠٠ ليرة منذ عام ١٩٤٩ وفى عام ١٩٥٣ بلغ مجموع الايراد المتحصل منها ١٠٩٤٤٦٨٤ ليرة مقابل نفقات تشغيلها وقدرها ٩٥٧٣٥٨٥ ليرة أى بفائض قدره ١٣٧١٠٩٩ ليرة مما يعد رقما قياسيا فى هذا الشأن . ويعتقد المختصون ان تشغيل المكاتب الموجودة فى المناطق النائية بكفاية أفضل مما هى عليه الآن واتباع طرق اقتصادية معينة قديوديان الى زيادة الايرادات على النفقات بمقدار ثلاثة ملايين ليرة .

وتوجد الآن خطوط تليفونية دولية تصل سورية مباشرة بكل من روما

واقرة وعمان ولبنان والعراق بينما تتصل خطوط التلغراف بهذه البلاد جميعا اتصالا مباشرا فضلا عن اتصالها بنيويورك ولندن ومصر والسعودية واليمن . ويستخدم التليفون اللاسلكى الى حد كبير على الخطوط الخارجية بينما تنقل معظم الرسائل الداخلية بوساطة الخطوط السلكية المثبتة بالأعمدة

#### تطور المواصلات السلكية واللاسلكية السورية

١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	
١٣٢	١٢٣	١١٦	١١٠	١٠٠	مكاتب التليفون
٢١٢١٨	٢٠٥٦٨	١٥٤١٠	١٤٠٠٠	٩٠٠٠	مشاركو التليفون
٦٥	٦٤	٦٢	٦١	٦٢	مكاتب التلغراف
١٥٢٠٠	١٤٩٠٠	١٣٢٠٠	١٢١٠٠	٩٥٠٠	المسافات المشغولة بالأعمدة بالكيلومتر
٣٩٦٢٠	٣٦٢٠٠	١٥٧٠٦	١٣٢٠٠	١١٦٥٠	أطوال الخطوط السلكية بالكيلومتر
٣٧٩	٣٣٧	٢٢٧	١٧٣	١٦١	عدد الوصلات الداخلية

والى عهد قريب كانت ادارة البريد والتلغراف والتليفون تقوم بنقل الاذاعة اللاسلكية التى أصبحت الآن ادارة مستقلة . وقد تكلف تحويل جهاز الارسال اللاسلكى الى هيئة التشغيل الجديدة ستة ملايين من الليرات ولكنه لا يزال يستخدم فى أعمال المواصلات اللاسلكية بمعدل ست ساعات يوميا .



## التعليم

تطور التعليم في سورية منذ استقلالها تطورا يغتبط له ، وأضفت عليه الحكومة الطابع العربي ولا يسع المرء الا أن يعجب بالجهد الذي بذل والنجاح الذي تحقق في هذا المضمار .

بل ويحق لسورية أن تباهى بالتوسع السريع في ميدان التعليم الذي تم خلال فترة السنوات التي نالت فيها استقلالها منذ الحرب العالمية الأخيرة . فخلد زاد عدد التلاميذ الصغار الذين يتلقون العلم في المدارس الابتدائية خلال الفترة من ١٩٤٥/١٩٤٦ الى ١٩٥٢/١٩٥٣ الى أكثر من الضعف . كما ان عدد الطلبة قد زاد في المدارس المتوسطة والثانوية الى أربعة أضعاف ما كان عليه . ويحتل أن تكون نسبة المتعلمين هناك حوالى ٤٠٪/ بالنسبة الى عدد الأهالى وهى نسبة عالية اذا قورنت بمشيلاتها في الأقطار العربية الأخرى وفي قارة آسيا على وجه العموم . وينتظر أن يتقدم النشاط التعليمى تقدما بارزا بالنسبة للجيل الحديث اذا ما استمر الاقبال على التعليم بالوضع الذى هو عليه الآن .

وقد قدرت البعثة ان عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية سيزداد بمعدل ٦٪/ سنويا في المتوسط على مدى السنوات الست القادمة وربما ارتفعت نسبة هذه الزيادة في بادئ الأمر الى أكثر من ٦٪/ ولكن من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة في نهاية مدة السنوات الست وذلك قياسا على ما حدث فى الماضى عندما بلغ متوسط هذه النسبة ١٢٪/ سنويا فى الفترة بين عامى ١٩٤٥/١٩٤٦ الى عامى ١٩٥٢/١٩٥٣ ثم ١٤٪/ من ١٩٥٠/١٩٥١ الى ١٩٥٢/١٩٥٣ .

وعلى هذا الأساس سوف يزداد مجموع عدد التلاميذ من حوالى ٣٩٩٠٠٠ تلميذ فى السنة الدراسية ١٩٥٥/١٩٥٦ الى ما يقرب من ٥٣٦٠٠٠ تلميذ فى السنة الدراسية ١٩٦٠/١٩٦١ واذا بقيت نسبة التلاميذ الذين يتلقون علومهم فى المدارس الخاصة على ما هى عليه الآن فان عدد التلاميذ الذين يدرسون فى المدارس العامة سوف يزداد من ٣٠٧٠٠٠ تلميذ الى ٤١٣٠٠٠ تلميذ .

وقد ارتفعت ميزانية وزارة المعارف من ١٧ مليون ليرة سورية فى عام ١٩٤٦ الى حوالى ٣٧ مليون ليرة فى سنة ١٩٥٣ وزاد نصيب وزارة المعارف من الميزانية العامة فى تلك السنة فبلغ ١٨٪ بعد أن كان ١٣٪ . والمقدر لمثل الأقليم السورى - من ناحية عدد السكان - أن يكون عدد أطفاله الذين بين السادسة والثانية عشرة من العمر ٥٤٦٠٠٠ طفل فلو أن الأطفال فى تلك السن يختلفون كلهم الى المدارس لكان ينبغى أن يكون عدد المنتسبين الى المدارس السورية من هذه الفئة هو ٥٤٦٠٠٠ لكن واقع الأمر ان الذين يختلفون الى المدارس هم ٣١١٠٠٠ فقط .

وقد بلغ عدد المدارس الجديدة فى السنوات الخمس الماضية وحدها ٩٣٩ مدرسة أى بزيادة ٦٤٪ على المدارس التى كانت موجودة من قبل وكان معدل الزيادة ١١٪ فى السنة وكان معظم الزيادة فى المدارس الابتدائية اذ زاد عددها بنسبة ٨١٪ وارتفع عدد تلاميذها من ١٥٠٠٠٠ فى سنة ١٩٤٥ الى ٣١١٠٠٠ فى سنة ١٩٥٢ . أما المدارس الثانوية والمتوسطة فقد ارتفع عدد المنتسبين اليها من ١٣٠٠٠ الى ٤٨٠٠٠ .

والمدارس الثانوية بمعدل مدرسة لكل ٢٠٤٠٠ نسمة من السكان . وتشير السجلات الى أن عدد الطلاب فى تلك المدارس بفتيتها كان ٤٨٠٠٠ مع ان عدد من كانت أعمارهم تؤهلهم للتحصيل الثانوى هو ٤٢٥٠٠٠ .

أما التعليم المهني فله ست مدارس للذكور ومدرسة واحدة للإناث ومدرسة للتعليم المختلط وكذلك ست دور للمعلمين الابتدائيين وكليتان لتخريج المعلمين الريفيين .

أما التعليم العالي فقد تقدم كثيرا . فقد أسست الجامعة السورية في سنة ١٩١٩ ولم يكن بها الا كليتان واحدة للحقوق وأخرى للطب فأصبحت اليوم تضم كليات للآداب والعلوم وطب الأسنان والهندسة وبها دار عليا للمعلمين وبلغ عدد طلابها ٢٥٨٠ طالبا في سنة ١٩٥٠ وأقيمت كلية للهندسة في حلب .









مطابع دار الكتاب العربي بمصر  
مؤسسة مصرية للطباعة والتعديش

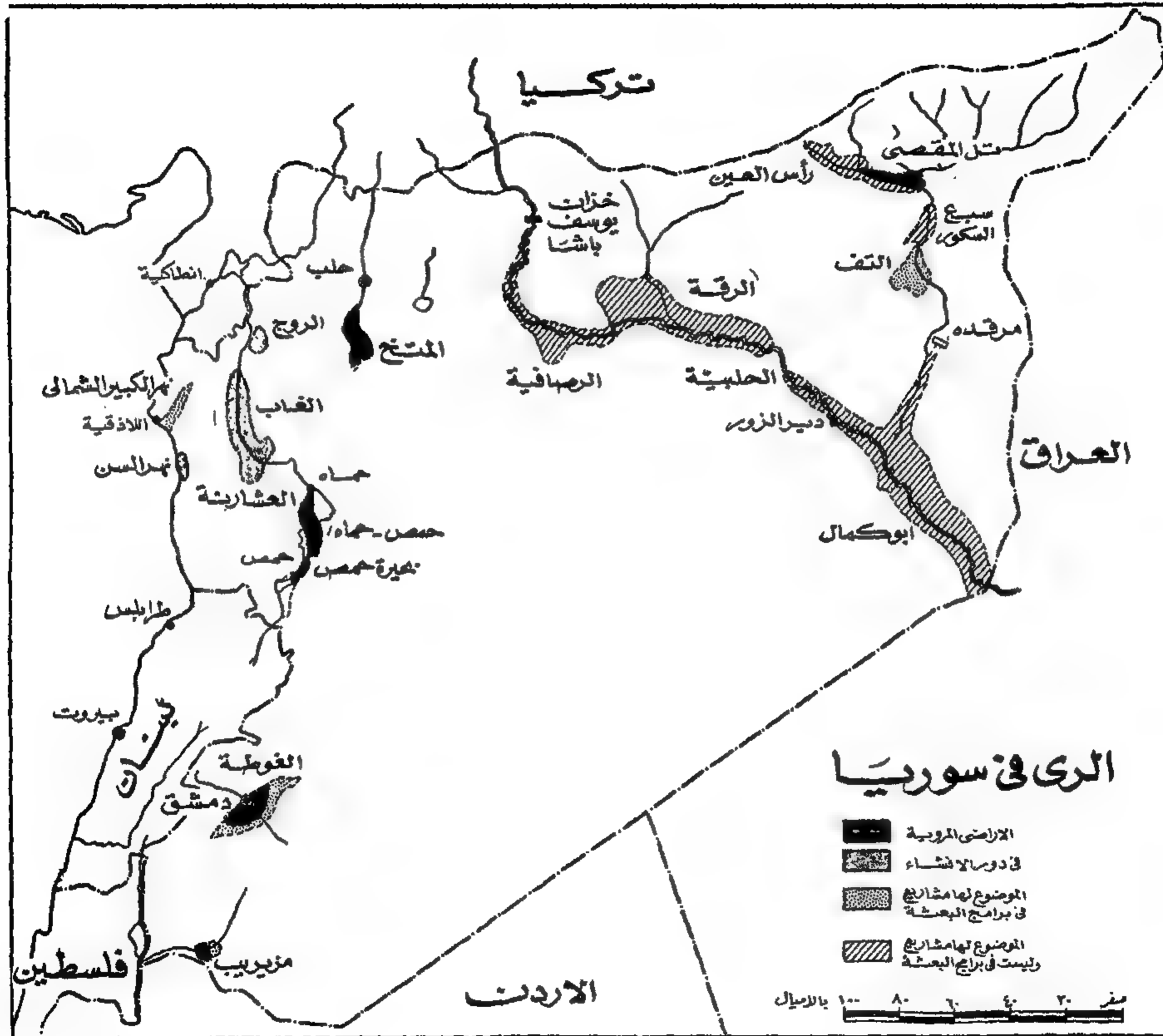








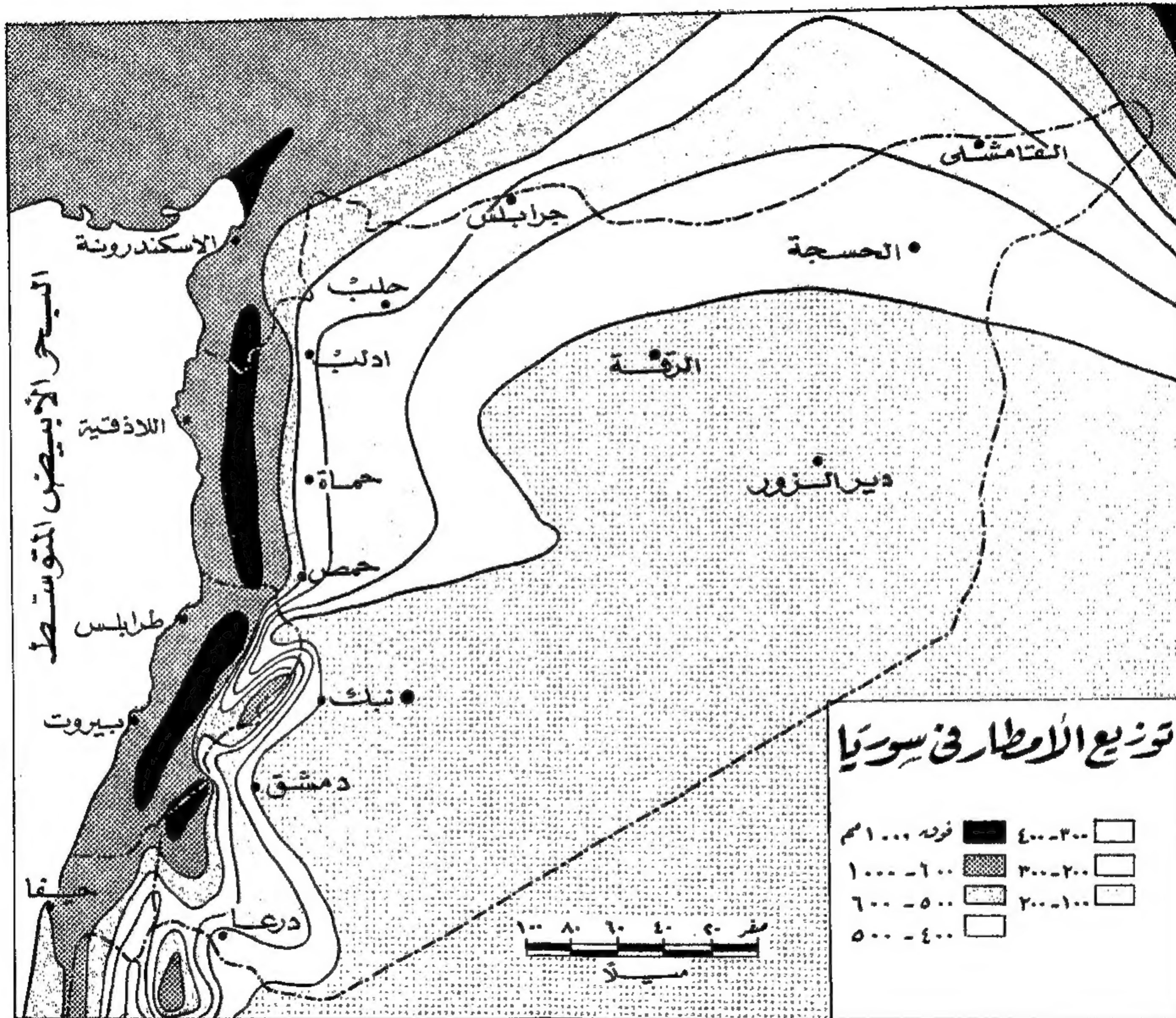


















## هذا الكتاب

هذا الكتاب هو دراسة مقتبسة من تقرير وضعه بنك الإنشاء والتعمير الدولي استجابة لرغبة الحكومة السورية - قبل الوحدة - - إذ أوفد البنك المذكور هيئة من الخبراء بحثت حالة البلاد وإمكانياتها الاقتصادية وأعدت تقريراً مفصلاً ضمنه توصياتها لتسكين الحكومة من وضع برنامج شامل لتنمية الإنتاج يحقق للأهلين ارتفاعاً في مستوى معيشتهم . ويصدر هذا الكتاب غداة حدث تاريخي جليل أحال حلماً طالما راود قلوب الملايين من العرب إلى حقيقة واقعة هي الوحدة العربية ، ليعالج موضوعاً يمت بأوثق الصلات إلى تلك الوحدة متضمناً من البيانات والمعلومات المسندة المدروسة ، ما لا يدانيه فيها مصنف من قبل وما لا يحسب أن مؤلفاً جاء بمثلها منذ صدر هذا التقرير في سنة ١٩٥٥ وهو لذلك يعد مرجعاً مؤتمناً لكل باحث متتبع للتطور الاقتصادي في الشرق العربي . ولما كان التقرير الأصلي قد وضع في شقين ضخمين لم يخلوا من الإعادة والتكرار كما أنهما - بحكم طبيعتهما - لم يجيئا مبرأين من إفاضة قد يضيق بها القارئ فقد أعدنا العرض على صورة مبسطة آثرنا فيها أن نتناول تحت عنوان واحد شتات ما جاء موزعاً في الشقين عن الموضوع كما راعينا أن نقرب الحقائق إلى الأذهان بعرض مفصل تناول فيه الاقتصادى الكبير الأستاذ سنى اللقانى النقاط الرئيسية بتحليل دقيق لم يتردد فيه دون مناقشة بعض الآراء التى ساقها الخبراء . فجاءت مقدمته دراسة دقيقة جمعت بين النظريات العلمية وبين الخبرة العملية بشئون الجمهورية العربية المتحدة .

من مبرور المروسي

« كتاب لا بد أن يقرأ »

